

مَجْمَعُ فَنَائِي

مَجْمَعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

بهر الدين بن محمد بن أبي بكر بن أبي

رحمته

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الثالث والعشرون









مجموع فتاوى  
شيخ الاسلام احمد بن تيمية

قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقيه إلى الله  
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي  
وساعدته ابنه محمد ونقصهما الله

المجلد الثالث والعشرون



# كتب الفقه الحديث

## الجزء الثالث

من سجود السهو إلى صلاة أهل الأعذار





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب سجود السهو

### قال السبكي رحمه الله

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

### فصل في سجود السهو

والمهم منه أمور : منها مسائل الشك ، ومنها محله ، هل هو قبل السلام أو بعده ؟ ومنها وجوبه .

فنقول : ولا حول ولا قوة إلا بالله . أما الشك ففيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث صحيحة ، وهي كلها متفقة — والله الحمد — وإنما تنازع الناس لكون بعضهم لم يفهم مراده ، ففي الصحيحين عن أبي

هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان : فلبس عليه ، حتى لا يدري كم صلى ، فإذا وجد أحدكم ذلك ، فليسجد سجدتين ، وهو جالس » .

وفي الصحيحين أيضاً عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا نودى بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الأذان ، فإذا قضى الأذان أقبل ، فإذا ثوب بها أدبر ، فإذا قضى الثوب أقبل حتى يخاطر بين المراء ونفسه يقول : اذكر كذا ، اذكر كذا ، لما لم يكن يذكر ، حتى يظل الرجل لا يدري كم صلى ، فإذا لم يدرك أحدكم كم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس » . وفي لفظ للبخاري « فإذا لم يدرك أحدكم كم صلى ثلاثاً أو أربعاً فليسجد سجدتين وهو جالس » وفي لفظ : « يسجد سجدتي السهو » . ففي هذا الحديث الصحيح الأمر بسجدتي السهو اذا لم يدرك كم صلى ، وهو يقتضي وجوب السجود ، كقول الجمهور ، وفيه انه سماها سجدتي السهو ، فدل على انها لا يشترعان إلا للسهو ، كقول الجمهور .

وقوله : « فليسجد سجدتين وهو جالس » مطلق لم يعين فيه لا قبل السلام ، ولا بعده ، لكن أمر بها قبل قيامه ، ففي صحيح مسلم وغيره عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك كم صلى ثلاثاً ، أم أربعاً ،

فليطرح الشك ولين على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فان كان صلى خمساً شفعتا له صلاته ، وان كان صلى تماماً لأربع كاتتا ترغيماً للشيطان » . ففي هذا الحديث أنه اذا شك فلم يدر فليطرح الشك ، وفيه الأمر بسجدتين قبل السلام . وقوله : « اذا شك هو موضع اختلاف فهم الناس .

منهم من فهم أن كل من لم يقطع فهو شك ، وان كان أحد الجانبين راجعاً عنده ، فحملوا من غلب على ظنه وان وافقه للأمومون شاكاً ، وأمره أن يطرح ما شك فيه ، ويبني على ما استيقن ، وقالوا الأصل عدم ما شك فيه ، فرجعوا استصحاب الحال مطلقاً ، وان قامت الشواهد والدلائل بخلافه ، ولم يعتبروا التحري بحال .

ومنهم : من فسر قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر « فليتحر » انه البناء على اليقين . ومنهم طائفة قالوا : ان كان اماماً فليراد به الشك للتساوي ، وان كان منفرداً فليراد به ما قاله أولئك .

وقالت طائفة ثالثة : بل المراد بالشك ما استوى فيه الطرفان ، أو تقارباً ، وأما اذا ترجح أحدهما فانه يعمل بالراجح ، وهو التحري ، وعن الامام أحمد ثلاث روايات كالأقوال الثلاثة .

والأول : هو قول مالك والشافعي ، واختيار كثير من أصحاب أحمد .

والثاني : قول الحرقي وأبي محمد ، وقال : انه للمشهور عن أحمد .

والثالث : قول كثير من السلف والخلف ، ويروى عن علي وابن مسعود وغيرهما ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه فيما اذا تكرر السهو ، قال أحمد في رواية الأثرم : بين التحري واليقين فرق ، أما حديث عبد الرحمن بن عوف فيقول : « اذا لم يدرك أثلاثاً صلى أو اثنتين ؟ جعلها اثنتين » . قال : فهذا عمل على اليقين فبني عليه ، والذي يتحرى يكون قد صلى ثلاثاً ، فيدخل قلبه شك انه إنما صلى اثنتين إلا ان أكثر ما في نفسي أنه قد صلى ثلاثاً ، وقد دخل قلبه شيء ، فهذا يتحرى أصوب ذلك ، ويسجد بعد السلام . قال : فينبغي فرق .

قلت : حديث عبد الرحمن بن عوف الذي ذكره أحمد هو نظير حديث أبي سعيد ، وهو في السنن ، وقد صححها الترمذي ، وغيره . وعن عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أزيد أم نقص ، فان كان شك في الواحدة والثنتين ، فليجعلها واحدة ، فان لم يدرك اثنتين صلى أو ثلاثاً ، فليجعلها اثنتين ، فان لم يدرك أثلاثاً صلى أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ، حتى يكون الشك في الزيادة ، ثم ليسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم ، ثم يسلم » .

ومن أصح أحاديث الباب حديث ابن مسعود في التحري فإنه أخرجه في الصحيحين ، وحديث أبي سعيد انفرد به مسلم ، لكن حديث عبد الرحمن بن عوف شاهد له ، فيها نظير حديث ابن مسعود في الصحيحين عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إبراهيم زاد أو نقص ، فلما سلم قيل له : يا رسول الله ! أحدث في الصلاة شيء . قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا ، قال : فتى رجله ، واستقبل القبلة ، فسجد سجدتين ، ثم سلم ، ثم أقبل علينا بوجهه فقال : انه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به ، ولكن إنما انا بشر أنسى كما تنسون ، فاذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب ، فليتم عليه ، ثم ليسجد سجدتين » .

وللبخاري في بعض طرقه « قيل : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا ، قال : فسجد بهم سجدتين ، ثم قال : هاتان السجدتان لمن لا يدري زاد في صلاته أو نقص فليتحري الصواب فيتم عليه ، ثم يسجد سجدتين » وفي رواية له « فليتم عليه ، ثم يسلم ، ثم يسجد سجدتين » وفي رواية لمسلم « فلينظر أخرى ذلك الى الصواب » وفي رواية له « فليتحر الذي يرى أنه صواب » وفي رواية « فليتحر أقرب ذلك الى الصواب » .

وفي الصحيحين من إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : « صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما زاد أو نقص . قال إبراهيم : وإيم الله ما ذاك إلا من قبلي ، فقلنا : يا رسول الله ! أحدث في الصلاة شيء ؟ فقال : لا ، فقلنا له الذي صنع ، فقال : إذا زاد أو نقص فليسجد سجدتين ، قال : ثم سجد سجدتين » وقد تأوله بعض أهل القول على أن التحري هو طرح المشكوك فيه ، والبناء على اليقين وهذا ضعيف لوجوه :

منها : أن في سنن أبي داود والمسند وغيرها « إذا كنت في صلاة فشكيت في ثلاث وأربع وأكثر من أربع تشهدت ثم سجدت ، وأنت جالس » .

ومنها : أن الألفاظ صريحة في أنه يتحرى ما يرى أنه الصواب ، سواء كان هو الزائد أو الناقص ، ولو كان مأموراً مطلقاً بطرح المشكوك فيه لم يكن هناك تحري للصواب .

ومنها أن ابن مسعود هو راوي الحديث ، وبذلك فسر ، وعنه أخذ ذلك أهل الكوفة قرناً بعد قرن ، كإبراهيم وأتباعه . وعنه أخذ ذلك أبو حنيفة ، وأصحابه .

ومنها : أنه هنا أمر بالسجدتين بعد السلام . وفي حديث أبي

سعيد أمر بالسجدين قبل السلام .

ومنها : أنه قال هناك « ان كان صلى خمسا شفعتا له صلاته ، وإن كان صلى اتماماً لأربع كاتنا ترغيماً للشيطان » . فتبين أنه يبنى على اليقين ، وهو شاك هل زاد أو نقص ؟ هل صلى أربعاً أو خمساً وبين مصلحة السجدين على تقدير التقيض .

وفي حديث ابن مسعود قال : « فبتحرى الصواب فيتم عليه ، ثم يسجد سجدتين » وفي لفظ « فيتم عليه ثم يسلم ، ثم يسجد سجدتين » فجعل ما فعله بعد التحري تماماً لصلاته ، وجعله هنا متماً لصلاته ، ليس شاكاً فيها ، لكن لفظ الشك يراد به تارة ما ليس بيقين ، وإن كان هناك دلائل وشواهد عليه ، حتى قد قيل في قوله : « نحن أحق بالشك من ابراهيم » انه جعل ما دون طمأنينة القلب التي طلبها ابراهيم شكاً ، وإن كان ابراهيم موقناً ليس عنده شك يقدر في بيقينه ، ولهذا لما قال له ربه : ( أو لم تؤمن قال : بلى ! ولكن ليطمئن قلبي ) وقال تعالى : ( وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من المؤمنين ) .

فاذا كان قد سمي مثل هذا شكاً في قوله : « نحن أحق بالشك من ابراهيم » فكيف بمن لا يقين عنده ؟ فمن عمل بأقوى الدليلين

فقد عمل بعلم لم يعمل بظن ولا شك ؟ وإن كان لا يوقن ان ليس هناك دليل اقوى من الدليل الذي عمل به ؟ واجتهاد العلماء من هذا الباب ، والحاكم اذا حكم بشهادة العدلين حكم بعلم . لا بظن وجهل ، وكذلك اذا حكم باقرار المقر وهو شهادته على نفسه ، ومع هذا فيجوز ان يكون الباطن بخلاف ما ظهر ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « انكم تختصمون الي ، ولعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضى بنحو مما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » .

وإذا كان لديك معلوم أن مثل هذا الشك لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « اذا شك احدكم » بل أكثر الخلق لا يجوزون جزما يقينيا لا يحتمل الشك بعد لكل صلاة صلاها ، ولكن يعتقدون عدد الصلاة اعتقاداً راجعاً ، وهذا ليس بشك ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا شك احدكم » إنما هو حال من ليس له اعتقاد راجع ، وظن غالب ، فهذا اذا تحرى وارتأى وتأمل فقد يظهر له رجحان احد الأمرين ، فلا يبقى شاكا ، وهو المذكور في حديث ابن مسعود ، فانه كان شاكا قبل التحري ، وبعد التحري ما بقي شاكا مثل سائر مواضع التحري ، كما اذا شك في القبلة فتحرى حتى ترجع عنده احد الجهات ، فانه لم يبق شاكا . وكذلك العالم المجتهد والناسي ، اذا ذكر وغير ذلك .



وقوله في حديث ابن سعيد : « اذا شك احدكم » خطاب لمن استمر الشك في حقه ، بأن لا يكون قادراً على التحري ؛ اذ ليس عنده اشارة ودلالة ترجح احد الأمرين . او تحرى ، وارتابى : فلم يرجح عنده شيء ، ومن قال : ليس هنا دلالة تبين احد الأمرين غلط ، فقد يستدل على ذلك بموافقة للمؤمنين ، اذا كان اماما ، وقد يستدل بمخبر يخبره ، وان لم يكن معه في الصلاة فيحصل له بذلك اعتقاد راجح . وقد يتذكر ما قرأ به في الصلاة فيذكر أنه قرأ بسورتين في ركعتين ، فيعلم أنه صلى ركعتين لا ركعة ، وقد يذكر انه تشهد التشهد الأول ، فيعلم انه صلى ثنتين لا واحدة ، وانه صلى ثلاثا لا اثنتين ، وقد يذكر انه قرأ الفاتحة وحدها في ركعة ثم في ركعة فيعلم انه صلى اربعا لا ثلاثا ، وقد يذكر انه صلى بعد التشهد الأول ركعتين فيعلم انه صلى اربعا لا ثلاثا ، واثنتين لا واحدة ، وقد يذكر انه تشهد التشهد الأول ، والشك بعده في ركعة فيعلم انه صلى ثلاثا لا اثنتين .

ومنها : أنه قد يمرض له في بعض الركعات : إما من دعاء وخشوع وإما من سعال ونحوه ، وإما من غير ذلك ، ما يعرف به تلك الركعة ، ويعلم انه قد صلى قبلها واحدة أو اثنتين ، أو ثلاثاً ، فيزول الشك ، وهذا باب لا ينضبط ، فان الناس دائماً يشكون في أمور : هل كانت أم لم تكن ؟ ثم يتذكرون ، ويستلبون بأمر صلى أنها كانت ، فيزول

الشك ، فإذا تحرى الذي هو أقرب للصواب ، أزال الشك . ولا فرق في هذا بين ان يكون اماماً أو منفرداً .

ثم إذا تحرى الصواب ورأى أنه صلى أربعاً كان اذا صلى خمسة قد صلى في اعتقاده خمس ركعات ، وهو لم يؤمر بذلك ، بخلاف الشك المتساوي ، فإنه لا بد معه من الشك في الزيادة والنقص ، والشك في الزيادة أولى ، فإن ما زاده مع الشك مثل ما زاده سهواً ، وذلك لا يبطل صلاته . وأما إذا شك في النقص فهو شاك في فعل ما أمر به ، فلم تبرأ ذمته منه .

وأيضاً فالأقوال للمكنة في هذا الباب : اما ان يقال : يطرح الشك مطلقاً ، ولا يتحرى . أو يحمل التحري على طرح الشك ، فهذا مخالفة صريحة لحديث ابن مسعود ، وإما أن يستعمل هذا في حق الامام ، وهذا في حق المنفرد ، ومعلوم ان كلا الحديثين خطاب للمصلين لم يخاطب بأحدهما الأئمة ، وبالأخر المنفردين ، ولا في لفظ واحد من الحديثين ما يبدل على ذلك ، فجعل هذا هو مراد الرسول ، من غير أن يكون في كلامه ما يبدل عليه نسبة له الى التدليس والتليس ، وهو منزه عن ذلك .

وأيضاً فإن حديث أبي سعيد مع تساوى الشك متاويل للجميع

بالاتفاق ، فإخراج الأئمة منه غير جائز ، وحديث ابن مسعود متناول لما  
تناوله حديث أبي سعيد ، فلم يبق إلا القسم الثالث :

وهو أن كلاهما خطاب للشاك ، فذاك أمر له بالتحري . إذا أمكنه  
فيزول الشك . والثاني أمر له إذا لم يزل الشك ماذا يصنع .

وهذا كما يقال للحاكم : احكم بالينة ، واحكم بالشهود ، ونحو ذلك  
فهذا مع الامكان ، فإذا لم يمكن ذلك رجع الى الاستصحاب ، وهو  
البراءة . كذلك للمصلي الشاك : يعمل بما يبين له الصواب ، فان تعذر  
ذلك رجع الى الاستصحاب ، والله أعلم .

ولأن العمل بالتحري يقطع وسواس الشيطان ، أو يقلله ، بخلاف  
ما إذا لم يتحر فلا يزال الشيطان يشككه فيما فعله ، أنه لم يفعله . وقد  
قالوا : انه لو شك بعد السلام هل ترك واجباً ، لم يلتفت اليه ، وما  
ذاك إلا لأن الظاهر أنه سلم بعد إتمامها ، فعلم أن الظاهر يقدم على  
الاستصحاب ، وعلى هذا عامة أمور الشرع .

ومثل هذا يقال في عدد الطواف والسعي ورمي الجمار ، وغير  
ذلك . وبما يبين ذلك : ان التمسك بمجرد استصحاب حال العدم أضعف  
الأدلة مطلقاً ، وأدنى دليل يرجح عليه ، كاستصحاب براءة النعمة

في نفي الإيجاب والتحرير ، فهذا باتفاق الناس أضعف الأدلة ، ولا يجوز  
المصير اليه باتفاق الناس الا بعد البحث التام : هل أدلة الشرع مانقضي  
الإيجاب او التحريم ؟ .

ومن الناس من لا يجوز التمسك به في نفي الحكم ، بل في دفع  
الحصم ، ومنه فيقول : أنا لا أثبت الإيجاب ولا أنفيه ، بل أطلب  
من يثبته بالدليل ، أو أمنه ، أو أدفعه عن إثبات إيجاب بلا دليل ، كما  
يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة .

وأما أهل الظاهر فهو عمدتهم ، لكن بعد البحث عن الأدلة الشرعية  
ولا يجوز الاخبار باتقاء الأشياء وعدم وجودها : بمجرد هذا لاستصحاب  
من غير استدلال بما يقتضي عدمها ، ومن فعل ذلك كان كاذبا ، متكلما  
بلا علم ، وذلك لكثرة ما يوجد في العالم والانسان لا يعرفه ، فعدم علمه  
ليس علما بالعدم ، ولا بمجرد كون الأصل عدم الحوادث يفيد العلم باتقاء  
شيء منها الا بدليل يدل على النفي ، لكن الاستصحاب يرجح به عند  
التعارض ، وما دل على الإثبات من أنواع الأدلة فهو راجع الى مجرد  
استصحاب النفي ، وهذا هو الصواب الذي أمر المصلي أن يتحرره ،  
فان ما دل على أنه صلى أربعاً من أنواع الأدلة راجع على استصحاب  
عدم الصلاة ، وهذا حقيقة هذه للسألة .

## فصل

وأما « المسألة الثانية » وهي هل السجود : هل هو قبل السلام ؟ أو بعده ؟ ففي ذلك أقوال مشهورة . قيل : كله قبل السلام ، وقيل : كله بعده ، وقيل : بالفرق بين الزيادة والنقصان . وعلى هذا ففني الشك نزاع .

وقيل : بأن الأصل أن تسجد قبل السلام ؛ لكن ما جاءت السنة بالسجود فيه بعد السلام سجد بعده ؛ لأجل النص ؛ والباقي على الأصل وهذا هو المشهور من أحد .

والأول قول الشافعي ، والثاني قول أبي حنيفة ، والثالث قول مالك وأحمد ، واختلف عنه . فروى عنه فيما إذا صلى خمساً هل يسجد قبل السلام أو بعده على روايتين ، وقد حكى عنه رواية بأنه كله قبل السلام ، لكن لم نجد بهذا لفظاً عنه ، وحكى عنه أنه كله بعد السلام ، وهذا غلط محض .

والقاضي وغيره يقولون : لم يختلف كلام الامام أحمد ان بعضه

قبل السلام ، وبعضه بعده . قال القاضي أبو يعلى : لا يختلف قول أحد في هذين الموضعين ان يسجد لهما بعد السلام ، إذا سلم وقد بقي عليه ركعة أو أكثر ، وإذا شك وتحرى . قال أحمد في رواية الأثرم : أنا أقول : كل سهو جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد فيه بعد السلام فانه يسجد فيه بعد السلام ، وسأر السجود يسجد فيه قبل السلام هو أصح في المعنى . وذلك أنه من شأن الصلاة فيقضيه قبل ان يسلم ، ثم قال : فسجد النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة مواضع بعد السلام ، وفي غيرها قبل السلام . قلت : اشرح المواضع الثلاثة التي بعد السلام . قال : سلم من ركعتين فسجد بعد السلام ، هذا حديث ذي الدين . وسلم من ثلاث فسجد بعد السلام هذا حديث عمران بن حصين . وحديث ابن مسعود في التحري سجد بعد السلام .

قال أبو محمد : قال القاضي : لا يختلف قول أحمد في هذين الموضعين انه يسجد لهما بعد السلام ، قال : واختلف قوله في من سهى فصلي خمساً هل يسجد قبل السلام ؟ أو بعده ؟ على روايتين . وما عدا هذه المواضع الثلاثة يسجد لهما قبل السلام ، رواية واحدة . وبهذا قال سليمان بن داود . وأبو خيثمة . وابن المنذر . قال : وحكى أبو الخطاب روايتين أخريين :

أحداها : ان السجود كله قبل السلام ، وهو مذهب الشافعي .

والثانية : ان ما كان من نقص يسجد له قبل السلام ، لحديث ابن بحنة ، وما كان من زيادة سجدة له بعد السلام ، لحديث ذي الدين ، وحديث ابن مسعود حين صلى خمسا ، وهذا مذهب مالك ، وأبي ثور . وقال ابو حنيفة وأصحابه وطائفة : كله بعد السلام .

قلت : أحمد يقول في الشك إذا طرعه وبني على اليقين : أنه يسجد له قبل السلام ، كما ثبت في الحديث الصحيح . فعلى قوله الموافق لمالك ما كان من نقص وشك فقبله ، وما كان من زيادة فبعده وحكى عن مالك أنه يسجد بعد السلام ، لأنه يحتمل للزيادة لا للنقص ، والزيادة التي اختلف فيها كلام أحمد هي : ما اذا صلى خمسا ، فقد ثبت في الصحيح أنه يسجد بعد السلام ، لكن هناك كان قد نسي ، وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسا ، فلما انقضى شوش القوم بينهم ، فقال : ما شأنكم ؟ قالوا : يا رسول الله ! زيد في الصلاة ، قال : لا ، قالوا : فانك قد صليت خمسا ، فانقضى ثم سجدة سجدة ، ثم سلم ، ثم قال : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، وفي رواية أنه قال : « إنما أنا بشر مثلكم أذكر كما تذكرون ، وأنسى كما تنسون ، فاذا نسي أحدكم فليسجد »

سجدين وهو جالس ، ثم تحول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فسجد سجدين » .

والبخاري عن ابن مسعود « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
الظهر خمساً ، فسجد سجدين بعد ما سلم » وفي الصحيحين عن ابن  
مسعود « ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدتي السهو بعد  
السلام والكلام .

فهذا الموضع اختلف فيه كلام احمد : هل يسجد بعد السلام كما  
سجد النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أم يسجد قبله إذا ذكر قبل  
السلام ؟ والنبي صلى الله عليه وسلم انما سجد بعد السلام لكونه لم يذكر  
حق سلم ، وذكره على احدى الروايتين عنده لا يكون السجود بعد  
السلام محتماً بمورد النص ، كما قاله الاكثرون كأبي حنيفة ، ومالك ،  
وغیرهما . كما لا يكون السجود قبل السلام محتماً بمورد النص . كما قاله  
الأكثر : أبو حنيفة ، ومالك ، وغیرهما ؛ بل الصواب ان السجود  
بعضه قبل السلام ، وبعضه بعده ، كما ثبتت بذلك الأحاديث الصحيحة .

ومن قال : كله قبل السلام ، واحتج بحديث الزهري ، كان آخر  
الأمرين السجود قبل السلام ، فقد ادعى النسخ ، وهو ضعيف فان  
السجود بعد السلام في حديث ذي الدين ، فمالك والشافعي والجمهور



يقولون : انه ليس بنسخ ، وإنما يقول : انه منسوخ من يحتج بقول الزهري ان ذي اليمين مات قبل بدر ، وان هذه القصة كانت متقدمة . فقول الزهري بنسخه مبنى على هذا ، وهو ضعيف ، فان ابا هريرة صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذي اليمين ، وإنما أسلم عام خيبر ، فالذين يحتجون بقول الزهري هنا قد ردوا قوله بالنسخ هناك ، والذين يقولون بنسخ حديث ذي اليمين هم يأمرسون بالسجود بعد السلام ، فكل من الطائفتين ادعت نسخ الحديث فيما يخالف قولها بلا حجة ، والحديث محكم في ان الصلاة لا تبطل ، وفي أنه يسجد بعد السلام ، ليس لواحد منها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض ينسخه .

وإيضاً فالنسخ إما يكون بما يناقض للنسخ والنبي صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام ، ولم ينقل مسلم أنه نهى عن ذلك ، فبطل النسخ .

واذا قيل : إنه سجد بعد ذلك قبل السلام ، فان كان في غير هذه الصورة ، كما في حديث ابن بريدة ، لما قام من الركعتين ، وفي حديث الشك ، فلا منافاة ؛ لكن هذا الظان ظن انه إذا سجد في صورة قبل السلام كان هذا نسخاً للسجود بعده في صورة اخرى ، وهذا غلط منه ، ولم ينقل عنه في صورة واحدة انه سجد تارة قبل

السلام ، وثارة بعده ، ولو نقل ذلك لئل على جواز الأمرين ، فدعوى النسخ في هذا الباب باطل .

وكيف يجوز أن يبطل بأمره بالسجود بعد السلام في صورة ، وفعله له مما لا يناقض ذلك ، ومن قال : السجود كله بعد السلام ، واحتج بما في السنن من حديث ثوبان : « لكل سهو سجدتان بعد التسليم » فهو ضعيف ، لأنه من رواية ابن هياش عن أهل الحجاز . وذلك ضعيف باتفاق أهل الحديث ، وحديث ابن جعفر « من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم » ففيه ابن أبي ليلى ، قال الأثرم ، لا يثبت واحد منها ، مع أن هذا قد يكون مثل حديث ابن مسعود « وإذا شك فitchرى » ويكون هذا مختصراً من ذلك .

ومثل هذا لا يعارض الحديث الصحيح ، حديث أبي سعيد في الشك « أنه أمر بسجدتين قبل السلام » وحديث ابن بحنة الذي في الصحيحين الذي هو أصل من أصول مسائل السهو ، لما ترك التشهد الأول وسجد قبل السلام ، فهذه الأحاديث الصحيحة تبين ضعف قول كل من عمم فجعله كله قبله ، أو جعله كله بعده .

بقي التفصيل . فيقال : الشارع حكيم لا يفرق بين الشئتين بلا فرق فلا يجعل بعض السجود بعده ، وبعضه قبله ، إلا لفرق بينها ،

وقول من يقول القياس يقتضي أنه كله قبله ، لكن خولف القياس في مواضع للنص ، فبقى فيما عداه على القياس ؛ يحتاج في هذا الى شيئين الى أن يبين الدليل المقتضى لكونه كله قبله ، ثم إلى بيان أن صورة الاستثناء اختصت بمعنى يوجب الفرق بينها ، وبين غيرها ؛ والا فإذا كان المعنى الموجب للسجود قبل السلام شاملاً للجميع امتنع من الشارع أن يجعل بعض ذلك بعد السلام ، وإن كان قد فرق لمعنى فلا بد أن يكون المعنى محتملاً بصورة الاستثناء ، فإذا لم يعرف الفرق بين ما استثنى وبين ما استبقى كان تفريقاً بينها بغير حجة .

وإذا قال : علمت أن الموجب للسجود قبل السلام عام ، لكن لما استثنى النص ما استثناء علمت وجود المعنى المعارض فيه .

فيقال له : فما لم يرد فيه نص جاز أن يكون فيه للوجوب لما قبل السلام ، وجاز أن يكون فيه للوجوب لما بعد السلام ، فأنك لا تعلم أن المعنى الذي أوجب كون تلك الصور بعد السلام متفياً عن غيرها ، ومع كون نوع من السجود بعد السلام يتمتع أن يكون الموجب التام له قبل السلام عاماً ، فما بقي معك معنى عام يعتمد عليه في الجزم ، بأن المشكوك قبل السلام ، ولا بأن المقتضى له بعد السلام مختص بمورد النص ، فنفي التفریق قول بلا دليل يوجب الفرق ، وهو قول بتخصيص العلة من غير بيان فوات شرط أو وجود مانع ، وهو الاستحسان المحض

الذي لم يتبين فيه الفرق بين صورة الاستحسان وغيرها .

وحينئذ فأظهر الأقوال الفرق بين الزيادة والنقص ، وبين الشك مع التحري ، والشك مع البناء على اليقين . وهذا إحدى الروايات عن أحمد ، وقول مالك قريب منه ، وليس مثله ، فان هذا مع ما فيه من استعمال النصوص كلها : فيه الفرق للمقول ؛ وذلك أنه إذا كان في نقص ، كترك التشهد الأول احتاجت الصلاة إلى جبر ، وجبرها يكون قبل السلام لتمام به الصلاة ، فان السلام هو تحليل من الصلاة .

وإذا كان من زيادة — كركعة — لم يجمع في الصلاة بين زيادتين بل يكون السجود بعد السلام ؛ لأنه ارغام للشيطان ، بمنزلة صلاة مستقلة جبر بها نقص صلاته ، فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل السجدين كركعة .

وكذلك إذا شك وتحري فانه أتم صلاته ، وإنما السجدة لتزغيم الشيطان ، فيكون بعد السلام . ومالك لا يقول بالتحري ، ولا بالسجود بعد السلام فيه . وكذلك إذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم أكملها فقد أتمها ، والسلام منها زيادة ، والسجود في ذلك بعد السلام ؛ لأنه ارغام للشيطان .

وأما إذا شك ولم يتبين له الراجع ، فهنا لما أن يكون صلى أربعاً أو خمساً ، فإن كان صلى خمساً فالسجدتان يشفعان له صلاته ، ليكون كأنه قد صلى ستاً لا خمساً ، وهذا إما يكون قبل السلام ، ومالك هنا يقول بسجد بعد السلام . فهذا القول الذي نصرناه هو الذي يستعمل فيه جميع الأحاديث ، لا يترك منها حديث مع استعمال القياس الصحيح ، فيما لم يرد فيه نص ، والحاق ما ليس بمخصوص بما يشبهه من النصوص .

ومما يوضح هذا أنه إذا كان مع السلام سهو سجد بعد السلام ، فيقال : إذا زاد غير السلام من جنس الصلاة كركعة ساهياً أو ركوع أو سجود ساهياً فهذه زيادة لو تعمدتها بطلت صلاته كالسلام ، فالحاقها بالسلام أولى من إلحاقها بما إذا ترك التشهد الأول ، أو شك وبنى على اليقين .

وقول القائل : ان السجود من شأن الصلاة ، فيقضى قبل السلام يقال له : لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يكون كله قبل السلام ، فلما ثبت أن بعضه بعد السلام علم أنه ليس جنسه من شأن الصلاة ، الذي يقضى قبل السلام . وهذا معارض بقول من يقول : السجود ليس من موجب تحريم الصلاة ، فان التحريم إنما أوجب الصلاة السليمة ، وهذه الأمور دعاوى لا يقوم عليها دليل : بل يقال التحريم أوجب

## السجود الذي يجبر به الصلاة .

ويقال : من السجود ما يكون جبره للصلاة ، اذا كان بعد السلام ؛  
ثلا يجتمع فيها زيادتان ، ولأنه مع تمام الصلاة ارغام للشيطان ،  
ومعارضة له بنقيض قصده ، فانه قصد نقص صلاة العبد بما أدخل فيها  
من الزيادة ، فأمر العبد أن يرغمه فيأتي بسجدين زائدين بعد  
السلام ، ليكون زيادة في عبادة الله ، والسجود لله ، والتقرب إلى الله  
الذي أراد الشيطان أن ينقصه على العبد ، فأراد الشيطان أن ينقص  
من حسناته ، فأمره الله أن يتم صلاته ، وأن يرغم الشيطان ، وعفا  
الله للإنسان عما زاده في الصلاة نسياناً : من سلام وركعة زائدة وغير  
ذلك ، فلا يأثم بذلك ، لكن قد يكون تقربه ناقصاً لنقصه فيها ينسأه .  
فأمره الله أن يكمل ذلك بسجدين زائدين على الصلاة ، والله أعلم .

## فصل

وأما وجوبه : فقد أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في حديث  
أبي هريرة المتقدم لجرد الشك ، فقال : « إذا قام أحدكم يصلي جاءه  
الشيطان فلبس عليه صلاته ، حتى لا يدري كم صلى ، فاذا وجد أحدكم  
ذلك فليسجد سجدين وهو جالس » وأمر به فيها إذا طرح الشك .

فقال في حديث أبي سعيد : « فليطرح الشك ولين على ما استيقن ،  
ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فان كان صلى خساً شفعناه صلاته  
وان كان صلى تماماً لأربع كاتنا ترغياً للشيطان »

وكذلك في حديث عبد الرحمن ثم ليسجد سجدتين وهو جالس  
قبل أن يسلم ، ثم يسلم « وأمر به في حديث ابن مسعود حديث  
التحري قال : « فليتحرك الصواب فليتم عليه ، ثم ليسجد سجدتين  
— وفي لفظ — هاتان السجدتان لمن لا يدري أزداد في صلاته أم  
نقص ، فيتحرى الصواب ، فيتم عليه ، ثم يسجد سجدتين » وفي  
الحديث الآخر المتفق عليه لابن مسعود « فقلنا : يا رسول الله !  
أحدث في الصلاة شيء ، فقال : لا ، فقلنا له الذي صنع ، فقال :  
إذا زاد أو نقص فليسجد سجدتين ، قال : ثم سجد سجدتين » فقد  
أمر بالسجدتين إذا زاد أو إذا نقص . ومراده إذا زاد ما نهى عنه ،  
أو نقص ما أمر به .

ففي هذا إيجاب السجود لكل ما يترك مما أمر به ، إذا تركه  
سahياً ، ولم يكن تركه سahياً موجباً لاعادته بنفسه ، وإذا زاد ما نهى  
عنه سahياً . فعلى هذا كل مأمور به في الصلاة إذا تركه سahياً فاما  
أن يعيده إذا ذكره ، وإما أن يسجد للسهو لا بد من أحدهما .

فالصلاة نفسها إذا نسيها صلاها إذا ذكرها ، لا كفارة لها الا ذلك . وكذلك إذا نسي طهارتها ، كما أمر الذي ترك موضع لمعة من قدمه لم يصبها الماء ان يعيد الوضوء والصلاة . وكذلك إذا نسي ركعة . كما في حديث ذي الدين ، فانه لا بد من فعل ما نسيه ، اما مضموما الى ما صلى ، واما أن يتدىء الصلاة . فهذه خمسة أحاديث صحيحة فيها كلها يأمر الساهي بسجدة السهو . وهو لما سهى عن التشهد الأول سجدها بالمسلمين قبل السلام ، ولما سلم في الصلاة من ركعتين أو من ثلاث صلى ما بقى ، وسجدها بالمسلمين بعد الصلاة ، ولما أذكروه أنه صلى خمسا سجدها بعد السلام والكلام .

وهذا يقتضي مداومته عليها وتوكيدها ، وأنه لم يدعها في السهو المقتضى لها قط ، وهذه دلائل بينة واضحة على وجوبها ، وهو قول جمهور العلماء ، وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة ، وليس مع من لم يوجبها حجة تنارب ذلك .

والشافعي إنما لم يوجبها لأنه ليس عنده في الصلاة واجب تصح الصلاة مع تركه ، لا عمداً ولا سهواً ، وجمهور العلماء الثلاثة وغيرهم يحملون من واجبات الصلاة ما لا يبطل تركه الصلاة . لكن مالك وأحمد وغيرها يقولون لا تبطل الصلاة بعمده ، وعليه الاعادة ، ويجب بتركه سهواً سجود السهو . وأبو حنيفة يقول : إذا تركه عمداً كان مسيئاً ،



وكانت صلاته ناقصة ، ولا إعادة عليه ، وأما ما يزيد عمداً فكلهم يقول : ان فيه ما تبطل الصلاة مع عمده دون سهوه ، لكن هو في حال العمد مبطل فلا سجود ، وفي حال السهو يقولون : قد عفى عنه فلا يجب السجود .

وقد احتج بعضهم بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث الشك : « كانت الركعة والسجدتان نافلة » وهذا لفظ ليس في الصحيح . ولفظ الصحيح « فليطرح الشك ولين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » فان كان صلى خمسا شفعنا له صلاته ، وان كان صلى تماماً لأربع كاتنا ترغياً للشيطان ، فقد أمر فيه بالسجود ، وبين حكمته سواء كان صلى خمسا ، أو أربعاً ، فقال : « فان كان صلى خمسا شفعنا له صلاته » وهذا يقتضي أن التطوع بالوتر لا يجوز ، بل قد أمر الله أن يوتر صلاة النهار بالغرب ، وصلاة الليل بالوتر .

وهنا لما كان مع الشك قد صلى خمسا ، وهو لا يعلم جعل السجدتين قائمة مقام ركعة فشفعنا له صلاته . قال : « وان كان صلى تماماً لأربع فلم يزد في الصلاة شيئا ، كاتنا ترغياً للشيطان » فهذا اللفظ وهو قوله : « كانت الركعة والسجدتان نافلة له » لا يمكن أن يستدل به ، حتى يثبت أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم ،

فكيف ولفظه الذي في الصحيح يقتضي وجوبها وجوب الركعة .  
والسجدتين . والركعة قد اتفق العلماء على وجوبها ، فثبت قيل : ان  
الشاك يطرح الشك ويبني على ما استيقن : كانت الركعة المشكوك  
فيها واجبة .

وإذا كانت واجبة بالنص والاتفاق ، واللفظ المروى هو فيها وفي  
السجود ، مع أن السجود أيضا مأمور به ، كما أمر بالركعة . علم أن  
ما ذكر لا ينافي وجوب السجدتين ، كما لا ينافي وجوب الركعة ، وان  
كان هذا اللفظ قد قاله الرسول فعناه أنه مأمور بذلك مع الشك  
فعلى تقدير أن تكون صلاته تامة في نفس الأمر لم ينقص منها شيء  
يكون ذلك زيادة في عمله ، وله فيه أجر كما في النافلة . وهذا فعل كل  
من احتاط فأدى ما يشك في وجوبه ، ان كان واجبا ، والا كانت  
نافلة له ، فهو اتما جعلها نافلة في نفس الأمر على تقدير اتمام الأربع ،  
ولكن هو لما شك حصل بنفس شكه نقص في صلاته ، فأمر بها ،  
وان كان صلى أربعاً ترغيا للشيطان .

وهذا كما يأمر من يشك في غير الواجب بأن يفعل ما يتبين  
به براءة الذمة ، والواجب في نفس الأمر واحد ، والزيادة نافلة ،  
وكذلك يؤمر من اشتبهت اخته من الرضاع بأجنبية باجتنابها ، والحرم  
في نفس الأمر واحد ، فذلك المشكوك فيه يسمى واجبا باعتبار أن عليه

أن يفعله ، ويسمى نافلة على تقدير أي هو مثاب عليه مأجور عليه — ليس هو عملا ضائعا — كالتوافل . وانه لم يك في نفس الأمر واجبا عليه ، لكن وجب لأجل الشك ، مع أن إحدى الروايتين عن أحمد أنه يجبر المعادة مع امام الحلي .

ويسمى نافلة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وكذلك قوله في حديث أبي ذر « صل الصلاة لوقتها ثم اجعل صلاتك معهم نافلة ، ولا تقل : أي قد صليت » فهي نافلة . أي : زائدة على الفرائض الخمس الأصلية ، وإن كانت واجبة بسبب آخر ، كالواجب بالندب .

وكثير من السلف يريدون بلفظ النافلة ما كان زيادة في الحسنات ، وذلك لمن لا ذنب له ، ولهذا قالوا في قوله : ( ومن الليل فتهجد به نافلة لك ) ان النافلة محضة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن الله غفر له ، وغيره له ذنوب فالصلوات تكون سببا لغفرتها ، وهذا القول وإن كان فيه كلام . ليس هذا موضعه . فالمقصود ان لفظ النافلة توسع فيه ، فقد يسمى به ما امر به ، وقد ينفي عن التطوع .

فقد تبين وجوب سجود السهو . وسببه اما نقص ، واما زيادة . كما قال في الصحيحين : « اذا زاد او نقص فليسجد سجدين » . فالنقص كما في حديث ابن بجينة : لما ترك التشهد الأول سجد ، والزيادة

كما سجد لما صلى خمسا ، وامر به الشاك الذي لا يدري ازاد ام نقص  
فهذه اسبابه في كلام النبي صلى الله عليه وسلم : إما الزيادة ، وإما  
النقص ، وإما الشك . وقد تبين انه في النقص والشك يسجد قبل  
السلام ، وفي الزيادة بعده .

## فصل

وإذا كان واجبا فتركه عمداً أو سهواً — ترك الذي قبل السلام  
أو بعده — ففيه أقوال متعددة في مذهب أحمد ، وغيره .

قيل : ان ترك ما قبل السلام عمداً بطلت صلاته ، وان تركه  
سهواً لم يبطل ، كالشهاد الأول ، وغيره من الواجبات ، وما بعده لا  
يبطل بحال ، لأنه جبران بعد السلام ، فلا يبطلها ، وهذا اختيار كثير  
من اصحاب أحمد .

وقيل : ان ترك ما قبل السلام يبطل مطلقاً ، فان تركه سهواً  
فذكر قريباً سجد ، وان طال الفصل أعاد الصلاة ، وهو منقول رواية  
عن أحمد ، وهو قول مالك ، وأبي ثور ، وغيرها ، وهذا القول أصح  
من الذي قبله ، فانه إذا كان واجباً في الصلاة ، فلم يأت به سهواً لم  
تبرأ ذمته منه ، وان كان لا يأتهم كالصلاة نفسها ، فانه إذا نسيها صلاها

إذا ذكرها ، فهكذا ما ينساه من واجباتها ، لابد من فعله إذا ذكر  
أما بأن يفعله مضافاً إلى الصلاة ، وإما بأن يتبدى الصلاة . فلا تبرأ  
الذمة من الصلاة ولا من أجزائها الواجبة إلا بفعلها .

والواجبات التي قيل أنها تسقط بالسهو : كالشهاد الأول ، لم يقل  
أنها تسقط إلى غير بدل ، بل سقطت إلى بدل وهو سجود السهو ،  
بخلاف الأركان التي لا بدل لها : كالركوع ، والسجود ، فإما أن يقال :  
أنها واجبة في الصلاة ، وأنها تسقط إلى غير بدل ، فهذا ما علمنا أحداً  
قاله ، وإن قاله قائل ، فهو ضعيف ، مخالف للأصول ، فهذان قولان في  
الواجب قبل السلام : إذا ترك سهواً .

وأما الواجب بعده فالتزاع فيه قريب . فقال كثير ممن قال إن  
ذلك واجب : إلى أن ترك هذا لا يطل ؛ لأنه جبر للعبادة ، خارج  
عنها ، فلم تبطل كجبران الحج ، ونقل عن أحمد ما يدل على بطلان  
الصلاة إذا ترك السجود للشروع بعد السلام ، وقد نقل الأثر عن  
أحمد الوقف في هذه المسألة ، فنقل عنه فيمن نسي سجود السهو ،  
فقال : إذا كان في سهو خفيف فأرجو أن لا يكون عليه . قلت :  
فإن كان فيما سبه في النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : هاه ، ولم  
يجب ، قال : فبلغني عنه أنه يستحب أن يعيده و « مسائل الوقف »  
يخرجها أصحابه على وجهين .

وفي الجملة فقليل : يعيد إذا تركه عامداً ، وقيل : إذا تركه عامداً أو ساهياً . والصحيح أنه لا بد من هذا السجود ، أو من إعادة الصلاة ، فإنه قد تنوزع الى متى يسجد . فقليل : يسجد مادام في المسجد ، ما لم يطل الفصل ، وقيل : يسجد وإن طال الفصل مادام في المسجد ، وقيل : يسجد وإن خرج وتعدى .

والمقصود أنه لا بد منه ، أو من إعادة الصلاة ؛ لأنه واجب أمر به النبي صلى الله عليه وسلم لتبليغ الصلاة ، فلا تبرأ ذمة العبد إلا به ، وإذا أمر به بعد السلام من الصلاة ؛ وقيل : إن فعلته وإلا فعليك إعادة الصلاة لم يكن ممتعاً ، والمراد تكون الصلاة باطلة : أنه لم تبرأ بها الذمة ، ولا فرق في ذلك بين ما قبل السلام ، وما بعده . والله تعالى إنما أباح له التسليم منها بشرط أن يسجد سجدة السهو ، فإذا لم يسجدتها لم يكن قد أباح الخروج منها ، فيكون قد سلم من الصلاة سلاماً لم يؤمر به ، فيبطل صلاته . كما تقول في فاسخ الحج الى التمتع إنما أيسح له التحلل إذا قصد أن يتمتع فيحج من عامه ، فلما ان قصد التحلل مطلقاً لم يكن له ذلك ، وكان باقياً على إحرامه ، ولم يصح تحلله ، لكن الإحرام لا يخرج منه برفض الحرم ، ولا بفعل شيء من محظوراته ، ولا بإفساده ، بل هو باق فيه ، وإن كان فاسداً بخلاف الصلاة ، فإنها تبطل بفعل ما ينافيها ، وما حرم فيها .

وقياسهم الصلاة على الحج باطل ، فان الواجبات التي يجبرها دم لو تمتد تركها في الحج لم تبطل بل يجبرها ، والجبران في ذمته لا يسقط بحال ، والصلاة إذا ترك واجباً فيها بطلت ، وإذا قيل : إنه مجبور بالسجود ، فيقتضي أن السجود في ذمته كما يجب في ذمته جبران الحج ، أما سقوط الواجب وبدله : فهذا لا أصل له في الشرع ، فقياس الحج أن يقال : هذا السجود بعد السلام يبقى في ذمته الى أن يفعله ، وهذا القول غير محتج : بخلاف قولهم يسقط الى بدل ؛ لكن جبران الحج وهو الدم يفعل مفرداً بلا نزاع ، وأما هذا السجود : فهل يفعل مفرداً بعد طول الفصل ؟ فيه نزاع .

ونحن قلنا : لا بد منه ، أو من إعادة الصلاة ، فاذا قيل : إنه يفعل وإن طال الفصل كالصلاة للنسية ، فهذا متوجه قوي ، ودونه أن يقال : وإن تركه عمداً يفعله في وقت آخر ، وإن أتم بالتأخير ، كما لو أخر الصلاة للنسية بعد الذكر عمداً فليصلها ، ويستغفر الله من تأخيرها . وكذلك المفوتة عمداً عند من يقول بإمكان إعادتها يصلها . ويستغفر الله من تأخيرها . فهكذا السجدة التي يصلها حيث ذكرها . ويستغفر الله من التأخير ، فهذا أيضاً قول متوجه ، فان التحديد بطول الفصل وبغيره ، غير مضبوط بالشرع .

وكذلك الفرق بين المسجد وغيره ليس عليه دليل شرعي ، وكذلك

الفرق بين ما قبل الحدث وبعده ، بل عليه أن يسجد بها بحسب الامكان ،  
والله أعلم .

## فصل

وما شرع قبل السلام أو بعده : فهل ذلك على وجه الوجوب ؟  
أو الاستحباب ؟ فيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره .

ذهب كثير من أتباع الأئمة الأربعة الى أن النزاع إنما هو في  
الاستحباب ، وأنه لو سجد للجميع قبل السلام ، أو بعده : جاز .

والقول الثاني : ان ما شرعه قبل السلام يجب فعله قبله ، وما  
شرعه بعده لا يفعل إلا بعده ، وعلى هذا يدل كلام أحمد وغيره من  
الأئمة ، وهو الصحيح . قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طرح  
الشك قال : « وليسجد سجدتين قبل أن يسلم » وفي الرواية الأخرى  
« قبل أن يسلم ثم يسلم » وفي حديث التحري قال : « فليتحرك الصواب  
فليين عليه ، ثم ليسجد سجدتين » وفي رواية للبخاري « فليتم عليه ،  
ثم يسلم ، ثم يسجد سجدتين » فهذا أمر فيه بالسلام ، ثم بالسجود .  
وذلك أمر فيه بالسجود قبل السلام ، وكلاهما أمر منه بقتضي الإيجاب .



ولما ذكر ما يعم القسمين قال : « إذا زاد أو نقص فليسجد سجدتين » وقال : « فإذا لم يدر أحكمكم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس » فلما ذكر النقص مطلقاً ، والزيادة مطلقاً ، والشك : أمر بسجدتين مطلقاً ، ولم يقيد بما قبل السلام ، ولما أمر بالحري أمر بالسجدتين بعد السلام . فهذه أوامره صلى الله عليه وسلم في هذه الأبواب لا تعدل عنها . ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) ولكن من سجد قبل السلام مطلقاً ، أو بعد السلام مطلقاً متأولاً ، فلا شيء عليه ، وإن تبين له فيما بعد السنة استأنف العمل فيما تبين له ، ولا إعادة عليه .

وكذلك كل من ترك واجباً لم يعلم وجوبه ، فإذا علم وجوبه فعله ولا تلامه الإعادة فيما مضى : في أصح القولين في مذهب أحمد ، وغيره .

وكذلك من فعل محظوراً في الصلاة لم يعلم أنه محظور ، ثم علم كمن كان يصلي في أعطان الابل ، أو لا يتوضأ الوضوء الواجب الذي لم يعلم وجوبه ، كالوضوء من لحوم الابل ، وهذا بخلاف الناسي ، فإن العالم بالوجوب إذا نسي صلى متى ذكر ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « من نام من صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » وأما من لم يعلم الوجوب ، فإذا علمه صلى صلاة الوقت وما بعدها ، ولا إعادة عليه . كما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي

المسيء في صلاته : « ارجع فصل فانك لم تصل » قال : والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا فعلني ما يجزيني في صلاتي ، فعله — صلى الله عليه وسلم — وقد أمره بإعادة صلاة الوقت ، ولم يأمره بإعادة ما مضى من الصلاة ، مع قوله : « لأحسن غير هذا » .

وكذلك لم يأمر عمر وعماراً بقضاء الصلاة ، وعمر لما أجنب لم يصل ، وعمار تفرغ كما تفرغ الدابة ، ولم يأمر أبا ذر بما تركه من الصلاة وهو جنب ، ولم يأمر المستحاضة أن تقضي ما تركت ، مع قولها إنني أستحاض حيضة شديدة منعتي الصوم والصلاة .

ولم يأمر الذين أكلوا في رمضان حتى تبين لهم الجبال البيض من السود بإعادة ، والصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين ركعتين ، ثم لما هاجر زيد في صلاة الحضر ففرضت أربعاً ، وكان بمكة وأرض الحبشة والبوادي كثير من المسلمين لم يعلموا بذلك الا بعد مدة ، وكانوا يصلون ركعتين ، فلم يأمرهم بإعادة ما صلوا .

كما لم يأمر الذين كانوا يصلون الى القبلة للنسوخة بإعادة مدة صلاتهم إليها قبل أن يبلغهم الناسخ ، فعلم أنه لافرق بين الخطاب المبتدأ ، والخطاب الناسخ . والركعتان الزائدتان إيجابها مبتدأ ، وإيجاب الكعبة الناسخ . وكذلك التشهد وغيره إنما وجب في أثناء الأمر ، وكثير

من المسلمين لم يبلغهم الوجوب إلا بعد مدة .

ومن المنسوخ أن جماعة من أكبر الصحابة كانوا لا يقتلون من  
الاحباط ؛ بل يرون الماء من الماء ، حتى ثبت عندم النسخ . ومنهم  
من لم يثبت عنده النسخ ، وكانوا يصلون بدون الطهارة الواجبة شرعا  
لعدم علمهم بوجوبها ، ويصلي أحدم وهو جنب .

## فصل

إذا نسي السجود حتى فعل ما ينافي الصلاة من كلام وغيره : فقد  
ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه  
سجد بعد السلام والكلام » فقد بين ذلك في الصحيحين أنه صلى  
بهم الظهر خمسا ، فلما انقضى نوحوش القوم فيها بينهم ، فقال : ما شأنكم  
قالوا : يا رسول الله ! زيد في الصلاة ؟ قال لا . قالوا : فانك صليت  
خمسا ، فانقضى ثم سجد سجدتين ، ثم سلم ، وهذا قول جمهور العلماء  
وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيره .

وعن أبي حنيفة أنه إن تكلم بعد السلام سقط عنه سجود السهو ؛  
لأن الكلام ينافيها ، فهو كالحدث . وعن الحسن ومحمد إذا صرف وجهه

عن القبلة لم يمين ، ولم يسجد . والصواب قول الجمهور ، كما نطق به السنة ، فإنه صلى الله عليه وسلم سجد بعد انصرافه ، وانقضائه ، وأقبله عليهم ، وبعد تحدثهم وبعد سؤاله لهم ، واجابتهم إياه ، وحديث ذي اليمين أبلغ في هذا ، فإنه صلى ركعتين ، ثم قام الى خشبة معروضة في المسجد ، فأنكأ عليها ، ثم قال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة ؟ أم نسيت ؟ وأجابه . ثم سأل الصحابة فصدقوا ذا اليمين ، فعاد الى مكانه فصلى الركعتين ، ثم سجد بعد السلام سجدتي السهو ، وقد خرج السرعان من الناس يقولون : قصرت الصلاة ، قصرت الصلاة .

وفي حديث عمران وهو في الصحيحين : « أنه سلم في ثلاث من العصر ، ثم دخل منزله ، وقام إليه الحريق فذكر له ضيعه ، وأنه خرج يحجر رداءه حتى انتهى الى الناس ، فقال : أصدق هذا ؟ قالوا : نعم . » وهذه القصة لما ان تكون غير الأولى ، ولما أن تكون هي إياها لكن اشتبه على إحدى الراويين : هل سلم من ركعتين ، او من ثلاث ، وذكر أحدهما قيامه الى الخشبة للمروضة في المسجد ، والآخر دخوله منزله ، ثم من بعد هذا القول والعمل ، وخروجه من المسجد . والسرعان من الناس ، لا ريب أنه أمرهم بما يعملون .

فاما أن يكونوا عادوا أو بعضهم الى المسجد ، فأتوا معه الصلاة بعد خروجهم من المسجد ، وقولهم : قصرت الصلاة ، قصرت الصلاة .

وإما أن يكونوا أتموا لأنفسهم لما علموا السنة ، وعلى التقديرين فقد أتموا بعد العمل الكثير ، والخروج من المسجد .

وأما أن يقال : إنهم أمروا باستئناف الصلاة : فهذا لم ينقله أحد ولو أمر به لنقل ، ولا ذنب لهم فيها فعلوا ، وهو في إحدى صلوات الخوف يصلي بطائفة ركعة والأخرى بلزاء العدو ، ثم يمضون الى مصاف أصحابهم وهم في الصلاة ، فيعملون عملاً ، ويستدبرون القبلة ، ثم يأتي أولئك فيصلي بهم ركعة ثم يمضون الى مصاف أصحابهم ، ثم يصلي هؤلاء لأنفسهم ركعة أخرى ، وهؤلاء ركعة أخرى ، وفي ذلك مشي كثير ، واستدبار للقبلة ، وهم في الصلاة ، وقد يتأخر كل طائفة من هؤلاء وهؤلاء في الركعة الأولى . والثانية بمشيها الى مصاف أصحابها ، ثم يجيء أصحابها الى خلف الامام ، ثم بصلاتهم خلف الامام ، ثم يرجعهم الى مصاف أولئك ، ثم بعد هذا كله يصلون الركعة الثانية ، وهم قيام فيها مع هذا العمل والانتظار ، لكن لا يصلون الركعة إلا بعد هذا كله ، فعلم أن الموالاة بين ركعات الصلاة لا تجب مع العدو ، وموالاة السجدين مع الصلاة أولى ؛ بخلاف الموالاة بين أبعاض الركعة : وهذا مذهب مالك وأحمد .

ولهذا إذا نسي ركناً كالركوع مثلاً ، فإن ذكر في الأولى ، مثل أن يذكر بعد أن يسجد السجدين ، فإنه يأتي بالركوع وما بعده ،

ويلغو ما فعله قبل الركوع ؛ لأن الفصل يسير . وهذا قول الجماعة .  
وان شرع في الثانية . إما في قراءتها عندهم ، وإما في ركوعها على قول  
الجماعة . وان شرع في الثانية إما في قراءتها عندهم ، وإما في ركوعها على  
قول مالك ، فشد الشافعي يلغو ما فعله بعد الركوع الى أن يركع في  
الثانية . فيقوم مقام ركوع الأولى ، وإن طال الفصل ويلفق الركعة من  
ركعتين ، وقد رجح أحمد هذا على قول الكوفيين ، وحكى رواية عنه .  
والمشهور عنه ومن مالك أنها لا يلفقان ، بل تلغو تلك الركعة للنسي.  
ركعها ، وتقوم هذه مقامها ، فيكون ترك اللوالة مبطلا للركعة على  
أصلها ، لا يفصل بين ركوعها وسجودها بفاصل أجنبي عنها ، فإن أدنى  
الصلاة ركعة . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من أدرك ركعة  
من الصلاة فقد أدرك » .

والركعة إنما تكون ركعة مع اللوالة ، أما إذا ركع ثم فعل أفعالا  
اجنبية من الصلاة ، ثم سجد : لم تكن هذه ركعة مؤلفة من ركوع وسجود ؛  
بل يكون ركوع مفرد وسجود مفرد ، وهذا ليس بصلاة ، والسجود تابع  
للركوع ، فلا تكون صلاة إلا بركوع يتبعه سجود ، وسجود يتبعه ركوع ،  
وبسط هذا له موضع آخر .

لكن هؤلاء لهم عذر الخوف ، وأولئك لهم عذر السهو ،  
وعلم العلم .

وقد اختلف في السجود والبناء بعد طول الفصل . فقيل : إذا طال الفصل لم يسجد ، ولم ين ، ولم يحده هؤلاء طول الفصل بغير قولهم ، وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي ، وأحمد . كالقاضي أبي يعلى ، وغيره ، وهؤلاء يقولون : قد تقصر المدة ، وإن خرج ، وقد تطول وإن قعد .

وقيل : يسجد مادام في المسجد ، فإن خرج انقطع . وهذا هو الذي ذكره الحنفي وغيره ، وهو منصوص عن أحمد ، وهو قول الحكم وابن شبرمة ، وهذا حد بالمكان لا بالزمان ، لكنه حد بمكان العبادة .

وقيل : كل منها مانع من السجود : طول الفصل ، والخروج من المسجد .

وعن أحمد رواية أخرى أنه يسجد وإن خرج من المسجد ، وتباعد . وهو قول للشافعي ، وهذا هو الأظهر ، فإن تحديد ذلك بالمكان أو بزمان لا أصل له في الشرع ، لا سيما إذا كان الزمان غير مضبوط ، فطول الفصل وقصره ليس له حد معروف في عادات الناس ليرجع إليه ، ولم يدل على ذلك دليل شرعي ، ولم يفرق الدليل الشرعي في السجود والبناء بين طول الفصل وقصره ، ولا بين الخروج من المسجد وللكث فيه ، بل قد دخل هو صلى الله عليه وسلم إلى منزله

وخرج السرعان من الناس ، كما تقدم . ولو لم يرد بذلك شرع فقد علم ان ذلك السلام لم يمنع بناء سائر الصلاة عليها . فكذلك سجدة السهو بسجدة متى ما ذكرها .

وان تركها عمداً . فلما أن يقال : يسجدان أيضاً مع إيمته بالتأخير ، كما تفعل جبرانات الحج ، وهي في ذمته إلى أن يفعلها ، فلولوالة فيها ليست شرطاً ، كما يشترط مع القدرة في الركعات فلو سلم من الصلاة عمداً بطلت صلاته باتفاق الناس ؛ لأن الصلاة في نفسها عبادة واحدة لها تحليل وتحريم ؛ بخلاف السجدة بعد السلام فانهما يفعلان بعد تحليل الصلاة ، كما يفعل طواف الافاضة بعد التحلل الأول .

واما أن يقال : للوالة شرط فيها مع القدرة ، وإنما تسقط بالعذر ، كالنسيان والعجز ، كلولوالة بين ركعات الصلاة ، وعلى هذا فتى أخرها لغير عذر بطلت صلاته ، إذ لم يشرع فصلها عن الصلاة إلا بالسلام فقط ، وأمر بهما عقب السلام ، فتى تكلم عمداً ، او قام ، او غير ذلك مما يقطع التسابع علماً عامداً بلا عذر بطلت صلاته ، كما تبطل إذا ترك السجدة قبل السلام .



## فصل

فأما التكرير في سجود السهو : ففي الصحيحين في حديث ابن  
بجينة « فلما أتم صلاته سجد سجدتين ، يكبر في كل سجدة وهو  
جالس قبل أن يسلم ، وسجدها الناس معه مكان ما نسي من الجلوس »  
هذا في السجود قبل السلام ، ولما بعده ، فحديث ذي اليدين الذي  
في الصحيحين من أبي هريرة قال : « فصلى ركعتين وسلم ، ثم كبر  
وسجد ، ثم كبر فرفع ، ثم كبر وسجد ، ثم كبر فرفع » والتكرير  
قول طلبة أهل العلم ، ولكن تنازعوا في التشهد والتسليم على  
ثلاثة أقوال :

فروى من أنس والحسن ومطاء : أنه ليس فيها تشهد ولا تسليم  
ومن قال هذا قاله تشبيها بسجود التلاوة : لأنه سجود مفرد ، فلم يكن  
فيه تشهد ولا تسليم ، كسجود التلاوة ، فإنه لم ينقل أحد فيه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم تسليماً ، وكذلك قال أحمد وغيره . وقال  
أحمد : أما التسليم فلا أدري ما هو ، وجمهور السلف على أنه لا تسليم  
فيه ، ومن أثبت التسليم فيه أثبته قياساً ، وهو قياس ضعيف : لأنه

جعله صلاة ، وأضعف منه من أثبت فيه التشهد قياساً .

والقول الثاني : أن فيهما تشهد يتشهد وبسلم إذا سجدها بعد السلام ، وهذا مروى عن ابن عباس والنخعي والحكم وحماد والثوري والأوزاعي والشافعي واحمد واصحاب الرأي .

والثالث : فيهما تسليم بغير تشهد ، وهو قول ابن سيرين ، قال ابن المنذر : التسليم فيهما ثابت من غير وجه ، وفي ثبوت التشهد نظر ، وعن عطاء إن شاء تشهد وسلم ، وإن شاء لم يفعل .

قال ابو محمد : ويحتمل ان لا يجب التشهد ، لأن ظاهر الحديثين الأولين انه سلم من غير تشهد ، وهي اصح من هذه الرواية ، ولأنه سجود مفرد فلم يجب له تشهد ، كسجود التلاوة .

قلت : اما التسليم فيهما فهو ثابت في الأحاديث الصحيحة ، حديث ابن مسعود ، وحديث عمران . ففي الصحيحين من حديث ابن مسعود كما تقدم « قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال ابراهيم : زاد او نقص ، فلما سلم قيل له : يا رسول الله ! احدث في الصلاة شيء قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا ، قال : فثنى رجله ، واستقبل القبلة ، فسجد سجدة ، ثم سلم ، ثم أقبل علينا بوجهه » الحديث .

وفي الصحيحين أيضا من حديث عمران بن حصين قال : « فصل ركعة ، ثم سلم ، ثم سجد سجدتين ، ثم سلم » وكذلك ذكر محمد بن سيرين لما روى حديث أبي هريرة . قال : وثبت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم ، وابن سيرين ما كان يروى إلا عن ثقة ، والفرق بين هاتين وبين سجود التلاوة : ان هاتين صلاة ، وانهما سجدتان وقد أقيمتا مقام ركعة ، وجعلتا جارين لنقص الصلاة ، فجعل لهما تحليل كما لهما تحريم . وهذه هي الصلاة . كما قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » .

وأما « سجود التلاوة » فهو خضوع لله ، وكان ابن عمر وغيره يسجدون على غير وضوء ، وعن عثمان بن عفان في الحائض تسمع السجدة قال : توميء برأسها ، وكذلك قال سعيد بن المسيب . قال : ويقول : اللهم لك سجدت . وقال الشعبي : من سمع السجدة وهو على غير وضوء يسجد حيث كان وجهه ، وقد سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس ، ففعله الكافر والمسلم ، وسجد سحرة فرعون . وعلى هذا فليس بداخل في مسمى الصلاة .

ولكن سجدتا السجود يشبهان صلاة الجنازة ، فانها قيام مجرد ، لكن هي صلاة فيها تحريم وتحليل ؛ ولهذا كان الصحابة يتطهرون لها

ورخص ابن عباس في التيمم لها إذا خشي الفوات ، وهو قول أبي خنيفة وأحمد في إحدى الروايتين ، وهي كسجدي السهو يشترط لها استقبال الكعبة والاصطفاف ، كما في الصلاة ، والمؤتم فيه تبع للإمام ، لا يكبر قبله ، ولا يسلم قبله ، كما في الصلاة ؛ بخلاف سجود التلاوة فإنه عند كثير من أهل العلم يسجد وإن لم يسجد القارىء .

والحديث الذي يروى « إنك إمامنا فلو سجدت لسجدنا » من مراسيل عطاء ، وهو من أضعف المراسيل ، قاله أحمد وغيره . ومن قال : إنه لا يسجد إلا إذا سجد لم يجعله مؤتماً به من كل وجه ، فلا يشترط أن يكون المستمعون يسجدون جميعاً صفاً ، كما يسجدون خلف الإمام للسهو ، ولا يشترط أن يكون الإمام إمامه كما في الصلاة ، وللمأموم أن يرفع قبل إمامه ، فلم أنه ليس بمؤتم به في صلاة ، وإن قيل : أنه مؤتم به في غير صلاة ، كاتهام المؤمن على الدعاء بالداعي ، واتهام المستمع بالقارىء .

## فصل

وأما التشهد في سجدي السهو : فاقصد من أثبتته صلى ما روى من حديث عمران بن حصين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم ،

فسي ، فسجد سجدين ، ثم تشهد ثم سلم « رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب .

قلت : كونه غريباً يقتضي أنه لا متابع لمن رواه ، بل قد انفرد به . وهذا يوهي هذا الحديث في مثل هذا ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه سجد بعد السلام غير مرة ، كما في حديث ابن مسعود لما صلى خمساً ، وفي حديث أبي هريرة حديث ذي اليمين ، وعمران بن حصين لما سلم ، سواء كانت قضيتين أو قضية واحدة ، وثبت عنه أنه قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب ، فليتم عليه ثم يسلم ، ثم يسجد سجدتين » وقال في حديث أبي هريرة الصحيح « فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين » وليس في شيء من أقواله أمر بالتشهد بعد السجود ، ولا في الأحاديث الصحيحة المتلفة بالقبول : أنه يتشهد بعد السجود ، بل هذا التشهد بعد السجدتين عمل طويل بقدر السجدتين ، أو أطول . ومثل هذا مما يحفظ ويضبط ، وتتوفر لهمم والدواعي على نقله ، فلو كان قد تشهد لذكر ذلك من ذكر أنه سجد ، وكان الداعي إلى ذكر ذلك أقوى من الداعي إلى ذكر السلام . وذكر التذكير عند الخفض والرفع . فإن هذه أقوال خفيفة والتشهد عمل طويل ، فكيف ينقلون هذا ولا ينقلون هذا .

وهذا التشهد عند من يقول به كالتشهد الأخير ، فإنه يتعقبه السلام

فتسن معه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والدعاء ، كما إذا صلى ركعتي الفجر ، أو ركعة الوتر وتشهد ، ثم الذي في الصحيح من حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد ، فانفراد واحد بمثل هذه الزيادة التي تتوفر المسم والدواعي على نقلها يضعف أمرها ، ثم هذا المنفرد بها يجب أن ينظر لو انفرد بمحدث ، هل يثبت أنه شريعة للمسلمين ؟ .

وأيضاً : فالتشهد إنما شرع في صلاة نامة ذات ركوع وسجود ، لم بشرع في صلاة الجنازة ، مع أنه يقرأ فيها بأمر القرآن ، وسجدتنا السهو لا قراءة فيها ، فإذا لم بشرع في صلاة فيها قراءة ، وليست بركوع وسجود ، فكذلك في صلاة ليس فيها قيام ولا قراءة ولا ركوع .

وقد يقال : إنه أولى وأنفع ، فليس هو مشروعا عقب سجدتي الصلب ، بل إنما يتشهد بعد ركعتين ، لا بعد كل سجدة ، فإذا لم يتشهد عقب سجدتي الصلب ، وقد حصل بها ركعة نامة ، فإن لا يتشهد عقب سجدتي السهو أولى . وذلك أن عامة سجدتي السهو أن يقوما مقام ركعة . كما قال صلى الله عليه وسلم : « فإن كان قد صلى خمسا شفعا له صلاته ، وإن كان صلى لتمام كاتسا ترغيا للشيطان » فجعلها ركعة لا ركعتين . وهي ركعة متصلة بغيرها ، ليست كركعة الوتر المستقلة بنفسها . ولهذا وجبت فيها للموالة أن يسجدنها عقب السلام ،

لا يعتمد تأخيرها ، فهو كما لو سجدتها قبل السلام ، وقبل السلام لا يعيد التشهد بعدها ، فكذلك لا يعيد بعد السلام .

ولأن المقصود أن يختم صلاته بالسجود لا بالتشهد ، بدليل أن السجود قبل السلام لم يشرع قبل التشهد ، بل إنما شرع بعد التشهد فلم أنه جعل خاتماً للصلاة ، ليس بعده إلا الخروج منها ، ولأن إعادة التشهد والدعاء يقتضي تكرير ذلك مع قرب الفصل بينها ، فلم يكن ذلك مشروعاً ، كعادته إذا سجد قبل السلام ؛ ولأنه لو كان بعدها تشهد لم يكن المشروع سجدتين .

والتي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بسجدتين فقط لا بزيادة على ذلك ، وسماها المرغمتين للشيطان ، فزيادة التشهد بعد السجود كزيادة القراءة قبل السجود ، وزيادة تكبيرة الاحرام . ومعلوم أنه لا افتتاح لهما ، بل يكبر للنخض ، لا يكبر وهو قاعد ، فلم أنها داخلتان في تحريم الصلاة ، فيكونان جزءاً من الصلاة ، كما لو سجدتها قبل السلام فلا يختصان بالتشهد ، ولكن بسلام منها ؛ لأن السلام الأول سقط ، فلم يكن سلاماً منها ، فان السلام إنما يكون عند الخروج .

وقد نفى بعض الصحابة والتابعين السلام منها ، كما أنه لا تحريم لهما ؛ لكن الصواب الفرق ، كما وردت به السنة الصحيحة ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن علي بن حمزة ربيعة فسئى عن التشهد ، وقلم ، فسبح بعضهم ،  
قلم يقصد ، وكل صلاة وسجد وسلم ، فقال جماعة : كان ينبغي  
إقصاءه ، وقال آخرون : لو قد بطلت صلاته ، فأبها على المواب ؟

فأجاب : أما الامام الذي فاته التشهد الأول حتى قلم ، فسبح به  
قلم يرجع وسجد للسهر قبل السلام ، فقد أحسن فيها فعل ، هكنا  
مع عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ومن قال ، كان ينبغي له أن يقصد خطأ ، بل الذي فعله  
هو الأحسن . ومن قال : لو رجح بطلت صلاته ، فهنا فيه  
قولان للعلماء :

أحما : لو رجح بطلت صلاته ، وهو منعب الشافعي ، وأحد  
في رواية .

والثاني : إذا رجح قبل القراءة ، لم تبطل صلاته ، وهي الرواية  
لشهريرة عن أحمد ، والله أعلم .



## وسئل رعم الله:

عن إمام قام ال خامسة ، فسبح به فلم يلتفت لقولهم ، وظن أنه  
لم يسه . فهل يقومون معه أم لا ؟

فأجاب : ان قاموا معه جاهلين لم تبطل صلاتهم ؛ لكن مع العلم  
لا ينبغي لهم أن يتابعوه ، بل ينتظرونه حتى يسلم بهم ، أو يسلموا  
قبله ، والانتظار أحسن . والله أعلم .

## باب صدرة التطوع

### سئل شيخ الإسلام

أيما طلب القرآن أو العلم أفضل ؟

فأجاب : أما العلم الذي يجب على الانسان عيناً كعلم ما أمر الله به ، وما نهى الله عنه ، فهو مقدم على حفظ ما لا يجب من القرآن ، فان طلب العلم الأول واجب ، وطلب الثاني مستحب ، والواجب مقدم على المستحب .

وأما طلب حفظ القرآن : فهو مقدم على كثير مما تسميه الناس علماً : وهو إما باطل ، أو قليل النفع . وهو أيضاً مقدم في التعلم في حق من يريد أن يتعلم علم الدين من الأصول والفروع ، فان المشروع في حق مثل هذا في هذه الأوقات أن يبدأ بحفظ القرآن ، فانه أصل علوم الدين ، بخلاف ما يفعله كثير من أهل البدع من الأعاجم وغيرهم ، حيث يشتغل أحدهم بشيء من فضول العلم ، من الكلام ، أو الجدل ،

والخلاف ، أو الفروع النادرة ، أو التقليد الذي لا يحتاج إليه ، أو غرائب الحديث التي لا تثبت ، ولا ينتفع بها ، وكثير من الرياضات التي لا تقوم عليها حجة ، ويترك حفظ القرآن الذي هو أهم من ذلك كله ، فلا بد في مثل [ هذه ] المسألة من التفصيل .

والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه ، والعمل به ، فإن لم تكن هذه همه حافظه لم يكن من أهل العلم ، والدين ، والله سبحانه أعلم .

## وسئل

من تكرر القرآن والفقه : أيها الفضل واكثر أجراً .

فأجاب : الحمد لله . خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وكلام الله لا يقاس به كلام الخلق ، فإن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه .

وأما الأفضل في حق الشخص : فهو بحسب حاجته ، ومنفعته ، فإن كان يحفظ القرآن وهو محتاج الى تعلم غيره ، فقطعه ما يحتاج اليه أفضل من تكرار التلاوة التي لا يحتاج الى تكرارها ، وكذلك ان كان حفظ من القرآن ما يكفيه ، وهو محتاج إلى علم آخر .

وكذلك ان كان قد حفظ القرآن ، او بعضه ، وهو لا يفهم معانيه فتعلمه لما يفهمه من معاني القرآن افضل من تلاوة ما لا يفهم معانيه .

وأما من تعبد بتلاوة الفقه فتعبد بتلاوة القرآن افضل ، وتدبره لمعاني القرآن أفضل من تدبره لكلام لا يحتاج لتدبره ، والله أعلم .

## وسئل

عن يحفظ القرآن : أيما أفضل له تلاوة القرآن مع أمن النسيان ؟ أو التسبيح وما عداه من الاستغفار والاذكار في سائر الأوقات ؟ مع علمه بما ورد في « الباقيات الصالحات » و « التهليل » ، و « لا حول ولا قوة الا بالله » ، و « سيد الاستغفار » ، و « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » .

فأجاب : الحمد لله . جواب هذه المسألة ونحوها مبني على أصليين : فالأصل الأول ان جنس تلاوة القرآن أفضل من جنس الأذكار ، كما أن جنس الذكر أفضل من جنس الدعاء ، كما في الحديث الذي في صحيح مسلم من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « افضل الكلام بعد القرآن أربع — وهن من القرآن — سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله اكبر » .

وفي الترمذي من أبي سعيد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
 « من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتي ، أعطيته أفضل مما أعطى  
 السائلين » ، وكما في الحديث الذي في السنن في النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال : إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن ، فعلمني  
 بما يجزئني في صلاتي . قال : « قل : سبحان الله ، ولا إله إلا الله ،  
 بوالله أكبر » ، ولهذا كانت القراءة في الصلاة واجبة ، فإن الأئمة لا تعدل  
 عنها إلى الذكر الا عند العجز . والبدل دون المبدل منه .

وأيضاً : فالقراءة تشترط لها الطهارة الكبرى ، دون الذكر  
 والدعاء ، ومالم يشرع الا على الحال الأكمل فهو أفضل ، كما أن الصلاة  
 لما اشترط لها الطهارتان كانت أفضل من مجرد القراءة ، كما قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم : « استقيموا ولن تحصوا ، واطلوا أن خير أعمالكم  
 الصلاة » ، ولهذا نص العلماء على أن أفضل تطوع البدن الصلاة .

وأيضاً فما يكتب فيه القرآن لا يمسه الا طاهر . وقد حكى إجماع  
 العلماء على أن القراءة أفضل ، لكن طائفة من الشيوخ رجحوا الذكر .  
 ومنهم من زعم انه أرجح في حق المنتهى المجتهد ، كما ذكر ذلك أبو حامد  
 في كتبه ، ومنهم من قال : هو أرجح في حق المبتدئ السالك ، وهذا  
 أقرب إلى الصواب .

وتحقيق ذلك يذكر في الأصل الثاني ، وهو : ان العمل للفضل قد يقترن به ما يصيره افضل من ذلك وهو نوعان :

( احدهما ) ما هو مشروع لجميع الناس .

( والثاني ) ما يختلف باختلاف أحوال الناس . أما الأول فمثل أن يقترن اما بزمان أو بمكان أو عمل يكون افضل : مثل ما بعد الفجر والصبر ، ونحوها من أوقات الهي عن الصلاة ، فان القراءة والذكر والدعاء افضل في هذا الزمان ، وكذلك الأمانة التي نهى عن الصلاة فيها : كالخام وأعطان الابل والمقبرة فالذكر والدعاء فيها أفضل ، وكذلك الجنب : الذكر في حقه افضل ، والمحدث : القراءة والذكر في حقه افضل ، فاذا كره الافضل في حال حصول مفسدة كان للفضل هناك افضل ، بل هو للمشروع .

وكذلك حال الركوع والسجود ، فانه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « نهيت ان أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ، اما الركوع فعظموا فيه الرب ، واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم » . وقد اتفق العلماء على كراهة القراءة في الركوع والسجود ، وتنازعو في بطلان الصلاة بذلك ، على قولين ، هما وجهان في مذهب الامام احمد ، وذلك تشريفاً للقرآن وتعظيماً له ان لا يقرأ

في حال الخضوع والنذل ، كما كره ان يقرأ مع الجنازة ، وكما كره اكثر العلماء قراءته في الحمام .

وما بعد التشهد هو حال الدعاء المشروع بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وامره . والدعاء فيه افضل ؛ بل هو للمشروع ، دون القراءة والذكر . وكذلك الطواف وبرفة ومزدلفة وعند رمي الجمار : المشروع هناك هو الذكر والدعاء . وقد تنازع العلماء في القراءة في الطواف هل تتركه أم لا تتركه ؟ على قولين مشهورين .

( والنوع الثاني ) ان يكون المبد عاجزاً عن العمل الأفضل ؛ إما عاجزاً من اصله ، كمن لا يحفظ القرآن ولا يستطيع حفظه كالأعرج الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عاجزاً من فعله على وجه الكمال مع قدرته على فعل المفضل على وجه الكمال . ومن هنا قال من قال : ان الذكر أفضل من القرآن ؛ فان الواحد من هؤلاء قد يخبر عن حاله ، واكثر السالكين بل العارفين منهم انما يخبر احدهم عما ذاقه ووجده ، لا يذكر أمراً عاماً للخلق ؛ اذ المعرفة تقبضي أموراً معينة جزئية ، والعلم يتناول أمراً عاماً كلياً ، فالواحد من هؤلاء يجد في الذكر من اجتماع قلبه ، وقوة إيمانه ، واندفاع الوسواس عنه ، ومزيد السكينة ، والنور ، والهدى : مما لا يجد في قراءة القرآن ؛ بل إذا قرأ القرآن لا يفهمه اولاً يحضر قلبه وفهمه ، ويلعب عليه الوسواس

والفكر ، كما ان من الناس من يجتمع قلبه في قراءة القرآن وفهمه  
وتدبره مالا يجتمع في الصلاة ؛ بل يكون في الصلاة بخلاف ذلك ،  
ويس كل ما كان أفضل يشرع لكل أحد بل كل واحد يشرع له ان  
يفعل ما هو أفضل له .

فمن الناس من تكون الصدقة افضل له من الصيام وبالعكس ، وأن  
كان جنس الصدقة افضل . ومن الناس من يكون الحج أفضل له من  
الجهاد كالنساء ، ولكن بعجز عن الجهاد ، وإن كان جنس الجهاد افضل .  
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الحج جهاد كل ضعيف » ونظائر  
هذا متعددة .

إذا عرف هذان الاصلان : عرف بها جواب هذه المسائل . إذا  
عرف هذا فيقال : الاذكار المشروعة في أوقات معينة مثل ما يقال عند  
جواب المؤذن هو افضل من القراءة في تلك الحال ، وكذلك ماسنه  
النبي صلى الله عليه وسلم فيما يقال عند الصباح والمساء ، وإتيان المضجع :  
هو مقدم على غيره . وأما إذا قام من الليل فالقراءة له أفضل ان اطاقها  
والا فليعمل ما يطيق ، والصلاة أفضل منها ؛ ولهذا نقلهم عند نسخ  
وجوب قيام الليل الى القراءة فقال : ( ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى  
من ثلثي الليل ، ونصفه ، وثلثه ، وطائفة من الذين معك ، والله يقدر  
الليل والنهار ، علم ان لن تحصوه كتاب عليكم ، فاقروا ما تيسر من  
القرآن ) الآية والله اعلم .



## وسئل

أيما أفضل قارئ القرآن الذي لا يعمل ، أو العابد ؟ .

فأجاب : ان كان العابد يعبد بغير علم ، فقد يكون شراً من العالم الفاسق ، وقد يكون العالم الفاسق شراً منه .

وان كان يعبد الله بعلم فيؤدي الواجبات ، ويترك المحرمات ، فهو خير من الفاسق ، الا ان يكون للعالم الفاسق حسنات تفضل على سيئاته ، بحيث يفضل له منها أكثر من حسنات ذلك العابد ، والله اعلم .

## وسئل

أيما أفضل استماع القرآن ؟ أو صلاة النفل ؟ وهل نكره القراءة عند الصلاة غير الفرض أم لا ؟ .

فأجاب : من كان يقرأ القرآن والناس يصلون تطوعاً فليس له ان يجهر جهراً يشغلهم به ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه

وم يصلون من السحر فقال : « يا ايها الناس ! كلّم يناجي ربه ، فلا يبحر بعضكم على بعض في القراءة » . والقراءة في الصلاة النافلة أفضل في الجملة ؛ لكن قد تكون القراءة وسماعها أفضل لبعض الناس ، والله اعلم .

## وسئل

أيما افضل إذا قام من الليل الصلاة أم القراءة ؟ .

فأجاب : بل الصلاة افضل من القراءة في غير الصلاة ، نص على ذلك أئمة العلماء . وقد قال : « استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا ان خير أعمالكم الصلاة ، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن » لكن من حصل له نشاط وتدبر ، وفهم للقراءة دون الصلاة ، فالأفضل في حقه ما كان انفع له .

## وسئل

عن رجل اراد تحصيل الثواب : هل الافضل له قراءة القرآن ؟ أو الذكّر والتسبيح ؟ .

فأجاب : قراءة القرآن أفضل من الذكر ، والذكر أفضل من الدعاء  
من حيث الجملة ، لكن قد يكون للفضول أفضل من الفاضل في بعض  
الأحوال ، كما ان الصلاة أفضل من ذلك كله .

ومع هذا فالقراءة والذكر والبكاء في اوقات النبي عن الصلاة  
كالأوقات الخمسة ، ووقت الخطبة ، هي أفضل من الصلاة ، والتسبيح  
في الركوع والسجود أفضل من القراءة ، والشهد الأخير أفضل  
من الذكر .

وقد يكون بعض الناس انتفاعه بللفضول أكثر بحسب حاله ، إما  
لاجتماع قلبه عليه ، وانشراح صدره له ، ووجود قوته له ، مثل من  
يجد ذلك في الذكر احياناً ، دون القراءة ، فيكون العمل الذي يأتي به  
على الوجه الكامل أفضل في حقه من العمل الذي يأتي به على الوجه  
الناقص ، وان كان جنس هذا ، وقد يكون الرجل عاجزاً عن الأفضل  
فيكون مايقدر عليه في حقه أفضل له ، والله اعلم .

## وسئل رحمه الله

ما يقول سيدنا : فيمن يجهر بالقراءة ، والناس يصلون في المسجد السنة او التحية ، فيحمل لهم بقراءته جهراً أذى . فهل يكره جهر هذا بالقراءة أم لا ؟ .

فأجاب : ليس لأحد ان يجهر بالقراءة لا في الصلاة ، ولا في غير الصلاة ، إذا كان غيره يصلي في المسجد ، وهو يؤذيههم بجهره ؛ بل قد خرج النبي صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في رمضان ، ويجهرون بالقراءة . فقال : « أيها الناس كلكم يناجى ربه ، فلا يجهر بعضهم على بعض في القراءة » .

وأجاب : ايضاً — رحمه الله تعالى — وليس لأحد ان يجهر بالقراءة ، بحيث يؤذي غيره كالمصلين .

## وسئل رحمه الله

من القيام للمصحف وتقييله ؟ وهل يكره أيضاً أن يفتح فيه الفأل ؟ (١)

فأجاب : الحمد لله . القيام للمصحف وتقييله لا نعلم فيه شيئاً مأثوراً عن السلف ، وقد سئل الامام أحمد عن تقيل المصحف . فقال : ما سمعت فيه شيئاً ، ولكن روى عن عكرمة بن أبي جهل : أنه كان يفتح للمصحف ، ويضع وجهه عليه ، ويقول : « كلام ربى . كلام ربى » ، ولكن السلف وإن لم يكن من عادتهم القيام له ، فلم يكن من عادتهم قيام بعضهم لبعض ، اللهم إلا مثل القادم من مغيبه ونحو ذلك .

ولهذا قال أنس : « لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا إذا رأوه لم يقوموا ، لما يطمون من كراهته لذلك » والأفضل للناس أن يتبعوا طريق السلف في كل شيء فلا

---

(١) موضعها المناسب في «كتاب مقلمة التفسير» .

يقومون إلا حيث كانوا يقومون .

فأما إذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض . فقد يقال : لو تركوا القيام للمصحف مع هذه العادة لم يكونوا عسنيين في ذلك ، ولا محمودين بل هم إلى النعم أقرب ، حيث يقسم بعضهم لبعض ، ولا يقومون للمصحف الذي هو أحق بالقيام . حيث يجب من احترامه وتعظيمه ما لا يجب لغيره . حتى ينهى أن يمس القرآن إلا طاهر ، والناس يمس بعضهم بعضاً مع الحدث ، لاسيما وفي ذلك من تعظيم حرمات الله وشعائره ما ليس في غير ذلك ، وقد ذكر من ذكر من الفقهاء الكبار قيام الناس للمصحف ذكر مقرر له غير منكر له .

وأما استفتاح الفأل في المصحف : فلم ينقل عن السلف فيه شيء . وقد تنازع فيه المتأخرون . وذكر القاضي أبو يعلى فيه نزاعاً : ذكر من ابن بطة أنه فعله ، وذكر عن غيره أنه كرهه ، فان هذا ليس الفأل الذي يحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه كان يحب الفأل ويكره الطيرة .

والفأل الذي يحبه هو أن يفعل أمراً أو يعزم عليه متوكلاً على الله ، فيسمع الكلمة الحسنة التي تسره : مثل أن يسمع يا نجيب ! يا مفلح ! يا سعيد ! يا منصور ! ونحو ذلك . كما لقي في سفر الهجرة

رجلا فقال : « ما اسمك ؟ قال : يزيد . قال : يا أبا بكر ! يزيد أمرنا »

واما الطيرة بأن يكون قد فعل أمراً متوكلاً على الله ، أو يعزم عليه ، فيسمع كلمة مكروهة : مثل ما يتم ، أو ما يقطع ، ونحو ذلك . فينتير ويترك الأمر ، فهذا منهي عنه . كما في الصحيح من معاوية بن الحكم السلمي قال : « قلت : يا رسول الله ! منا قوم يتطيرون ، قال : ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم » فهي التي صلى الله عليه وسلم أن تصد الطيرة العبد عما أراد ، فهو في كل واحد من محبته للقال وكرهاته للطيرة ، إنما يسلك مسلك الاستخارة لله ، والتوكل عليه ، والعمل بما شرع له من الأسباب ، لم يجعل القال أمراً له ، وباعثاً له على الفصل ، ولا الطيرة ناهية له عن الفعل ، وإنما يأتمر وينتهي من مثل ذلك أهل الجاهلية الذين يستقسمون بالأزلام ، وقد حرم الله الاستقسام بالأزلام في آيتين من كتابه ، وكانوا إذا أرادوا أمراً من الأمور أحاطوا به قدحاً مثل السهام أو الحصى ، أو غير ذلك وقد علموا على هذا علامة الخير ، وعلى هذا علامة الشر ، وآخر غفل . فاذا خرج هذا فعلوا ، وإذا خرج هذا تركوا ، وإذا خرج الغفل أعادوا الاستقسام .

فهذه الأنواع التي تدخل في ذلك : مثل الضرب بالحصى والشعير والالوح والحشب ، والورق المكتوب عليه حروف أبجد ، أو آيات من

الشعر ، أو نحو ذلك مما يطلب به الخيرة فما يفعله الرجل ويتركه  
ينهى عنها ، لأنها من باب الاستقسام بالأزلام ، وإنما يسن له استخارة  
الخالق ، واستشارة الخلق ، والاستدلال بالأدلة الشرعية التي تبين ما  
يحببه الله ويرضاه ، وما يكرهه وينهى عنه .

وهذه الأمور تارة يقصدها الاستدلال على ما يفعله العبد : هل هو  
خير أم شر ؟ وتارة الاستدلال على ما يكون فيه نفع في الماضي  
والمستقبل . وكلاً غير مشروع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله<sup>(١)</sup>

## فصل

تتأرجع الناس : إما أفضل كثرة الركوع والسجود ؟ أو طول القيام ؟ وقد ذكر عن أحد في ذلك ثلاث روايات :

أحدها : أن كثرة الركوع والسجود أفضل ، وهي التي اختارها طائفة من أصحابه .

والثانية أيها سواء .

والثالثة : أن طول القيام أفضل ، وهذا يحكى عن الشافعي .

فنقول : هذه للسألة لها صورتان :

أحدها : أن يطيل القيام ، مع تخفيف الركوع والسجود . فيقال :

---

(١) بالاصل : هذا مما كتبه بالقلعة أخيراً .

إما أفضل هذا؟ أم تكثير الركوع والسجود مع تخفيف القيام؟ ويكون هذا قد عدل بين القيام، وبين الركوع والسجود، تخفف الجميع .

والصورة الثانية : ان يطيل القيام ، فيطيل معه الركوع والسجود فيقال : إما أفضل هذا؟ أم ان يكثّر من الركوع والسجود والقيام . وهذا قد عدل بين القيام والركوع والسجود في النوعين ، لكن إما أفضل تطويل الصلاة قياماً وركوعاً وسجوداً ، أم تكثير ذلك مع تخفيفها ، فهذه الصورة ذكر ابو محمد وغيره فيها ثلاث روايات ، وكلام غيره يقتضي أن النزاع في الصورة الأولى أيضاً .

والصواب في ذلك : ان الصورة الأولى — تقليل الصلاة مع كثرة الركوع والسجود — وتخفيف القيام — أفضل من تطويل القيام وحده مع تخفيف الركوع والسجود . ومن فضل تطويل القيام احتجوا بالحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل : أي الصلاة أفضل فقال : « طول القنوت » . وظنوا أن المراد بطول القنوت طول القيام ، وان كان مع تخفيف الركوع والسجود ، وليس كذلك . فان القنوت هو دوام العبادة والطاعة ، ويقال لمن أطال السجود : انه قانت . قال تعالى : ( أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ) فجمله قانتاً في حال السجود ، كما هو قانت في حال القيام ، وقسم السجود على القيام .

وفي الآية الأخرى قال : ( والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً ) ولم يقل قنوتاً ، فالقيام ذكره بلفظ القيام ، لا بلفظ القنوت . وقال تعالى : ( وقوموا لله قانتين ) فالقائم قد يكون قانتاً ، وقد لا يكون ، وكذلك الساجد . قال النبي صلى الله عليه وسلم بين أن طول القنوت أفضل الصلاة ، وهو يتناول القنوت في حال السجود ، وحال القيام . وهذا الحديث يدل على الصورة الثانية ، وإن تطويل الصلاة قياماً وركوعاً وسجوداً أولى من تكثيرها قياماً وركوعاً وسجوداً ، لأن طول القنوت يحصل بتطويلها لا بتكثيرها . وأما تفضيل طول القيام مع تخفيف الركوع والسجود على تكثير الركوع والسجود فغلط . فإن جنس السجود أفضل من جنس القيام ، من وجوه متعددة :

أحدها : أن السجود بنفسه عبادة ، لا يصلح أن يفعل إلا على وجه العبادة لله وحده ، والقيام لا يكون عبادة إلا بالنية ، فإن الإنسان يقوم في أمور دنياه ، ولا ينهى عن ذلك .

الثاني : أن الصلاة المفروضة لا بد فيها من السجود ، وكذلك كل صلاة فيها ركوع لا بد فيها من سجود ، لا يسقط السجود فيها بحال من الأحوال ، فهو عماد الصلاة ، وأما القيام فيسقط في التطوع دائماً ، وفي الصلاة على الراحة في السفر ، وكذلك يسقط القيام في الفرض عن المريض ، وكذلك عن المأموم إذا صلى إمامه جالساً . كما

جاءت به الأحاديث الصحيحة .

وسواء قيل : إنه عام للأمة ، أو مخصوص بالرسول ، فقد سقط  
القيام عن للأوموم في بعض الأحوال ، والسجود لا يسقط لا عن قائم  
ولا قاعد ، والمريض إذا عجز عن إيمائه أتى منه بقدر الممكن ، وهو  
الاياء برأسه ، وهو سجد مثله ، ولو عجز عن الإيماء برأسه ، ففيه  
قولان ، هما روايتان عن أحمد :

أحدهما : انه يرمي بطرفه ، فحملوا إيماء بطرفه هو ركوعه  
وسجوده ، فلم يسقطوه .

والثاني : انه تسقط الصلاة في هذه الحال ، ولا تصح على هذا  
الوجه ، وهو قول أبي خيفة ، وهذا القول أصح في الدليل ، لأن  
الاياء بالعين ليس من أعمال الصلاة ، ولا يتميز فيه الركوع من  
السجود ، ولا القيام من القعود ، بل هو من نوع العبث الذي لم  
يشعره الله تعالى .

وأما الإيماء . بالرأس : فهو خفضه ، وهذا بعض ما أمر به المصلي  
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث للتحقق على صحته : « اذا  
أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهو لا يستطيع من السجود الا

هذا الإيحاء ، وأما تحريك العين فليس من السجود في شيء .

وعلى القولين فقد اتفقوا على أنه لا بد في الصلاة من السجود ، وهذا يقول الإيحاء بطرفه هو سجود ، وهذا يقول ليس بسجود فلا يصلي . فلو كانت الصلاة تصح مع القدرة بلا سجود لأمكن أن يكبر وبقراً ويتشهد ويسلم ، فيأتي بالأقوال دون الأفعال ، وما علمت أحداً قال إن الصلاة تصح بمجرد الأقوال ، بل لا بد من السجود . وأما القيام والقراءة فيسقطان بالجزء باتفاق الأئمة ، فعلم إن السجود هو أعظم أركان الصلاة القولية والفعلية .

الوجه الثالث : إن القيام إنما صار عبادة بالقراءة ، أو بما فيه من ذكر ودعاء ، كالقيام في الجنائز ، فلما القيام المجرد فلم يشرع قط عبادة ، مع إمكان الذكر فيه ؛ بخلاف السجود فإنه مشروع بنفسه عبادة ، حتى خارج الصلاة ، شرع سجود التلاوة ، والشكر ، وغير ذلك .

وأما المأموم إذا لم يقرأ فإنه يستمع قراءة إمامه ، واستماعه عبادة ، وإن لم يسمع فقد اختلف في وجوب القراءة عليه ، والأفضل له أن يقرأ . والذين قالوا لا قراءة عليه ، أو لا تستحب له القراءة ، قالوا قراءة الإمام له قراءة ، فإنه تابع للإمام .

فان قيل : إذا عجز الأمي عن القراءة والذكر ، قيل : ههنا الصورة نادرة ، أو ممتعة ، فان أحداً لا يعجز عن ذكر الله ، وعليه أن يأتي بالتكبير ، وما يقدر عليه من تحميد وتهليل ، وعلى القول بتكرار ذلك : هل يكون بقدر الفاتحة ؟ فيه وجهان لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا قمت إلى الصلاة فإن كان معك قرآن فاقْرَأْ به ، وإلا فاحمد الله وكبره وهله » ثم أركع ، رواه أبو داود ، والترمذي .

قال أحمد : إنه إذا قام إلى الثانية وقد نسي بعض أركان الأولى ، ان ذكر قبل الشروع في القراءة مضي ، وصارت هذه بدل تلك . فان المقصود بالقيام هو القراءة ؛ ولهذا قالوا : ما كان عبادة بنفسه لم يحتاج إلى ركن قولي كالركوع والسجود ، وما لم يكن عبادة بنفسه احتاج إلى ركن قولي كالقيام والقعود . وإذا كان السجود عبادة بنفسه علم أنه أفضل من القيام .

الوجه الرابع : ان يقال القيام يمتاز بقراءة القرآن ، فانه قد نهى عن القراءة في الركوع والسجود ، وقراءة القرآن أفضل من التسبيح ، فمن هذا الوجه تميز القيام ، وهو حجة من سوى بينها . فقال السجود بنفسه أفضل ، وذكر القيام أفضل ، فصار كل منها أفضل من وجه ، أو تعادلا . لكن يقال قراءة القرآن تسقط في مواضع ، وتسقط عن المسبوق القراءة والقيام أيضاً . كما في حديث أبي بكرة . وفي السنن

« من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة » وهذا قول جماهير العلماء ،  
والتزاع فيه شاذ .

وأيضاً فالأمر تصح صلاته بلا قراءة باتفاق العلماء ، كما في السنن  
أن رجلاً قال : يا رسول الله ! إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من  
القرآن ، فعلمني ما يجزيني منه . فقال : « قل : سبحان الله ، والحمد  
لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله »  
فقال : هذا لله ، فما لي ؟ قال : « تقول : اللهم اغفر لي ، وارحمي ،  
وارزقي ، واهدني » .

وأيضاً فلو نسي القراءة في الصلاة ، قد قيل : تجزئه الصلاة ،  
وروى ذلك عن الشافعي . وقيل : إذا نسيها في الأولى قرأ في الثانية  
قراءة الركعتين ، وروى هذا عن أحمد . وأما السجود فلا يسقط  
بحال ، فعلم أن السجود أفضل من القراءة ، كما أنه أفضل من القيام ،  
والمسبوق في الصلاة يبني على قراءة الإمام الذي استخلفه ، كما قد بنى  
النبي صلى الله عليه وسلم على قراءة أبي بكر .

الوجه الخامس : انه قد ثبت في الصحيح « ان الثار تأكل  
من ابن آدم كل شيء الا موضع السجود » فتأكل القمم ، وان كان  
موضع القيام .

الوجه السادس : ان الله تعالى قال : ( يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون ، خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة ، وقد كانوا يدعون الى السجود وهم سالمون ) وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة : « انه اذا تجلى لهم يوم القيامة سجد له المؤمنون ، ومن كان يسجد في الدنيا رياء يصير ظهره مثل الطبق » .

فقد أمروا بالسجود في عرصات القيامة ، دون غيره من أجزاء الصلاة . فعلم انه أفضل من غيره .

الوجه السابع : انه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة : أن الرسول إذا طلب منه الناس الشفاعة يوم القيامة قال : « فأذهب ، فاذا رأيت ربي خررت له ساجداً ، واحمد ربي بمحامد يفتحها علي لا أحسنها الآن » فهو اذا رآه سجد وحمد ، وحينئذ يقال له : « أي محمد ! ارفع رأسك وقل بسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع » . فعلم أنه أفضل من غيره .

الوجه الثامن : ان الله تعالى قال : ( كلا لا تطعه ، واسجد واقترب ) وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وهذا نص في انه في حال السجود اقرب الى الله منه في غيره ، وهذا صريح في فضيلة السجود على غيره . والحديث رواه مسلم في صحيحه عن ابي هريرة :



ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد . فاكثروا النماء » .

الوجه التاسع : ما رواه مسلم في صحيحه عن معدان بن ابي طلحة قال : لقيت ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة . او قال : بأحب الاعمال الى الله ، فسكت ثم سأله الثانية ، فقال : سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « عليك بكثرة السجود لله ، فانك لا تسجد لله سجدة الا رفعك الله بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة » ، قال معدان : ثم لقيت ابا الدرداء ، فسأله فقال لي مثلاً قال لي ثوبان . فان كان سأله عن أحب الاعمال فهو صريح في ان السجود أحب الى الله من غيره ، وان كان سأله عما يدخله الله به الجنة . فقد دله على السجود دون القيام ، فدل على انه اقرب الى حصول المقصود .

وهذا الحديث يحتاج به من يرى ان كثرة السجود افضل من تطويله ، لقوله : « فانك لا تسجد لله سجدة الا رفعك الله بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة » ، ولا حجة فيه ؛ لأن كل سجدة يستحق بها ذلك ، لكن السجدة انواع . فاذا كانت احدى السجدين افضل من الاخرى كان ما يرفع به من الدرجة اعظم ، وما يحط به عنه من الخطايا اعظم ، كما أن السجدة التي يكون فيها اعظم خشوعاً وحضوراً هي افضل

من غيرها ، فكذلك السجدة الطويلة التي قنت فيها لربه هي افضل  
من القصيرة .

الوجه العاشر : ما روى مسلم ايضاً عن ربيعة بن كعب قال : « كنت  
أبيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته بوضوئه وحاجته ،  
فقال لي : سل ، فقلت : أسألك مرافقتك في الجنة ، فقال : او غير  
ذلك ؟ فقلت : هو ذلك ، قال : فافضى على نفسك بكثرة السجود .  
فهذا قد سأل عن مرتبة عليّة ، وانما طلب منه كثرة السجود . وهذا  
أدل على ان كثرة السجود [ افضل ] لكن يقال المكثّر من السجود قد  
يكثّر من سجود طويل ، وقد يكثّر من سجود قصير ، وذلك افضل .

وايضاً فالاكثار من السجود لابد (١) فاذا صلى احدى عشرة  
ركعة طويلة ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، فاذا صلى المصلي  
في مثل زمانهن عشرين ركعة ، فقد أكثر السجود ، لكن سجود ذلك  
افضل وأتم ، وهذا أكثر من ذلك ، وليس لأحد ان يقول : إنما كان  
أكثر مع قصرها فهو افضل مما هو كثير ايضاً ، وهو أتم وأطول  
كملاة النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(١) خرم بالاصل .

الوجه الحادي عشر : ان مواضع الساجد تسمى مساجد . كما قال تعالى : ( وان للمساجد لله فلا تدعوا مع الله احداً ) وقال تعالى : ( ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ) وقال تعالى : ( ما كان للمشركين ان يعمروا مساجد الله ) وقال تعالى : ( قل : أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد ) ولا تسمى مقامات الا بعد فعل السجود فيها . فعلم أن أعظم افعال الصلاة هو السجود ، الذي عبر عن مواضع السجود بأنها مواضع فعله .

الوجه الثاني عشر : انه تعالى قال : ( انما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً ، وسبحوا بحمد ربهم ، ولم لا يستكبرون ) وهذا وان تناول سجود التلاوة ، فتأوله لسجود الصلاة اعظم ، فان احتياج الانسان الى هذا السجود اعظم على كل حال ، فقد جعل الخروا الى السجود ، مما لا يحصل الايمان الا به ، وخصه بالذكر ، وهذا مما تميز به ، وكذلك أخبر عن أنبيائه انهم : ( اذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ) وقال في تلك الآية : ( تتجافى جنوبهم على المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً ) .

والنعماء في السجود افضل من غيره ، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل قوله في حديث ابى هريرة « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فاكثروا النعماء » ومثل ما روى مسلم في صحيحه من

ابن عباس قال : كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة ، والناس صفوف خلف أبي بكر . فقال « أيها الناس ! انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا الصالحة ، يراها المسلم أو ترى له ، الا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راکماً أو ساجداً ، فاما الركوع فعظموا فيه الرب ، واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم » وقد ثبت من النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء في السجود في عدة أحاديث ، وفي غير حديث ، تبين أن ذلك في صلاته بالليل ، فلم ان قوله : ( تتعافى جنوبهم من المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعا ) وان كان يتناول الدعاء في جميع أحوال الصلاة فالسجود له مزية على غيره ، كما لاخر الصلاة مزية على غيرها ، ولهذا جاء في السنن : « أفضل الدعاء جوف الليل الآخر ، ودبر الصلوات المكتوبات » .

فهذه الوجوه وغيرها مما يبين ان جنس السجود افضل من جنس القيام والقراءة ، ولو امكن ان يكون اطول من القيام لكان ذلك أفضل ؛ لكن هذا يشق مشقة عظيمة ، فلهذا خفف السجود عن القيام مع ان السنة تطويله إذا طول القيام ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فروي : « انه كان يخفف القيام والقعود ، ويطيل الركوع والسجود » ولما أطال القيام في صلاة الكسوف أطال الركوع والسجود .

وكذلك في حديث حذيفة الصحيح : أنه لما قرأ بالبقرة والنساء

وآل عمران ، قال : ركع نحوا من قيامه ، وسجد نحواً من ركوعه «  
 وفي حديث البراء الصحيح انه قال : « كان قيامه فركعته فاعتداله فسجدته  
 فجلوسه بين السجدين فجلسته ما بين السلام والانصراف قريباً من  
 السواء » . وفي رواية : « ما خلا القيام والقعود » .

وثبت في الصحيح عن عائشة : « انه كان يسجد السجدة بقدر  
 ما يقرأ الانسان خمسين آية » . فهذه الأحاديث تدل على أن تطويل الصلاة  
 قيامها وركوعها وسجودها أفضل من تكثير ذلك مع تخفيفه ، وهو  
 القول الثالث في الصورة الثانية ، ومن سوى بينها قال : ان الاحاديث  
 تعارضت في ذلك ، وليس كذلك ، فان قوله : « افضل الصلاة طول  
 القنوت » يتناول التطويل في القيام والسجود ، وكذلك ما رواه مسلم  
 في صحيحه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان طول  
 صلاة الرجل ، وقصر خطبته ، مشة من فقهه ، فاطيلوا الصلاة ،  
 واقصروا الخطبة » وقال : « من أم الناس فليخفف ، فاذا صلى لنفسه  
 فليطول ما شاء » . واحاديث تفضل السجود قد بينا انها لا تنافي ذلك .  
 ومعلوم : ان خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى  
 الله عليه وسلم .

وايضاً فانه لما صلى الكسوف كان يمكنه ان يصلي عشر ركعات ،  
 او عشرين ركعة يكثر فيها قيامها وسجودها ، فلم يفعل ؛ بل صلى

ركعتين أطال فيها القيام والركوع والسجود، وجعل في كل ركعة قيامين وركوعين ، وعلى هذا فكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام الذي ليس فيه تطويل الركوع والسجود .

وأما إذا أطال القيام والركوع والسجود فهذا أفضل من إطالة القيام فقط ، وأفضل من تكثير الركوع والسجود والقيام بقدر ذلك . والكلام إنما هو في الوقت الواحد : كثلث الليل ، أو نصفه ، أو سدسه أو الساعة . هل هذا أفضل من هذا ، أو هذا أفضل من هذا .

وفي الصحيحين من أم هانئ لما صلى الثلثي ركعات يوم الفتح قالت : « مارأيتني صلى صلاة قط أخف منها ، غير أنه كان يتم الركوع والسجود » وفي رواية لمسلم « ثم قام فركع ثمانين ركعات ، لا أدري أقيامه فيها أطول ، أم ركوعه أم سجوده ، كل ذلك متقارب » فهذا يبين أنه طول الركوع . والسجود قريباً من القيام ، وإن قولها : « لم أراه صلى صلاة أخف منها » إخبار منها عما رأته ، وأم هانئ لم تكن مباشرة له في جميع الأحوال ، ولعلها أرادت منع كثرة الركعات ، فإنه لم يصل ثمانين جميعاً أخف منها ، فإن صلاته بالليل كانت أطول من ذلك ، وهو بالتهار لم يصل ثمانيناً متصلة قط : بل إنما كان يصلي المكتوبة والظهر كان يصلي بعدها ركعتين ، وقبلها أربعاً ، أو ركعتين ، أو لعله خففها لضيق الوقت ، فإنه صلاها بالتهار وهو مشتغل بأمور فتح مكة ،

كما كان يخفف للكتوبة في السفر حتى يقرأ في الفجر بالمعزتين .  
وروى انه قرأ في الفجر بالزلزلة في الركعتين ، فهذا التخفيف لعارض .

وقد احتج من فضل الكثير على التطويل بحديث ابن مسعود  
قال : « اني لأعرف السور التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقرأ بهن من المفصل ، كل سورتين في ركعة ، يدل على انه لم يكن  
يطيل القيام ، وهذا لاجبة فيه ؛ لأنه اولا جمع بين سورتين من  
المفصل ، وإيضاً فانه كان يرسل السورة حتى تكون أطول من  
أطول منها .

وأيضاً فان حذيفة روى عنه : انه قام بالبقرة ، والنساء ، وآل  
عمران في ركعة ، وابن مسعود ذكر انه طول حتى هممت بأمر سوء :  
ان اجلس وأدعه . ومعلوم أن هذا لا يكون بسورتين ، فعلم أنه كان  
يفعله أحياناً ، ولا ريب انه كان يطيل بعض الركعات أطول من بعض ،  
كما روت عائشة وغيرها ، والله أعلم .

## وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

### فصل

قد ذكر الله قيام الليل في عدة آيات . نارة بللح ، وتارة بالأمر أمر إيجاب ، ثم نسخه بأمر الاستحباب ، إذا لم تدخل صلاة العشاء فيه ، بل أريد القيام بعد النوم ، فإنه قد قال سعيد بن المسيب وغيره من صلي العشاء في جماعة فقد أخذ بنصيه من قيام ليلة القدر . فقد جعل ذلك من القيام .

وقد روي عن صيدة السلماني : أن قيام الليل واجب لم ينسخ ، ولو كحل شاة . وهذا إذا أريد به ما يتناول صلاة الوتر ، فهو قول كثير من العلماء .

والدليل عليه : أن في حديث ابن مسعود لما قال : « أوتروا يا أهل القرآن ، قال أعرابي : ما يقول رسول الله ؟ فقال : إنها ليست لك ، ولا لأصحابك » فقد خاطب أهل القرآن من قيام الليل بما لم يخاطب به غيرهم .



وعلى هذا قوله : ( فاقروا ما ينسر منه ) فسر بقراءته بالليل  
لثلاثين سنة . وقال : « نظرت في سيئات أمتي . فوجدت فيها الرجل  
يؤتيه الله آية فينام عنها حتى ينساها » وفي الصحيح عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال : « من صلى العشاء في جماعة . فكأنما قام نصف الليل  
ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله » : أي الصبح مع  
العشاء . فهذا يدل على أنها ليسا من قيام الليل ، ولكن فاعلمها كمن  
قام الليل . قال تعالى : ( ان المتقين في جنات وعيون ، آخذين  
ما آتاهم ربهم ، إنهم كانوا قبل ذلك محسنين . كانوا قليلا من الليل  
ما يهجعون . وبالأسحار هم يستغفرون ) وقال : ( الصابرين والصادقين  
والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار ) وهذا على أصح الأقوال :  
معناه كانوا يهجعون قليلا ف ( قليلا ) منصوب بـ ( يهجعون ) و ( ما )  
مؤكدة . وهذا مثل قوله : ( بل لعنهم الله بكفرهم فقليل ما يؤمنون )  
وقوله : ( كانوا قليلا من الليل ما يهجعون ) هو مفسر في سورة  
الزمل بقوله : ( قم الليل الا قليلا : نصفه أو انقص منه قليلا . أو  
زد عليه ، ورتل القرآن ترتيلا ) فهذا للمستثنى من الأمر هو القليل  
المذكور في تلك السورة ، وهو قليل بالنسبة الى مجموع الليل والنهار  
فانهم إذا هجعوا ثلثه أو نصفه أو ثلثاه ، فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم  
يهجعوه من الليل والنهار ، وسواء ناموا بالنهار أو لم يناموا .

وقد قيل : لم يأت عليهم ليلة إلا قاموا فيها . فالمراد هجوع جميع الليلة ، وهذا ضعيف ؛ لأن هجوع الليل محرم ، فإن صلاة العشاء فرض وقال تعالى : ( إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً ، وسبحوا بحمد ربهم ، ولم لا يستكبرون . تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً ، ومما رزقناهم ينفقون . فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون ) وفي حديث معاذ الذي قال فيه : يا رسول الله ! أخبرني بعمل يدخلني الجنة ، ويباعدني من النار قال : « لقد سألت من عظيم ، وإنه ليسير على من يسره الله عليه ، ت عبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت ، ثم قال : ألا أدلك على أبواب الخير ؟ الصوم جنة ، والصدقة تطفى الخيطية ، كما يطفى الماء النار ، وصلاة الرجل من جوف الليل ، ثم تلى : ( تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً ، ومما رزقناهم ينفقون — حتى بلغ — يعملون ) . ثم قال : لا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه ؟ رأس الأمر الاسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله . ثم قال : الا أخبرك بملك ذلك كله ؟ قلت : بلى ، قال : فأخذ بلسانه — فقال : أكف عليك هذا ، فقلت : يا رسول الله ! وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟! فقال : ثكلتك أمك يا معاذ ! وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على مناخرهم الا حصائد ألسنتهم » .

وقال تعالى : ( أم من هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر  
 الآخرة ويرجو رحمة ربه . قل : هل يستوي الذين يعلمون ، والذين  
 لا يعلمون ؟ إنما يتذكر أولوا الألباب ) وقال تعالى ( من أهل الكتاب  
 أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون ) وقال تعالى بعد قوله :  
 ( أقم الصلاة لعلك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر  
 كان مشهوداً . ومن الليل فتعبد به نافلة لك ، عسى أن يبعثك ربك مقاماً  
 محموداً ) وقال في سورة المزمل : ( قم الليل الا قليلاً — الى قوله —  
 إن ناشئة الليل هي أشد وطئاً وأقوم قبلاً ) .

وإذا نسخ الوجوب بقي الاستحباب ، قال أحمد وغيره : « الناشئة »  
 لا تكون الا بعد نوم ، يقال : نشأ ، إذا قام . وقال تعالى : ( وعباد  
 الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً ، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا : سلاماً  
 والذين يبیتون لربهم سجداً وقياماً ) . وقوله تعالى : ( إنا نحن نزلنا  
 عليك القرآن تنزيلاً . فاصبر لحكم ربك ولا تطع منهم آتماً أو كفوراً  
 وإذا ذكر اسم ربك بكرة وأصيلاً . ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلاً  
 طويلاً ) . فان هذا يتناول صلاة المشاء ، والوتر ، وقيام الليل .  
 لقوله : ( وسبحه ليلاً طويلاً ) .

وقوله تعالى : ( ولقد نعلم أنك بضيق صدرك بما يقولون . فسبح

بحمد ربك وكن من الساجدين ) . مطلق لم ينحصر بوقت آخر .  
والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وسلم تسليما .

## وسئل

عن رجل لم يصل وتر العشاء الآخرة : فهل يجوز له تركه ؟

فأجاب : الحمد لله ، الوتر سنة مؤكدة ، باتفاق المسلمين . ومن  
أصر على تركه فإنه ترد شهادته .

وتنازع العلماء في وجوبه ، فأوجبوه أبو حنيفة ، وطائفة من أصحاب  
أحمد ، والجمهور لا يوجبونه : كمالك ، والشافعي ، وأحمد ؛ لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحته ، والواجب لا يفعل  
على الراحة ؛ لكن هو باتفاق المسلمين سنة مؤكدة لا ينبغي  
لأحد تركه .

والوتر أؤكد من سنة الظهر والمغرب والعشاء ، والوتر أفضل من  
جميع تطوعات النهار ، كملاة الضحى ؛ بل أفضل الصلاة بعد المكتوبة  
قيام الليل . وأؤكد ذلك الوتر ، وركعتا الفجر ، والله أعلم .

## وسئل

عما إذا كان الرجل مسافراً وهو يقصر : هل عليه أن يصلي  
الوتر أم لا ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : نعم ! يوتر في السفر ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يوتر سفراً وحضراً ، « وكان يصلي على دابته قبل أي وجه توجهت  
به ، ويوتر عليها ، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة »

## وسئل

عمن نام من صلاة الوتر ؟

فأجاب : يصلي ما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح ، كما فعل ذلك  
عبد الله بن عمر ، وعائشة ، وغيرها . وقد روى أبو داود في سننه  
عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من نام  
عن وتره أو نسيه فليصله إذا أصبح ، أو ذكره » .

واختلفت الرواية عن أحمد ، هل يقضي شفعه معه ؟ والصحيح أنه يقضي شفعه معه . وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها . فان ذلك وقتها » وهذا يعم الفرض ، وقيام الليل ، والوتر ، والسنن الراتبة . قالت عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا منعه من قيام الليل نوم ، أو وجع ، صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة » رواه مسلم .

وروى عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من نام عن حظه من الليل ، أو عن شيء منه فقرأ بين صلاة الصبح ، وصلاة الظهر . كتب له كأنما قرأ من الليل » رواه مسلم . وهكذا السنن الراتبة .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه لما نام هو وأصحابه من صلاة الصبح في السفر ، صلى سنة الصبح ركعتين ، ثم صلى الصبح بعد طلوع الشمس » ولما فاتته سنة الظهر التي بعدها صلاها بعد العصر . وقالت عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر ، صلاهن بعدها » رواه الترمذي . وروى أبو هريرة عنه أنه قال : « من لم يصل ركعتي الفجر ، فليصلها بعد ما تطلع الشمس » رواه الترمذي ، وصححه ابن خزيمة .

وفيه قول آخر : ان الوتر لا يقضى ، وهو رواية عن أحمد ،  
لما روي عنه أنه قال : « إذا طلع الفجر فقد ذهبت صلاة الليل  
والوتر » قالوا : فان للقعود بالوتر أن يكون آخر عمل الليل ، كما أن  
وتر عمل النهار للغرب ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فاتته  
عمل الليل صلى من النهار ثنى عشرة ركعة ، ولو كان الوتر فيهن  
لكان ثلاث عشرة ركعة . والصحيح أن الوتر يقضى قبل صلاة  
الصبح فانه إذا صليت لم يبق في قضائه الفائدة التي شرع لها ،  
والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام

عن إمام شافعي صلى بحجامة : حنفية وشافعية ، وضد الوتر  
الحنفية وحدهم ؟

فأجاب : قد ثبت في الصحيحين من النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فصل واحدة  
توتر لك ما صليت » وثبت في الصحيح من النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه كان يوتر بواحدة مفصلة عما قبلها ، وأنه كان يوتر بخمس ،  
وسبع لا يسلم الا في آخرهن .

والذى عليه جماهير أهل العلم أن ذلك كله جائز ، وأن الوتر بثلاث بسلام واحد جائز أيضاً ، كما جاءت به السنة .

ولكن هذه الأحاديث لم تبلغ جميع الفقهاء ، فكره بعضهم الوتر بثلاث . متصلة كعلاة للغرب ، كما نقل عن مالك ، وبعض الشافعية والحنبلية . وكره بعضهم الوتر بغير ذلك ، كما نقل عن أبي حنيفة وكره بعضهم الوتر بخمس ، وسبع ، وتسع متصلة ، كما قاله بعض أصحاب الشافعي ، وأحمد ، ومالك .

والصواب أن الإمام إذا فعل شيئاً مما جاءت به السنة ، وأوتر على وجه من الوجوه المذكورة ، يتبعه المأموم في ذلك . والله أعلم .

## وسئل

عن صلاة ركعتين بعد الوتر ؟

فأجاب : وأما صلاة الركعتين بعد الوتر : فهذه روى فيها مسلم في صحيحه إلى النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين ، وهو جالس » . وروى ذلك من حديث أم سلمة في بعض الطرق الصحيحة : « أنه كان يفعل ذلك إذا أوتر بتسع » فأنه كان يوتر



بأحدى عشرة ، ثم كان يوتر بتسع ، ويصلي بعد الوتر ركعتين . وهو جالس . واكثر الفقهاء ما سمعوا بهذا الحديث ؛ ولهذا ينكرون هذه ، وأحمد وغيره سمعوا هذا وعرفوا صحته .

ورخص أحمد أن تصلي هاتين الركعتين ، وهو جالس ، كما فعل صلى الله عليه وسلم فمن فعل ذلك لم ينكر عليه ، لكن ليست واجبة بالاتفاق ، ولا ينم من تركها ، ولا تسمى « زحافة » فليس لأحد إلزام الناس بها ، ولا الإنكار على من فعلها .

ولكن الذي ينكر ما يفصله طائفة من سجدتين مجردتين بعد الوتر ، فإن هذا يفعله طائفة من المنسوبين إلى العلم ، والعبادة من أصحاب الشافعي وأحمد ، ومستندهم : « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر سجدتين » رواه أبو موسى اللديني ، وغيره . فظنوا أن المراد سجدتان مجردتان ، وغلطوا . فإن مضاف أنه كان يصلي ركعتين . كما جاء مبنياً في الأحاديث الصحيحة ، فإن السجدة يراد بها الركعة ، كقول ابن عمر : « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتين قبل الظهر » الحديث . والمراد بذلك ركعتان ، كما جاء مفسراً في الطرق الصحيحة . وكذلك قوله : « من أدرك سجدة من الفجر قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الفجر » أراد به ركعة . كما جاء ذلك مفسراً في الرواية المشهورة .

وظن بعض ان المراد بها سجدة مجردة ، وهو غلط . فان تعليق الادراك بسجدة مجردة لم يقل به أحد من العلماء ، بل لهم فيها تدرك به الجمعة والجماعة ثلاثة أقوال :

أصحها : أنه لا يكون مدركا للجمعة ولا الجماعة الا بأدراك ركعة ، لا يكون مدركا للجماعة بتكبيرة . وقد استفاض من الصحابة ان من أدرك من الجمعة أقل من ركعة صلى أربعاً . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » . وعلى هذا إذا أدرك للمسافر خلف المقيم ركعة : فهل يتم . أو يقصر ؟ فيها قولان .

والمقصود هنا : أن لفظ « السجدة » المراد به الركعة ، فان الصلاة يعبر عنها بأبعضها ، فتسمى قياماً ، وقعوداً ، وركوعاً ، وسجوداً ، وتسليحاً وقرآناً .

وأنكر من هذا ما يفعله بعض الناس من أنه يسجد بعد السلام سجدة مفردة ، فان هذه بدعة ، ولم ينقل عن أحد من الأئمة استحباب ذلك . والعبادات مبناه على الشرع والاتباع ، لا على الهوى والابتداع ، فان الاسلام مبني على أصولين : ان لا نعبد إلا الله وحده ، وأن نعبد بما شرعه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، لا نعبد بالأنهواء والبدع .

## فصل

وأما الصلاة « الزحافة » وقولهم : من لم يواظب عليها فليس من أهل السنة : ومرادهم الركعتان بعد الوتر جالسا ، فقد أجمع المسلمون على أن هذه ليست واجبة ، وإن تركها طول عمره ، وإن لم يفعلها ولا مرة واحدة في عمره . لا يكون بذلك من أهل البدع ، ولا ممن يستحق النعم والعقاب ، ولا يهجر ، ولا يؤسم بميسم مذموم أصلا ؛ بل لو ترك الرجل ما هو أثبت منها كتطويل قيام الليل ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوله ، وكقيام إحدى عشرة ركعة . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، ونحو ذلك . لم يكن بذلك خارجا عن السنة ، ولا مبتدعا ولا مستحقا للنعم ، مع اتفاق المسلمين على أن قيام الليل إحدى عشرة ركعة طويلة . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل أفضل ، من أن يدع ذلك ويصلي بعد الوتر ركعتين وهو جالس .

فإن الذي ثبت في صحيح مسلم عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة وهو جالس » ثم صار يصلي تسعا يجلس عقيب الثامنة — والتاسعة ، ولا يسلم إلا عقيب

التاسعة ، ثم يصلي بعدها ركعتين وهو جالس . ثم صار يوتر بسبع ،  
وبخمس ، فإذا أوتر بخمس لم يجلس إلا عقيب الخامسة ، ثم يصلي  
بعدها ركعتين وهو جالس . وإذا أوتر بسبع : فقد روي أنه لم يكن  
يجلس إلا عقيب السابعة ، وروى : أنه كان يجلس عقيب السادسة  
والسابعة ، ثم يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس . وهذا الحديث  
الصحيح دليل على أنه لم يكن يداوم عليها ، فكيف يقال : إن من لم  
يداوم عليها فليس من أهل السنة .

والعلماء متازمون فيها : هل تشرع أم لا ؟ فقال كثير من  
العلماء : إنها لا تشرع بحال ، لقوله صلى الله عليه وسلم  
« اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » . ومن هؤلاء من  
ناول الركعتين اللتين روي أنه كان يصليها بعد الوتر على ركعتي الفجر  
لكن الأحاديث صحيحة صريحة بأنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين وهو  
جالس ، غير ركعتي الفجر . وروى في بعض الألفاظ : أن كان يصلي  
سجدين بعد الوتر ، فظن بعض الشيوخ أن المراد سجدة واحدة مجردتان  
فكانوا يسجدون بعد الوتر سجدة واحدة مجردتين ، وهذه بدعة لم يستحبها  
أحد من علماء المسلمين ، بل ولا فعلها أحد من السلف . وإنما  
غرم لفظ السجدين ، والمراد بالسجدين الركعتان ، كما قال ابن عمر :  
حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدة واحدة قبل الظهر ،  
وسجدة واحدة ، وسجدة واحدة بعد المغرب ، وسجدة واحدة بعد العشاء ،

وسجدين قبل الفجر » : أي ركعتين .

ولعل بعض الناس يقول : هاتان الركعتان اللتان كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد الوتر جالساً ، نسبتها الى وتر الليل : نسبة ركعتي المغرب الى وتر النهار ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المغرب وتر النهار . فأوتروا صلاة الليل » رواه أحمد في السند .

فإذا كانت المغرب وتر النهار ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ركعتين ، ولم يخرج المغرب بذلك عن أن يكون وتراً لأن تلك الركعتين هما تكميل الفرض وجبر لما يحصل منه من سهو ونقص ، كما جاءت السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن العبد لينصرف من صلاته ، ولم يكتب له منها إلا نصفها ، إلا ثلثها ، إلا ربعها ، إلا خمسها — حتى قال — إلا عشرها — » فشرعت السنن جبراً لنقص الفرائض . فالركعتان بعد المغرب لما كانتا جبراً للفرض لم يخرجها عن كونها وتراً ، كما لو سجد سجدي السهو ، فكذلك وتر الليل جبره النبي صلى الله عليه وسلم بركعتين بعده . ولهذا كان يجبره إذا أوتر بتسع أو سبع أو خمس لنقص عدده عن إحدى عشرة . فهنا نقص العدد ، نقص ظاهر .

وإن كان يصليها إذا أوتر بإحدى عشرة كان هناك جبراً لصفة

الصلاة ، وإن كان يصليها جالساً ؛ لأن وتر الليل دون وتر النهار ، فينقص عنه في الصفة ، وهي مرتبة بين سجدي السهو ، وبين الركعتين الكاملتين ، فيكون الجبر على ثلاث درجات ، جبر للسهو سجدة ، لكن ذلك نقص في قدر الصلاة ظاهر ، فهو واجب متصل بالصلاة . وأما الركعتان المستقلتان فما جبر لمضاهي الباطل ، فلهذا كانت صلاته تامة . كما في السنن : « إن أول ما يحاسب عليه العبد من عمله الصلاة فإن أكملها ، وإلا قيل : انظروا هل له من تطوع » ثم يصنع بسائر أعماله كذلك ، والله أعلم .

### وسئل رحمه الله تعالى :

من قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان في العشاء الآخرة ؟ أو الصبح ؟ وما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والعمل عليه عند الصحابة ؟

فأجاب : أما القنوت في صلاة الصبح . فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقنت في التوازل . قنت مرة شهراً يدعو على قوم من الكفار قتلوا طائفة من أصحابه ، ثم تركه . وقنت مرة أخرى يدعو لأقوام من أصحابه كانوا مأسورين عند أقوام يمنعونهم من الهجرة إليه .

وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده كانوا يقتنون نحو هذا القنوت ،  
فما كان يداوم عليه ، وما كان يدعه بالكلية ، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال :

قيل : إن المداومة عليه سنة .

وقيل : القنوت منسوخ . وأنه كله بدعة .

والقول الثالث : وهو الصحيح أنه يسن عند الحاجة إليه ، كما  
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون . ولما القنوت  
في الوتر فهو جائز وليس بلام ، فمن أصحابه من لم يقت ، ومنهم من  
قنت في النصف الأخير من رمضان ، ومنهم من قنت السنة كلها .

والعلماء منهم من يستحب الأول كمالك ، ومنهم من يستحب  
الثاني كالشافعي ، وأحمد في رواية ، ومنهم من يستحب الثالث كأبي  
حنيفة ، والامام أحمد في رواية ، والجميع جائز .

فمن فعل شيئاً من ذلك فلا لوم عليه ، والله أعلم .

---

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

### فصل

وأما القنوت : فالتاس فيه طرفان ، ووسط :

منهم من لا يرى القنوت إلا قبل الركوع ، ومنهم من لا يراه إلا بعده . وأما فقهاء أهل الحديث لأحمد وغيره فيجوزون كلا الأمرين لحجيء السنة الصحيحة بهما . وإن اختاروا القنوت بعده ؛ لأنه أكثر وأقرب ، فإن سماع الدعاء مناسب لقول العبد : سمع الله لمن حمده ، فإنه يشرع الثناء على الله قبل دعائه كما بنيت فاتحة الكتاب على ذلك : أولها ثناء ، وآخرها دعاء .

وأيضاً فالتاس في شرعه في الفجر على ثلاثة أقوال : بعد اتفاقهم على أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الفجر .

منهم من قال : إنه منسوخ ، فإنه قنت ثم ترك . كما جاءت به الأحاديث الصحيحة .



ومن قال : المتروك هو الدعاء على أولئك الكفار ، فلم يبلغه ألفاظ الحديث ، أو بلغته فلم يتأملها ، فإن في الصحيحين عن عامر الأحول قال : « سألت أنس بن مالك عن القنوت : هل كان قبل الركوع أو بعده ؟ فقال : قبل الركوع قال : فإن فلانا أخبرني أنك قلت بعد الركوع قال : كذب ، إنما كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركوع أراه بث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً إلى قوم مشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله عهد وقت صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو عليهم ، وكذلك الحديث الذي رواه أحمد والحاكم عن الربيع ابن أنس ، عن أنس أنه قال : « ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقات حتى فارق الدنيا » جاء لفظه مفسراً « أنه : ما زال يقات قبل الركوع » . والمراد هنا بالقنوت طول القيام ، لا الدعاء . كذلك جاء مفسراً ، ويبينه ما جاء في الصحيحين عن محمد بن سيرين قال : « قلت لأنس : كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح ، قال : نعم بعد الركوع بسيراً » فاعبر أن قنوته كان بسيراً وكان بعد الركوع ، فلما كان لفظ القنوت هو إقامة الطاعة ، سمي كل تطويل في قيام أو ركوع أو سجود قنوتاً . كما قال تعالى : ( أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً ) ولهذا لما سئل ابن عمر رضي الله عنهما عن القنوت الراتب قال : « ما سمعنا ولا رأينا » وهذا قول

ومنه من قال : بل القنوت سنة راتبة ، حيث قد ثبت من النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قنت ، وروي عنه : « أنه ما زال يقنت حتى فارق الدنيا » . وهذا قول الشافعي ، ثم من هؤلاء من استعجه في جميع الصلوات ، لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت فيهن وجاء ذلك من غير وجه في المغرب والمشاء الآخرة ، والظهر . لكن لم يرو أحد أنه قنت قنونا راتبا بدعاء معروف . فاستحبوا ان يدعوه بقنوت الوتر الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي وهو : « اللهم إهدني فيمن هديت » إلى آخره .

ونوسط آخرون من فقهاء الحديث وغيرهم كأحمد وغيره فقالوا : قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت للتوازل التي نزلت به من العدو ، في قتل أصحابه ، او حبسهم ونحو ذلك . فانه قنت مستنصراً ، كما استسقى حين الجذب ، فاستنصاره عند الحاجة ، كاستزاقه عند الحاجة ، إذ بالنصر والرزق قوام أمر الناس . كما قال تعالى : ( الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ) وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « وهل تصرون وترزقون إلا بضعفائكم ؟ بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم » ، وكما قال في صفة الإبدال : « بهم ترزقون ، وبهم تصرون » ، وكما ذكر الله هذين التوعين في سورة الملك ، وبين أهمما يده سبحانه . في قوله : ( أمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن إن الكافرون إلا في غرور أمن هذا الذي يرزقكم إن امسك رزقه ) ثم ترك القنوت . وجاء مفسراً أنه تركه لزوال ذلك السبب .

وكذلك كان عمر رضي الله عنه إذا أبطأ عليه خبر جيوش المسلمين قنت ، وكذلك على رضي الله عنه قنت لما حارب من حارب من الخوارج وغيرهم .

قالوا : وليس الترك نسخاً ، فإن الناسخ لا بد أن ينافي المنسوخ ، وإذا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم أمراً حاجة ثم تركه لزوالها لم يكن ذلك نسخاً ، بل لو تركه تركاً مطلقاً لكان ذلك يدل على جواز الفعل والترك ، لا على النهي عن الفعل .

قالوا : ونعلم مطلقاً أنه لم يكن يقنت قنوتاً راتباً ، فإن مثل هذا مما تتوفر المحرم والدوامي على نقله ، فإنه لم ينقل أحد من الصحابة قط أنه دعا في قنوته في الفجر ونحوها إلا لقوم أو على قوم ، ولا نقل أحد منهم قط أنه قنت دائماً بعد الركوع ، ولا أنه قنت دائماً بدعو قبله ، وانكر غير واحد من الصحابة القنوت الراتب ، فإذا علم هذا علم قطعاً أن ذلك لم يكن كما يعلم : « أن حي على خير العمل » لم يكن من الأذان الراتب ، وإنما فعله بعض الصحابة لعارض تحضيضاً للناس على الصلاة فهذا القول أوسط الأقوال ، وهو أن القنوت مشروع غير منسوخ ؛ لكنه مشروع للحاجة النازلة ، لا سنة راتبة .

وهذا أصل آخر في الواجبات ، والمستحبات ، كالأصل الذي تقدم في ما يسقط بالمعذر ، فإن كل واحد من الواجبات والمستحبات الراتبة

يسقط بالعذر العارض ، بحيث لا يبقى لا واجباً ولا مستحباً ، كما سقط  
بالسفر والمرض والخوف كثير من الواجبات والمستحبات .

وكذلك أيضاً قد يجب أو يستحب للأسباب العارضة ، مالا يكون واجباً  
ولا مستحباً راتباً ، فالمبادات في ثبوتها وسقوطها تنقسم الى راتبة  
وعارضة ، وسواء في ذلك ثبوت الوجوب ، او الاستحباب ،  
أو سقوطه .

وإنما تغلط الأذهان من حيث تجعل العارض راتباً ، أو تجعل  
الراتب لا يتغير بحال ، ومن اهتدى للفرق بين المشروعات الراتبة  
والعارضة ، انحلت عنه هذه للمشكلات كثيرا .

## وسئل

هل قنوت الصبح دائماً سنة ؟ ومن يقول : إنه من أبعاض الصلاة  
التي تجبر بالسجود ، وما يجبر إلا الناقص . والحديث « ما زال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يفتي حتى فارق الدنيا » فهل هذا الحديث  
من الأحاديث الصحيحة ؟ وهل هو هذا القنوت ؟ وما أقوال العلماء في  
ذلك ؟ وما حجة كل منهم ؟ وإن قنت لتأزلة : فهل يتعين قوله ، أو  
يدعو بما شاء ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه قنت شهراً يدعو على رجل وذكوان وعصية » ثم تركه . وكان ذلك لما قتلوا القراء من الصحابة .

وثبت عنه أنه قنت بعد ذلك بمدة بعد صلح الحديبية ، وفتح خيبر ، يدعو للمستضعفين من أصحابه الذين كانوا بمكة . ويقول في قنوته : « اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وعياش بن أبي ربيعة ، وسلة ابن هشام ، والمستضعفين من المؤمنين . اللهم اشد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » . وكان يقنت يدعو للمؤمنين ، ويلعن الكفار ، وكان قنوته في الفجر .

وثبت عنه في الصحيح أنه قنت في المغرب والعشاء ، وفي الظهر وفي السنن أنه قنت في العصر أيضاً . فتنازع المسلمون في القنوت على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه منسوخ ، فلا بشرع بحال ، بناء على أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت ، ثم ترك ، والترك نسخ للفعل ، كما أنه لما كان يقوم للجنائزة ، ثم قعد . جعل القعود ناسخاً للقيام ، وهذا قول طائفة من أهل العراق كأبي حنيفة وغيره .

والثاني : ان القنوت مشروع دائماً ، وان المداومة عليه سنة ، وان ذلك يكون في الفجر .

ثم من هؤلاء من يقول : السنة أن يكون قبل الركوع بعد القراءة سرّاً ، وان لا يقنت بسوى : « اللهم انا نستعينك » الى آخرها و « اللهم إياك نعبد » — الى آخرها — كما يقوله : مالك .

ومنهم من يقول : السنة أن يكون بعد الركوع جهراً . ويستحب أن يقنت بدعاء الحسن بن علي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قنوته : « اللهم اهديني فيمن هديت » الى آخره . وان كانوا قد يجوزون القنوت قبل وبعد . وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى : ( حافظوا على الصلوات ، والصلاة الوسطى ، وقوموا لله قانتين ) ويقولون : الوسطى : هي الفجر ، والقنوت فيها . وكلتا المقدمتين ضيقة :

أما الأولى : فقد ثبت بالنصوص الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن « الصلاة الوسطى » هي العصر ، وهذا أمر لا يشك فيه . من عرف الأحاديث المأثورة ، ولهذا اتفق على ذلك علماء الحديث . وغيرهم . وان كان للصحابة والعلماء في ذلك مقالات متعددة . فاتهم تكلموا بحسب اجتهادهم .

وأما الثانية : فالقنوت هو للدائمة على الطاعة ، وهذا يكون في القيام ، والسجود . كما قال تعالى : ( أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ) ولو اريد به إدامة القيام كما قيل : في قوله : ( يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي ) فحمل ذلك على إطالته القيام للدعاء ، دون غيره ، لا يجوز ؛ لأن الله أمر بالقيام له قاتنين ، والأمر يقتضي الوجوب ، وقيام الدعاء المتنازع فيه لا يجب بالاجماع ؛ ولأن القائم في حال قراءته هو قانت لله أيضاً ؛ ولأنه قد ثبت في الصحيح : « أن هذه الآية لما نزلت أمروا بالسكوت ، ونهوا عن الكلام » . فلم ان السكوت هو من تمام القنوت للمأمور به .

ومعلوم أن ذلك واجب في جميع أجزاء القيام ؛ ولأن قوله : ( وقوموا لله قاتنين ) لا يختص بالصلاة الوسطى . سواء كانت الفجر أو العصر ؛ بل هو مطوف على قوله : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) فيكون أمراً بالقنوت مع الأمر بالمحافظة ، والمحافظة تناول الجميع ، فالقيام بتناول الجميع .

واحتجوا أيضاً : بما رواه الامام أحمد في مسنده ، والحاكم في صحيحه ، عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس ، عن أنس : « ان النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يفتي حتى فارق الدنيا » قالوا : وقوله في الحديث الآخر : « ثم تركه » أراد ترك الدعاء على نك

القبائل ، لم يترك نفس القنوت .

وهذا بمجرد لا يثبت به سنة راتبة في الصلاة ، وتصحيح الحاكم دون تحسين الترمذي . وكثيراً ما يصحح الموضوعات فانه معروف بالتسامح في ذلك ، ونفس هذا الحديث لا يخص القنوت قبل الركوع أو بعده ، فقال : « ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع الا شهراً » فهذا حديث صحيح صريح عن أنس أنه لم يقنت بعد الركوع الا شهراً ، فبطل ذلك التأويل .

والقنوت قبل الركوع قد يراد به طول القيام قبل الركوع ، سواء كان هناك دعاء زائد ، أو لم يكن . فحينئذ فلا يكون اللفظ دالاً على قنوت الدعاء ، وقد ذهب طائفة الى أنه يستحب القنوت الدائم في الصلوات الخمس ، محتجين بأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت فيها ولم يفرق بين الراتب والعارض ، وهذا قول شاذ .

والقول الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت لسبب نزل به ثم تركه عند عدم ذلك السبب النازل به ، فيكون القنوت مسنوناً عند التوازل ، وهذا القول هو الذي عليه فقهاء اهل الحديث ، وهو المأثور عن الخلفاء الراشدين — رضي الله عنهم —

فان عمر رضي الله عنه : لما حارب النصاري قنت عليهم القنوت



المشهور : اللهم عذب كفرة أهل الكتاب . الى آخره . وهو الذي جعله بعض الناس سنة في قنوت رمضان ، وليس هذا القنوت سنة راتبه ، لا في رمضان ولا غيره ، بل عمر قنت لما نزل بالمسلمين من النازلة ودعا في قنوته دعاء يناسب تلك النازلة ، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قنت أولاً على قبائل بني سليم الذين قتلوا القراء ، دعا عليهم بالذي يناسب مقصوده ، ثم لما قنت يدعو للمستضعفين من أصحابه دعا بدعاه يناسب مقصوده . فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين تدل على شيئين :

أحدهما : ان دعاء القنوت مشروع عند السبب الذي يقتضيه ، ليس بسنة دائمة في الصلاة .

الثاني : ان الدعاء فيه ليس دعاء راتباً ، بل يدعو في كل قنوت بالذي يناسبه ، كما دعا النبي صلى الله عليه وسلم أولاً ، وثانياً . وكما دعا عمر رضي الله عنه — لما حارب من حاربه في الفتنة ، فقت ودعا بدعاه يناسب مقصوده ، والذي يبين هذا أنه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يقتت دائماً ، ويدعو بدعاه راتب ، لكان للمسلمون ينقلون هذا عن نبيهم ، فان هذا من الأمور التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها ، وهم الذين نقلوا عنه في قنوته ما لم يداوم عليه ، وليس بسنة راتبه ، كدعائه على الذين قتلوا أصحابه ، ودعائه للمستضعفين من

أصحابه ، ونقلوا قنوت عمر وعلي على من كانوا يحاربونهم .

فكيف يكون النبي صلى الله عليه وسلم يقنت دائماً في الفجر أو غيرها ، ويدعو بدعاء راتب ، ولم ينقل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا في خبر صحيح ، ولا ضعيف ؟! بل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين هم أعلم الناس بسنته ، وأرغب الناس في اتباعها ، كابن عمر وغيره انكروا ، حتى قال ابن عمر : « ما رأينا ولا سمعنا » وفي رواية « رأيتمكم قيامكم هذا : تدعون . ما رأينا ولا سمعنا » أفيقول مسلم : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت دائماً ؟! وابن عمر يقول : ما رأينا ، ولا سمعنا . وكذلك غير ابن عمر من الصحابة ، عدوا ذلك من الأحداث المبتدعة .

ومن تدبر هذه الأحاديث في هذا الباب علم علماً يقيناً قطعياً ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقنت دائماً في شيء من الصلوات ، كما يعلم علماً [ يقينياً ] أنه لم يكن يداوم على القنوت في الظهر والعشاء والمغرب ، فإن من جعل القنوت في هذه الصلوات سنة راتبة يحتاج بما هو من جنس حجة الجاهلين له في الفجر سنة راتبة . ولا ريب أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت في هذه الصلوات ، لكن الصحابة يثبتوا الدعاء الذي كان يدعو به ، والسبب الذي قنت له ، وأنه ترك ذلك عند حصول المقصود ، نقلوا ذلك في

قنوت الفجر ، وفي قنوت العشاء أيضاً .

والذي يوضح ذلك : أن الذين جعلوا من سنة الصلاة أن يقنت دائماً بقنوت الحسن بن علي ، أو بسورتي أي ليس معهم إلا دعاء عارض والقنوت فيها إذا كان مشروعا : كان مشروعا للإمام والمأموم والمنفرد ، بل وأوضح من هذا أنه لو جعل جاعل قنوت الحسن ، أو سورتي أي سنة راتبة في المغرب والعشاء ، لكان حاله شبيهاً بحال من جعل ذلك سنة راتبة في الفجر . إذ هؤلاء ليس معهم في الفجر الا قنوت عارض بدعاء يناسب ذلك العارض ، ولم ينقل مسلم دعاء في قنوت غير هذا ، كما لم ينقل ذلك في المغرب والعشاء . وإنما وقعت الشبهة لبعض العلماء في الفجر ، لأن القنوت فيها كان أكثر ، وهي أطول . والقنوت يتبع الصلاة ، وبلغهم أنه داوم عليه ، فظنوا أن السنة للدائمة عليه ، ثم لم يجدوا معهم سنة بدعائه . فسنوا هذه الأدعية للمأثورة في الوتر . مع أنهم لا يرون ذلك سنة راتبة في الوتر .

وهذا النزاع الذي وقع في القنوت له نظائر كثيرة في الشريعة : فكثيراً ما يفعل النبي صلى الله عليه وسلم لسبب ، فيجعله بعض الناس سنة ، ولا يميز بين السنة الدائمة والعارضة . وبعض الناس يرى أنه لم يكن بفعله في أغلب الأوقات ، فيراه بدعة ، ويجعل فعله في بعض الأوقات مخصوصاً أو منسوخاً ، ان كان قد بلغه ذلك ، مثل صلاة التطوع في جماعة . فانه قد ثبت عنه في الصحيح « أنه صلى بالليل وخلفه ابن

عباس مرة ، ، و « حذيفة بن اليمان مرة » . وكذلك غيرها . وكذلك صلى بعتبان بن مالك في بيته التطوع جماعة : وصلى بأانس بن مالك وأمه واليتيم في داره ، فمن الناس من يجعل هذا فيما يحدث من « صلاة الألفية » ليلة نصف شعبان ، والرغائب ، ونحوها مما يداومون فيه على الجماعات .

ومن الناس من يكره التطوع ؛ لأنه رأى أن الجماعة إنما سنت في الخمس ، كما أن الأذان إنما سن في الخمس . ومعلوم أن الصواب هو ما جاءت به السنة ، فلا يكره أن يتطوع في جماعة . كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يجعل ذلك سنة راتبة ، كمن يقيم للمسجد اماماً راتباً يصلي بالناس بين العشائين ، أو في جوف الليل ، كما يصلي بهم الصلوات الخمس ، كما ليس له أن يجعل للصائمين وغيرهم اذاناً كأذان الخمس ؛ ولهذا انكر الصحابة على من فعل هذا من ولاية الأمور إذ ذاك .

ويشبه ذلك من بعض الوجوه تنازع العلماء في مقدار القيام في رمضان ، فإنه قد ثبت أن أبي بن كعب كان يقوم بالناس عشرين ركعة في قيام رمضان ، وبوتر بثلاث . فرأى كثير من العلماء أن ذلك هو السنة ؛ لأنه أقامه بين المهاجرين والأنصار ، ولم ينكره منكر . واستحب آخرون : تسعة وثلاثين ركعة ؛ بناء على أنه عمل أهل المدينة القديم .

وقال طائفة : قد ثبت في الصحيح عن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة » واضطرب قوم في هذا الأصل ، لما ظنوه من معارضة الحديث الصحيح لما ثبت من سنة الخلفاء الراشدين ، وعمل المسلمين .

والصواب أن ذلك جميعه حسن ، كما قد نص على ذلك الامام أحمد — رضي الله عنه — وأنه لا يتوقت في قيام رمضان عدد ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت فيها عدداً ، وحينئذ فيكون تكثير الركعات وتقليلها ، بحسب طول القيام وقصره .

فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل القيام بالليل ، حتى إنه قد ثبت عنه في الصحيح من حديث حذيفة « أنه كان يقرأ في الركعة بالبقرة ، والنساء ، وآل عمران ، فكان طول القيام يغني عن تكثير الركعات » . وأبي بن كعب لما قام بهم — وم جماعة واحدة — لم يمكن أن يطيل بهم القيام ، فكثرت الركعات ليكون ذلك عوضاً عن طول القيام ، وجعلوا ذلك ضعف عدد ركعاته ، فانه كان يقوم بالليل إحدى عشرة ركعة . أو ثلاث عشرة ، ثم بعد ذلك كان الناس بالمدينة ضعفوا عن طول القيام فكثروا الركعات حتى بلغت تسعاً وثلاثين .

ومما يناسب هذا أن الله تعالى لما فرض الصلوات الخمس بمكة :  
 فرضها ركعتين ركعتين ، ثم أقرت في السفر ، وزيد في صلاة الحضر ، كما  
 ثبت ذلك في الصحيح عن عائشة — رضي الله عنها — أنها قالت :  
 « لما هاجر الى المدينة زيد في صلاة الحضر ، وجعلت صلاة المغرب  
 ثلاثاً ؛ لأنها وتر النهار ، وأما صلاة الفجر فأقرت ركعتين ، لأجل  
 تطويل القراءة فيها ، فانغى ذلك عن تكثير الركعات » .

وقد تنازع العلماء : أيما أفضل : إطالة القيام ؟ أم تكثير الركوع  
 والسجود ؟ أم هما سواء ؟ على ثلاثة أقوال : وهي ثلاث روايات  
 من أحمد .

وقد ثبت عنه في الصحيح « أي الصلاة أفضل ؟ قال : طول  
 القنوت » . وثبت عنه أنه قال : « إنك لن تسجد لله سجدة الا  
 رفعك الله بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة » . وقال لريعة بن  
 كعب : « أضي على نفسك بكثرة السجود » .

ومعلوم ان السجود في نفسه أفضل من القيام ، ولكن ذكر القيام  
 أفضل ، وهو القراءة ، وتحقيق الأمر أن الأفضل في الصلاة أن تكون  
 معتدلة . فاذا أطال القيام بطيل الركوع والسجود ، كما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ، كما رواه حذيفة وغيره . وهكذا

كانت صلاته الفريضة ، وصلاة الكسوف ، وغيرها : كانت صلاته معتدلة ، فان فضل مفضل إطالة القيام والركوع والسجود مع تقليل الركعات وتخفيف القيام والركوع والسجود مع تكثير الركعات : فهذان متقاربان . وقد يكون هذا أفضل في حال ، كما أنه لما صلى الضحى يوم الفتح صلى ثمانى ركعات يخففهن ، ولم يقتصر على ركعتين طويلتين . وكما فعل الصحابة في قيام رمضان لما شق على للمؤمنين إطالة القيام .

وقد تبين بما ذكرناه أن القنوت يكون عند التوازل ، وإن الدعاء في القنوت ليس شيئاً معيناً ، ولا يدعو بما خطر له ، بل يدعو من الدعاء المشروع بما يناسب سبب القنوت ، كما انه إذا دعا في الاستسقاء دعا بما يناسب المقصود ، فكذلك إذا دعا في الاستنصار دعا بما يناسب المقصود ، كما لو دعا خارج الصلاة لذلك السبب ، فإنه كان يدعو بما يناسب المقصود ، فهذا هو الذي جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين .

ومن قال : إنه من أبعاض الصلاة التي يجبر بسجود السهو ، فإنه بنى ذلك على أنه سنة يسن المداومة عليه . بمنزلة التشهد الأول ، ونحوه وقد تبين أن الأمر ليس كذلك ، فليس بسنة راتبة ، ولا يسجد له ، لكن من اعتقد ذلك متأولاً في ذلك له تأويله ، كسائر موارد الاجتهاد . ولهذا ينبغي للمأموم ان يتبع إمامه فيما يسوغ فيه الاجتهاد ،

فاذا قنت قنت معه ، وان ترك القنوت لم يقنت ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » وقال : « لا تختلفوا على أنفسكم » . وثبت عنه في الصحيح أنه قال : « يصلون لكم ، فان أصابوا فلكم ، ولهم ، وان أخطأوا فلكم ، وعليهم » . الا ترى ان الامام لو قرأ في الأخيرين بسورة مع الفاتحة وطولها على الأولين : لوجبت متابته في ذلك . فأما مسابقة الامام فانها لا تجوز .

فاذا قنت لم يكن للمأموم ان يسابقه : فلا بد من متابته ، ولهذا كان عبد الله بن مسعود قد أنكر على عثمان الترييع بغيره ، ثم انه صلى خلفه أربعاً . فقيل له : في ذلك ؟ فقال : الخلاف شر . وكذلك أنس بن مالك لما سأله رجل من وقت الرمي ، فأخبره ، ثم قال : افعل كما يفعل إمامك ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

من قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لرجل يؤتم قوما فينص نفسه بالدعاء دونهم » ، فان فعل فقد خانهم » . فهل يستحب للامام انه كلما دعا الله عز وجل ان يشرك المأمومين ؟ وهل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان ينص نفسه بدعائه في صلاته دونهم ؟



فكيف الجمع بين هذين ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . قد ثبت في الصحيحين من أبي هريرة انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أرأيت سكونك بين التكبير والقراءة . ما تقول ؟ قال : « أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياى . كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد » فهذا حديث صحيح صريح في انه دعا لنفسه خاصة ، وكان اماماً . وكذلك حديث على في الاستفتاح الذي أوله « وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض — فيه — فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت ، واهدني لاسن الاخلاق لا يهدي لاسنها الا انت ، واصرف عني سيئها فانه لا يصرف عني سيئها الا انت » .

وكذلك ثبت في الصحيح انه كان يقول بعد رفع رأسه من الركوع بعد قوله : « لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت » : « اللهم طهرني من خطاياي بالماء والثلج والبرد ، اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس » . وجميع هذه الأحاديث المأثورة في دعائه بعد التشهد من فعله ، ومن أمره ، لم ينقل فيها الا لفظ الافراد . كقوله : « اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والمات ، ومن فتنة المسيح الدجال » . وكذا دعاؤه بين

السجدين ، وهو في السنن من حديث حذيفة ، ومن حديث ابن عباس ، وكلاهما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه اماماً أحدهما بحذيفة ، والآخر بابن عباس . وحديث حذيفة « رب اغفر لي ، رب اغفر لي » وحديث ابن عباس فيه « اغفر لي ، وارحمني ، واهدني ، وعافني ، وارزقني » ونحو هذا ، فهذه الأحاديث التي في الصحاح والسنن تدل على ان الامام يدعو في هذه الامكنة بصيغة الافراد . وكذلك اتفق العلماء على مثل ذلك ، حيث يرون انه بشرع مثل هذه الأدعية .

واذا عرف ذلك تبين ان الحديث المذكور ان صح فالمراد به الدعاء الذي يؤمن عليه للمأموم : كدعاء القنوت ، فان للمأموم اذا أمن كان داعياً ، قال الله تعالى لموسى وهرون : ( قد أجبنا دعوتكما ) وكان أحدهما يدعو ، والآخر يؤمن . واذا كان للمأموم مؤمناً على دعاء الامام ، فيدعو بصيغة الجمع ، كما في دعاء الفاتحة في قوله : ( اهدنا الصراط المستقيم ) فان للمأموم إنما أمن لاعتقاده ان الامام يدعو لها جميعاً ، فان لم يفعل فقد خان الامام للمأموم .

فالمراد للمواضع التي يدعو فيها كل انسان لنفسه كالاستفتاح ، وما بعد التشهد ، ونحو ذلك ، فكما ان للمأموم يدعو لنفسه ، فالامام يدعو لنفسه . كما يسبح المأموم في الركوع والسجود ، إذا سبح الامام في

الركوع والسجود ، وكما يشهد اذا تشهد ، ويكبر إذا كبر ، فان لم يفعل  
المأموم ذلك فهو للفرط .

وهذا الحديث لو كان صحيحاً صريحاً معارضاً للأحاديث المستفيضة  
المتواترة ، ولعمل الأمة ، والأئمة ، لم يلتفت اليه ، فكيف وليس من  
الصحيح ، ولكن قد قيل : انه حسن ، ولو كان فيه دلالة لكان عاملاً ،  
وتلك خاصة ، والخاص يقضي على العام . ثم لفظه « فيخص نفسه بدعوة  
دونهم » يراد بمثل هذا إذا لم يحصل لهم دعاء ، وهذا لا يكون مع  
تأمينهم . وأما مع كونهم مؤمنين على الدعاء كلما دعا ، فيحصل لهم كما حصل  
له بفعلهم ، ولهذا جاء دعاء القنوت بصيغة الجمع : « اللهم انا نستعينك ،  
ونستهديك » الى آخره . ففي مثل هذا يأتي بصيغة الجمع ، ويتبع السنة  
على وجهها ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن يعلي التراويح بعد المغرب : هل هو سنة أم بدعة؟ وذكروا  
ان الامام الشافعي صلاها بعد المغرب ، وتمها بعد العشاء الآخرة ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . السنة في التراويح ان تعلى بعد  
العشاء الآخرة . كما انفق على ذلك السلف والأئمة . والنقل المذكور

عن الشافعي — رضي الله عنه — باطل ، فما كان الأئمة يصلونها الا بعد العشاء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد خلفائه الراشدين وعلى ذلك أئمة المسلمين ، لا يعرف عن أحد انه تعمد صلاتها قبل العشاء . فان هذه تسمى قيام رمضان ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله فرض عليكم صيام رمضان ، وسننت لكم قيامه ، فمن صامه وقامه غفر له ما تقدم من ذنبه » . وقيام الليل في رمضان وغيره انما يكون بعد العشاء . وقد جاء مصرحاً به في السنن « انه لما صلى بهم قيام رمضان صلى بعد العشاء » .

وكان النبي — صلى الله عليه وسلم — قيامه بالليل هو وتره ، يصلي بالليل في رمضان وغير رمضان احدى عشرة ركعة ، أو ثلاث عشرة ركعة ، لكن كان يصليها [ طوالاً ] . فلما كان ذلك يشق على الناس قام بهم أبي بن كعب في زمن عمر بن الخطاب عشرين ركعة ، يوتر بعدها ، ويخفف فيها القيام ، فكان تضعيف العدد عوضاً عن طول القيام . وكان بعض السلف يقوم أربعين ركعة فيكون قيامها اخف ، ويوتر بعدها بثلاث . وكان بعضهم يقوم بست وثلاثين ركعة يوتر بعدها ، وقيامهم المعروف عنهم بعد العشاء الآخرة .

ولكن الرافضة تكره صلاة التراويح . فاذا صلوها قبل العشاء الآخرة لا تكون هي صلاة التراويح ، كما اتهم اذا توضعوا بفصلون

أرجلهم أول الوضوء . ويمسحونها في آخره . فمن صلاها قبل المشاء .  
فقد سلك سبيل المبتدعة المخالفين للسنة ، والله أعلم .

## وسئل

عما يصنع أئمة هذا الزمان من قراءة سورة الأنعام في رمضان  
في ركعة واحدة ليلة الجمعة هل هي بدعة أم لا ؟

فأجاب : نعم بدعة . فانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا  
عن أحد من الصحابة والتابعين ولا غيرهم من الأئمة أنهم تحمروا ذلك  
وإنما عمدة من يفعله ما نقل عن مجاهد وغيره من أن سورة الأنعام  
نزلت جملة . مشيعة بسبعين ألف ملك فقرأوها جملة لأنها نزلت جملة  
وهذا استدلال ضعيف وفي قراءتها جملة من الوجوه المكروهة أمور .  
منها : أن فاعل ذلك بطول الركعة الثانية من الصلاة على الأولى  
تطويلاً فاحشاً . والسنة تطويل الأولى على الثانية كما صح عن النبي صلى  
الله عليه وسلم . ومنها تطويل آخر قيام الليل على أوله ، وهو خلاف  
السنة فانه كان يطول أوائل ما كان يصليه من الركعات على أواخرها  
والله أعلم .

## وسئل

من قوم يصلون بعد التراويح ركعتين في الجماعة ، ثم في آخر الليل يصلون تمام مائة ركعة ، وبسمون ذلك صلاة القدر . وقد امتنع بعض الأئمة من فعلها . فهل الصواب مع من يفعلها ؟ أو مع من يتركها ؟ وهل هي مستحبة عند أحد من الأئمة أو مكروهة ؟ وهل ينبغي فعلها والأمر بها ، أو تركها والهي عنها ؟

فأجاب : الحمد لله ، بل للصيب هذا الممتنع من فعلها ، والذي تركها . فإن هذه الصلاة لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين ، بل هي بدعة مكروهة باتفاق الأئمة ، ولا فعل هذه الصلاة لا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة ، ولا التابعين ، ولا يستحبها أحد من أئمة المسلمين والذي ينبغي أن تترك ونبى عنها .

وأما قراءة القرآن في التراويح فمستحب باتفاق أئمة المسلمين ، بل من أجل مقصود التراويح قراءة القرآن فيها ليسمع المسلمون كلام الله . فإن شهر رمضان فيه نزل القرآن ، وفيه كان جبريل يدارس النبي صلى

الله عليه وسلم القرآن ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس ،  
وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل فيدارسه القرآن .

## وسئل

عن سنة العصر : هل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها  
حديث ؟ والخلاف الذي فيها ما الصحيح منه ؟ .

فأجاب : الحمد لله أما الذي صح من النبي صلى الله عليه وسلم  
فحديث ابن عمر : « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر  
ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ،  
وركعتين بعد العشاء . وركعتين قبل الفجر » . وفي الصحيح أيضاً عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من صلى في يوم وليلة اتقى  
عشرة ركعة تطوعاً بنى الله له بيتاً في الجنة » وجاء في السنن تفسيره :  
« اربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين  
بعد العشاء ، وركعتين قبل الفجر » .

وثبت عنه في الصحيح انه قال : « بين كل أذانين صلاة ، بين  
كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة » ثم قال في الثالثة :  
لمن شاء « كراهية ان يتخذها الناس سنة . ففي هذا الحديث انه يعلي

قبل العصر ، وقبل المغرب ، وقبل العشاء . وقد صح ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامتها ركعتين والنبي صلى الله عليه وسلم يرام فلا ينهائهم ، ولم يكن يفعل ذلك . فمثل هذه الصلوات حسنة ليست سنة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم كره ان تتخذ سنة .

ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر ، وقبل المغرب ، وقبل العشاء ، فلا تتخذ سنة ، ولا يكره أن يصلي فيها ، بخلاف ما فعله ورغب فيه ، فان ذلك أؤكد من هذا . وقد روى « انه كان يصلي قبل العصر أربعاً » ، وهو ضعيف . وروى « انه كان يصلي ركعتين » . والمراد به الركعتان قبل الظهر . والله أعلم .

## وسئل

هل للعصر سنة راتبة أم لا افتونا مأجورين ؟ .

فأجاب : الحمد لله . الذي ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي مع المكتوبات عشر ركعات أو اثني عشرة ركعة ركعتين قبل الظهر أو أربعاً وبعدها ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين وكذلك ثبت في الصحيح ان



النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة بنى الله له بيتاً في الجنة ورويت في السنن أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر » وليس في الصحيح سوى هذه الأحاديث الثلاثة حديث ابن عمر وعائشة وأم حبيبة . وأما قبل العصر فلم يقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر الا وفيه ضعف بل خطأ كحديث يروى عن علي انه كان يصلي نحو ستة عشر ركعة منها قبل العصر وهو مطعون فيه فان الذين اعتوا بنقل تطوعاته كعائشة وابن عمر ينو ما كان يصلي وكذلك الصلاة قبل المغرب وقبل العشاء لم يكن يصليها لكن كان أصحابه يصلون قبل المغرب بين الأذان والاقامة وهو يرأى فلا ينكر ذلك عليهم وثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء — كراهية أن يتخذها الناس سنة فهذا يبين ان الصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء حسنة وليست بسنة فمن أحب أن يصلي قبل العصر كما يصلي قبل المغرب والعشاء على هذا الوجه فحسن وإما ان يعتقد ان ذلك سنة راتبه كان يصليها النبي صلى الله عليه وسلم كما يصلي قبل الظهر وبعدها وبعد المغرب فهذا خطأ . والصلاة مع المكتوبة ثلاث درجات ( إحداها ) سنة الفجر والوتر فهاتان أمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمر بغيرها وهما سنة باتفاق الأئمة وكان النبي صلى الله

عليه وسلم يصليها في السفر والحضر ولم يجعل مالك سنة راتبة غيرها  
 ( والثانية ) ما كان يصليه مع المكتوبة في الحضر وهو عشر ركعات  
 وثلاث عشرة ركعة وقد أثبت أبو حنيفة والشافعي وأحمد مع المكتوبات  
 سنة مقدرة بخلاف مالك ( والثالثة ) التطوع الجاز في هذا الوقت من  
 غير ان يجعل سنة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم عليه ولا  
 قدر فيه عدداً والصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء من هذا الباب  
 وقريباً من ذلك صلاة الضحى والله أعلم .

## وسئل

هل سنة العصر مستحبة ؟

فأجاب : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر شيئاً  
 وإنما كان يصلي قبل الظهر : إما ركعتين ، وإما أربعاً ، وبعدها . وكان  
 يصلي بعد المغرب ركعتين ، وبعد العشاء ركعتين ، وقبل الفجر ركعتين .

وأما قبل العصر ، وقبل المغرب ، وقبل العشاء ، فلم يكن يصلي ؛  
 لكن ثبت عنه في الصحيح انه قال : « بين كل أذانين صلاة ، ثم قال  
 في الثالثة لمن شاء » كراهية ان يتخذها الناس سنة ، فمن شاء ان  
 يصلي نطولاً قبل العصر ، فهو حسن . لكن لا يتخذ ذلك سنة ،  
 والله أعلم .

## وسئل رهم الله :

هل تقضى السنن الرواتب ؟

فأجاب : أما اذا فاتت السنة الراتبة . مثل سنة الظهر . فهل تقضى بعد العصر ؟ على قولين هما روايتان عن أحد :

أحدهما : لا تقضى ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك .

والثاني : تقضى ، وهو قول الشافعي ، وهو أقوى . والله أعلم .

## وسئل رهم الله

عمن لا يواظب على السنن الرواتب ؟

فأجاب : من أصر على تركها ، دل ذلك على قلة دينه ، وردت شهادته في مذهب أحد ، والشافعي ، وغيرها .

## وسئل رحمه الله :

عن صلاة المسافر : هل لها سنة ؟ فان الله جعل الرباعية ركعتين رحمة منه على عباده ، فما حجة من يدعى السنة ؟ وقد أنكر عمر على من سبى بعد الفريضة . فهل في بعض المذاهب تأكيد السنة في السفر كأبي حنيفة ؟ وهل نقل هذا عن أبي حنيفة أم لا ؟

فأجاب : أما الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه كان يصلي في السفر من التطوع ، فهو ركعتا الفجر ، حتى إنه لما نام عنها هو وأصحابه منصرفه من غير قضاها مع الفريضة هو وأصحابه ، وكذلك قيام الليل ، والوتر . فانه قد ثبت عنه في الصحيح : « انه كان يصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت به ، وبوتر عليها ، غير انه لا يصلي عليها المكتوبة » .

وأما الصلاة قبل الظهر وبمدها : فلم ينقل عنه انه فعل ذلك في السفر . ولم يصل معها شيئاً ، وكذلك كان يصلي بغير ركعتين ، ركعتين ولم ينقل عنه أحد أنه صلى معها شيئاً .

وابن عمر كان أعلم الناس بالسنة ، واتبعهم لها ، وأما العلماء فقد  
تنازعوا في استحباب ذلك ، والله أعلم .

## وسئل

من الصلاة بعد أذان المغرب ، وقبل الصلاة ؟

فأجاب : كان بلال كما أمره النبي صلى الله عليه وسلم يفصل بين  
أذانه وإقامته ، حتى يتسع لركعتين ، فكان من الصحابة من يصلي بين  
الأذنين ركعتين ، والنبي صلى الله عليه وسلم يرام ويقرم ، وقال :  
« بين كل أذنين صلاة ، بين كل أذنين صلاة ، بين كل أذنين  
صلاة ، ثم قال في الثالثة لمن شاء » مخافة ان تتخذ سنة .

فإذا كان المؤذن يفرق بين الأذنين مقدار ذلك ، فهذه الصلاة  
حسنة ، وأما إن كان يصل الأذان بالاقامة ، فلاشتغال بإجابة المؤذن هو  
السنة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا  
مثل ما يقول » .

ولا ينبغي لأحد أن بدع إجابة المؤذن ، ويصلي هاتين الركعتين ،  
فإن السنة لمن سمع المؤذن ان يقول : مثل ما يقول ، ثم يصلي على

النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقول : « اللهم رب هذه الدعوة التامة »  
الى آخره — ثم يدعو بعد ذلك .

## وسئل

من امرأة لها ورد بالليل تصلية ، فتعجز عن القيام في بعض  
الأوقات . فقيل لها : ان صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ،  
فهل هو صحيح ؟

فأجاب : نعم . صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :  
« صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » . لكن اذا كان عادته انه  
يصلي قائماً ، وإنما تعد لحجزه ، فان الله يعطيه أجر القائم . لقوله صلى  
الله عليه وسلم : « اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان  
ي عمله وهو صحيح مقيم » فلو عجز عن الصلاة كلها لمرض كان الله يكتب  
له اجرها كله : لأجل نيته وفعله بما قدر عليه ، فكيف اذا عجز  
عن أفعالها ؟ !

---

## وسئل

من معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تجملوا بيوتكم قبوراً ».

فأجاب : وأما لفظ الحديث « اجملوا من صلاتكم في بيوتكم » وإذا لم تذكروا الله فيها كنتم كالميت ، وكانت القبور ، فإن في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « مثل الذي يذكر ربه ، والذي لا يذكر ربه ، كمثل الحي والميت — وفي لفظ — مثل الميت الذي يذكر الله فيه ، والذي لا يذكر الله فيه مثل الحي والميت » .

## وسئل

من صلاة نصف شعبان ؟ .

فأجاب : اذا صلى الانسان ليلة النصف وحده ، أو في جماعة خاصة كما كان يفعل طوائف من السلف ، فهو أحسن . وأما الاجتماع في المساجد على صلاة مقطرة . كالاجتماع على مائة ركعة ، بقراءة ألف : ( قل هو الله احد ) دائماً . فهذا بدعة ، لم يستحبها أحد من الأئمة . والله أعلم .

## وقال شيخ الإسلام

وأما صلاة الرغائب فلا أصل لها . بل هي محدثة . فلا تستحب  
لا جماعة ، ولا فرادى . فقد ثبت في صحيح مسلم ان النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى أن تخص ليلة الجمعة بقيام . او يوم الجمعة بصيام . والآثر  
الذي ذكر فيها كذب موضوع باتفاق العلماء . ولم يذكره أحد من  
السلف والأئمة أصلاً . وأما ليلة النصف فقد روى في فضلها أحاديث  
وآثار ونقل عن طائفة من السلف أنهم كانوا يصلون فيها ، فصلاة  
الرجل فيها وحده قد تقدمه فيه سلف وله فيه حجة فلا ينكر مثل  
هذا . وأما الصلاة فيها جماعة فهذا مبنى على قاعدة عامة في الاجتماع  
على الطاعات والعبادات . فانه نوطان أحدها سنة راتبة إما واجب وإما  
مستحب كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين .

وصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح فهذا سنة راتبة ينبغي  
المحافظة عليها والمداومة . والثاني ما ليس بسنة راتبة مثل الاجتماع لصلاة  
تطوع مثل قيام الليل او على قراءة قرآن : او ذكر الله ، او دعاء .  
فهذا لا بأس به إذا لم يتخذ عادة راتبة . فان النبي صلى الله عليه وسلم



صلى التطوع في جماعة أحياناً ولم يداوم عليه إلا ما ذكر ، وكان أصحابه  
 إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقي يستمعون . وكان  
 عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى ذكرنا ربنا فيقرأ وهم يستمعون  
 وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج على أهل الصفة ومنهم  
 واحد يقرأ فجلس معهم وقد روى : في الملائكة السيارين الذين يتبعون  
 مجالس الذكر الحديث المعروف . فلو أن قوماً اجتمعوا بعض الليالي  
 على صلاة تطوع من غير أن يتخذوا ذلك عادة راتبة تشبه السنة  
 الراتبة لم يكره . لكن اتخاذه عادة دائرة بدوران الأوقات مكروه لما  
 فيه من تغيير الشريعة وتشبيه غير المشروع بالمشروع . ولو ساغ ذلك  
 لساغ أن يعمل صلاة أخرى وقت الضحى أو بين الظهر والعصر أو  
 تراويح في شعبان أو أذان في العيدين ، أو حج إلى الصخرة بيت  
 المقدس ، وهذا تغيير لدين الله وتبديل له . وهكذا القول في ليلة للمولد  
 وغيرها . والبدع المكروهة ما لم تكن مستعجة في الشريعة وهي أن  
 يشرع ما لم يأذن به الله فمن جعل شيئاً ديناً وقربة بلا شرع من الله  
 فهو مبتدع ضال وهو الذي ضاهى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « كل بدعة  
 ضلالة » فالبدعة ضد الشرعة ، والشرعة ما أمر الله به ورسوله أمر إيجاب  
 أو أمر استحباب ، وإن لم يفعل على عهد كالا اجتماع في التراويح على  
 إمام واحد وجمع القرآن في المصحف . وقتل أهل الردة والخوارج ونحو  
 ذلك . وما لم يشرعه الله ورسوله . فهو بدعة و ضلالة : مثل تخصيص

مكان أو زمان باجتماع على عبادة فيه كما خص الشارع أوقات الصلوات وأيام الجمع والاعياد . وكما خص مكة بشرفها والمساجد الثلاثة وسائر المساجد بما شرعه فيها من الصلوات وأنواع العبادات كل بحسبه ، وبهذا التفسير يظهر الجمع بين أدلة الشرع من النصوص والاجماع ، فان المراد بالبدعة ضد الشرعة وهو ما لم يشرع في الدين ، فحتى ثبت بنص أو إجماع في فعل أنه مما يحبه الله ورسوله خرج بذلك عن ان يكون بدعة ، وقد قررت ذلك مبسوطا في قاعدة كبيرة من القواعد الكبار ؟ .

## وقال رحمه الله

« صلاة الرغائب » بدعة باتفاق أئمة الدين ، لم يسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من خلفائه ، ولا استعجبها احد من أئمة الدين : كاللك ، والشافعي ، واحمد ، وأبي حنيفة ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، وغيرهم . والحديث المروي فيها كذب باجماع أهل المعرفة بالحديث ، وكذلك الصلاة التي تذكر أول ليلة جمعة من رجب ، وفي ليلة المراج ، والفية نصف شعبان ، والصلاة يوم الأحد ، والاثنتين وغير هذا من ايام الاسبوع ، وان كان قد ذكرها طائفة من المصنفين في الرقائق ، فلا نزاع بين أهل المعرفة بالحديث ان أحاديثه كلها موضوعة ، ولم يستعجبها أحد من أئمة الدين . وفي صحيح مسلم

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا تَخْصُوا لَيْلَةَ  
الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ ، وَلَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ » .

والأحاديث التي تذكر في صيام يوم الجمعة ، وليلة العيدين ،  
كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، والله اعلم .

## وسئل

عن صلاة الرغائب هل هي مستحبة أم لا ؟

فأجاب : هذه الصلاة لم يصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا  
أحد من أصحابه ، ولا التابعين ، ولا أئمة المسلمين ، ولا رغب فيها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من السلف ، ولا الأئمة  
ولا ذكروا لهذه الليلة فضيلة تخصها . والحديث المروي في ذلك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بذلك ،  
ولهذا قال المحققون : أنها مكروهة غير مستحبة ، والله أعلم .

## وقال تبخج الاسهم<sup>(١)</sup>

### فصل

في « سجود القرآن » وهو نوعان : خبر عن أهل السجود ،  
ومدح لهم ، أو أمر به ، ونم على تركه .

فالأول سجدة الأعراف ( ان الذين عند ربك لا يستكبرون  
من عبادته ويسبحونه وله يسجدون ) وهذا ذكره بعد الأمر باستماع  
القرآن والذكر .

وفي الرعد ( ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً  
وظلالهم بالغدو والآصال ) وفي النحل ( أُولَئِكَ يَرْجُونَ إِلَهَ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ  
شَيْءٍ يَتَفَتَّحُونَ ظِلَالَهُ عَنِ اليمين والشمال يسجداً لله وهم داخرون ، والله  
يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون

---

(١) هذه مما كتبه بالقلمة .

يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ) وفي  
سبحان : ( ان الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون  
للآذان سجداً ، ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ،  
ويخرون للآذان يسجدون . ويزيدم خشوعا ) وهذا خبر عن سجود مع  
من سمع القرآن فسجد .

وكذلك في مريم ( أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من  
ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية إبراهيم وإسرائيل ومن هدينا  
واجبتنا إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكيا ) فهؤلاء الأنبياء  
سجدوا إذا تتلى عليهم آيات الرحمن ، وأولئك الذين أوتوا العلم من  
قبل القرآن إذا يتلى عليهم القرآن يسجدون .

وظاهر هذا سجود مطلق كسجود السحرة ، وكقوله ( ادخلوا  
الباب سجداً ، وقولوا حطة ) وإن كان المراد به الركوع . فالسجود  
هو خضوع له وذل له ، ولهذا يعبر به عن الخضوع . كما  
قال الشاعر :

ترى الأكم فيها سجداً للخواقر .

قال جماعة من أهل اللغة : السجود التواضع والخضوع وانشدوا :

ساجد المنخر ما يرفعه خاشع الطرف أصم للمسمع

قيل لسهل بن عبد الله : أبسجد القلب ؟ قال : نعم ، سجدة  
لا يرفع رأسه منها أبداً .

وفي « سورة الحج » الأولى خبر : ( ألم تر أن الله يسجد له من  
في السموات ومن في الأرض ، والشمس ، والقمر ، والنجوم ، والجبال ،  
والشجر ، والنبات ، وكثير من الناس ، وكثير حق عليه العذاب ، ومن  
يهن الله فما له من مكرم ، إن الله يفعل ما يشاء ) والثانية أمر مقرون  
بالركوع ، ولهذا صار فيها نزاع .

وسجدة الفرقان : ( وإذا قيل لهم : اسجدوا للرحمن . قالوا :  
وما الرحمن ؟ انسجد لما تأمرنا ؟ وزادهم نفوراً ) خبر مقرون بذم من  
أمر بالسجود فلم يسجد ، ليس هو مدحاً . وكذلك سجدة « النمل » :  
( وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله ، وزين لهم الشيطان  
أعمالهم فصدم عن السبيل ، فهم لا يهتدون . أن لا يسجدوا لله الذي  
يخرج الحب في السموات والأرض ، ويعلم ما تخفون وما تعلنون ،  
الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم ) خبر يتضمن ذم من يسجد  
لغير الله ، ولم يسجد لله . ومن قرأ ألا يا اسجدوا . كانت أمراً .

وفي « الم تنزيل السجدة » ( إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا

بها خروا سجداً ، وسبحوا بحمد ربهم ، وهم لا يستكبرون ) وهذا من أبلغ الأمر والتخصيص ؛ فانه نفى الإيمان عن ذكر آيات ربه ولم يسجد إذا ذكر بها .

وفي « ص » خبر عن سجدة داود ، وسماها ركوعاً . و « حم تنزيل » أمر صريح : ( ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لانسجدوا للشمس ولا للقمر ، واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون ، فإن استكبروا فالذين عند ربهم يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون ) . و « النجم » أمر صريح : ( فاسجدوا لله واعبدوا ) و « الانشقاق » أمر صريح عند سماع القرآن ( فإلهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ) . و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » أمر مطلق : ( واسجد واقترب ) فالسنة الأولى إلى الأولى من الحج خبر ومدح . والتسع البواقي من الثانية من الحج أمر وضم لمن لم يسجد ، الا « ص » فنقول : قد تنازع الناس في وجوب سجود التلاوة . قيل : يجب ، وقيل لا يجب ، وقيل يجب إذا قرئت السجدة في الصلاة ، وهو رواية عن أحمد ، والذي يتبين لي أنه واجب : فان الآيات التي فيها مدح لا تدل بمجردھا على الوجوب ، لكن آيات الأمر والنهي والمطلق منها قد يقال : إنه محمول على الصلاة ، كالثانية من الحج ، والفرقان ، وقرأ ، وهذا ضعيف ، فكيف وفيها مقرون بالتلاوة كقوله

( إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون ) فهذا نفي للإيمان بالآيات عن لا يختر ساجداً إذا ذكر بها . وإذا كان سامعاً لها ، فقد ذكر بها .

وكذلك «سورة الانشقاق» ( فما لهم لا يؤمنون ، وإذا قرىء عليهم القرآن لا يسجدون ) وهذا ضم لمن لا يسجد إذا قرىء عليه القرآن كقوله : ( فما لهم عن التذكرة معرضين ) ( وما لكم لا تؤمنون بالله والرسول يدعوكم لتؤمنوا بربكم ) ( قال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ) . وكذلك «سورة النجم» قوله : ( أفمن هذا الحديث تعجبون ونضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون ؟ فاسجدوا لله واعبدوا ) أمر بالغا عقب ذكر الحديث الذي هو القرآن يقتضي أن سماعه سبب الأمر بالسجود ، لكن السجود للأمور به ضد سماع القرآن كما أنه ليس مختصاً بسجود الصلاة فليس هو مختصاً بسجود التلاوة ، فمن ظن هذا أو هذا فقد غلط ، بل هو متناول لهما جميعاً ، كما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم .

فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه . فالسجود عند سماع آية السجدة هو سجود مجرد عند سماع آية السجدة ، سواء نليت مع سائر القرآن ، أو وحدها ، ليس هو سجوداً عند تلاوة مطلق القرآن ، فهو سجود عند جنس القرآن . وعند خصوص الأمر بالسجود ، فالأمر يتناول . وهو أيضاً متناول لسجود القرآن أيضاً ، وهو أبلغ ، فانه سبحانه وتعالى



قال : ( إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا بحمد ربهم ، وهم لا يستكبرون ) فهذا الكلام يقضي أنه لا يؤمن بآياته إلا من إذا ذكر بها خر ساجداً ، وسبح بحمد ربه ، وهو لا يستكبر .

ومعلوم أن قوله : ( بآياتنا ) ليس [ يعني ] بها آيات السجود فقط بل جميع القرآن ، فلا بد أن يكون إذا ذكر بجميع آيات القرآن يخر ساجداً ، وهذا حال المصلي ، فانه يذكر بآيات الله بقراءة الامام ، والامام يذكر بقراءة نفسه ، فلا يكونون مؤمنين حتى يخرؤا سجداً ، وهو سجودهم في الصلاة ، وهو سجود مرهب ينتقلون أولاً إلى الركوع ثم إلى السجود ، والسجود مثنى كما بينه الرسول ليجتمع فيه خروران : خروور من قيام وهو السجدة الأولى ، وخروور من قعود ، وهو السجدة الثانية . وهذا مما يستدل به على وجوب قعدة الفصل ، والطمانينة فيها ، كما مضت به السنة ، فان الخروور ساجداً لا يكون إلا من قعود او قيام . وإذا فصل بين السجدين كحد السيف ، او كان إلى القعود أقرب ، لم يكن هذا خروراً .

ولكن الذي جوزّه ظن أن السجود يحصل بوضع الرأس على الأرض ، كيف ما كان . وليس كذلك . بل هو مأمور به كما قال : ( إذا ذكروا بها خروا سجداً ) ولم يقل : سجدوا . فالخروور مأمور

به ، كما ذكره في هذه الآية ، ونفس الحرور على الذنن عبادة مقصودة  
كما أن وضع الجبهة على الأرض عبادة مقصودة . يدل على ذلك قوله  
تعالى : ( ان الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان  
سجداً ، ويقولون : سبحان ربنا ، ان كان وعد ربنا لمفعولا ، ويخرون  
للأذقان يبيكون ، ويزيدم خشوعا ) فمدح هؤلاء ، واثق عليهم بحرورم  
للأذقان ، اي صلى الأذقان سجداً . والثاني بحرورم للأذقان : اي  
عليها يبيكون .

فتبين أن نفس الحرور على الذنن عبادة مقصودة ، يحبا الله ،  
وليس المراد بالحرور الصاق الذنن بالأرض ، كما تلتصق الجبهة ، والحرور  
على الذنن هو مبدأ الركوع ، والسجود متناه ، فان الساجد  
يسجد على جبهته لا على ذقنه ، لكنه يخر على ذقنه ، والذنن آخر حد  
الوجه ، وهو أسفل شيء منه ، وأقربه إلى الأرض . فالذي يخر على  
ذقنه يخر وجهه ورأسه خضوعاً لله . ومن حينئذ قد شرع في السجود  
فكما أن وضع الجبهة هو آخر السجود ، فالحرور على الذنن أول  
السجود ، وتنام الحرور ان يكون من قيام او قعود ، وقد روى عن  
ابن عباس ( يخرعون للأذقان ) : أي للجسوء . قال الزجاج : الذي  
يخر وهو قائم إنما يخر لوجهه ، والذنن مجتمع للحيين ، وهو غضروف  
اعضاء الوجه . فاذا ابتداء يخر فأقرب الأشياء من وجهه إلى  
الأرض الذنن .

وقال ابن الأنباري : أول ما يلقى الأرض من الذي ينخر قبل أن  
يصوب جبهته ذقنه ، فلذلك قال : ( للأذقان ) وبحوز ان يكون المعنى  
ينخرون للوجوه ، فاكفى بالذقن من الوجه . كما يكتفى بالبعض من  
الكل . وبالثبوت من الجنس .

قلت : والذي ينخر على الذقن لا يسجد على الذقن ، فليس الذقن  
من أعضاء السجود ، بل أعضاء السجود سبعة . كما قال النبي صلى الله  
عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء : الجبهة — وأشار  
ييده إلى الأنف — واليدين ، والركبتين ، والقدمين » ولو سجد على  
ذقنه إرتفعت جبهته ، والجمع بينها متعذر ، أو متمسر ، لأن الأنف  
بينها وهو نائي ، يمنع الصاقها معاً بالأرض في حال واحدة ، فالساجد  
ينخر على ذقنه ، ويسجد على جبهته . فهذا خرور السجود . ثم قال :  
( وينخرون للأذقان يكون ) فهذا خرور البكاء ، قد يكون معه  
سجود ، وقد لا يكون .

فالأول كقوله : ( إذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ) فهذا  
خرور وسجود وبكاء .

والثاني : كقوله : ( وينخرون للأذقان يكون ) فقد يبكي الباكي  
من خشية الله مع خضوعه بنخوره ، وإن لم يصل إلى حد السجود

وهذا عبادة أيضاً ؛ لما فيه من الحرور لله ، والبكاء له . وكلاهما عبادة لله ، فان بكاء الباكي لله ، كالذي يبكي من خشية الله . من أفضل العبادات . وقد روى « مينان لا تمسها النار : عين باتت تحرس في سبيل الله ، وعين يخرج منها مثل رأس الذئب من خشية الله » وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجلان تحابا في الله ، اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه ، ورجل قلبه معلق بالمسجد ، إذا خرج منه حتى يعود إليه ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل دفعته امرأة ذات حسب وجمال ، فقال إني أخاف الله رب العالمين » .

فذكر صلى الله عليه وسلم هؤلاء السبعة ، إذ كل منهم كمل العبادة التي قام بها ، وقد صنف مصنف في نعمهم سماه ( اللوعة في أوصاف السبعة ) . فالإمام العادل : كمل ما يجب من الإمارة ، والشاب الناشئ في عبادة الله كمل ما يجب من عبادة الله ، والذي قلبه معلق بالمسجد كمل عمارة المساجد بالصلوات الخمس ، لقوله : ( إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله ) . والعفيف : كمل الخوف من الله ، والمتصدق كمل الصدقة لله ، والباكي : كمل الاخلاص .

وأما قوله من داود عليه السلام : ( وخر راکماً وأُتَاب ) لارِيب أنه سجد . كما ثبت بالسنة ، واجماع المسلمين انه سجد لله ، والله سبحانه مدحه بكونه خر راکماً ، وهذا أول السجود ، وهو خروجه فذكر سبحانه أول فعله وهو خروجه راکماً ، ليبين ان هذا عبادة مقصودة ، وان كان هذا الخرور كان ليسجد . كما اتى على التبيين بأنهم كانوا ( اذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ) ( والذين اوتوا العلم من قبله ) انهم ( اذا بتلى عليهم يخرون للاذقان سجداً ) ( ويخرون للاذقان يَكُون ) وذلك لأن الخرور هو أول الخضوع للتأني للكبر . فان المتكبر يكره ان يخسر ، ويجب ان لا يزال منتصباً مرتفعاً ، اذا كان الخرور فيه ذل وتواضع ، وخشوع ؛ ولهذا يأنف منه أهل الكبر من العرب ، وغير الرب . فكان أحدم إذا سقط منه الشيء لا يتناوله ، لئلا يخسر وينحى .

فان الخرور انخفاض الوجه والرأس ، وهو أعلى ما فى الانسان وافضله ، وهو قد خلق رفيعاً منتصباً ، فاذا خفذه لا سيما — بالسجود كان ذلك غاية ذله ؛ ولهذا لم يصلح السجود الا لله ، فمن سجد لغيره فهو مشرك ، ومن لم يسجد له فهو مستكبر من عبادته ، وكلاهما كافر من اهل النار . قال تعالى : ( وقال ربكم ادعوني استجب لكم ؛ ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ) وقال

تعالى : ( ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لانسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذين خلقهن إن كنتم إياه تعبدون ) وقال في قصة بلقيس : ( وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدم عن السيل فهم لا يهتدون الا بسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلمون . الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم ) والشمس اعظم ما يرى في عالم الشهادة واعمه نفعاً ، وتأثيراً . فآلهي عن السجود لها نهي عما هو دونها بطريق الأولى من الكواكب ، والأشجار ، وغير ذلك .

وقوله : ( واسجدوا لله الذي خلقهن ) دلالة على ان السجود للخالق لا للمخلوق ، وإن عظم قدره ؛ بل لمن خلقه . وهذا لمن يقصد عبادته وحده . كما قال : ( إن كنتم إياه تعبدون ) لا يصلح له ان يسجد لهذه المخلوقات ، قال تعالى : ( فان استكبروا فالتزين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون ) فانه قد علم سبحانه أن في بني آدم من يستكبر عن السجود له فقال : الذين هم أعظم من هؤلاء لا يستكبرون عن عبادة ربهم ، بل يسبحون له بالليل والنهار ولا يحصل لهم سامة ولا ملالة ؛ بخلاف الآدميين ، فوصفهم هنا بالتسبيح له ، ووصفهم بالتسبيح والسجود جميعاً في قوله : ( ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ، ويسبحونه ، وله يسجدون )

وم يصفون له صفوفاً كما قالوا : ( وإنا لنحن الصافون . وإنا  
لنحن المسبحون ) .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « الا تصفون  
كما تصف الملائكة عند ربها ؟ قالوا : وكيف تصف الملائكة عند ربها  
قال : يسدون الأول فالأول ، ويتراصون في الصف » .

## فصل

فآياته سبحانه توجب شيئين :

أحدهما : فهمها وتدبرها ، ليعلم ما تضمنته .

والثاني : عبادته ، والخضوع له اذا سمعت ، فتلاوته إياها وسماها  
بوجب هذا وهذا ، فلو سمعها السامع ولم يفهمها كان مذموماً ، ولو  
فهمها ولم يعمل بما فيها كان مذموماً ، بل لا بد لكل احد عند سماعها  
من فهمها والعمل بها . كما أنه لا بد لكل احد من استماعها ،  
فالعرض من استماعها كافر ، والذي لا يفهم ما أمر به فيها كافر .  
والذي يعلم ما أمر به فلا يقر بوجوبه ويفعله كافر . وهو سبحانه ينم  
الكفار بهذا ، وهذا . وهذا كقوله : ( فآلهم من التذكرة معرضين  
كأنهم حمر مستفرة ، فرت من قسورة ) وقوله : ( وقال الذين كفروا  
لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون ) وقوله : ( كتاب

فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون بشيراً ونذيراً ، فأعرض أكثرهم  
فهم لا يسمعون ) ونظائر كثيرة .

وقال فيمن لم يفهمها ويتدبرها : ( ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم  
ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون ) ففهمهم على أنهم لا يفهمون ، ولو  
فهموا لم يعملوا بعلمهم . وقال تعالى : ( ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا  
وهم لا يسمعون ؛ ان شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون  
ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ) وقال : ( والذين إذا ذكروا بآيات  
ربهم لم يخروا عليها صاعاً وهمياناً ) .

قال ابن قتيبة : لم يتعافلوا عنها ، فكأنهم صم لم يسمعوها عن  
لم يروها . وقال غيره من أهل اللغة : لم يبقوا على حالهم الأولى ،  
كأنهم لم يسمعوا ، ولم يروا ، وان لم يكونوا خروا حقيقة . تقول العرب  
شتمت فلانا فقام يبكي ، وقعد يندب ، وأقبل يعتذر ، وظل يفتخر ،  
وان لم يكن قام ، ولا قعد .

قلت : في ذكره سبحانه لفظ الخرور دون غيره ، حكمة ، فانهم  
لو خروا وكانوا صاعاً وهمياناً لم يكن ذلك محمداً ، بل معيياً . فكيف  
إذا كانوا صاعاً وهمياناً بلا خرور . فلا بد من شيئين : من الخرور ،  
والسجود . ولا بد من السمع والبصر لما في آياته من النور والهدى



واليان . وكذلك لما شرعت الصلاة شرع فيها القراءة ، في القيام ، ثم الركوع ، والسجود .

فأول ما أنزل الله من القرآن : ( اقرأ باسم ربك الذي خلق ) فافتتحها بالأمر بالقراءة ، وختمها بالأمر بالسجود ، فقال : ( واسجد واقترب ) فقوله تعالى : ( إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا بحمد ربهم ) يدل على ان التذكير بها كقراءتها في الصلاة موجب للسجود والتسبيح ، وانه من لم يكن إذا ذكر بها ينخر ساجداً ، ويسبح بحمد ربه ، فليس يؤمن ، وهذا متناول الآيات التي ليس فيها سجود ، وهي جمهور آيات القرآن ، ففي القرآن أكثر من ستة آلاف آية ، واما آيات السجدة فبضع عشرة آية .

وقوله : ( ذكروا بها ) يتناول جميع الآيات ، فالتذكير بها جميعها موجب للتسبيح والسجود ، وهذا مما يستدل به على وجوب التسبيح والسجود . وعلى هذا ندل عامة ادلة الشريعة من الكتاب والسنة ندل على وجوب جنس التسبيح ، فمن لم يسبح في السجود فقد عصي الله ورسوله ، وإذا أتى بنوع من أنواع التسبيح للمشروع أجزاء .

وللفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال . قيل : لا يجب ذكر بحال

وقيل : يجب وتعين قوله : « سبحان ربى الأعلى » لا يجزى غيره .  
وقيل : يجب جنس التسييح ، وإن كان هذا النوع أفضل من غيره ؛  
لأنه أمر به أن يجعل في السجود . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه  
وسلم في الصحيح أنواع أخر . وقوله : « اجعلوها في سجودكم » فيه  
كلام ليس هذا موضعه إذ قد يقال للمسيح لربه : بأي اسم سبحه  
فقد سبح اسم ربه الأعلى . كما أنه بأي اسم دعاه فقد دعا ربه الذي  
له الأسماء الحسنى . كما قال : ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أياً ما  
تدعوا فله الأسماء الحسنى ) وقال : ( والله الأسماء الحسنى فادعوه بها )

فاذا كان بدعى بجميع اسمائه الحسنى ، وبأي اسم دعاه ، فقد  
دعا الذي له الأسماء الحسنى ، وهو يسبح بجميع اسمائه الحسنى ، وبأي  
اسم سبح فقد سبح الذي له الأسماء الحسنى ، ولكن قد يكون بعض  
الأسماء أفضل من بعض . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا : أن الأمر بالسجود تابع لقراءة القرآن كله ، كما  
في هذه الآية . وفي قوله تعالى : ( فإلهم لا يؤمنون . وإذا قرئ  
عليهم القرآن لا يسجدون ) فهذا يتناول جميع القرآن ، وأنه من  
قرئ عليه القرآن فهو مأمور بالسجود ، والمصلى قد قرئ عليه  
القرآن ، وذلك سبب للأمر بالسجود ، فلهذا يسمع القرآن ويسجد  
الامام والنفرد يسمع قراءة نفسه وهو يقرأ على نفسه القرآن . وقد

يقال : لا يصلون ؛ لكن قسوله : ( خروا سجداً ) صريح في السجود  
المعروف ، لاقتراحه بلفظ الحرور . وأما هذه الآية ففيها نزاع ، قال  
أبو الفرج : ( وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ) فيه قولان :

أحدهما : لا يصلون ، قاله عطاء ، وابن السائب .

والثاني : لا يخضعون له ، ولا يستكينون له ، قاله ابن جرير ،  
واختاره القاضي أبو يعلى . قال : واحتج بها قوم على وجوب سجود  
التلاوة ، وليس فيها دلالة على ذلك . وإنما المني لا يخضعون ، إلا  
تري أنه أضاف السجود إلى جميع القرآن ، والسجود يختص  
بمواضع منه .

قلت : القول الأول هو الذي بذكره كثير من المفسرين ،  
لا يذكرون غيره : كالثعلبي ، والبغوي ، وحكوه من مقاتل ، والكلبي  
وهو للنقل عن مفسري السلف ، وعليه عامة العلماء .

وأما القول الثاني : فما علمت أحداً نقله عن أحد من السلف ،  
والذين قالوه إنما قالوه لما رأوا أنه لا يجب على كل من  
سمع شيئاً من القرآن أن يسجد ، فأرادوا أن يفسروا الآية بمعنى  
يجب في كل حال . فقالوا : يخضعون ، ويستكينون . فان هذا يؤمر

به كل من قرىء عليه القرآن .

ولفظ السجود يراد به مطلق الخضوع ، والاستكانة . كما قد بسط  
هذا في مواضع ، لكن يقال لهم : الخضوع مأموره ، وخضوع الانسان  
وخشوعه لا يتم الا بالسجود المعروف ، وهو فرض في الجملة على كل  
أحد ، وهو المراد من السجود المضاف الى بني آدم : حيث ذكر في  
القرآن : اذ هو خضوع الآدمي للرب ، والرب لا يرضى من الناس  
بدون هذا الخضوع ، اذ هو غاية خضوع العبد ، ولكل مخلوق خضوع  
بحسبه هو سجوده .

وأما ان يكون سجود الانسان لا يراد به الا خضوع ليس فيه  
سجود الوجه : فهذا لا يعرف ، بل يقال : هم مأمورون : إذا قرىء  
عليهم القرآن بالسجود ، وان لم يكن السجود التام عقب استماع القرآن ،  
فانه لا بد ان يكون بين صلاتين ، فاذا قاموا إلى الصلاة فقد أتوا بالسجود  
الواجب عليهم ، وعم لما قرىء عليهم حصل لهم نوع من الخضوع والخشوع  
باعتقاد الوجوب والعزم على الامثال . فاذا اعتقدوا وجوب الصلاة  
وعزموا على الامثال فهذا مبدأ السجود للمأمور به ، ثم اذا صلوا  
فهذا تمامه . كما قال في المشركين : ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا  
الزكاة غلوا سيولهم ) فهم إذا تابوا والزموا الصلاة كف من قتالهم .  
فهذا مبدأ إقامتها ، ثم إذا فعلوها فقد أتموا إقامتها . وأما إذا التزموها

بالكلام ولم يفعلوا فانهم يقاتلون .

وبما يدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه سجد بها في الصلاة . ففي الصحيحين عن أبي رافع قال صليت مع ابى هريرة التمة . فقرأ ( إذا السماء انشقت ) فسجد فقلت : ما هذه ؟ قال : سجدت بها خلف أبى القاسم ، ولا أزال أسجد بها حتى ألقاه ، وهذا الحديث قد اتفق العلماء على صحته .

وأما سجوده فيها فرواه مسلم دون البخاري . والسجود فيها قول جمهور العلماء كأبي حنيفة ، والشافعي ، واحمد بن حنبل ، وغيرهم . وهو قول ابن وهب ، وغيره من اصحاب مالك ، فكيف يقال : ان لفظ السجود فيها لم يرد به إلا مطلق الخضوع والاستكانة ، وأما السجود المعروف فلم يدل عليه اللفظ ؟ ! ولو كان هذا صحيحاً لم يكن السجود الخاص مشروعا إذا تليت ، لاسيما في الصلاة . وهذا يظهر جواب من أجاب من احتج بها على وجوب سجود التلاوة : بأن المراد الخضوع .

فان قيل : فاذا فسر السجود بالصلاة ، كما قاله الاكثر ، لم يجب سجود التلاوة . قيل الصلاة مرادة من جنس قراءة القرآن . كما تقدم . وهذه الآية توجب على من قرأ عليه القرآن أن يسجد ،

فان قرىء عليه خارج الصلاة فعليه أن يسجد قريباً ، إذا حضر وقت الصلاة ، فانه ما من ساعة يقرأ عليه فيها القرآن الا هو وقت صلاة مفروضة ، فعليه ان يصلها ؛ إذ ينه وبين وقت الصلاة المفروضة أقل من نصف يوم ، فاذا لم يصل فهو ممن إذا قرىء عليه القرآن لا يسجد فان قرىء عليه القرآن في الصلاة فعليه ان يسجد سجدة ينحر فيها من قيام ، وسجدة ينحر فيها من قعود ، وكل منها بعد ركوع ، كما ينه الرسول صلى الله عليه وسلم .

واما السجود عند تلاوة هذه الآية : فهو السجود الخاص ، وهو سجود التلاوة ، وهذا سجود مبادر اليه عند سماع هذه الآية ، فانها أمرته ان يسجد إذا قرىء عليه القرآن ، فمن تمام المبادرة ان يسجد عند سماعها سجود التلاوة . ثم يسجد عند تلاوة غيرها كما تقدم ، فان هذه الآية تأمر بالسجود إذا قرىء عليه هي أو غيرها ، فهي الأمرة بالسجود عند قراءة القرآن ، دون سائر الآيات التي لا يسجد عندها ، فكان لها حظ من الأمر بالسجود مع عموم كونها من القرآن ، فتخص بالسجود لها ، ويسجد في الصلاة اذا قرئت كما يسجد اذا قرىء غيرها .

وبهذا فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم . فانه سجد بها في الصلاة وفعله إذا خرج امتثالاً لأمر ، أو تفسيراً لمحمل كان حكمه حكمه ، فدل

ذلك على وجوب السجود الذي سجدته عند قراءة هذه السورة ، لا سيما وهو في الصلاة . والصلاة مفروضة ، وإتمامها مفروض ، فلا تقطع الا بعمل هو أفضل من إتمامها ، فعلم ان سجود التلاوة فيها افضل من إتمامها بلا سجود ، ولو زاد في الصلاة فعلا من جنسها عمداً بطلت صلاته . وهنا سجود التلاوة مشروع فيها .

ومن أحمد في وجوب هذا السجود في الصلاة روايتان : والأظهر الوجوب ، كما قدمناه لوجوه متعددة :

منها ان نفس الأئمة يؤمرون ان يصلوا كما صلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو هكذا صلى . والله أعلم .

وقوله : ( لا يسجدون ) ولم يقل لا يصلون يدل على أن السجود مقصود لنفسه ، وانه يتناول السجود في الصلاة وخارج الصلاة ، فيتناول ايضاً الخضوع والخشوع ، كما مثل . فالقرآن موجب لمسمى السجود الشامل لجميع أنواعه ، فما من سجود إلا والقرآن موجب له ، ومن لم يسجد إذا قرئ عليه مطلقاً فهو كافر ، ولكن لا يجب كل سجود في كل وقت ، بل هو بحسب ما بينه الرسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن الآية دلت على تكرار السجود عند تكرار قراءة القرآن عليه ،

وهذا واجب إذا قرئ عليه القرآن في الصلاة وخارج الصلاة ، كما  
تقدم . والله أعلم .

وأما الأمر المطلق بالسجود : فلا ريب أنه يتناول الصلوات  
الخمس فانها فرض بالاتفاق ، ويتناول سجود القرآن ، لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم سن السجود في هذه المواضع . فلا بد أن يكون ما  
تلي سيأ له ، وإلا كان أجنيا . والمذكور إنما هو الأمر ، فدل على  
أن هذا السجود من السجود للمأمور به ، والا فكيف يخرج السجود  
المقرون بالأمر عن الأمر ، وهذا كسجود الملائكة لآدم لما أمروا .

وهكذا جاء في الحديث الصحيح « إذا قرأ ابن آدم السجدة اهتز  
الشيطان بيكي . يقول : ياويله . أمر ابن آدم بالسجود فسجد ، فله  
الجنة ، وأمرت بالسجود فأبيت فلي النار ! » . رواه مسلم . والنبي  
صلى الله عليه وسلم ذكر هذا ترغيباً في هذا السجود ، فدل على أن  
هذا السجود مأمور به ، كما كان السجود لآدم ؛ لأن كلاهما أمر . وقد  
سن السجود عقبه ، فمن سجد كان متشبهاً بالملائكة ، ومن أبى تشبه  
بإبليس ؛ بل هذا سجود لله ، فهو أعظم من السجود لآدم .

وهذا الحديث كاف في الدلالة على الوجوب . وكذلك الآيات التي  
فيها الأمر للمقيد ، والأمر المطلق أيضاً .



وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ ( والتجم ) سجد وسجد معه المسلمون والمشركون ، والجن والانس . كما ثبت ذلك في الصحيح عن ابن عباس . وفي الصحيح عن ابن مسعود « أنهم سجدوا إلا رجلاً من المشركين اخذ كفاً من حصا ، وقال يكفيني هذا . قال فلقد رأيتُه بعد قتل كافرأ » وهذا يدل على أنهم كانوا مأمورين بهذا السجود ، وإن تاركه كان منموماً ، وليس هو سجود الصلاة ؛ بل كان خضوعاً لله ، وفيهم كفار ، وفيهم من لم يكن متوضياً ، لكن سجود الخضوع إذا تلى كلامه .

كما أتى على من إذا سمعه سجد ، فقال : ( إذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ) وقال : ( ان الذين أوتوا العلم من قبله إذا تلى عليهم يخرون للأذقان سجداً . ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا . ويخرون للأذقان ليكون يزيدكم خشوعا ) وهذا وإن قيل : إنه متناول لسجود الصلاة ، فانهم إذا سمعوا القرآن ركعوا وسجدوا ، فلا ريب أنه متناول لسجود القرآن بطريق الأولى ؛ لأن هناك السجود بعض الصلاة ، وهنا ذكر سجوداً مجرداً على الأذقان ، فما بقي يمكن حمله على الركوع ؛ لأن الركوع لا يكون على الأذقان .

وقوله : ( للأذقان ) أي على الأذقان . كما قال : ( وتله للجبین ) أي على الجبين . وقوله : ( للأذقان ) ، يدل على تمام السجود ،

وأنهم سجدوا على الأنف مع الجبهة حتى التصقت الأذقان بالأرض ،  
ليسوا كمن سجد على الجبهة فقط ، والساجد على الأنف قد لا يلصق  
الذقن بالأرض ، إلا إذا زاد انخفاضه .

وأما احتجاج من لم يوجهه بكون النبي صلى الله عليه وسلم لم  
يسجد لما قرأ عليه زيد ( النجم ) ويقول عمر : « لما قرأ على المنبر  
سورة النحل حتى جاء السجدة فنزل فسجد ، وسجد الناس ، حتى إذا  
كانت الجمعة القابلة قرأها حتى جاء السجدة . قال : يا أيها الناس ! إنا  
نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا اثم عليه  
— وفي لفظ — فلما كان في الجمعة الثانية تشرفوا — فقال : إنا نمر  
بالسجدة ولم نكتب علينا ، ولكن قد تشرفتم ، ثم نزل فسجد » .

فيقال : تلك قضية معينة ، ولعله لما لم يسجد زيد لم يسجد هو ،  
كما قال ابن مسعود : أنت إمامنا ، فإن سجدت سجدنا . وقال عثمان :  
إنما السجدة على من جلس إليها ، واستمع . وهذا يدل على أنها  
تجب على السامع ، ولا تجب على السامع ، وكذلك حديث ابن مسعود  
يدل على أنها لا تجب إذا لم يسجد القارىء .

وقد يقال : كان للنبي صلى الله عليه وسلم عذر عند من يقول :  
إن السجود فيها مشروع . فمن الناس من يقول : يمكن أنه لم يكن على

طهارة ، لكن قد يرجع جواز السجود على غير طهارة .

وقد قيل : ان السجود في ( النجم ) وحدها منسوخ : بخلاف ( اقرأ ) و ( الانشقاق ) فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد فيها ، وسجد معه أبو هريرة ، وهو أسلم بعد خير . وهذا يبطل قول من يقول لم يسجد في للفصل بعد الهجرة ، وأما سورة النجم : ( ١ ) .

بل حديث زيد صريح في أنه لم يسجد فيها ، قال هؤلاء فيكون النسخ فيها خاصة ، لافي غيرها ، لما كان الشيطان قد ألقاه حين ظن من ظن انه وافقهم ترك السجود فيها بالكلية سداً لهذه الذريعة . وهي في الصلاة تأتي في آخر القيام ، وسجدة الصلاة تنقئ عنها ، فهذا القول أقرب من غيره ، والله أعلم .

واما حديث عمر : فلو كان صريحاً لكان قوله واقرار من حضر ، وليسوا كل المسلمين . وقول عثمان وغيره يدل على الوجوب . ثم يقال : قد يكون مراد عمر انه لم يكتب علينا السجود في هذه الحال ، وهو إذا قرأها الامام على للتبر . يبين ذلك أن السجود في هذه الحال

---

(١) يائض في الاصل .

ليس كالسجود المطلق ؛ لأنه يقطع فيه الامام الخطبة ، ويعمل عملاً كثيراً . والسنة في الخطبة المرواة ، فلما تعارض هذا وهذا صار السجود غير واجب ؛ لأن القارئ يشتغل بعبادة أفضل منه ، وهو خطبة الناس ، وإن سجد جاز .

ولهذا يقول مالك وغيره : ان هذا السجود لا يستحب ، قال : وليس العمل عندنا على أن يسجد الامام إذا قرأ على المنبر ، كما أنه لم يستحب السجود في الصلاة لا السر ولا الجهر . وأحمد في إحدى الروايتين ، وأبو حنيفة وغيرها يقولون : لا يستحب في صلاة السر ، مع ان أبا حنيفة يوجب السجود ، وأحمد في إحدى الروايتين يوجبه في الصلاة ، ثم لم يستجوه في هذه الحال ؛ بل اتصال الصلاة عندم أفضل ، فكذلك قد يكون مراد عمر أنه لم يكتب في مثل هذه الحال ، كما يقول من يقول ، لا يستحب أيضاً في هذه الحال .

وهذا كما أن الدعاء بعرفة لما كانت سنته الاتصال لم يقطع بصلاة العصر ، بل صليت قبله . فكذلك الخاطب يوم الجمعة مقصوده خطابهم وأمرهم ونهيهم ، ثم الصلاة عقب ذلك ، فلا يجب أن يشتغلوا عن هذا المقصود ، مع ان عقبه يحصل السجود .

وهذا يدل على ان سجود التلاوة يسقط لما هو أفضل منه . الا

ترى ان الانسان لو قرأ لنفسه يوم الجمعة ؟ قد يقال : إنه لم يستحب له أن يسجد دون الناس ، كما لا يشرع للمأموم ان يسجد لسهوه ؛ لأن متابعة الامام أولى من السجود ، وهو مع البعد ، وان قلنا يستحب له أن يقرأ فهو كما يستحب للمأموم ان يقرأ خلف إمامه . ولو قرأ بالسجدة لم يسجد بها دون الامام . وما اعلم في هذا زاعا . فهنا عفاظته على متابعة الامام في الفعل الظاهر أفضل من سجود التلاوة ، ومن سجود السهو ، بل هو منهي عن ذلك ، ويوم الجمعة انما يسجد الناس لما سجد عمر ، ولو لم يسجد لم يسجدوا حينئذ . فاذا كان حديث عمر قد يراد به أنه لم يكتب علينا في هذه الحال ، لم يبق فيه حجة ، ولو كان مرفوعا .

وأيضاً فسجود القرآن هو من شعار الاسلام الظاهرة ، إذا قرئ القرآن في الجامع سجد الناس كلهم لله رب العالمين ، وفي ترك ذلك إخلال بذلك ، ولهذا رجحنا أن صلاة العيد واجبة على الاعيان ، كقول ابى حنيفة وغيره ، وهو أحد أقوال الشافعي ، وأحد القولين في مذهب أحمد .

وقول من قال لا تجب في غاية البعد ، فلها من أعظم شعار الاسلام ، والناس يجتمعون لها أعظم من الجمعة ، وقد شرع فيها التكبير . وقول من قال هي فرض على الكفاية لا ينضبط ، فانه لو حضرها في

الصر العظيم أرسون رجلا لم يحصل القعود ، وإنما يحصل بحضور المسلمين  
كلهم ، كما في الجمعة .

وأما الأضحية فالأظهر وجوبها أيضاً ، فانها من أعظم شعائر  
الاسلام ، وهي النسك العام في جميع الأمصار ، والنسك مقرون  
بالصلاة . في قوله : ( ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين )  
وقد قال تعالى : ( فصل لربك وانحر ) فأمر بالنحر كما أمر بالصلاة .  
وقد قال تعالى : ( ولكل أمة جعلنا منسكا ليدذكروا اسم الله على  
ما رزقهم من بهيمة الأنعام فلهمكم إله واحد فله أسلموا وبشر المحبتين )  
وقال : ( والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا  
اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع  
والمعتر . كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون . لن ينال الله لحومها  
ولا دماؤها ؛ ولكن يناله التقوى منكم . كذلك سخرها لكم  
لتكبروا الله على ما هداكم ، وبشر المحسنين ) وهي من ملة ابراهيم  
الذي أمرنا باتباع ملته ، وبها يذكر قصة النذيع ، فكيف يجوز ان  
المسلمين كلهم يتكون هذا لا يفعله أحد منهم ، وترك المسلمين كلهم  
هذا أعظم من ترك الحج ، في بعض السنين .

وقد قالوا إن الحج كل عام فرض على الكفاية ؛ لأنه من شعائر  
الاسلام ، والضحايا في عيد النحر كذلك ، بل هذه تفعل في كل بلد

هي والصلاة ، فيظهر بها عبادة الله وذكره ، والذبح له ، والنسك له ، ما لا يظهر بالحج ، كما يظهر ذكر الله بالتكبير في الأعياد . وقد جاءت الأحاديث بالأمر بها . وقد خرج وجوبها قولاً في مذهب أحمد ، وهو قول أبي خنيفة ، وأحد القولين في مذهب مالك ، أو ظاهر مذهب مالك .

ونفاة الوجوب ليس معهم نص ، فإن عمدتهم قوله صلى الله عليه وسلم : « من أراد أن يضحى ودخل المشر ، فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره » . قالوا : والواجب لا يطلق بالإرادة . وهذا كلام مجمل ، فإن الواجب لا يוכל إلى إرادة العبد . فيقال : ان شئت فافعله ، بل قد يعلق الواجب بالشرط لبيان حكم من الأحكام . كقوله : ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ) وقد قدروا فيه : إذا أردتم القيام ، وقدروا : إذا أردت القراءة فاستمذ ، والطهارة واجبة ، والقراءة في الصلاة واجبة وقد قال : ( ان هو الا ذكر للعالمين . لمن شاء منكم ان يستقيم ) ومشيتة الاستقامة واجبة .

وأيضاً فليس كل أحد يجب عليه ان يضحى ، وإنما تجب على القادر ، فهو الذي يريد أن يضحى . كما قال : « من أراد الحج فليتعجل ، فإنه قد تفل الضالة ، وتعرض الحاجة » والحج فرض على المستطيع . فقوله : « من أراد أن يضحى » كقوله : « من أراد الحج

فليتعجل « ووجوبها حينئذ مشروط بأن يقدر عليها فاضلا عن حوائجها الأصلية . كصدقة الفطر .

ويجوز ان يضحي بالشاة من أهل البيت - صاحب المنزل - ونسائه وأولاده ، ومن معهم . كما كان الصحابة يفعلون . وما نقل عن بعض الصحابة من أنه لم يضح ، بل اشترى لحماً . فقد تكون مسألة نزاع . كما تنازعوا في وجوب العمرة ، وقد يكون من لم يضح لم يكن له سعة في ذلك العام ، وأراد بذلك توييح أهل المباحة الذين يفعلونها لغير الله ، أو ان يكون قصد بتركها ذلك العام توييخهم ، فقد ترك الواجب لمصلحة راجحة . كما قال صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ، ثم انطلق معي برجال معهم حزم حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار ، لولا ما في البيوت من النساء والفرية » فكان يدع الجمعة والجماعة الواجبة لأجل عقوبة المتخلفين ، فان هذا من باب الجهاد الذي قد يضيق وقته ، فهو مقدم على الجمعة والجماعة .

ولو أن ولي الأمر — كالخليفة وغيره — تخلف بعض الأيام عن الجمعة لينظر من لا يصلحها فيعاقبه ، جاز ذلك . وكان هذا من الأعذار المبيحة لترك الجمعة ، فان عقوبة أولئك واجب متعين لا يمكن الا بهذا الطريق ، والتبى صلى الله عليه وسلم قد بين انه لولا النساء والصبيان



لحرق السيوت على من فيها ، لكن فيها من لا تجب عليه جمعة ولا جماعة  
من النساء والصبيان ، فلا تجوز عقوبته . كما لا ترجم الحامل حتى تضع  
حملها ، لأن قتل الجنين لا يجوز . كما في حديث الغامدية .

## فصل

وسجود القرآن لا يشرع فيه تحريم ولا تحليل : هذا هو السنة  
المعروفة من النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه عامة السلف ، وهو  
المنصوص عن الأئمة للمشهورين . وعلى هذا فليست صلاة ، فلا تشترط  
لها شروط الصلاة ، بل تجوز على غير طهارة . كما كان ابن عمر يستجد  
على غير طهارة ؛ لكن هي بشروط الصلاة أفضل ، ولا ينبغي أن يخل  
بذلك إلا لعذر .

فالسجود بلا طهارة خير من الإخلال به ؛ لكن قد يقال : إنه  
لا يجب في هذه الحال ، كما لا يجب على السامع ، ولا صلى من لم  
يسجد قارئة ، وإن كان ذلك السجود جزأً عند جمهور العلماء .

وكما يجب على المؤتم في الصلاة تبعاً لإمامه بالاتفاق ، وإن قالوا :  
لا يجب في غير هذه الحال ، وقد حمل بعضهم حديث زيد على أن

النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن متطهراً ، وكما لا تجب الجمعة على المريض ، والمسافر ، والعبد ، وإن جاز له فعلها ، لا سيما وأكثر العلماء لا يجوزون فعلها الا مع الطهارة ، ولكن الراجح انه يجوز فعلها للحديث . والروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم تكبيرة واحدة . فانه لا ينتقل من عبادة الى عبادة . وعلى هذا ترجم البخاري فقال : ( باب سجدة المسلمين مع المشركين ) وللمشرك نجس ليس له وضوء . قال : وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء ، وذكر سجود النبي صلى الله عليه وسلم بالنجم لما سجد ، وسجد معه المسلمون والمشركون . وهذا الحديث في الصحيحين من وجهين : من حديث ابن مسعود ، وحديث ابن عباس . وهذا فعلوه تبعاً للنبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ قوله : ( فاسجدوا لله واعبدوا ) .

ومعلوم أن جنس العبادة لا تشترط له الطهارة ، بل إنما تشترط للصلاة . فكذلك جنس السجود يشترط لبعضه ، وهو السجود الذي لله كسجود الصلاة ، وسجودتي السهو ، بخلاف سجود التلاوة ، وسجود الشكر ، وسجود الآيات .

ومما يدل على ذلك : ان الله أخبر عن سجود السحرة لما آمنوا بموسى على وجه الرضا بذلك السجود ، ولا ريب انهم لم يكونوا متوضئين ، ولا يعرفون الوضوء . فلم ان السجود المجرد لله مما يحبه

الله ويرضاه ، وان لم يكن صاحبه متوضئاً ، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه ، وهذا سجود إيمان ، ونظيره الذين اسلموا فاعتصموا بالسجود ، ولم يقبل ذلك منهم خالد فقتلهم ، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم عليا فوداع بنصف دية ، ولم ينكر عليهم ذلك السجود ، ولم يكونوا بعد قد اسلموا ، ولا عرفوا الوضوء ، بل سجدوا لله سجود الاسلام ، كما سجد السحرة .

ومما يدل على ذلك ان الله أمر بني اسرائيل أن يدخلوا الباب سجداً ، ويقولوا : حطة . ومعلوم أنه لم يأمرهم بوضوء ، ولا كان الوضوء مشروعاً لهم ، بل هو من خصائص أمة محمد ، وسواء أريد السجود بالأرض ، أو الركوع . فانه ان أريد الركوع فهو عبادة مفردة : يتضمن الخضوع لله ، وهو من جنس السجود . لكن شرعاً شرع فيه سجود مفرد ، وأما ركوع مفرد ففيه نزاع ، جوزوه بعض العلماء بدلاً من سجود التلاوة .

وأيضاً فقد أخبر الله عن الأنبياء بالسجود المجرد ، في مثل قوله : ( أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين : من ذرية آدم ، ومن حملنا مع نوح ، ومن ذرية ابراهيم ، واسرائيل ، ومن هدينا واجتبتنا : اذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ) ولم يكونوا مأمورين بالوضوء فان الوضوء من خصائص أمة محمد ، كما جاءت الأحاديث الصحيحة «أنهم

يعشون يوم القيام غراً محجلين من آثار الوضوء ، وان الرسول يعرفهم بهذه السياه ، فدل على أنه لا يشركهم فيها غيرهم . والحديث الذي رواه ابن ماجه وغيره أنه توضأ مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « هذا وضوئي ، ووضوء الأنبياء قبلي » . حديث ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، لا يجوز الاحتجاج بمثله ، وليس عند أهل الكتاب خبر عن أحد من الأنبياء انه كان يتوضأ وضوء المسلمين ، بخلاف الاغتسال من الجنابة فانه كان مشروعاً ؛ ولكن لم يكن لهم تيمم اذا عدمو الماء ، وهذه الأمة مما فضلت به التيمم مع الجنابة ، والحدث الأصغر . والوضوء .

فان قيل : أولئك الأنبياء انما سجدوا على غير وضوء ، لأن الصلاة كانت تجوز لهم بغير وضوء .

قيل : لم يقص الله علينا في القرآن ان أحداً منهم صلى بغير وضوء ونحن إنما نتبع من شرع الأنبياء ما قصه الله علينا ، وما أخبرنا به نبينا صلى الله عليه وسلم ، فانه قص ذلك علينا لتعبر به . وقال : ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) وكذلك ذكر عن الذين أتوا العلم من قبله : اتهم ( اذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجداً ، ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا . ويخرون للأذقان ليكونوا يزيدكم خشوعاً ) .

وقد أوجب الله تعالى الطهارة للصلاة كما أمر بذلك في القرآن ،  
وكما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا يقبل الله صلاة  
احدكم اذا احدث حتى يتوضأ » اخراجاه في الصحيحين . وفي الصحيح عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا  
صدقة من غلول » وقد اجمع المسلمون على وجوب الطهارة للصلاة .

يبقى الكلام في معنى « الصلاة » فان الذين أوجبوا الطهارة  
للسجود المجرد ، اختلفوا فيما بينهم . فقالوا : يسلم منه ، وقال بعضهم :  
يكبر تكبيرتين : تكبيرة للافتتاح ، وتكبيرة للسجود ، وقال بعضهم :  
يتشهد فيه ، وليس معهم لشيء من هذه الأقوال أثر ، لانه النبي صلى  
الله عليه وسلم ، ولا من أحد من الصحابة ، بل هو بما قالوه برأيهم ،  
لما ظنوه صلاة .

وقال بعضهم : لا تكون الصلاة الا ركعتين ، ومادون ذلك لا يكون  
صلاة ، الا ركعة الوتر . واحتج بما في السنن عن ابن عمر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وهذا القول  
قاله ابن حزم . ولم يشترط الطهارة لما دون ذلك ، لا لصلاة الجنازة ،  
ولا لغيرها . وهذا أيضاً ضعيف . فان الحديث ضعيف . والحديث الذي  
في الصحيح الذي رواه الثقات قوله : « صلاة الليل مثنى مثنى » وأما  
قوله : و « النهار » فزيادة انفرد بها البارقي ، وقد ضعفها أحمد ،

وغيره . والرجع في مسمى الصلاة الى الرسول .

وفي السنن حديث علي من النبي صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » . وهذا محفوظ عن ابن مسعود من قوله : فهذا يبين أن « الصلاة » التي مفتاحها الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم . وهذا يتناول كل ما تحريمه التكبير ، وتحليله التسليم : كالصلاة التي فيها ركوع وسجود ، سواء كانت مثنى أو واحدة ، أو كانت ثلاثاً متصلة ، أو أكثر من ذلك . وهو يتناول صلاة الجنائز ، فإن تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم .

والصحابة أمروا بالطهارة لما فرقوا بينها وبين سجود التلاوة ، وهو الذي ذكره البخاري في صحيحه . فقال في ( باب سنة الصلاة على الجنائز ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من صلى على الجنائز » وقال : « صلوا على صاحبكم » وقال : « صلوا على التجاشي » سماها صلاة ، وليس فيها ركوع ولا سجود ، ولا يتكلم فيها ، وفيها تكبير وتسليم ، وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً ، ولا يصلي عند طلوع الشمس ، ولا غروبها ، ويرفع يديه . وقال تعالى : ( ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ) وفيها صفوف وإمام .

وهذه الأمور التي ذكرها كلها منتفية في سجود التلاوة ، والشكر

وسجود الآيات . فان النبي صلى الله عليه وسلم لم بسم ذلك صلاة ولم يشرع لها الاصطفاف ، وتقدم الامام ، كما يشرع في صلاة الجنائزة وسجدتي السهو بعد السلام ، وسائر الصلوات . ولا سن فيها النبي صلى الله عليه وسلم سلاماً ، لم يرو ذلك عنه لا باسناد صحيح ، ولا ضعيف ، بل هو بدعة ، ولا جعل لها تكبير افتتاح ، وإنما روي عنه أنه كبر فيها اما للرفع ، وما للخفض . والحديث في السنن .

وابن عباس جوز التيمم للجنائزة عند عدم الماء ، وهذا قول كثير من العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين ، فدل على ان الطهارة تشترط لها عنده ، وكذلك هذه الصفات منتقية في الطواف ، فليس فيه تسليم ، والكلام جائز فيه ، وليس فيه اصطفاف وإمام ، وقد قرن الله في كتابه وسنة رسوله بين الطائف والمصلي ، ولم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالطهارة للطواف ، لكنه كان يطوف متطهراً هو والصحابة ، وكانوا يصلون ركعتي الطواف بعد الطواف ، ولا يصلي إلا متطهراً ، والهي إنما جاء في طواف الحائض فقال : « الحائض تقضي المناسك كلها الا الطواف باليت » وقد قيل ان ذلك لأجل المسجد ، وقيل : لأجل الطواف ، وقيل : لها .

والله تعالى قال لإبراهيم عليه السلام : ( وطهر بيتي للطائفين ) فاقضى ذلك تطهيره من دم الحيض وغيره .

وأيضاً إبراهيم والنيون بعده كانوا يطوفون بغير وضوء ، كما كانوا يصلون بغير وضوء ، وشرعهم شرعنا ألا فيا نسخ ، فالصلاة قد أمرنا بالوضوء لها ، ولم يفرض علينا الوضوء لغيرها ، كما جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً ، فحيث ما ادركت المسلم الصلاة فضده مسجده وطهوره ، وإن كان جنباً تيمم وصلى ، ومن قبلنا لم يكن لهم ذلك ، بل كانوا ممنوعين من الصلاة مع الجنابة حتى يفتسلوا ، كما يمنع الجنب من اللبث في المسجد ، ومن قراءة القرآن .

ويجوز للمحدث اللبث في المسجد معتكفاً ، وغير معتكف . ويجوز له قراءة القرآن ، والمروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم تكبيرة واحدة ، فإنه لم ينتقل من عبادة إلى عبادة .



## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن الرجل إذا كان يتلو الكتاب العزيز بين جماعة ، فقرأ سجدة ، فقام على قدميه وسجد . فهل قيامه أفضل من سجوده وهو قاعد ؟ أم لا ؟ وهل فعله ذلك رياء ونفاق ؟

فأجاب : بل سجود التلاوة قائماً أفضل منه قاعداً ، كما ذكر ذلك من ذكره من العلماء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما ، وكما نقل عن عائشة ، بل وكذلك سجود الشكر ، كما روى أبو داود في سننه من النبي صلى الله عليه وسلم من سجوده للشكر قائماً ، وهذا ظاهر في الاعتبار ، فإن صلاة القائم أفضل من صلاة القاعد .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان أحياناً يصلي قاعداً فإذا قرب من الركوع فانه يركع ويسجد وهو قائم ، وأحياناً يركع ويسجد وهو قاعد ، فهذا قد يكون للعذر ، أو للجواز ، ولكن تحريره مع قعوده أن يقوم ليركع ويسجد وهو قائم ، دليل على أنه أفضل . إذ هو أكمل وأعظم خشوعاً لما فيه من هبوط رأسه وأعضائه الساجدة لله من القيام .

ومن كان له ورد مشروع من صلاة الضحى ، او قيام ليل ، او غير ذلك ، فانه يصليه حيث كان ، ولا ينبغي له ان يدع ورده للمشروع لأجل كونه بين الناس ، إذا علم الله من قلبه انه يفعله سرا لله مع اجتهاده في سلامته من الرياء ، ومفسدات الاخلاص ، ولهذا قال الفضيل بن عياض : ترك العمل لأجل الناس رياء ، والعمل لأجل الناس شرك . وفعله في مكانه الذي تكون فيه معيشته التي يستعين بها على عبادة الله خير له من ان يفعله حيث تعطل معيشته ، ويشغل قلبه بسبب ذلك ، فان الصلاة كلما كانت أجمع للقلب وابتعد من الوسواس كانت أكمل .

ومن نهى عن أمر مشروع بمجرد زعمه ان ذلك رياء ، فنهيه مردود عليه من وجوه :

( أحدها ) : ان الأعمال المشروعة لا ينهى عنها خوفاً من الرياء ، بل يؤمر بها وبالاخلاص فيها ، ونحن إذا رأينا من يفعلها أقررناء ، وان جزمنا انه يفعلها رياء ، فالتناقض الذين قال الله فيهم : ( ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ، ولا يذكرون الله إلا قليلا ) فهو لاء كان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون يقرؤونهم على ما يظهرونه من الدين ، وإن كانوا مرأئين ، ولا يبهونهم عن الظاهر ؛ لأن الفساد في ترك إظهار

المشروع أعظم من الفساد في إظهاره رياء ، كما ان فساد ترك إظهار  
الايمان والصلوات أعظم من الفساد في إظهار ذلك رياء ؛ ولان الانكار  
إنما يقع على الفساد في إظهار ذلك رياء الناس .

( الثاني ) : لأن الانكار إنما يقع على ما أنكرته الشريعة ، وقد  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني لم أؤمر أن انقب عن  
قلوب الناس ، ولا أن اشق بطونهم ؟ » وقد قال عمر بن الخطاب : من  
أظهر لنا خيراً أحببناه ، ووالينا عليه وان كانت سريرته بخلاف ذلك .  
ومن أظهر لنا شراً أبغضناه عليه ، وان زعم أن سريرته صالحة .

( الثالث ) : ان تسويغ مثل هذا يفضي إلى أن أهل الشرك  
والفساد ينكرون على أهل الخير والدين إذا رأوا من يظهر أمراً  
مشروعاً مسنوناً ، قالوا : هذا مرء ، فترك أهل الصدق والاخلاص  
إظهار الأمور المشروعة ، حذروا من لمزم وذمهم ، فيتعطل الخير ،  
ويبقى لأهل الشرك شوكة يظهرون الشر ، ولا أحد ينكر عليهم ، وهذا  
من أعظم المفاسد .

( الرابع ) : ان مثل هذا من شعار النافقين ، وهو يطمع على  
من يظهر الأعمال المشروعة ، قال الله تعالى : ( الذين يلزون المطوعين  
من المؤمنين في الصدقات ، والذين لا يجدون إلا جهنم فيفسخون منهم

سخر الله منهم ، ولهم عذاب أليم ) . فان النبي صلى الله عليه وسلم لما حض على الانفاق عام تبوك جاء بعض الصحابة بصرة كادت يده تعجز من حملها ، فقالوا : هذا مرأه ، وجاء بعضهم بصاع ، فقالوا : لقد كان الله غنياً عن صاع فلان ، فلمزوا هذا وهذا ، فانزل الله ذلك ، وصار عبرة فيمن يلزم المؤمنين للطيعين لله ورسوله ، والله أعلم .

## وسئل

عن الرجل إذا نلى عليه القرآن فيه سجدة سجد على غير وضوء ، فهل يأثم ؟ او يكفر ؟ او تطلق عليه زوجته ؟

فأجاب : لا يكفر ، ولا تطلق عليه زوجته ، ولكن يأثم ضد أكثر العلماء ، ولكن ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة أن من صلى بلا وضوء فيما تشترط له الطهارة بالاجماع . كالصلوات الخمس أنه يكفر بذلك ، وإذا كفر كان مرتدأ . والمرتد عند أبي حنيفة تبين منه زوجته ، ولكن تكفير هذا ليس منقولاً عن أبي حنيفة نفسه ، ولا عن صاحبه وإنما هو عن اتباعه ، وجمهور العلماء على أنه يعزر ، ولا يكفر إلا إذا استحل ذلك ، واستهزأ بالصلاة .

وأما سجدة التلاوة : فمن العلماء من ذهب إلى أنها تجوز بغير

طهارة ، وما تنازع العلماء في جوازه لا يكفر فاعله بالاتفاق ، وجمهور  
العلماء على أن المرند لا تبين منه زوجته ، إلا إذا انقضت عدتها ،  
ولم يرجع إلى الاسلام ، والله أعلم .

## وسئل

عن دعاء الاستخارة . هل يدعو به في الصلاة ؟ أم بعد السلام ؟

فأجاب : يجوز الدعاء في صلاة الاستخارة ، وغيرها : قبل السلام  
وبعده ، والدعاء قبل السلام أفضل ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم  
أكثر دعائه كان قبل السلام ، وللصلي قبل السلام لم ينصرف ، فهذا  
أحسن ، والله تعالى أعلم .

## وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

### فصل

في أوقات التهي ، والتزاع في ذوات الأسباب ، وغيرها . فان للناس في هذا الباب اضطراباً كبيراً .

فنقول : قد ثبت بالنص والاجماع أن التهي ليس عاماً لجميع الصلوات ، فانه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك - وفي لفظ - فليصل إليها أخرى - وفي لفظ - فيتم صلاته - وفي لفظ - سجدة » وكلها صحيحة ، وكذلك قال : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك - وفي لفظ - : فليتم صلاته - وفي لفظ - فليصل إليها أخرى - وفي لفظ : سجدة » وفي هذا أمره بالركعة الثانية من الفجر عند طلوع الشمس .

وفيه أنه إذا صلى ركعة من العصر عند غروب الشمس صحت

تلك الركعة ، وهو مأمور بأن يصل إليها أخرى . وهذا الثاني مذهب  
الأئمة الأربعة وغيرهم من العلماء .

وأما الأول : فهو قول جمهور العلماء ، يروى عن علي ، وغير  
واحد من الصحابة والتابعين ، وعلى هذا مجموع الصحابة ، فقد ثبت  
أن أبا بكر الصديق قرأ في الفجر بسورة البقرة ، فلما سلم ، قيل له :  
كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين .

فهذا خطاب الصديق للصحابة يبين أنها لو طلعت لم يضرهم ذلك ،  
ولم تجد غافلين ، بل وجدتهم ذاكرين الله ، ممثلين لقوله : ( واذكر  
ربك في نفسك تضرباً وخيفة ، ودون الجهر من القول بالغدو والآمال  
ولا تكن من الغافلين ) وهذا القول مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد  
واسحق ، وأبي ثور ، وابن المنذر .

وهؤلاء يقولون : يقضي ما نام عنه أو نسيه في أوقات الهي ،  
ولكن أبو حنيفة ومن وافقه يقولون : تفسد صلاته ، لأنها صارت  
فائتة ، والفوات عديم لا يقضى في أوقات الهي ، بخلاف عصر يومه  
فاتها حاضرة ، مفعولة في وقتها .

واحتجوا بتأخير الصلاة يوم نام هو وأصحابه عنها حتى طلعت

الشمس . وأجاب الجمهور بوجوه :

أحدها : ان التأخير كان لأجل المكان ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هذا وادٍ حضرنا فيه الشيطان » .

الثاني : أنه دليل على الجواز لا على الوجوب .

الثالث : أن هذا غاية أن يكون فيمن ابتداء قضاء الفائتة . أما من صلى ركعة قبل طلوع الشمس ، فقد أدرك الوقت . كما قال : « فقد أدرك » والثانية تفعل تبعاً ، كما يفعله المسبوق ، إذا أدرك ركعة . قالوا : وهذا أولى بالعذر من العصر إلى الغروب ، لأن الغروب مشهود ، يمكنه أن يصلي قبله . وأما الطلوع فهو قبل أن تطلع لا يعلم متى تطلع . فإذا صلى في الوقت ، ولهذا لا يأثم من آخر الصلاة حتى يفرغ منها قبل الطلوع ، كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث للمواقيت « أنه سلم في اليوم الثاني ، والقائل يقول : قد طلعت الشمس أو كادت » . وقال في الحديث الصحيح : « وقت الفجر ما لم تطلع الشمس » وقال : « وقت العصر ما لم تصفر الشمس » وفي لفظ : ما لم تضيف للغروب ، فن صلى قبل طلوع الشمس جميع صلاة الفجر فلا إثم عليه ، ومن صلى العصر وقت الغروب من غير عذر فهو آثم . كما في الحديث الصحيح « تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، يرقب الشمس حتى



إذا كانت بين قرني شيطان ، قام فقَر أربماً لا يذكر الله فيها  
إلا قليلاً .

لكن جملة الرسول مدركاً للوقت ، وهو وقت الضرورة ، في مثل  
النائم إذا استيقظ ، والحائض إذا طهرت ، والكافر إذا أسلم والمجنون  
والمغشى عليه إذا أفاقا ، فأما من أمكنه قبل ذلك فهو آثم بالتأخير  
إليه ، وهو من المصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ، ولكن فعلها  
في ذلك الوقت خير من تفويتها ، فإن تفويتها من الكبائر .

وفي الصحيحين عنه أنه قال : « من فاتته الصلاة : صلاة العصر ،  
فكأنما وتر أهله وماله » وأما للمصلي قبل طلوع الشمس فلا إثم  
عليه ، فإذا كان من صلى ركعة بعد غروب الشمس <sup>(١)</sup>

فمن صلى ركعة قبل طلوعها أو قد صلاها قبل ان يطلع شيء  
منها فهو <sup>(١)</sup>

وقولهم : إن ذلك يصلي الثانية في وقت جواز بعد الغروب ،  
بخلاف الأول . فإنه يصلي الثانية وقت نهي . يقال : الكلام في الأمرين  
لم يجوزتم له ان يصلي العصر وقت النهي مع ان النبي صلى الله عليه

---

(١) ياض بالاصل .

وسلم إنما جعل وقت العصر ما لم تقرب الشمس ، او تضيف للغروب ، ولم تجوزوا فعل الفجر وقت النهي ؟

الثاني : ان مصلي العصر ، وان صلى الثانية في غير وقت نهى ، فمضى الفجر صلى الأولى في غير وقت نهى ، ثم إنه ترجع عليه بأنه صلى الأولى في وقتها ، بلا ضم ولا نهى ؛ بخلاف مصلي العصر ، فإنه إنما صلى الأولى مع الهم والنهي .

وبكل حال فقد دل الحديث ، وانفاقهم ؛ على أنه لم ينع عن كل صلاة ؛ بل عصر يومه تفعل وقت النهي بالنص ، وانفاقهم . وكذلك الثانية من الفجر تفعل بالنص ، مع قول الجمهور . فان قيل فهو مذموم على صلاة العصر وقت النهي ، فكيف يقولون : لم ينع قبل الهم ؟ إنما هو لتأخيرها إلى هذا الوقت ، ثم إذا مضى بالتأخير أمر أن يصلحها في هذا الوقت ، ولا يفوتها ، فان التفويت أعظم إنما ؛ ولا يجوز بحال من الأحوال ، وكان أن يصلحها مع نوع من الهم خيراً من أن يفوتها ، فيلزمه من الهم ما هو اعظم من ذلك .

والشارع دائماً يرجع خير الحيرين بتفويت أدائها ، ويدفع شر الشرين بالتزام أدائها ، وهذا كمن معه ماء في السفر هو محتاج إليه لطهارته ، يؤمر بأن يتطهر به فان اراقه مضى وأمر بالتيمم ، وكانت صلاته

بالتيسر خيراً من نفوت الصلاة ؛ لكن في وجوب الاعادة عليه قولان  
ها وجهان في مذهب أحمد ، وغيره .

ومفوت الوقت لا تمكنه الاعادة . كما قد بسط في غير هذا  
الموضع . وبكل حال فقد دل النص مع اتفاقهم على ان الهي ليس  
شاملاً لكل صلاة ، وقد احتج الجمهور على قضاء الفوات في وقت  
الهي بقوله في الحديث الصحيح المتفق عليه : « من نام من صلاة او  
نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » وفي حديث أبي قتادة  
المتفق عليه واللفظ لمسلم : « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في  
اليقظة : على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى ، فمن فعل  
ذلك فليصلها حين ينتبه لها ، فإذا كان الند فليصلها عند وقتها » فقد  
أمره بالصلاة حين ينتبه ، وحين يذكر ، وهذا يتناول كل وقت .

وهذا العموم أولى من عموم الهي ؛ لأنه قد ثبت أن ذلك لم  
يتناول الفرض ؛ لا أداء ولا قضاء ، لم يتناول عصر يومه ، ولم يتناول  
الركعة الثانية من الفجر ؛ ولأنه إذا استيقظ أو ذكر فهو وقت تلك الصلاة  
فكان فعلها في وقتها كفعل عصر يومه في وقتها ، مع أن هذا معذور وذاك  
غير معذور لكن يقال : هذا للمفوت لو أخرها حتى يزول وقت الهي ، لم يحصل  
له نفوت ثان بخلاف العصر ، فانه لو لم يصلها لفات ، وكذلك الثانية  
من الفجر .

فيقال : هذا يقتضي جواز تأخيرها لمصلحة راجحة كما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « هذا واد حضرنا فيه الشيطان » ومثل أن يؤخرها حتى يتطهر غيره ، ويصلوها جماعة ، كما صلوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر لما ناموا عنها ، بخلاف الفجر والعصر الحاضرة ، فإنه لا يجوز تفويتها بحال من الأحوال .

وهذا الذي ينه عنه يقتضي أنه لا عموم لوقت طلوع الشمس ، ووقت غروبها ، فغيرها من المواقيت أولى وأحرى .

## فصل

وروى جبير بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا بني عبد مناف ! لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » رواه أهل السنن . وقال الترمذي حديث صحيح . واحتج به الأئمة الشافعي وأحمد وأبو ثور وغيرهم ، وأخذوا به وجوزوا الطواف والصلاة بعد الفجر والعصر ، كما روى عن ابن عمر وابن الزبير وغيرها من الصحابة والتابعين .

وأما في الأوقات الثلاثة فمن أحمد فيه روايتان . وآخرون من أهل العلم كأبي حنيفة ومالك ، وغيرهما ، لا يرون ركعتي الطواف في

وقت النهي ، والحجة مع أولئك من وجوه :

أحدها : أن قوله : « لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » عموم مقصود في الوقت ، فكيف يجوز أن يقال : إنه لم يدخل في ذلك للمواقيت الخمسة ،

الثاني : أن هذا العموم لم يخص منه صورة لا بنص ولا إجماع ، وحديث النهي مخصوص بالنص والاجماع ، والعموم المحفوظ راجع على العموم الخصوص .

الثالث : أن البيت ما زال الناس يطوفون به ، ويصلون عنده من حين بناء إبراهيم الخليل ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قبل الهجرة يطوفون به ، ويصلون عنده ، وكذلك لما فتحت مكة كثر طواف المسلمين به ، وصلاتهم عنده . ولو كانت ركعتا الطواف منهيّاً عنها في الأوقات الخمسة لكان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن ذلك نهياً عاماً ، حاجة للمسلمين الى ذلك ، ولكن ذلك ينقل ، ولم ينقل مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ، مع أن الطواف طرفي النهار أكثر وأسهل .

الرابع : أن في النهي تعطيلاً لمصالح ذلك من الطواف والصلاة .

الخامس : أن النبي إنما كان لسد النريعة ، وما كان لسد النريعة فانه يفعل للمصلحة الراجعة ، وذلك أن الصلاة في نفسها من أفضل الأعمال ، وأعظم العبادات ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » فليس فيها نفسها مفسدة تقضي النبي ، ولكن وقت الطلوع والغروب الشيطان يقارن الشمس ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، فالصلي حينئذ يتشبه بهم في جنس الصلاة .

فالسجود وإن لم يكونوا يعبدون معبودهم ، ولا يقصدون مقصودهم لكن يشبههم في الصورة فهي عن الصلاة في هاتين الوقتين سداً للنريعة حتى ينقطع التشبه بالكفار ، ولا يتشبه بهم للمسلم في شركهم ، كما نهى عن الخلوة بالأجنبية ، والسفر معها ، والنظر إليها لما يفضي إليه من الفساد ، ونهاها أن تسافر إلا مع زوج ، أو ذي عزم ، وكما نهى عن سب آلهة المشركين ؛ لئلا يسبوا الله بغير علم ، وكما نهى عن أكل الحباث لما يفضي إليه من حيث التغذية الذي يقتضي الأعمال المني عنها ، وأمثال ذلك .

ثم إن ما نهى عنه لسد النريعة يباح للمصلحة الراجعة ، كما يباح النظر إلى الخطوبة ، والسفر بها إذا خيف ضياعها ، وكسفرها من دار الحرب ، مثل سفر أم كلثوم ، وكسفر عائشة لما تخلفت مع صفوان بن

للعطل ، فانه لم ينه عنه ، إلا لأنه يفضي إلى المفسدة ، فاذا كان مقتضياً  
للمصلحة الراجعة لم يكن مفضياً الى المفسدة .

وهذا موجود في التطوع المطلق ، فانه قد يفضي إلى المفسدة ،  
وليس الناس محتاجين إليه في أوقات الهي ، لسعة الأوقات التي نباح  
فيها الصلاة ، بل في الهي عنه بعض الأوقات مصالح أخر من إجماع  
النفوس بعض الأوقات ، من نقل العبادة كما يحجم بالنوم وغيره . ولهذا  
قال معاذ : إني لأحتسب نومي ، كما أحتسب قومي . ومن تشويقها  
وتحبيب الصلاة إليها إذا منعت منها وقتاً ، فانه يكون أنشط وأرغب  
فيها ، فان العبادة إذا خست ببعض الاوقات ، نشطت النفوس لها أعظم  
مما تنشط للشيء الدائم . ومنها : أن الشيء الدائم تسأم منه ، وتمل  
وتضجر ، فاذا نهى عنه بعض الأوقات زال ذلك الملل ، الى أنواع أخر  
من المصالح في الهي من التطوع المطلق ، ففي الهي دفع لمفاسد ،  
وجلب لمصالح من غير نفوت مصلحة .

وأما ما كان له سبب فيها ما إذا نهى عنه فانت المصلحة ، وتعطل  
على الناس من العبادة والطاعة ، وتحصيل الاجر والثواب ، والمصلحة  
العظيمة في دينهم ، ما لا يمكن استنراكه ، كالعادة مع إمام الحي .  
وكتحية المسجد ، وسجود التلاوة ، وصلاة الكسوف ، ونحو ذلك .

ومنها ما تنقص به المصلحة ، كركعتي الطواف ، لا سيما للقادمين ،  
وعم يريدون أن يقتسموا الطواف في تلك الأيام ، والطواف لهم ،  
ولأهل البلد طرفي النهار .

الوجه السادس : أن يقال : ذوات الأسباب إنما دعا إليها داع ، لم تفعل  
لأجل الوقت ؛ بخلاف التطوع المطلق الذي لا سبب له ، وحينئذ  
ففسدة الهي إنما تنشأ مما لا سبب له دون ما له السبب ، ولهذا قال  
في حديث ابن عمر : « لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها ،  
وهذه الوجوه التي ذكرناها تدل أيضاً على قضاء الفوائت في  
أوقات الهي .

## فصل

والمعادة : إذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد تعاد في وقت الهي  
مند الجمهور : كمالك والشافعي وأحمد ، وأبي ثور وغيرهم .

وأبو حنيفة ، وغيره جعلوها مما نهى عنه ، واحتج الأكثرون  
بثلاثة أحاديث :



أحدها : حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال :  
« شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة  
الفجر في مسجد الخيف ، وأنا غلام شاب ، فلما قضى صلاته . إذا هو  
برجلين في آخر القوم لم يصليا معه ، فقال : علي بهما ، فأتى بهما ترعد  
فرائصهما ، فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ قالا : يا رسول الله ! قد  
صلينا في رحالتنا . قال : لا تفعلوا ، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد  
جماعة فصليا معهم ، فإنها لكما نافلة » رواه أهل السنن . كآبي داود ،  
والترمذي ، وغيرهما ، وأحمد والأثرم .

والثاني : ما رواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن بشر بن  
عجن عن أبيه : « أنه كان جالسا مع النبي صلى الله عليه وسلم فأذن  
للصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ، ثم رجع وعجن  
في مجلسه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما منعك أن تصلي مع  
الناس ؟ أأنت رجل مسلم ؟ قال : بلى ! يا رسول الله ! ولكن قد  
صليت في أهلي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جئت  
فصل مع الناس ، وإن كنت قد صليت » وهذا يدل بعمومه والأول  
صريح في الإعادة بعد الفجر .

الثالث : ما روى مسلم في الصحيح عن أبي ذر قال : قال لي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كيف أنت إذا كانت عليك أمراء

يؤخرون الصلاة عن وقتها ، أو يمتنون الصلاة عن وقتها ؟ قال : قلت  
فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فان ادركتها معهم فصل ،  
فانها لك نافلة ، وفي رواية له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« وضرب مخذي : كيف أنت إذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن  
وقتها ؟ قال : قال : فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، ثم اذهب  
لحاجتك ، فان اقيمت الصلاة وانت في المسجد فصل ، وفي رواية  
لمسلم أيضاً « صل الصلاة لوقتها فان ادركت الصلاة فصل ، ولا نقل  
إني قد صليت فلا أصلي »

وهذه النصوص تتناول صلاة الظهر والعصر قطعاً ، فانها هما  
اللتان كان الأمراء يؤخرونها ، بخلاف الفجر ، فانهم لم يكونوا يصلونها  
بعد طلوع الشمس ، وكذلك المغرب لم يكونوا يؤخرونها ، ولكن كانوا  
يؤخرون العصر أحياناً إلى شروع الغروب .

وحينئذ فقد أمره أن يصلي الصلاة لوقتها ، ثم يصلها معهم بعد  
أن صلاها ، وبجملها نافلة ، وهو في وقت نهبي ، لأنه قد صلى  
العصر ، ولأنهم قد يؤخرون العصر إلى الاصفرار ، فهذا صريح  
بالإعادة في وقت النهي .

## فصل

والصلاة على الجنابة بعد الفجر ، وبعد العصر . قال ابن المنذر : إجماع المسلمين في الصلاة على الجنابة بعد الفجر ، وبعد العصر ، وتلك الأنواع الثلاثة لم يختلف فيها قول أحد أنها تفعل في أوقات النبي ، لأن فيها أحاديث خاصة تدل على جوازها في وقت النبي ، فلهذا استشاهها ، واستثنى الجنابة في الوقتين ، لإجماع المسلمين .

وأما سائر ذوات الأسباب : مثل تحية المسجد ، وسجود التلاوة ، وصلاة الكسوف ، ومثل ركعتي الطواف في الأوقات الثلاثة ، ومثل الصلاة على الجنابة في الأوقات الثلاثة . فاختلف كلامه فيها . والمشهور عنه النبي ، وهو اختيار كثير من أصحابه : كالخرقي ، والقاضي ، وغيرها وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة . لكن أبو حنيفة يجوز السجود بعد الفجر والعصر ، لا واجب عنده .

والرواية الثانية : جواز جميع ذوات الأسباب ، وهي اختيار أبي الخطاب ، وهذا مذهب الشافعي ، وهو الراجح في هذا الباب لوجوه :

منها : أن تحية المسجد قد ثبت الأمر بها في الصحيحين ، عن  
أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل  
أحدكم المسجد فليركع ركعتين . قبل أن يجلس » وعنه قال : « دخلت  
المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهري الناس  
قال : فجلست ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك أن  
تركع ركعتين قبل أن تجلس ؟ فقلت : يا رسول الله ! رأيتك جالسا  
والناس جلوس ، قال : فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع  
ركعتين » فهذا فيه الأمر بركعتين قبل أن يجلس ، والنهي عن أن  
يجلس حتى يركعها ، وهو عام في كل وقت عموما محفوظا لم يخص منه  
صورة بنص ، ولا إجماع . وحديث النبي قد عرف أنه ليس بعام ،  
والعام المحفوظ مقدم على العام المخصوص فان هذا قد علم أنه  
ليس بعام ، بخلاف ذلك ، فان للقضى لعمومه قائم لم يعلم أنه خرج  
منه شيء .

الوجه الثاني : ما أخرجا في الصحيحين عن جابر قال : جاء رجل  
والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس فقال : « صليت يا فلان ؟  
قال : لا ، قال : قم فاركع » وفي رواية « فصل ركعتين » ولمسلم  
قال : ثم قال : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب ، فليركع  
ركعتين ، وليتجوز فيها » وأحمد أخذ بهذا الحديث بلا خلاف عنه ،  
هو وسائر فقهاء الحديث ، كالشافعي ، وإسحق ، وإبي ثور ، وابن

المفسر ، كما روى عن غير واحد من السلف ، مثل الحسن ،  
ومكحول وغيرها .

وكثير من العلماء لم يعرفوا هذا الحديث فنهوا عن الصلاة وقت  
الخطبة ، لأنه وقت نهى ، كما نقل عن شريح والنخعي وابن سيرين ،  
وهو قول أبي حنيفة ، والليث ، ومالك ، والثوري .

وهو قياس قول من منع تحية المسجد وقت النهي ، فإن الصلاة  
والخطيب على المنبر أشد نهياً ، بل هو منهي عن كل ما يشغله من  
الاستماع ، وإذا قال لصاحبه أُنصت فقد لُغا ، فإذا كان قد أمر بتحية  
المسجد في وقت الخطبة ، فهو في سائر الأوقات أولى بالأمر .

وقد احتج بعض أصحابنا : أنه إذا دخل المسجد في غير وقت  
النهي عن الصلاة بسن له الركوع ، لقوله : « إذا دخل أحدكم المسجد  
والامام يخطب فلا يجلس ، حتى يصلي ركعتين » وقالوا تنقطع الصلاة  
بجلوس الامام على المنبر ، فلا يصلي أحد غير الداخل يصلي تحية المسجد  
ويؤجز ، وهذا تناقض بين ، بل إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر بالتحية في هذا الموضع ، وهو وقت نهى عن الصلاة وغيرها ، بما  
يشغل عن الاستماع ، فأوقات النهي الباقية أولى بالجواز .

يبين ذلك أنه في هذه الحال لا يصلى على جنازة ؛ ولا يطاف

باليث ، ولا يصلى ركعتي الطواف ، والامام يخطب . فسدل على أن  
الهي هنا أوكد ، وأضيق منه بعد الفجر والعصر ، فإذا أمر هنا بتيممة  
المسجد ، فالأمر بها هناك أولى وأحرى . وهذا بين واضح . ولا  
حول ولا قوة إلا بالله .

الوجه الثالث : أن يقال : قد ثبت استثناء بعض الصلوات من  
التهي : كالعصر الحاضرة ، وركعتي الفجر ، والفاتية ، وركعتي الطواف .  
والمعادة في المسجد ، فقد ثبت انقسام الصلاة أوقات التهي الى منهي عنه  
ومشروع غير منهي عنه ، فلا بد من فرق بينها ، إذا كان الشارع لا  
يفرق بين المتأثلين ، فيجعل هذا مأموراً ، وهذا محظوراً . والفرق  
بينها ؛ إما أن يكون للأذون فيه له سبب ، فالصلي صلاة السبب صلاحها  
لأجل السبب ، لم يتطوع تطوعاً مطلقاً ، ولو لم يصلها لفاته مصلحة  
الصلاة ، كما يفوته إذا دخل المسجد مافي صلاة التحية من الأجر ،  
وكذلك يفوته مافي صلاة الكسوف ، وكذلك يفوته مافي سجود التلاوة ،  
وسائر ذوات الاسباب .

وإما أن يكون الفرق شيئاً آخر فان كان الأول : حصل المقصود  
من الفرق بين ذوات الاسباب ، وغيرها . وان كان الثاني قيل لهم :  
فأنتم لا تعلمون الفرق ، بل قد علمتم أنه نهى عن بعض ، ورخص في  
بعض ، ولا تعلمون الفرق ، فلا يجوز لكم أن تتكلموا في سائر موارد

النزاع ، لا ينهى ولا باذن ؛ لأنه يجوز أن يكون الفرق الذي فرق به الشارع في صورة النص ، فأبلى بعضاً وحرم بعضاً ، متساوياً لموارد النزاع ، إما نهياً عنه وإما إذناً فيه ، واتم لا تعلمون واحداً من النوعين ، فلا يجوز لكم أن تهوا إلا عما علمتم أنه نهى عنه ؛ لانتفاء الوصف المسيح عنه ، ولا تأذنوا إلا فيما علمتم أنه أذن فيه ؛ لشمول الوصف المسيح له . وأما التحليل والتحريم بغير أصل مفرق عن صاحب الشرع ، فلا يجوز .

فان قيل : أحاديث النبي عامة ، فنحن نحملها على عمومها إلا ما خصه الدليل ، فما قلنا أنه مخصوص لمجيء نص خاص فيه خصصناها به ، والا أبقيناها على العموم .

قيل : هذا إنما يستقيم أن لو كان هذا العام الخصوص لم يعارضه عمومات محفوظة أقوى منه ، وأنه لما خص منه صور علم اختصاصها بما يوجب الفرق ، فلو ثبت أنه عام خص منه صور لمعنى متف من غيرها بقى ماسوى ذلك على العموم ، فكيف وعمومه متف ! وقد عارضه أحاديث خاصة وعامة عمومياً محفوظة ، وما خص منه لم يختص بوصف يوجب استثناءه دون غيره ، بل غيره مشارك له في الوصف الموجب لتخصيصه ، أو أولى منه بالتخصيص .

وحاجة المسلمين العامة إلى تحية المسجد أعظم منها إلى ركعتي الطواف . فانه يمكن تأخير الطواف ، بخلاف تحية المسجد ، فانها لا يمكن ، ثم الرجل إذا دخل وقت نهي ان جلس ولم يصل ، كان مخالفاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، مفوتاً هذه المصلحة ، إن لم يكن آتماً بالمصية ، وان بقي قائماً أو امتنع من دخول المسجد ، فهذا شر عظيم . ومن الناس من يصلي سنة الفجر في بيته ، ثم يأتي الى المسجد ، فالذين بكرهون التحية : منهم من يقف على باب المسجد حتى يقيم ، فيدخل يصلي معهم ، ويحرم نفسه دخول بيت الله في ذلك الوقت الشريف ، وذكر الله فيه . ومنهم من يدخل ويجلس ولا يصلي فيخالف الأمر ، وهذا ونحوه مما يبين قطعاً أن المسلمين مأمورون بالتحية في كل وقت ، وما زال المسلمون يدخلون المسجد طرفي النهار ، ولو كانوا منهيين عن تحية المسجد حينئذ لكان هذا مما يظهر نهي الرسول عنه ، فكيف وهو قد أمرهم إذا دخل أحدكم المسجد والخطيب على المنبر فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ، أليس في أمرهم بها في هذا الوقت تنبيها على غيره من الأوقات ؟

الوجه الرابع : ما قدمناه من أن الهي كان لسد ذريعة الشرك ، وذوات الاسباب فيها مصلحة راجحة ، والفاعل يفعلها لأجل السبب ، لا يفعلها مطلقاً فتمتع فيه المشابهة .



الوجه الخامس : أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قضى ركعتي الظهر بعد العصر ، وهو قضاء النافلة ، في وقت النبي ، مع إمكان قضائها في غير ذلك الوقت ، فالنوافل التي إذا لم تفعل في أوقات النبي نفوت هي أولى بالجواز من قضاء نافلة في هذا الوقت مع إمكان فعلها في غيره ، لاسيما إذا كانت مما أمر به : كتحية المسجد ، وصلاة الكسوف ، وقد اختار طائفة من أصحاب أحمد منهم أبو محمد للقدسي أن السنن الراتبة تقضى بعد العصر ، ولا تقضى في سائر أوقات النبي . كالأوقات الثلاثة .

وذكر أن مذهب أحمد : أن قضاء سنة الفجر جائز بعدها ، إلا أن أحمد اختار أن يقضيها من الضحى . وقال الامام أحمد : إن صلاما بعد الفجر أجزاء ، وأما أنا فاختار ذلك وذكر في قضاء الوتر بعد طلوع الفجر ان المنصوص من احمد أنه يفعله . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل : أيوتر الرجل بعدما يطلع الفجر ؟ قال : نعم ! قال : وروى ذلك عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وحذيفة ، وأبي برداء ، وعبادة بن الصامت ، وفضالة بن عبيد ، وعائشة ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة . وهو أيضاً مروي عن علي بن أبي طالب . وأنه لما ذكر له عن أبي موسى انه قال : من أوتر بعد للؤذن لاوتر له ، وسألوا علياً . قال : أعرف : يوتر ما بينه وبين الصلاة ، وأنكر

ذلك ولم يذكر زاعاً إلا عن أبي موسى ، مع أنه لا ينبغي  
بعد الفجر .

قال : وأحاديث التهي الصحيحة ليست صريحة في التهي قبل صلاة  
الفجر ، وإنما فيه حديث أبي ، وقد احتج أحمد بحديث أبي نضرة  
الفاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله زادكم  
صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح : الوتر » وهذا  
مذهب مالك والشافعي والجمهور . قال مالك : من فاتته صلاة الليل ،  
فله أن يصلي بعد الفجر قبل أن يصلي الصبح ، قال : وحكاة ابن أبي  
موسى الحرقى في « الارشاد » مذهباً لأحمد ، قياساً على الوتر .

قلت : وهذا الذي اختاره لا يناقض ما ذكره الحرقى وغيره من  
قدماء الأصحاب ، فإنه ذكر إباحة الأنواع الأربعة في جميع أوقات التهي :  
قضاء الفوائت ، وركعتي الطواف ، وإذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد  
وصلاة الجنائزة ، ولكن ذكر التهي عن الكسوف ، وسجود التلاوة ،  
في بلهما . فلم ينه عن قضاء السنن في أوقات التهي .

فاختار الشيخ أبو محمد وطائفة من اصحاب أحمد : ان السنن الاربعة  
تقضى بعد العصر ، ولا تقضى في سائر أوقات التهي ، ولا يفعل غيرها  
من نوات الأسباب ، كالتيمة ، وصلاة الكسوف ، وصلاة الاستخارة .

وصلاة التوبة ، وسنة الوضوء ، وسجود التلاوة ، لافى هذا الوقت ، ولا فى غيره ، لأنهم وجدوا القضاء فيها قد ثبت بالأحاديث الصحيحة ، قالوا : والنهي فى هذا الوقت اخف من غيره ، لاختلاف الصحابة فيه فلا يلحق به سائر الأوقات ، والرواتب لها مزية ، وهذا الفرق ضعيف فان أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتحية المسجد ، وأمره بصلاة الكسوف وسجود التلاوة ، أقوى من قضاء سنة فائتة ، فاذا جاز هذا فذاك أجوز ، فان قضاء السنن ليس فيه أمر من النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا أمر بنفس السنة : سنة الظهر ، لكنه فعلها وداوم عليها ، وقضاها لما فاتته . وما أمر به أمته ، لاسيما وكان هو أيضاً يفعلها ، فهو أوكد مما فعله ، ولم يأمرم به .

فاذا جاز لهم فعل هذا فى أوقات النبي ففعل ذلك أولى ، وإذا جاز قضاء سنة الظهر بعد العصر ، فقضاء سنة الفجر بعد الفجر أولى ، فان ذلك وقتها ، وإذا أمكن تأخيرها إلى طلوع الشمس أمكن تأخير تلك إلى غروب الشمس ، وقد كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامتها وهو صلى الله عليه وسلم يرام ويقرم على ذلك : وقال : « بين كل أذنين صلاة — ثم قال فى الثالثة — لمن شاء » كراهية أن يتخذها الناس سنة .

## فصل

والنهي في العصر معلق بصلاة العصر : فإذا صلاها لم يصل بعدها وإن كان غيره لم يصل ، وما لم يصلها فله أن يصل ، وهذا ثابت بالنص والاتفاق ، فإن النهي معلق بالفعل .

وأما الفجر : ففيها نزاع مشهور ، وفيه عن أحمد روايتان :

قيل : إنه معلق بطلوع الفجر ، فلا يتطوع بعده بغير الركعتين ، وهو قول طائفة من السلف ، ومذهب أبي حنيفة . قال النخعي كانوا يكرهون التطوع بعد الفجر .

وقيل : أنه معلق بالفعل ، كالعصر . وهو قول الحسن والشافعي فإنه لم يثبت النهي إلا بعد الصلاة ، كما في العصر . وأحاديث النهي تسوي بين الصلاتين ، كما في الصحيحين عن ابن عباس قال : « شهد عندي رجال مرضيون ، وأرضاع عندي عمر : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب » .

وكذلك فيها عن أبي هريرة — ولفظه — : « وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب » وفيها عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس » ولمسلم « لا صلاة بعد صلاة الفجر ، وبعد صلاة العصر » وفي صحيح مسلم حديث عمرو بن عبسة قال : قلت : يا رسول الله : أخبرني عن الصلاة ، قال : « صل صلاة الصبح ، ثم اقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس ، فانها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ثم صل فان الصلاة محضرة مشهودة ، حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم اقصر عن الصلاة فانه حينئذ تسجر جهنم ، فاذا أقبل الفسيء فصل ، فان الصلاة مشهودة محضرة حتى تصلي العصر ، ثم اقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس ، فانها تغرب بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار » .

والأحاديث المختصة بوقت الطلوع والغروب ، وبالاتواء : حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب » هذا اللفظ لمسلم ، وفي صحيح مسلم من عقبة بن عامر ، قال : « ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاها ان تصلي فيهن ، أو تقبر فيهن موتانا : حين تطلع

الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل ، وحين تنضيف الشمس للغروب حتى تغرب ، . ووقت الزوال ليس في عامة الأحاديث ، ولم يذكر حديثه البخاري ، لكن رواه مسلم من حديث عقبة بن عامر ، ومن حديث عمرو بن عبسة ، وتابعها الصابحي . وعلى هذه الثلاثة اعتمد أحمد ، ولما ذكر له الرخصة في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ، قال : في حديث النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة أوجه : حديث عقبة بن عامر ، وحديث عمرو بن عبسة ، وحديث الصابحي .

والحرق لم يذكره في أوقات النبي ، بل قال : ويقضي الفوات من الصلوات الفرض ، ويركع للطواف ، وإن كان في المسجد . وأقيمت الصلاة ، وقد كان صلى في كل وقت نهي عن الصلاة فيه ، وهو بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب .

وهذا يقتضي أنه ليس وقت نهي إلا هذان ، ويقضي أن ما أباحه يفعل في أوقات النبي كالحدى الروابطين ، ويقضي أن النهي معلق بالفعل ، فانه قال : بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، ولم يقل الفجر ، ولو كان النهي من حين طلوع الفجر لاستثنى الركعتين ، بل استثنى الفرض والنفل . وهذه ألفاظ الرسول ، فانه نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، كما نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس .

ومعلوم أنه لو أراد الوقت لا ستثنى ركعتي الفجر والفرص ، كما ورد استثناء ذلك في ما نهى عنه ، حيث قال : « لا صلاة بعد الفجر الا سجدين » ، فلما لم يذكر ذلك في الأحاديث علم أنه أراد فعل الصلاة كما جاء مفسراً في احاديث صحيحة . ولأنه يتمتع ان تكون أوقات الصلاة المكتوبة فرضها وستنها وقت نهى ، وما بعد الفجر وقت صلاة الفجر سنتها وفرضها ، فكيف يجوز أن يقال : إن هذا وقت نهى ؟ وهل يكون وقت نهى سن فيه الصلاة دائماً بلا سبب ؟ وأمر بتحري الصلاة فيه ؟ هذا تناقض مع أن هذا الوقت جعل وقتاً للصلاة إلى طلوع الشمس ، ليس كوقت العصر الذي جعل آخر الوقت فيه إذا اصفرت الشمس .

والنهي هو لأن الكفار يسجدون لها ، وهذا لا يكون من طلوع الفجر ، ولهذا كان الأصل في النهي عند الطلوع والغروب ، كما في حديث ابن عمر ، لكن نهى عن الصلاة بعد الصلاتين سداً للتريبة فان المتطوع قد يصلي بعدها حتى يصلي وقت الطلوع والغروب . والنهي في هذين أخف ، ولهذا كان يداوم على الركعتين بعد العصر ، حتى قبضه الله . فأما قبل صلاة الفجر فلا وجه للنهي ، لكن لا يسن ذلك الوقت الا الفجر سنتها وفرضها .

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ، ويوتر ، ثم اذا طلع الفجر صلى الركعتين ، ثم صلى الفرض ، وكان يضطجع أحياناً

ليستريح ، إما بعد الوتر ، وإما بعد ركعتي الفجر ، وكان إذا غلبه من الليل نوم أو وجع صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة بدّل قيامه من الليل ، ولم يكن يقضي ذلك قبل صلاة الفجر ، لأنه لم يكن يتسع لذلك ، فإن هذه الصلاة فيها طول ، وكان يفلس بالفجر . وفي الصحيح » من نام عن حزبه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل ، ومعلوم أنه لو أمكن قراءة شيء منه قبل صلاة الفجر كان أبلغ ، لكن إذا قرأه قبل الزوال كتب له كأنما قرأه من الليل - فإن هذا الوقت تابع لليلة الماضية ، ولهذا يقال فيها قبل الزوال : فعلناه الليلة . ويقال ، بعد الزوال : فعلناه البارحة - وهو وقت الضحى ، وهو خلف من قيام الليل .

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نام عن قيامه قضاء من الضحى ، فيصلي اثنتي عشرة ركعة . وقد جاء هذا من عمر وغيره من الصحابة في قوله : ( وهو الذي جعل الليل والنهار خلفاً لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً ) . فما بعد طلوع الفجر إنما سن للمسلمين السنة الراتبة ، وفرضها الفجر ، وما سوى ذلك لم يسن ، ولم يكن منها عنه إذا لم يتخذ سنة ، كما في الحديث الصحيح : » بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال في الثالثة لمن شاء . كراهية أن يتخذها الناس سنة .



فهذا فيه إباحة الصلاة بين كل أذنين ، كما كان الصحابة يصلون  
ركعتين بين أذاني المغرب ، والتي صلى الله عليه وسلم يرام ويقرم  
على ذلك ، فكذلك الصلاة بين أذاني العصر والعشاء ، وكذلك بين  
أذاني الفجر والظهر ، لكن بين أذاني الفجر الركعتان سنة بلا ريب .  
وما سواها بفعل ولا يتخذ سنة ، فلا يداوم عليه . ويؤمر به جميع  
المسلمين ، كما هو حال السنة ، فإن السنة نعم المسلمين ويداوم عليها ، كما  
أنهم كلهم مسنون لهم ركعتا الفجر ، والمداومة عليها .

فاذا قيل : لا سنة بعد طلوع الفجر الا ركعتان ، فهذا صحيح ،  
وأما التهيء للمام فلا . والإنسان قد لا يقوم من الليل فيريد أن يصلي  
في هذا الوقت ، وقد استحب السلف له قضاء وتره ، بل وقيامه من  
الليل في هذا الوقت ، وذلك عندم خير من أن يؤخره الى الضحى .

## فصل

والناس في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة وغيرها أقوال :

قيل بالتهيء مطلقاً وهو المشهور عن أحمد . وقيل : الإذن مطلقاً ،  
كما اقتضاه كلام الحرق . وروى عن مالك . وقيل : بالفرق بين الجمعة  
وغيرها ، وهو منذهب الشافعي ، وأباحه فيها عطاء في الشتاء ، دون  
الصيف ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث عمرو بن عبسة  
« ثم بعد طلوعها صل . فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل

الظل بالرمح ، ثم اقصر عن الصلاة فانه حينئذ تسجر جهنم . فاذا أقبل  
النبي فصل .

فعلل النبي حينئذ بأنه حينئذ تسجر جهنم . وفي الطلوع والغروب  
بمقارنة الشيطان ، فقال : « ثم اقصر عن الصلاة حتى نطلع فأنها تطلع  
بين قرني شيطان » وفي الغروب قال : « ثم اقصر عن الصلاة حتى  
تغرب فأنها تغرب بين قرني شيطان » . وأما مقارنة الشيطان لها حين  
الاستواء فليس في شيء من الحديث الا في حديث الصابحي . قال :  
« إنها تطلع ومعه قرن الشيطان ، فاذا ارتفعت قارنها ، ثم اذا استوت  
قارنها ، فاذا زالت قارنها ، واذا دنت للغروب قارنها ، فاذا غربت  
قارنها » . فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك  
الساعات . لكن الصابحي قد قيل : إنه لم تثبت له محبة ، فلم يسمع هذا  
من النبي صلى الله عليه وسلم . بخلاف حديث عمرو بن عبسة فانه صحيح  
سمعه منه .

ويؤيد هذا أن عامة الأحاديث ليس فيها إلا النبي وقت الطلوع  
ووقت الغروب ، أو بعد الصلاتين . فدل على أن النبي نصف النهار  
نوع آخر له علة غير علة ذنبك الوقتين .

بوضح هذا : أن الكفار يسجدون لها وقت الطلوع ، ووقت

اللهوت كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فأما سجودهم لها قبل الزوال فهذا لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم عنهم ، ولم يعلل به .

وأبشاً : فإن ضبط هذا الوقت متعسر ، فقد ثبت في الصحيح أنه قال صلى الله عليه وسلم : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » وهذا حديث انفق العلماء على صحته ، وتلقيه بالقبول ، فأخبر أن شدة الحر من فيح جهنم ، وهذا موافق لقوله : « فانه حينئذ تسجر جهنم » وأمر بالإبراد ، فدل على أن الصلاة منهي عنها عند شدة الحر ، لأنه من فيح جهنم .

ففي الصيف تسجر نصف النهار ، فيكون النبي من الصلاة نصف النهار في الحر ، وهو يؤمر بأن يؤخر الصلاة عن الزوال حتى يبرد ، لكن إذا زالت الشمس فأت الأفياء فطالت الأغلة ، بعد تنامي قصرها وهذا مشروع في الإبراد ، فلماذا كانت الصلاة جائزة من حين الزوال ، كما في حديث عمرو بن عبسة : « ثم أقصر عن الصلاة فانه حينئذ تسجر جهنم ، فإذا أقبل النبي فصل » فدل على أن الصلاة مشروعة من حين يقبل النبي ، ففيه الظل : أي يرجع من جهة المغرب الى جهة المشرق ، ويرجع في الزيادة بعد النقصان .

ولهذا قالوا : إن لفظ النبي مختص بما بعد الزوال ، لما فيه من

معنى الرجوع . ولفظ الظل يتناول هذا وهذا ، فانه قبل طلوع الشمس يكون الظل ممتداً ، كما قال تعالى : ( ألم تر الى ربك كيف مده الظل ولو شاء لجعله ساكناً ) ثم اذا طلعت الشمس كانت عليه دليلاً ، فتتميز الظل عن الضحى ، ونسخت الشمس الظل ، لا تزال تنسخه وهو يقصر الى الزوال ، فاذا زالت فانه يعاد ممتداً الى المشرق ، حيث ابتداء بعد أن كان أول ما نسخته عن المشرق ، ثم عن المغرب ، ثم نفي الى المشرق ثم للمغرب ، ولم يزل يمتد ويطول الى ان تغرب ، فينسخ الظل جميع الشمس . فلهاذا قال في حديث عمرو بن عبسة : « ثم أقصر عن الصلاة فانه حينئذ تسجر جهنم ، فاذا أقبل النوء فصل » .

وعلى هذا فمن رخص في الصلاة يوم الجمعة قال : انها لا تسجر يوم الجمعة ، كما قد روى ، وقالوا : إنه لا يستحب الإبراد يوم الجمعة ، بل يجوز عقب الزوال بالسنة الصحيحة ، وانفاق الناس ، وفي الإبراد مشقة للخلق . ويجوز عند أحمد وغيره أن يصلي وقت الزوال كما فعله غير واحد من الصحابة ، فكيف يكون وقت نهي الجمعة جائزة فيه ، والفرائض المؤداة لا تشرع في وقت النهي لغير عذر ، كما قلنا في الفجر ، فان هذا تناقض .

وبالجملة جواز الصلاة وقت الزوال يوم الجمعة على أصل أحمد أظهر منه على أصل غيره ، فانه يجوز الجمعة وقت الزوال ، ولا يجعل

ذلك وقت نهى ، بل قد قيل في مذهبه : انها لا تجزئ الا في ذلك الوقت ، وهو الوقت الذي هو وقت نهى في غيرها . فلم الفرق بين الجمعة وغيرها ، وكما ان الإرادة للآمر به في غيرها لا يؤمر به فيها ، بل ينهى عنه ، وهو معلل بأن شدة الحر من فيج جهنم ، فكذلك قد علل بأنه حينئذ تسجر جهنم . وهذا من جنس قوله : « فان شدة الحر من فيج جهنم » .

وإذا كانت محنصة بما سوى يوم الجمعة : فكذلك الأخرى ، وعلى مقتضى هذه العلة لا ينهى عن الصلاة وقت الزوال ، لا في الشتاء ، ولا يوم الجمعة ويؤيد ذلك ما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه نهى عن الصلاة نصف النهار ، الا يوم الجمعة » وهو أرجح مما احتجوا به على أن النهي في الفجر معلق بالوقت . والله أعلم .

## وقال شيخ الإسلام

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

## فصل

في أن ذوات الأسباب تفعل في اوقات الهي . فقد كتبنا فيما تقدم في الاسكندرية وغيرها كلاماً مبسوطاً : في أن هذا أصح قولي العلماء وهو مذهب الشافعي ، وأحد في إحدى الروايتين عنه ، اختارها أبو الخطاب .

وكنا قبل متوقفين لبعض الأدلة التي احتج بها المانعون ، فلما بحثنا عن حقيقتها وجدناها أحاديث ضعيفة ، أو غير دالة ، وذكرنا ان الدلائل على ذلك متعددة :

منها : أن أحاديث الأمر بذوات الأسباب كقوله : « اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين عام محفوظ لا خصوص فيه وأحاديث الهي ليس فيها حديث واحد عام ، بل كلها مخصوصة ، فوجب تقديم العام الذي لا خصوص فيه ، فانه حجة باتفاق السلف والجمهور القائلين بالعموم ؛ بخلاف الثاني ، وهو أقوى منه بلاريب .

ومنها : انه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بصلاة

تحية المسجد للداخل عند الخطبة هنا بلا خلاف عنه ثبت النص به ،  
واللهي من الصلاة في هذا الوقت أشد بلا ريب ، فإذا فعلت هناك ،  
فهي أولى .

ومنها : ان حديث ابن عمر في الصحيحين لفظه : « لا تحروا  
بصلاتكم طلوع الشمس ، ولا غروبها » . والتحري هو التمدد والقصد  
وهذا إنما يكون في التطوع للطلق . فأما ماله سبب فلم يتحره ، بل  
فعله لأجل السبب ، والسبب أُلجأ إليه . وهذا اللفظ المقيد للمفسر  
يفسر سائر الألفاظ ، وبين ان اللهي إنما كان من التحري ، ولو كان  
عن التوهمين لم يكن للتخصيص فائدة ، ولكان الحكم قد ملق بلفظ  
عديم التأثير .

ومنها : أنه قد ثبت جواز بعض ذوات الأسباب بعضها بالنص ،  
كالركعة الثانية من الفجر ، وكرمتي الطواف ، وكالمعادة مع إمام الحي  
وبعضها بالنص والاجماع كالصبر عند الغروب ، وكالجنابة بعد العصر ،  
وإذا نظر في المقضى للجواز لم توجد له علة صحيحة ، الا كونها ذات  
سبب ، فيجب تعليق الحكم بذلك ، وإلا فما الفرق بين المعادة وبين  
تحية المسجد ، والأمر بهذه أصح ، وكذلك الكسوف قد أمر بها في  
أحاديث كثيرة صحيحة .

والمقصود هنا أن نقول : الصلاة في وقت الهي لا تخلو أن تكون  
مفسدة محضة ، لا تشرع بحال : كالسجود للشمس نفسها ، أو يكون  
مما يشترع في حال دون حال ، والأول باطل ؛ لأنه قد ثبت بالنص  
والاجماع ان العصر تصلى وقت الغروب قبل سقوط القرص كله .  
وثبت في الصحيحين قوله : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن  
تغرب الشمس ، فقد أدرك » ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن  
تطلع الشمس فقد أدرك » والأول : قد انفق عليه ، والثاني :  
قول الجمهور .

وأبو حنيفة يفرق بين الفجر والعصر ، ويقول : اذا طلعت الشمس  
بطلت الصلاة ؛ لأنها تبقى منها فائتة ، والعصر اذا غربت الشمس  
دخل في وقت الجواز ، لا في وقت الهي ، وقد ضعف أحمد والجمهور  
هذا الفرق ، وقالوا : الكلام في العصر وقت الغروب ، فانه وقت  
نهي ، كما ان ما بعد الطلوع وقت نهى ، وليس له ان يؤخر العصر الى  
هذا الوقت ، لكن يكون له عذر كالحائض تطهر ، والنائم يستيقظ .  
ولو قدر أنه أخرها من غير عذر فهو مأمور بفعالها في وقت الهي ،  
مع امكان أن يصلها بعد الغروب . فاذا قيل : ملاتها في الوقت فرض .  
قيل : وقضاء الفائتة على الفور فرض ، لقوله : « من نام عن صلاة او  
نسيها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك » .



وأيضاً : فإذا صلى ركعة من الفجر قبل الطلوع فقد شرع فيها قبل وقت التهي ، فهو أخف من ابتدائها وقت التهي ، مع أن هذا جائز عند الجمهور . وإذا ثبت أن الصلاة في أغلظ أوقات التهي - وهو وقت الطلوع والغروب ليس مفسدة محضة - لا تشرع بحال : بل تشرع في بعض الأحوال ، علم أن وجود بعض الصلوات في هذه الأوقات لا يوجب مفسدة التهي ، إذ لو وجدت لما جاز شيء من الصلوات .

وإذا كان كذلك : فالشرع قد استقر على أن الصلاة بل العبادة التي نفوت إذا أخرت تفعل بحسب الامكان في الوقت ، ولو كان في فعلها من ترك الواجب وفعل المحظور ما لا يسوغ عند إمكان فعله في الوقت ، مثل الصلاة بلا قراءة ، وصلاة العريان ، وصلاة للريض وصلاة المستحاضة ، ومن به سلس البول ، والصلاة مع الحدث بلا اغتسال ولا وضوء ، والصلاة إلى غير القبلة ، وأمثال ذلك من الصلوات التي لا يحرم فعلها ، إذا قدر أن يفعلها على الوجه للأمر به في الوقت . ثم إنه يجب عليه فعلها في الوقت مع النقص لثلاث يفوت ، وإن أمكن فعلها بعد الوقت على وجه الكمال . فعلم أن اعتبار الوقت في الصلاة مقدم على سائر واجباتها ، وهذا في التطوع كذلك ، فانه إذا لم يمكنه أن يصلي إلا عرياناً ، أو إلى غير القبلة ، أو مع سلس البول ، صلى كما

يصلي الفرض ؛ لأنه لو لم يفعل إلا مع الكمال تعذر فعله ، فكان فعله مع النقص خيراً من تعطيله .

وإذا كان كذلك فذوات الأسباب إن لم تفعل وقت التهي فانت ونعطت ، وبطلت المصلحة الحاصلة به ، بخلاف التطوع المطلق ، فان الأوقات فيها سعة ، فإذا ترك في أوقات التهي حصلت حكمة التهي ، وهو قطع للتشبه بالمشركين الذين يسجدون للشمس في هذا الوقت ، وهذه الحكمة لا يحتاج حصولها إلى المنع من جميع الصلوات ، كما تقدم . بل يحصل المنع من بعضها فيكفي التطوع المطلق .

وأيضاً فالتهي عن الصلاة فيها هو من باب سد النرائع لئلا يتشبه بالمشركين ، فيفيض إلى الشرك ، وما كان منهيّاً عنه لسد النريعة لا لأنه مفسدة في نفسه بشرع إذا كان فيه مصلحة راجحة ، ولا نفوت المصلحة لغير مفسدة راجحة . والصلاة لله فيه ليس فيها مفسدة بل هي ذريعة إلى المفسدة فإذا تعذرت المصلحة إلا بالنريعة شرمت واكتفى منها إذا لم يكن هناك مصلحة . وهو التطوع المطلق . فانه ليس في المنع منه مفسدة ، ولا نفوت مصلحة ، لا مكان فعله في سائر الأوقات .

وهذا أصل لأحمد وغيره : في أن ما كان من « باب سد النريعة » إنما ينهى عنه إذا لم يحتاج إليه . وأما مع الحاجة للمصلحة التي لا تحصل إلا به ، وقد ينهى عنه ؛ ولهذا يفرق في العقود بين الحيل وسد النرائع : فالاحتال

يقصد الحرم ، فهذا ينهى عنه . وأما التزمية فصاحبها لا يقصد الحرم ، لكن اذا لم يحتاج اليها ينهى عنها ، وأما مع الحاجة فلا .

وأما مالك فانه يسالغ في سد النرائع ، حتى ينهى عنها مع الحاجة اليها .

و « ذوات الأسباب » كلها نفوت إذا أخرت عن وقت التهي :  
مثل سجود التلاوة ، وتحية المسجد ، وصلاة الكسوف ، ومثل الصلاة عقب الطهارة كما في حديث بلال ، وكذلك صلاة الاستخارة : إذا كان الذي يستخير له يفوت إذا أخرت الصلاة . وكذلك صلاة التوبة ، فإذا أذنب فالتوبة واجبة على الفور ، وهو مندوب الى أن يصلي ركعتين ثم يتوب ، كما في حديث ابي بكر الصديق . ونحو قضاء السنن الرواتب كما قضى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتي الظهر بعد العصر . وكما أقر الرجل على قضاء ركعتي الفجر بعد الفجر ، مع أنه يمكن تأخيرها ؛ لكن نفوت مصلحة المبادرة الى القضاء ، فان القضاء مأثور به على الفور في الواجب واجب ، وفي المستحب مستحب .

والشافعي يجوز القضاء في وقت التهي ، وان كان لا يوجب تعجيله ، لأنها من ذوات الأسباب ، وهي مع هذا لا نفوت بفوات

الوقت ؛ لكن يفوت فضل تقديمها ، وبراءة الذمة ، كما جاز فعل الصلاة في أول الوقت للريان والليتيم ، وإن أمكن فعلها آخر الوقت بالوضوء والسترة ؛ لكن هو محتاج إلى براءة ذمته في الواجب ، ومحتاج في السنن الرواتب إلى تكميل فرضه ؛ فان الرواتب مكملات للفرض ، ومحتاج إلى أن لا يزيد التفويت ، فانه مأمور بفعلها في الوقت . فكلما قرب كان أقرب إلى الأمر ، مما يبعد منه .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرنكم بأمر فأنوا منه ما استطعتم » فيقر بها من الوقت ما استطاع ، والشيخ أبو محمد المقدسي يجوز فعل الرواتب في أوقات النبي ، موافقة لأبي الخطاب لكن أبو الخطاب يعمم كالشافعي ، وهو الصواب .

فان قيل : فالتطوع المطلق يفوت من قصده عمارة الأوقات كلها بالصلاة ؟

قيل : هذا ليس بمشروع ، بل هو منهي عنه ، ولا يمكن بشراً أن يصلي دائماً جميع النهار والليل ، بل لا بد له من وقت راحة ونوم ، وقد ثبت في الصحيحين أن رجلاً قال أحدم : انا أقوم ولا أفطر ، وقال الآخر : وأنا أقوم لا أنام ، وقال الآخر : لا أتزوج النساء ، وقال الآخر : لا آكل اللحم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم

« لكنى أصوم وأفطر وأقوم وأنام ، وأزوج النساء . وآكل اللحم  
فن رغب عن سنتي فليس مني » ، بل قد قيل : إن من جملة حكمة  
الهي عن التطوع المطلق في بعض الأوقات . إجماع النفوس في وقت  
الهي لتنشط للصلاة ، فانها تنبسط إلى ما كانت ممنوعة منه . وتنشط  
للصلاة بعد الراحة ، والله أعلم .

---

## وسئل

عن رأى رجلا يتفل في وقت نهى فقال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذا الوقت ، وذكر له الحديث الوارد في الكراهة . فقال هذا : لا أسمع ، وأصلي كيف شئت ، فما الذي يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله . أما التطوع الذي لا سبب له : فهو منهى عنه بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، باتفاق الأئمة ، وكان عمر بن الخطاب يضرب من يصلي بعد العصر . فمن فعل ذلك فإنه يعزر اتباعا لما سنه عمر بن الخطاب ، أحد الخلفاء الراشدين ، إذ قد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهى عن ذلك .

وأما ماله سبب : كتحية المسجد ، وصلاة الكسوف ، فهذا فيه نزاع ، وتأويل : فإن كان يصلي صلاة يسوغ فيها الاجتهاد لم يعاقب .

وأما رده الأحاديث بلا حجة ، وشم التامهي ، وقوله للتامهي :

أُملي كيف شئت ، فانه يضر على ذلك ، إذ الرجل عليه ان يصلي كما  
بشرع له ، لا كما يشاء هو . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن الرجل إذا دخل للمسجد في وقت التهي : هل يجوز ان يصلي  
تحية المسجد ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها قولان للعلماء ، هما روايتان  
عن أحمد :

( أحدهما ) وهو قول أبي حنيفة ، ومالك : انه لا يصليها .

( والثاني ) وهو قول الشافعي ، أنه يصليها ، وهذا أظهر ، فان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس  
حتى يصلي ركعتين » . وهذا أمر يعم جميع الأوقات ، ولم يعلم أنه  
خص منه صورة من الصور . وأما نهي عن الصلاة بعد طلوع الفجر  
وبعد غروبها ، فقد خص منه صور متعددة . منها قضاء الفوائت .  
ومنها ركعتا الطواف . ومنها للعامة مع إمام الحي ، وغير ذلك . والعام  
المحفوظ مقدم على العام المخصوص .

وأيضاً : فإن الصلاة وقت الخطبة منهي عنها ، كالنهي في هذين الوقتين ، أو أؤكد ، ثم قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا دخل أحدكم للمسجد والحطيب على المنبر فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » فإذا كان قد أمر بالتحية في هذا الوقت ، وهو وقت نهى . فكذلك الوقت الآخر بطريق الأولى ، ولم يختلف قول أحمد في هذا لحجبه السنة الصحيحة به ، بخلاف أبي حنيفة ومالك فإن مذهبهما في الموضعين النهي ، فإنه لم تبلغها هذه السنة الصحيحة ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن تحية المسجد « هل تفعل » في أوقات النهي ؟ أم لا ؟

فأجاب : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » فإذا دخل وقت نهى فهل يصلي ؟ على قولين للعلاء ؛ لكن أظهرهما أنه يصلي ، فإن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد الفجر ، وبعد العصر قد خص من صور كثيرة . وخص من نظيره وهو وقت الخطبة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا



يجلس حتى يسلي ركعتين ، فإذا أمر بالتحية وقت الخطبة ، ففي هذه  
الأوقات أولى ، والله أعلم .

## وسئل

عن رجل إذا توضأ قبل طلوع الشمس ، وقبل الغروب ، وقد  
صلى الفجر ، فهل يجوز له ان يسلي شكراً للوضوء ؟

فأجاب : هذا فيه نزاع ، والأشبه ان يفعل لحديث بلال .

---

## باب صلاة الجماعة

سئل رحمه الله :

عن صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية ، أم سنة  
فإن كانت فرض عين وصلى وحده من غير عذر . فهل تصح صلاته  
أم لا ؟ وما أقوال العلماء في ذلك ؟ وما حجة كل منهم ؟ وما الراجح  
من أقوالهم ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اتفق العلماء على أنها من أوكد  
العبادات ، وأجل الطاعات ، وأعظم شعار الإسلام ، وعلى ما ثبت في  
فضلها عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « تفضل صلاة الرجل  
في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة » هكذا في حديث  
أبي هريرة . وأبي سعيد بخمس وعشرين ، ومن حديث ابن عمر بسبع  
وعشرين ، والثلاثة في الصحيح .

وقد جمع بينها : بأن حديث الخمس والعشرين ، ذكر فيه الفضل

الذى بين صلاة للتفرد والصلاة في الجماعة ، والفضل خمس وعشرون .  
 وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة  
 والفضل بينها ، فصار المجموع سبعا وعشرين ، ومن ظن من التنسكة  
 أن صلاته وحده أفضل ، إما في خلوته ، وإما في غير خلوته . فهو  
 مخطئ ضال ، وأضل منه من لم ير الجماعة إلا خلف الإمام للعصوم ،  
 ففعل المساجد من الجمع والجماعات التي أمر الله بها ورسوله ، وعمر  
 المساجد بالبدع والضلالات التي نهى الله عنها ورسوله ، وصار مشابهاً  
 لمن نهى عن عبادة الرحمن ، وأمر بعبادة الأوثان .

فإن الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد . كما قال تعالى  
 ( ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها )  
 وقال تعالى : ( ولا نبأشروهم وأنتم عاكفون في المساجد ) وقال تعالى  
 ( قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد ) وقال  
 تعالى : ( ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله ) إلى قوله :  
 ( إنما يعمروا مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة  
 وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فصي أولئك أن يكونوا من المهتدين )  
 وقال تعالى : ( في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، يسبح  
 له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله )  
 الآية . وقال تعالى : ( وإن للمساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً )

وقال تعالى : ( ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً )

وأما مشاهد القبور ونحوها : فقد اتفق أئمة المسلمين على انه ليس من دين الاسلام ان تخص بصلاة أو دعاء ، أو غير ذلك ، ومن ظن ان الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في المساجد ، فقد كفر . بل قد تواترت السنن في النهي عن اتخاذها لذلك . كما ثبت في الصحيحين انه قال : « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما فعلوا : قالت عائشة : « ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره ان يتخذ مسجداً » وفي الصحيحين أيضاً أنه ذكر له كنيسة بارض الحبشة وما فيها من الحسن والتساوير . فقال : « أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التساوير ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » وثبت عنه في صحيح مسلم من حديث جندب انه قال : قبل ان يموت بخمس : « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، الا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فاني أنهاكم من ذلك » .

وفي المسند عنه انه قال : « ان من شرار الخلق من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » وفي موطأ مالك عنه انه قال : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي السنن عنه أنه قال « لا تتخذوا

قبري ميّداً ، وصلوا علي حينما كنتم ، فان صلاتكم تبلغني .

والمقصود هنا : أن أئمة المسلمين متفقون على أن إقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات ، وأجل القربات ، ومن فضل تركها عليها إثباتاً للخلوّة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات ، أو جعل الدعاء والصلاة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد ، فقد انخلع من ربة الدين ، واتبع غير سبيل المؤمنين . ( ومن بشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وسامت مصيراً ) .

ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الايمان ، أو على الكفاية ، أو سنة مؤكدة ، على ثلاثة أقوال :

فقبل : هي سنة مؤكدة فقط ، وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة ، وأكثر أصحاب مالك ، وكثير من أصحاب الشافعي ، ويذكر رواية عن أحمد .

وقيل : هي واجبة على الكفاية ، وهذا هو المرجح في مذهب الشافعي ، وقول بعض أصحاب مالك ، وقول في مذهب أحمد .

وقيل هي واجبة على الايمان ؛ وهذا هو المنصوص عن أحمد

وغيره ، من أئمة السلف ، وفقهاء الحديث ، وغيرهم . وهؤلاء تنازعوا فيها إذا صلى منفرداً لغير عذر ، هل تصح صلاته ؟ على قولين ؟

( أحدهما ) لا تصح ، وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ، ذكره القاضي أبو يعلى ، فى شرح المذهب عنهم ، وبعض متأخريهم كابن عقيل ، وهو قول طائفة من السلف ، واختاره ابن حزم وغيره .

( والثانى ) تصح مع إثمه بالترك ، وهذا هو المأثور عن أحمد ، وقول أكثر أصحابه .

والذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم : صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده . قالوا : ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المنفرد ، ولم يكن هناك تفضيل ، وحملوا ما جاء من م النبي صلى الله عليه وسلم بالتحريق على من ترك الجمعة ، أو على المنافقين الذين كانوا يتخلفون عن الجماعة مع النفاق ، وإن تحريقهم كان لأجل النفاق لا لأجل ترك الجماعة : مع الصلاة فى البيوت .

وأما الموجبون : فاحتجوا بالكتاب والسنة والآثار .

( أما الكتاب ) فقولہ تعالى : ( وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك ) الآية . وفيها دليلان :

( أجمعوا ) : أنه أسرع جملة الجماعة في صلاة الخوف ، وذلك دليل على وجوبها حال الخوف ، وهو بهذا الطريق الأول على وجوبها حال الأمن .

( الثاني ) : انه سن صلاة الخوف جماعة ، وسوغ فيها مالا يجوز لغير عمر ، كاستدبار القبلة ، والعمل الكثير ، فانه لا يجوز لغير عمر بالاتفاق ، وكذلك مفارقة الامام قبل السلام عند الجمهور ، وكذلك التخلف عن متابعة الامام ، كما يتأخر الصف للآخر بعد ركوعه مع الامام اذا كان العدو أمامهم . قالوا : وهذه الامور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عمر ، فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محظور يبطل للصلاة ، وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فصل مستحب ، مع أنه قد كان من الممكن ان يصلوا وحدانا صلاة تامة فلم أنها واجبة .

وأیضا فقول تعالى : ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين ) إما ان يراد به المقارنة بالفعل ، وهي الصلاة جماعة . وإما ان يراد به ما يراد بقوله : ( وكونوا مع الصادقين ) فان أريد الثاني ، لم يكن فرق بين قوله : صلوا مع الصليين ، وصوموا مع الصائمين ، ( واركعوا مع الراكعين ) ، والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك .

فان قيل : فالصلاة كلها تفعل مع الجماعة . قيل : خص الركوع بالذكر لأنه تدرك به الصلاة ، فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة . فأمر بما يدرك به الركعة ، كما قال لمريم : ( اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين ) فانه لو قيل : اقنتي مع القاتين ، لدل على وجوب ادراك القيام ، ولو قيل : اسجدي لم يدل على وجوب ادراك الركوع ، بخلاف قوله : ( واركعي مع الراكعين ) فانه يدل على الأمر بادراك الركوع وما بعده دون ما قبله ، وهو المطلوب .

(واما السنة) فالأحاديث المستفيضة في الباب : مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : « لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ، ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ، ثم انطلق الى قوم لا يشهدون الصلاة : فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » فهم بتحريق من لم يشهد الصلاة ، وفي لفظ قال : « أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ، ولو يعلمون ما فيها لأوتوها ولو حبوا ، ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام » الحديث .

وفي للسند وغيره « لولا ما في البيوت من النساء والنرية ، لأمرت ان تقام الصلاة » الحديث . فبين صلى الله عليه وسلم انه م بتحريق البيوت على من لم يشهد الصلاة ، وبين انه إنما منه من ذلك من فيها من النساء والنرية ، فلهم لا يجب عليهم شهود الصلاة ، وفي تحريق البيوت قتل من لا يجوز قتله . وكان ذلك بمنزلة إقامة الحد على الجلي .



وقد قال سبحانه وتعالى : ( ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموا ان تطؤم فتصيبكم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء ، لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما ) .

ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة ، فسياق الحديث يبين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر ، ثم أتبع ذلك بهمه بتحريق من لم يشهد الصلاة .

وأما من حمل العقوبة على النفاق ، لا على ترك الصلاة ، فقوله ضعيف لأوجه :

( أحدها ) ان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقبل المنافقين الا على الأمور الباطنة ، وانما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل محرم ، فلولا ان في ذلك ترك واجب لما حرقهم .

( الثاني ) انه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة ، فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره .

( الثالث ) انه سيأتي — ان شاء الله — حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه ان يعلي في بيته ، فلم يأذن له ، وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين ، أتى عليه القرآن ، وكان النبي صلى الله عليه

وسلم يستخلفه صلى المدينة ، وكان يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم .

( الرابع ) ان ذلك حجة على وجوبها ايضاً : كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود انه قال : « من سره ان يلقى الله غدا مسلماً فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينشأ بهن ؛ فان الله شرع لئيه سنن الهدى ، وان هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادى بهن من سنن الهدى ، وانكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف »

فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ، وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين ، ولم يعلموا ذلك الا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ، اذ لو كانت عندم مستحبة كقيام الليل ، والتطوعات التي مع الفرائض ، وصلاة الضحى ، ونحو ذلك . كان منهم من يفعلها ، ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه ، كما قال له الاعرابي : والله لا أزيد على ذلك ، ولا انقص منه . فقال : « أفلح ان صدق » ومعلوم أن كل أمر كان لا يتخلف عنه الا منافق كان واجباً على الأعيان ، كخروجهم إلى غزوة تبوك ، فان النبي صلى

الله عليه وسلم أمر به المسلمين جميعاً ، لم يأذن لأحد في التخلف . إلا من ذكر أن له عذراً فاذن له لأجل عذره ، ثم لما رجع كشف الله اسرار المنافقين ، وهتك أستارهم ، وبين أنهم تخلفوا لغير عذر . والذين تخلفوا لغير عذر مع الإيمان هوقبوا بالهجر ، حتى هجران نساءهم لهم ، حتى تاب الله عليهم .

(فان قيل ) فاتسم اليوم تحكون بنفاق من تخلف عنها ، ونجوزون تحريق البيوت عليه ، إذا لم يكن فيها ذرية .

قيل له : من الأفعال ما يكون واجبا ، ولكن تأويل التأويل يسقط الحد عنه ، وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه ، فيتركها متأولا ، وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لأحد تأويل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد باشرهم بالإيجاب .

وأبضا كما ثبت في الصحيح والسنن : « ان أعمى استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يصل في بيته ، فأذن له ، فلما ولى دعاه ، فقال : هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : فأجب » فأمره بالإجابة إذا سمع النداء ؛ ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء . وفي لفظ في السنن « ان ابن أم مكتوم قال يا رسول الله : أتى رجل شاسع الدار وان للمدينة كثيرة الهوام ، ولي قائد لا يلائمى ، فهل تجد لى رخصة ان

أصلي في بيتي ؟ فقال : « هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال :  
لا أجد لك رخصة » . وهذا نص في الإيجاب للجماعة ، مع كون  
الرجل مؤمناً .

وأما احتياجهم بتفضيل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده  
فعنه جوابان مبنيان على صحة صلاة للتفرد لغير عنتر ، فمن صحح صلاته  
قال : الجماعة واجبة ، وليست شرطاً في الصحة ، كالوقت فإنه لو أخر  
العصر إلى وقت الاصفرار كان آتماً ، مع كون الصلاة صحيحة ، بل  
وكذلك لو أخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح . « من  
أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر » قال : والتفضيل لا يبدل  
على أن المفضل جائز ، فقد قال تعالى : ( إذا نودي للصلاة من يوم  
الجمعة فاسموا إلى ذكر الله ، وخذوا البيع ذلكم خير لكم ) فجعل السعي  
إلى الجمعة خيراً من البيع ، والسعي واجب والبيع حرام . وقال  
نصاً : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك  
أزكى لهم ) .

ومن قال : لانصح صلاة للتفرد إلا لعنر ، احتج بأدلة الوجوب  
قال : وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطاً في الصحة ،  
كسائر الواجبات .

واما الوقت فانه لا يمكن تلافيه ، فاذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه ، فنظير ذلك فوت الجمعة ، وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها ، فاذا فوت الجمعة الواجبة كان آثماً ، وعليه الظهر ، إذ لا يمكن سوى ذلك . وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها ، وليس هناك جماعة اخرى ، فانه يصلي منفرداً وتصح صلاته هنا لعدم امكان صلاته جماعة ، كما تصح الظهر ممن تفوته الجمعة .

وليس وجوب الجماعة باعظم من وجوب الجمعة ، وانما الكلام فيمن صلى في بيته منفرداً لغير عذر ، ثم أقامت الجماعة، فهذا عديم عليه أن يشهد الجماعة ، كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه ان يشهد الجمعة .

واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له » . ويؤيد ذلك قوله : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » . فان هذا معروف من كلام علي وعائشة ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وقد رواه الدارقطني حرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقوى ذلك بعض الحفاظ . قالوا : ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النبي دخل على فعل شرعي إلا لترك واجب فيه كقوله : « لا صلاة إلا بأمر القرآن » و « لا إيمان لمن لا أمانة له » . ونحو ذلك .

وأجاب هؤلاء عن حديث التفضيل . بأن قالوا : هو محمول على المعذور كالمريض ونحوه . فإن هذا بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، وصلاة القائم على النصف من صلاة القاعد » وإن تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد ، ومعلوم أن القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل ، كما أن الجماعة واجبة في صلاة الفرض دون النفل .

وتمام الكلام في ذلك : أن العلماء تنازعوا في هذا الحديث ، وهو : هل المراد بها للمعذور ، أو غيره ؟ على قولين :

فقال طائفة المراد بها غير المعذور . قالوا لأن المعذور أجبره تام ، بدليل ما ثبت في الصحيحين من أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » قالوا : فإذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كانا يعملان في الصحة ، والاقامة . فكيف تكون صلاة المعذور قاعداً أو منفرداً دون صلاته في الجماعة قاعداً ؟ ! وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض : لأن القيام في الفرض واجب .

ومن قال هذا القول لزمه أن يجوز تطوع الصحيح مضطجماً ؛ لأنه قد ثبت أنه قال : « ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم » . وقد

طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعي ، وأحمد ، وجوزوا  
أن يتطوع الرجل مضطجماً ، لغير عذر ؛ لأجل هذا الحديث ، ولتعذر  
حمله على المريض ، كما تقدم .

ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك ، وعدوه بدعة ، وحدثاً في الاسلام .  
وقالوا : لا يعرف أن أحداً قط صلى في الاسلام على جنبه وهو صحيح ، ولو  
كان هذا مشروعا لفعله المسلمون صلى عهد نبهم صلى  
الله عليه وسلم ، أو بعده ، ولفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو  
مرة لتيسر الجواز ، فقد كان يتطوع قاعداً ، ويصلي على راحته قبل  
أي وجه توجهت ، ويوتر عليها ، غير الله لا يصلي عليها المكتوبة ،  
فلو كان هذا سائعا لفعله ، ولو مرة . أو لفعله أصحابه . وهؤلاء الذين  
أنكروا هذا مع ظهور حجبتهم قد تناقضوا من لم يوجب الجماعة منهم ،  
حيث حملوا قوله : « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس  
وعشرين درجة » على أنه أراد غير المندور ، فيقال لهم : لم كان التفضيل هنا  
في حق غير المندور ، والتفضيل هناك في حق المندور ، وهل هذا الا تناقض ؟!

وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المندور ، فطرد  
دليله ، وحينئذ فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة التفرد  
لغير عذر .

وأما ما احتج به منازعهم من قوله : « إذا مرض العبد أو سافر  
كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » فجوابهم عنه  
ان هذا الحديث دليل على أنه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب  
له في حال الصحة والاقامة : لأجل نيته له ، ويجزه عنه بالعذر .

وهذه « قاعدة الشريعة » أن من كان عازماً على الفعل عزماً  
جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ، فهذا الذي كان له  
عمل في صحته وإقامته عزمه أنه يفعله ، وقد فعل في المرض والسفر  
ما أمكنه ، فكان بمنزلة الفاعل . كما جاء في السنن : فيمن نظهر في بيته  
ثم ذهب الى المسجد يدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة  
الجماعة ، وكما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن بالمدينة  
لرجالا ما سرتم مسيراً ، ولا قطعتم وادياً الا كانوا معكم ، قالوا : وم  
بالمدينة ، قال : وم بالمدينة حبسهم العذر » وقد قال تعالى : ( لا يستوى  
القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله  
بأموالهم وأنفسهم ) الآية . فهذا ومثله يبين ان المعذور يكتب له  
مثل ثواب الصحيح ، اذا كانت نيته أن يفعل ، وقد عمل ما يقدر  
عليه ، وذلك لا يقتضي أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح ،  
فليس في الحديث ان صلاة المريض نفسها في الأجر مثل صلاة الصحيح ،  
ولا أن صلاة المنفرد المعذور في نفسها مثل صلاة الرجل في الجماعة ،



وانما فيه ان يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، كما يكتب له أجر صلاة الجماعة اذا فاتته مع قصده لها .

وأيضاً فليس كل معذور يكتب له مثل عمل الصحيح ، وانما يكتب له اذا كان يقصد عمل الصحيح ، ولكن عجز عنه . فالحديث يدل على انه من كان عادته الصلاة في جماعة ، والصلاة قائماً ، ثم ترك ذلك لمرضه ، فانه يكتب له ما كان يعمل . وهو صحيح مقيم ، وكذلك من تطوع على الراحة في السفر ، وقد كان يتطوع في الحضر ، قائماً يكتب له ما كان يعمل في الإقامة . فلما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة ، ولا الصلاة قائماً اذا مرض ، فصل وحده ، أو صلى قاعداً ، فهذا لا يكتب له مثل صلاة للمقيم الصحيح .

ومن حل الحديث على غير المذكور يلزمه أن يجعل صلاة هذا قاعداً مثل صلاة القائم ، وصلاته منفرداً مثل الصلاة في جماعة ، وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس ، ولا قاله أحد .

وأيضاً فيقال : تفضل النبي صلى الله عليه وسلم لعلاة الجماعة على صلاة المنفرد ، ولصلاة القائم على القاعد ، والقاعد على المضطجع ، انما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة ، حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة .

أما كون هذه الصلاة للفضولة تصح حيث نصح تلك ، أو لانصح  
 فالحديث لم يدل عليه بنفي ولا إثبات ، ولا سيق الحديث لأجل بيان  
 صحة الصلاة وفسادها ؛ بل وجوب القيام والقعود ، وسقوط ذلك ،  
 ووجوب الجماعة وسقوطها : يتلقى من أدلة آخر . وكذلك أيضاً : كون  
 هذا المذخور يكتب له تمام عمله أولا يكتب له لم يتعرض له هذا  
 الحديث ، بل يتلقى من أحاديث آخر ، وقد بينت سائر النصوص ان  
 تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم ،  
 لا لكل أحد .

وثبتت نصوص آخر وجوب القيام في الفرض ، كقوله صلى الله  
 عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً » فان لم تستطع فقاعداً ،  
 فان لم تستطع فعلى جنب » . وبين جواز التطوع قاعداً لما رآهم وهم  
 يصلون قعوداً ، فأقرم صلى الله عليه وسلم ذلك ، وكان يصلي قاعداً مع كونه كان  
 يتطوع على الراحلة في السفر . كذلك ثبتت نصوص آخر وجوب الجماعة  
 فيعطي كل حديث حقه ، فليس بينها تعارض ولا تناف ، وانما يظن  
 التعارض والتناق من حملها ما لا تسدل عليه ، ولم يعطها حقها بسوء  
 نظره وتأويله . والله أعلم .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن مسائل بكث وقومها ، ويحصل الابتلاء بها ،  
والضيق والحرص على رأي إمام بينه : منها مسألة الجماعة للصلاة ، هل  
هى واجبة ؟ أم سنة ؟ وإذا قلنا : واجبة ، هل تصح الصلاة بدونها  
مع القدرة عليها ؟

فأجاب : وأما الجماعة فقد قيل : أنها سنة ، وقيل : أنها واجبة  
على الكفاية وقيل : أنها واجبة على الأيمان . وهذا هو الذي دل عليه  
الكتاب والسنة ، فإن الله أمر بها في حال الخوف ، ففي حال الأمن  
أولى ، وآكد .

وأيضاً فقد قال تعالى : ( واركعوا مع الراكعين ) وهذا أمر بها .

وأيضاً فقد ثبت في الصحيح أن ابن أم مكتوم سأل النبي صلى  
الله عليه وسلم أن يرخص له أن يصلي في بيته ، فقال : « هل  
تسمع النداء ؟ قال : نعم ! قال : فأجب » وفي رواية « ما أجد لك  
رخصة » وابن أم مكتوم كان رجلاً صالحاً ، وفيه نزل قوله تعالى :

( عبس ونولى ، أن جاءه الأعمى ) وكان من المهاجرين ، ولم يكن من المهاجرين من يتخلف عنها إلا منافق ، فعلم أنه لا رخصة لمؤمن في تركها .

وأيضاً فقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال : « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم آمر رجلاً يصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار . » وفي رواية « لولا ما في البيوت من النساء والنرية » فين أنه إنما يمنع من تحريق المتخلفين عن الجماعة من في البيوت من النساء والأطفال ، فإن تعذيب أولئك لا يجوز ؛ لأنه لا جماعة عليهم .

ومن قال : إن هذا كان في الجمعة ، أو كان لأجل نفاقهم . فقلوه ضعيف ، فإن المنافقين لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يقتلهم لأجل النفاق ، بل لا يعاقبهم إلا بذنوب ظاهري ، فلولا أن التخلف عن الجماعة ذنب يستحق صاحبه العقاب ، لما عاقبهم . والحديث قد بين فيه التخلف من صلاة المشاء والفجر . وقد تقدم حديث ابن أم مكتوم ، وأنه لم يرخص له في التخلف عن الجماعة .

وأيضاً فإن الجماعة يترك لها أكثر واجبات الصلاة في صلاة الخوف وغيرها ، فلولا وجوبها لم يؤمر بترك بعض الواجبات لها ؛ لأنه لا يؤمر بترك الواجبات لما ليس بواجب .

## فصل

وإذا ترك الجماعة من غير عذر : ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره :

أحدهما : تصح صلاته : لقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
« تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة »

والثاني : لا تصح ، لما في السنن من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له » ولقوله : « لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد » وقد قواه عبد الحق الاشيلي .

وأيضاً فإذا كانت واجبة ، فمن ترك واجباً في الصلاة لم تصح صلاته .

وحديث التفضيل محمول على حال العذر . كما في قوله : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، وصلاة القائم على النصف من صلاة

القاعد . . وهذا طم في الفرض والنفل .

والانسان ليس له أن يصلي الفرض قاعداً او قائماً ، الا في حال العذر ، وليس له أن يتطوع قائماً عند جماهير السلف ، والحلف : الا وجهاً . في مذهب الشافعي وأحمد .

ومعلوم أن التطوع بالصلاة مضطجماً بدعة ، لم يفعلها أحد من السلف ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » يدل على أنه يكتب له لأجل نيته ، وان كان لا يعمل عادته قبل المرض والسفر فهذا يقتضي أن من ترك الجماعة لمرض أو سفر وكان يعتادها كتب له أجر الجماعة ، وان لم يكن يعتادها لم يكن يكتب له ، وان كان في الحالين إن مال به بنفسه للفعل صلاة منفرد . وكذلك المريض اذا صلى قاعداً أو مضطجماً . وعلى هذا القول فاذا صلى الرجل وحده وأمكنه أن يصلي بعد ذلك في جماعة فعل ذلك ، وان لم يمكنه فعل الجماعة استغفر الله ، كمن فاتته الجمعة وصلى ظهراً ، وان قصد الرجل الجماعة ووجد قد صلوا كان له أجر من صلى في الجماعة ، كما وردت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وانما أحررك مع الاعلام ركعة فقد أحررك الجماعة ، وان أدرك أقل

من ركعة فله نيته أجر الجماعة ، ولكن هل يكون مدركاً للجماعة أو  
يكون بمنزلة من صلى وحده . فيه قولان للعلماء في مذهب  
الشافعي وأحمد .

أحدهما : أنه يكون كمن صلى في جماعة ، كقول أبي حنيفة .

والثاني : يكون كمن صلى منفرداً ، كقول مالك ، وهذا أصح ،  
لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من  
أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الجمعة » ، ولهذا قال الشافعي وأحمد  
ومالك وجهور العلماء : إنه لا يكون مدركاً للجمعة إلا بإدراك ركعة  
من الصلاة ، ولكن أبو حنيفة ومن وافقه يقولون : إنه يكون مدركاً  
لها إذا أدركهم في التشهد .

ومن فوائد النزاع في ذلك : أن المسافر إذا صلى خلف المقيم  
أتم الصلاة إذا أدرك ركعة ، فإن أدرك أقل من ركعة فعلى  
القولين التقديم .

والصحيح أنه لا يكون مدركاً للجمعة ولا للجماعة إلا بإدراك ركعة ،  
وما دون ذلك لا يعتد له به ، وإنما يفعله متابعة للإمام . ولو بعد  
السلام ، كالفرد باتفاق الأئمة .

## وقال تبخ الاسم قدس الله روحه

### فصل

فأما صلاة الجماعة : فاتبع ما دل عليه الكتاب والسنة ، وأقوال الصحابة من وجوبها ، مع عدم العذر ، وسقوطها بالعذر .

وتقديم الأئمة بما قدم به النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فان كانوا في القراءة سواء ، فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة » ، فيفرق بين العلم بالكتاب ، او العلم بالسنة ، كما دل عليه الحديث . وإنما يكون ترجيح بعض الأئمة على بعض اذ استوتوا في المعرفة بإقام الصلاة على الوجه للشروع ، وفعلها على السنة ، وفي دين الامام الذي يخرج به للمأموم عن نقص الصلاة خلفه . فاذا استويا في كمال الصلاة منها وخلفها ، قدم الاقرأ ، ثم الأهل بالسنة ، والا ففضل الصلاة في نفسها مقدم على صفة إمامها ، وما يحتاج إليه من العلم والدين فيها مقدم على ما يستجب من ذلك .



وغيره قد يقول هي سنة مؤكدة . وقد يقول هي فرض على الكفاية .

ولهم في تقديم الأئمة خلاف وبأمرهم بإقامة الصفوف فيها ، كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من سننها الخمس : وهي تقويم الصفوف ، وورعها ، وتقاربها ، وسد الأول فالأول ، وتوسيط الامام حتى ينهى عما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من صلاة المنفرد خلف الصف . وبأمره بالإعادة ، كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في حديثين ثابتين عنه ، فانه أمر المنفرد خلف الصف بالإعادة ، كما أمر المصلي في صلاته بالإعادة ، وكما أمر المصلي في وضوئه الذي ترك موضع ظفر من قدمه لم يمسه الماء بالإعادة ، فهذه المواضع دلت على اشتراط الطهارة ، والاصطفاف في الصلاة ، والاتيان بآركاتها .

والذين خالفوا حديث المنفرد خلف الصف كأبي خنيفة ومالك والشافعي ، منهم من لم يبلغه ، أو لم يثبت عنده ، والشافعي رآه معارضاً بكون الامام يصلي وحده ، ويكون مليكة جدة أنس صلت خلفهم ، ويحدث أبي بكر لما ركع دون الصف .

وأما أحد فأصله في الأحاديث اذا تعارضت في قضيتين متشابهتين غير متماثلتين ، فانه يستعمل كل حديث على وجهه ، ولا يرد أحدهما

بالآخر . فيقول في مثل هذه : المرأة إذا كانت مع النساء صلت بينهن وأما إذا كانت مع الرجال لم تصل الا خلفهم ، وان كانت وحدها ، لأنها منبهة عن مصافة الرجال ، فانفرادها عن الرجال أولى بها من مصافتهم ، كما أنها إذا صلت بالنساء صلت بينهن ، لأنه أستر لها ، كما يصلي امام المرأة بينهم . وان كانت سنة الرجل الكاسي اذا أم أن يتقدم بين يدي الصف .

ونقول : ان الامام لا يشبه للمأموم ، فان سنته التقدم لا المصافة ، وسنة المؤمنين الاصطفاف . نعم يدل انفراد الامام والمرأة على جواز انفراد الرجل المأموم لحاجة ، وهو ما اذا لم يحصل له مكان يصلي فيه إلا منفرداً ، فهذا قياس قول أحمد وغيره ، ولأن واجبات الصلاة وغيرها تسقط بالاعذار ، فليس الاصطفاف إلا بعض واجباتها ، فسقط بالعجز في الجماعة ، كما يسقط غيره فيها ، وفي متن الصلاة .

ولهذا كان تحصيل الجماعة في صلاة الخوف والمرض ونحوها مع استدبار القبلة ، والعمل الكثير ، ومفارقة الامام ، ومع ترك المريض القيام : أولى من أن يصلوا وحداناً ، ولهذا ذهب بعض أصحاب احمد الى أنه يجوز تقديم المؤتم على الامام عند الحاجة ، كحال الزحام ونحوه ، وان كان لا يجوز لغير حاجة ، وقد روى في بعض صفات صلاة الخوف .

ولهذا سقط عنده وعند غيره من أئمة السنة ما يعتبر للجماعة : من

عدل الامام ، وحل البقعة ، ونحو ذلك للحاجة ، فحوزوا ، بل أوجبوا  
نعل صلوات الجمعة والعيدين والخوف والمناسك ونحو ذلك خلف الأئمة  
الفاجرين ، وفي الأمكنة للنصوبة اذا أفضى ترك ذلك إلى ترك الجمعة  
والجماعة ، أو الى فتنة في الأمة . ونحو ذلك . كما جاء في حديث جابر  
« لا يؤمن فاجر مؤمناً إلا أن يقهره سلطان يخاف سيفه ، أو سوطه ،  
لأن غاية ذلك أن يكون عدل الامام واجباً ، فيسقط بالعذر ، كما سقط  
كثير من الواجبات في جماعة الخوف بالعذر .

ومن اهتدى لهذا الأصل . وهو أن نفس واجبات الصلاة تستقط  
بالعذر ، فكذلك الواجبات في الجماعات ونحوها ، فقد هدى لما جاءت  
به السنة من التوسط بين افعال بعض واجبات الشريعة رأساً ، كما قد  
يبتلى به بعضهم ، وبين الاسراف في ذلك الواجب حتى يفضي إلى ترك  
غيره من الواجبات التي هي أوكد منه عند العجز عنه ، وإن كان ذلك  
الأوكد مقدوراً عليه ، كما قد يبتلى به آخرون . فإن فعل المقدور عليه  
من ذلك دون المعجوز عنه هو الوسط بين الأمرين .

وعلى هذا الأصل تبني مسائل الهجرة والعزم ، التي هي أصل  
« مسألة الإمامة » بحيث لا يفعل ولا تسع القدرة ، ولهذا كان أحمد  
في المنصوص عنه وطائفة من أصحابه يقول : يجوز اقتداء المفترض بالتنفل  
للحاجة ، كما في صلاة الخوف . وكما لو كان المفترض غير قارىء كما في

حديث عمرو بن سلمة ، ومعاذ ، ونحو ذلك . وان كان لا يجوز له لغير حاجة على احدي الروايتين عنه ، فأما إذا جوزه مطلقاً فلا كلام ، وان كان من أصحابه من لا يجوز له بحال فصارت الأقوال في مذهبه وغير مذهبه ثلاثة . والنوع مطلقاً هو المشهور عن أبي حنيفة ومالك ، كما أن الجواز مطلقاً هو قول الشافعي .

ويشبه هذا مفارقة للمأموم امامه قبل السلام ، فعنه ثلاث روايات :

أوسطها جواز ذلك للحاجة ، كما تفعل الطائفة الأولى في صلاة الخوف ، وكما فعل النبي طول عليه معاذ صلاة العشاء الآخرة ، لما شق عليه طول الصلاة .

والثانية النع مطلقاً ، كقول أبي حنيفة .

والثالثة : الجواز مطلقاً ، كقول الشافعي ، ولهذا جوز أحمد على المشهور عنه أن تؤم للمرأة الرجال لحاجة ، مثل أن تكون قارئة ، وم غير قارئتين فتصلي بهم التراويح ، كما أذن النبي صلى الله عليه وسلم لأُم ورقة أن تؤم أهل دارها ، وجعل لها مؤذناً وتأخر خلفهم ، وان كنوا مأمومين بها للحاجة ، وهو حجة لمن يجوز تقديم المأموم لحاجة هذا مع ما روى عنه = إلى الله عليه وسلم من قوله : « لا تؤمن امرأة

رجالاً ، وان للتع من إمامة المرأة بالرجال قول عامة العلماء .

ولهذا الأصل استعمل أحمد ما استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله في الامام : « إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » ، وأنه علل ذلك بأنه يشبه قيام الأعاجم بعضهم لبعض ، فسقط عن المأمومين القيام لما في القيام من المفسدة التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم من مخالفة الامام ، والتشبه بالأعاجم في القيام له . وكذلك عمل أئمة الصحابة بعده لما اعتلوا فصلوا قعوداً ، والناس خلفهم قعود ، كأبيد بن الحضير ، ولكن كره هذا لغير الامام الراتب ، إذ لا حاجة إلى نقص الصلاة في الاتهام به . ولهذا كرهه أيضاً إذا مرض الامام الراتب مرضاً مزمناً ، لأنه يتبين حينئذ انصرافه عن الامامة ، ولم ير هذا منسوخاً بكونه في مرضه صلى في أثناء الصلاة قاعداً وم قيام ، لعدم للثافة بين ما أمر به وبين ما فعله ، ولأن الصحابة فعلوا ما أمر به بعد موته ، مع شهودهم لفعله .

يفرق بين القعود من أول الصلاة ، والقعود في أثنائها ، إذ يجوز الأمران جميعاً ، إذ ليس في الفعل تحريم للمأمور به بحال ، مع ما في هذه المسائل من الكلام الدقيق الذي ليس هذا موضعه .

وإنما الغرض التنبيه على قواعد الشريعة التي تعرفها القلوب الصحيحة ،

التي دل عليها قوله تعالى : ( فأتقوا الله ما استطعتم ) وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وانه اذا تعذر جمع الواجبين قدم أرجحها ، وسقط الآخر بالوجه الشرعى ، والتنبه على ضوابط من مآخذ العلماء رضي الله عنهم .

## وسئل

عن أقوام يسمعون الداعى ولم يجيبوا ؟ وفيهم من يصلي في بيته ، وفيهم من لا يراه يصلي ، ويراه جماعة من الناس ، ولا يرونه بالصلاة ، وحاله لم ترض الله ولا رسوله من جهة الصلاة وغيرها . فهل يجوز لمن يراه في هذه الحالة أن يولي عنه أو يسلم عليه ؟ أفتونا مأجورين .

وأيضاً : هل يجوز لرجل إذا كان اماماً في المسجد الذي هو فيه لم يصل فيه الا نفران أو ثلاثة في بعض الأيام هو يصلي فيه احتساباً ؟ وأيضاً ان كان يصلي فيه بأجرة لا ما يطلب الصلاة في غيره الا لأجل فضل الجماعة ، وهل يجوز ذلك ؟ أفتونا يرحمكم الله .

فأجاب : الصلاة في الجماعات التي تقام في للمساجد من شعائر الاسلام الظاهرة ، وسنته الهادية . كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال : « ان هذه الصلوات الخمس في المسجد التي تقام فيه الصلاة

من سنن الهدى ، وإن الله شرع لنيكم سنن الهدى ، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجال حتى يقام في الصف »

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من الحطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ! ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فسأله أن يرخص له أن يصلي في بيته ، فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال : أسمع النداء بالصلاة ؟ قال : نعم ! قال : أجب — وفي رواية في السنن — قال : أسمع النداء ؟ قال : نعم ! قال : لا أجد لك رخصة .

وفي السنن عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سمع النداء فلم يسمع منه من اتباعه عذر ، قالوا : ما العذر ؟ قال : خوف أو مرض ، لم تقبل منه الصلاة التي صلى » رواه أبو داود .

وصلاة الجماعة من الأمور المؤكدة في الدين باتفاق المسلمين .

وهي فرض على الأعيان عند أكثر السلف ، وأئمة أهل الحديث :  
كأحمد وإسحاق ، وغيرها ، وطائفة من أصحاب الشافعي ، وغيرهم ،  
وهي فرض على الكفاية عند طوائف من أصحاب الشافعي ، وغيرهم ،  
وهو المرجع عند أصحاب الشافعي .

وللصر على ترك الصلاة في الجماعة رجل سوء ينكر عليه ويزجر  
على ذلك ، بل يعاقب عليه ، وترد شهادته ، وإن قيل : إنها سنة  
مؤكدة . وأما من كان معروفاً بالفسق مضياً للصلاة ، فهذا داخل في  
قوله : ( تخلف من بعدم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات  
فسوف يلقون غياً ) وتجب عقوبته على ذلك بما يدعو إلى ترك المحرمات  
وفعل الواجبات .

ومن كان اماماً راتباً في مسجد فصلاته فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به  
أفضل من صلاته في غيره ، وإن كان أكثر جماعة .

ومن عرف منه التظاهر بترك الواجبات ، أو فعل المحرمات ، فإنه  
يستحق أن يهجر ، ولا يسلم عليه تعزيراً له على ذلك ، حتى يتوب .  
والله سبحانه أعلم .



## وسئل

عن رجل يقتدى به في ترك صلاة الجماعة ؟

فأجاب : من اعتقد أن الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجماعة في مساجد المسلمين فهو زال مبتدع باتفاق للمسلمين ، فإن صلاة الجماعة ؛ إما فرض على الأعيان وإما فرض على الكفاية .

والادلة من الكتاب والسنة أنها واجبة على الأعيان ، ومن قال : إنها سنة مؤكدة ، ولم يوجبها ، فإنه ينسب من داوم على تركها ، حتى ان من داوم على ترك السنن التي هي دون الجماعة سقطت عدالته عندهم ، ولم تقبل شهادته ، فكيف بمن يداوم على ترك الجماعة ؟ فإنه يؤمر بها باتفاق المسلمين ، ويلزم على تركها ، فلا يمكن من حكم ولا شهادة ولا فتياً مع اصراره على ترك السنن الاربعة ، التي هي دون الجماعة ، فكيف بالجماعة التي هي أعظم شعار الاسلام ؟ والله أعلم .

## وسئل

عن رجل جار للمسجد ، ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويحتج بدكانه .

فأجاب : الحمد لله . يؤمر بالصلاة مع المسلمين ، فان كان لا يصلي فانه يستتاب ، فان تاب وإلا قتل . وإذا ظهر منه الإهمال للصلاة لم يقبل قوله : إذا فرغت صليت ، بل من ظهر كذبه لم يقبل قوله ، ويلزم بما أمر الله به ورسوله .

## وسئل

عن رجلين تنازعا في « صلاة الفذ » فقال احدهما : قال صلى الله عليه وسلم « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بخمس وعشرين » وقال الآخر : « متى كانت الجماعة في غير مسجد فهي كصلاة الفذ » ؟

فأجاب : ليست الجماعة كصلاة الفذ ؛ بل الجماعة أفضل ولو كانت في غير المسجد ؛ لكن تنازع العلماء فيمن صلى جماعة في بيته ، هل

بسقط عنه حضور الجماعة في المسجد ؟ أم لا بد من حضور الجماعة في المسجد ؟ والذي ينبغي له أن لا يترك حضور الجماعة في المسجد إلا لعذر كما دلت على ذلك السنن والآثار ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى :

عن رجل أدرك آخر جماعة ، وبعد هذه الجماعة جماعة أخرى ، فهل يستحب له متابعة هؤلاء في آخر الصلاة ؟ أو ينتظر الجماعة الأخرى ؟ .

فأجاب : أما إذا أدرك أقل من ركعة ، فهذا مبني على أنه هل يكون مدركا للجماعة بأقل من ركعة ، أم لا بد من إدراك ركعة ؟ فذهب أبي حنيفة : أنه يكون مدركا ، وطرد قياسه في ذلك حتى قال في الجمعة : يكون مدركا لها بإدراك القعدة فيتمها جمعة . ومذهب مالك : أنه لا يكون مدركا إلا بإدراك ركعة . وطرد المسألة في ذلك حتى فيمن أدرك من آخر الوقت . فان للواضع التي تذكر فيها هذه المسألة أنواع :

أحدها : الجمعة .

والثاني : فضل الجماعة .

والثالث : إدراك المسافر من صلاة للمقيم .

والرابع : إدراك بعض الصلاة قبل خروج الوقت ، كإدراك بعض الفجر قبل طلوع الشمس .

والخامس : إدراك آخر الوقت ، كالحائض تطهر ، والمجنون يفيق ، والكافر يسلم في آخر الوقت .

والسادس : إدراك ذلك من أول الوقت عند من يقول إن الوجوب بذلك ، فإن في هذا الأصل السادس نزاعاً . وأما مذهب الشافعي وأحمد فقالا في الجمعة بقول مالك ، لاتفاق الصحابة على ذلك ، فاتهم قالوا فيمن أدرك من الجمعة ركعة يصلي إليها أخرى ، ومن أدركهم في التشهد صلى أربعاً .

وأما سائر المسائل ففيها نزاع في مذهب الشافعي وأحمد ، وهما قولان للشافعي ، وروايتان عن أحمد ، وكثير من أصحابها يرجح قول أبي حنيفة .

والاظهر هو مذهب مالك ، كما ذكره الحرقى في بعض الصور ، وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك »

الصلاة » فهذا نص عام في جميع صور إدراك ركعة من الصلاة ، سواء كان إدراك جماعة أو إدراك الوقت . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : « من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » . وهذا نص في ركعة في الوقت .

وقد عارض هذا بعضهم بأن في بعض الطرق : « من أدرك سجدة » وظنوا أن هذا يتناول ما إذا أدرك السجدة الأولى ، وهذا باطل فإن المراد بالسجدة الركعة ، كما في حديث ابن عمر : « حفظت عن رسول صلى الله عليه وسلم سجدتين قبل الظهر ، وسجدتين بعدها وسجدتين بعد المغرب » الى آخره . وفي اللفظ المشهور « ركعتين » وكما روى : « أنه كان يصلي بعد الوتر سجدتين » وهما ركعتان ، كما جاء ذلك مفسراً في الحديث الصحيح . ومن سجد بعد الوتر سجدتين مجردتين عملاً بهذا فهو غلط باتفاق الأئمة .

وايضاً فإن الحكم عديم ليس متعلقاً بإدراك سجدة من السجدتين . فعلم أنهم لم يقولوا بالحديث . فعل هذا إذا كان المدرك أقل من ركعة وكان بعدها جماعة أخرى فصلى معهم في جماعة صلاة تامة فهذا أفضل ، فإن هذا يكون مصلياً في جماعة ؛ بخلاف الأول ، وإن كان المدرك ركعة أو كان أقل من ركعة ، وقلنا إنه يكون به مدركاً للجماعة ، فهنا قد تعارض إدراكه

لهذه الجماعة ، وإدراكه للثانية من أولها ، فإن إدراك الجماعة من أولها أفضل . كما جاء في إدراكها مجدها ، فإن كانت الجماعتان سواء فالثانية أفضل ، وإن تميزت الأولى بكمال الفضيلة ، أو كثرة الجمع ، أو فضل الامام ، أو كونها الراتب ، فهي في هذه الجهة أفضل ، وتلك من جهة إدراكها مجدها أفضل ، وقد يترجع هذا تارة وهذا تارة . وأما إن قدر أن الثانية اكمل أفعالا ، واماماً ، أو جماعة ، فهذا قد ترجعت من وجه آخر .

ومثل هذه المسألة لم تكن تعرف في السلف إلا إذا كان مدركاً لمسجد آخر ، فانه لم يكن يصلي في المسجد الواحد امامان راتبان ، وكانت الجماعة تتوفر مع الامام الراتب ، ولا ريب أن صلاته مع الامام الراتب في المسجد جماعة ولو ركعة خير من صلاته في بيته ولو كان جماعة ، والله أعلم .

## وسئل

عن رجل صلى فرضه ، ثم أتى مسجد جماعة فوجدهم يصلون ، فهل له ان يصلي مع الجماعة من الغائت ؟ .

فأجاب : إذا صلى الرجل الفريضة ثم أتى مسجداً تقام فيه تلك

الصلاة فليصلها معهم ، سواء كان عليه فاتة أو لم يكن ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حيث قال لرجلين لم يصليا مع الناس : فقال : « ما لكما لم تصليا ؟ ألسنا مسلمين ؟ فقالا : يا رسول الله ! صلينا في رحالتنا ، فقال : إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم ، فإنها لكما نافلة » .

ومن عليه فاتة فعليه ان يبادر إلى قضائها على الفور ، سواء فاتته عمداً أو سهواً ، عند جمهور العلماء . كالك واحد وأبي حنيفة ، وغيرهم . وكذلك الراجح في مذهب الشافعي أنها إذا فاتت عمداً كان قضاؤها واجباً على الفور .

وإذا صلى مع الجماعة نوى بالثانية معادة ، وكانت الأولى فرضاً والثانية نفلاً على الصحيح ، كما دل عليه هذا الحديث وغيره . وقيل : الفرض اكملها ، وقيل : ذلك إلى الله تعالى ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن حديث يزيد بن الأسود قال : « شهدت حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصليت معه صلاة الصبح في مسجد الحيف ، فلما قضى الصلاة وانحرف فاذا هو برجلين في أخريات القوم لم يصليا ، فقال :

علي بها ، فاذا بها ترعد فرائضها ، فقال : مامنعكما أن تصليا معنا ؟  
فقالا : يا رسول الله ! انا كنا صلينا في رحلتنا ، قال : فلا تنفلا ،  
إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم ، فإنها  
لكما نافلة .

والثاني : عن سلمان بن سالم قال : « رأيت عبد الله بن عمر جالسا  
على البلاط ، والناس يصلون ، فقلت : يا عبد الله ! مالك لا تصلي ؟  
فقال : إني قد صليت ، وإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول : لاتعاد صلاة مرتين » فما الجمع بين هذا ، وهذا ؟؟ .

فأجاب : الحمد لله . أما حديث ابن عمر فهو في الاعادة مطلقاً من  
غير سبب . ولا ريب أن هذا منهي عنه ، وأنه يكره للرجل أن يقصد  
إعادة الصلاة من غير سبب يقتضي الاعادة ، إذ لو كان مشروعا للصلاة  
الشرعية عدد معين ، كان يمكن الانسان أن يصلي الظهر مرات ، والمصر  
مرات ، ونحو ذلك ، ومثل هذا لا ريب في كراهته .

وأما حديث ابن الاسود : فهو إعادة مقيدة بسبب اقتضى الاعادة ،  
وهو قوله : « إذا صليتما في رحالكما ، ثم أتيتما مسجد جماعة ، فصليا  
معهم ، فإنها لكما نافلة » فسبب الاعادة هنا حضور الجماعة الراجعة ،  
ويستحب لمن صلى ثم حضر جماعة رابعة . أن يصلي معهم .



لكن من العلماء من يستحب الاعادة مطلقاً ، كالشافعي وأحمد ، ومنهم من يستحبها إذا كانت الثانية أكل ، كمالك . فإذا أعادها فالأولى هي الفريضة ، عند أحمد وأبي حنيفة ، والشافعي في أحد القولين . لقوله في هذا الحديث : « فأنها لكما نافلة » وكذلك قال في الحديث الصحيح : « انه سيكون أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها ، ثم اجمعوا صلاتكم معهم نافلة » وهذا أيضاً يتضمن إعادتها لسبب ، ويتضمن أن الثانية نافلة . وقيل الفريضة أكلها . وقيل ذلك إلى الله .

ومما جاء في الاعادة لسبب الحديث الذي في سنن أبي داود لما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا رجل يتصدق على هذا يصلي معه » . فأنها هذا المتصدق قد أعاد الصلاة ليحصل لذلك للصلي فضيلة الجماعة ، ثم الاعادة للأمور بها مشروعة عند الشافعي وأحمد ومالك وقت النبي ، وعند أبي حنيفة لا تشرع وقت النبي .

وأما المغرب : فهل نعاد على صفتها ؟ أم تشفع بركة ؟ أم لا نعاد ؟ على ثلاثة أقوال مشهورة للفقهاء .

ومما جاء فيه الاعادة لسبب ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض صلوات الخوف صلى بهم الصلاة مرتين ، صلى بطائفة ركعتين ،

ثم سلم ، ثم صلى بطائفة أخرى ركعتين ثم سلم ، ومثل هذا حديث معاذ بن جبل لما كان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، فهنا إعادة أيضاً ، وصلاة مرين .

والعلماء متنازعون في مثل هذا : وهي مسألة اقتداء المفترض بالمتفل « على ثلاثة أقوال ..

ف قيل : لا يجوز كقول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات . وقيل : يجوز كقول الشافعي وأحمد في رواية ثانية . وقيل : يجوز للحاجة مثل حال الخوف ، والحاجة الى الاتمام بالتطوع ، ولا يجوز لغيرها كرواية ثالثة عن أحمد . ويشبه هذا إعادة صلاة الجنازة لمن صلى عليها أولاً ، فإن هذا لا يشرع بغير سبب باتفاق العلماء ، بل لو صلى عليها مرة ثانية ثم حضر من لم يصل . فهل يصلي عليها ؟ على قولين للعلماء . قيل : يصلي عليها ، وهو مذهب الشافعي وأحمد ، ويصلى عندهما على القبر ، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن غير واحد من الصحابة ، أنهم صلوا على جنازة بعد ما صلى عليها غيرهم . وعند أبي حنيفة ومالك ينهى عن ذلك ، كما ينهى عن إقامة الجماعة في المسجد مرة بعد مرة ، قالوا : لأن الفرض يسقط بالصلاة الأولى ، فتكون الثانية نافلة ، والصلاة على الجنازة لا يتطوع بها . وهذا بخلاف من يصلي الفريضة فإنه يصليها باتفاق المسلمين ، لأنها واجبة

عليه ، وأصحاب الشافعي وأحمد يجيبون بجوابين :

أحدهما : أن الثانية تقع فرضاً عن فعلها ، وكذلك يقولون في سائر فروض الكفايات : أن من فعلها أسقط بها فرض نفسه ، وإن كان غيره قد فعلها فهو غير بين أن يكتفي بإسقاط ذلك ، وبين أن يسقط الفرض بفعل نفسه . وقيل : بل هي نافلة ، ويمنعون قول القائل : إن صلاة الجنازة لا تطوع بها ، بل قد تطوع بها ، إذا كان هناك سبب يقتضي ذلك .

وينبغي على هذين المأخذين أنه إذا حضر الجنازة من لم يصل أولاً : فهل لمن صلى عليها أولاً أن يصلي معه تبعاً ؟ كما يفعل مثل هذا في المكتوبة ، على وجهين . قيل : لا يجوز هنا ، لأن فعله هنا نفل بلا زاع . وهي لا يتنفل بها . وقيل : بل له الإعادة : فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على القبر ، صلى خلفه من كان قد صلى أولاً . وهذا أقرب ، فإن هذه الإعادة بسبب اقتضاء ، لا إعادة مقصودة وهذا سائغ في المكتوبة والجنازة . والله أعلم . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

## وسئل شيخ الإسلام

عن يجد الصلاة قد أقيمت . فأبما أفضل . صلاة الفريضة ؟ أو يأتي بالسنة ويلحق الامام ولو في التشهد ؟ وهل ركعتا الفجر سنة للصبح أم لا ؟

فأجاب : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » وفي رواية « فلا صلاة الا التي أقيمت » فإذا أقيمت الصلاة فلا يشتغل بتحية المسجد ولا بسنة الفجر ، وقد اتفق العلماء على أنه لا يشتغل عنها بتحية المسجد .

ولكن تنازعوا في سنة الفجر : والصواب أنه إذا سمع الإقامة فلا يصلي السنة لا في بيته ولا في غير بيته . بل بقضائها إن شاء بعد الفرض . والسنة أن يصلي بعد طلوع الفجر ركعتين سنة ، والفريضة ركعتان ، وليس بين طلوع الفجر والفريضة سنة الا ركعتان ، والفريضة تسمى صلاة الفجر ، وصلاة الغداة ، وكذلك السنة تسمى سنة الفجر ، وسنة الصبح ، وركعتي الفجر ، ونحو ذلك والله أعلم .

## وسئل

عن « القراءة خلف الإمام » ؟

فأجاب : الحمد لله . للعلماء فيه نزاع واضطراب مع عموم الحاجة إليه . وأصول الأقوال ثلاثة : طرفان ، ووسط .

فأحد الطرفين انه لا يقرأ خلف الإمام بحال .

والثاني : انه يقرأ خلف الإمام بكل حال .

والثالث : وهو قول أكثر السلف ، انه اذا سمع قراءة الإمام أنصت ، ولم يقرأ ، فان استماعه لقراءة الإمام خير من قراءته ، واذا لم يسمع قراءته قرأ لنفسه ، فان قراءته خير من سكوته ، فالاستماع لقراءة الإمام أفضل من القراءة ، والقراءة أفضل من السكوت ، هذا قول جمهور العلماء كمالك وأحمد بن حنبل وجمهور أصحابها ، وطائفة من أصحاب الشافعي ، وأبي حنيفة ، وهو القول القديم للشافعي ، وقول محمد بن الحسن .

وعلى هذا القول ، فهل القراءة حال مخافة الامام بالفاتحة واجبة على المأموم ؟ أو مستحبة ؟ على قولين في مذهب أحمد .

أشهرها أنها مستحبة ، وهو قول الشافعي في القديم ، والاستماع حال جهر الامام هل هو واجب أو مستحب ؟ والقراءة اذا سمع قراءة الامام هل هي محرمة أو مكروهة ؟ وهل تبطل الصلاة اذا قرأ ؟ على قولين في مذهب أحمد ، وغيره :

( أحدهما ) ان القراءة حينئذ محرمة ، واذا قرأ بطلت صلاته ، وهذا أحد الوجهين اللذين حكاهما أبو عبد الله ابن حامد ، في مذهب أحمد .

( والثاني ) ان الصلاة لا تبطل بذلك ، وهو قول الأكثرين ، وهو المشهور من مذهب أحمد ، ونظير هذا اذا قرأ حال ركوعه وسجوده : هل تبطل الصلاة ؟ على وجهين في مذهب أحمد : لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً .

والذين قالوا : يقرأ حال الجهر ، والمخافة ، انما يأمرونه أن يقرأ حال الجهر بالفاتحة خاصة ، وما زاد على الفاتحة فان المشروع أن يكون فيه مستمعاً لا قارئاً .

وهل قراءته للفاحة مع الجهر واجبة . أو مستحبة ؟ على قولين :

( أحدهما ) : أنها واجبة ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وقول ابن حزم .

( والثاني ) أنها مستحبة ، وهو قول الأوزاعي ، والليث بن سعد ، واختيار جدي أبي البركات ، ولا سبيل الى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسألة ، كما لا سبيل الى الخروج من الخلاف في وقت العصر ، وفي فسخ الحج ، ونحو ذلك من المسائل .

بتعين في مثل ذلك النظر فيما يوجهه الدليل الشرعي ، وذلك ان كثيراً من العلماء يقول صلاة العصر يخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء مثليه ، كالشهور من مذهب مالك ، والشافعي ، وهو إحدى الروايتين من أحمد .

وأبو حنيفة يقول : حينئذ بدخل وقتها ، ولم يتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر ، بخلاف غيرها فانه اذا صلى الظهر بعد الزوال بعد مضي ظل كل شيء مثله ، سوى ظل الزوال صحت صلاته ، والمغرب أيضاً تجزئ باتفاقهم اذا صلى بعد الغروب ، والمشاء تجزئ باتفاقهم اذا صلى بعد مغيب الشفق الأبيض ، الى ثلث الليل ، والفجر

تجزئـه باتفاقهم اذا صلاها بعد طلوع الفجر الى الاسفار الشديد، وأما  
العصر فهذا يقول : تصلى الى الثلاثين ، وهذا يقول لا تصلي الا بعد  
الثلاثين ، والصحيح انها تصلى من حين يصير ظل كل شيء مثله الى  
اصفرار الشمس ، فوقتها أوسع ، كما قاله هؤلاء ، وهؤلاء ، وعلى  
هذا تدل الأحاديث الصحيحة للمدنية ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن  
وهو الرواية الأخرى عن أحمد .

والمقصود هنا أن من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل فيها  
بقول يجمع عليه ، لكن والله الحمد القول الصحيح عليه دلائل شرعية  
تبين الحق .

ومن ذلك فسخ الحج الى العمرة ، فان الحج الذي اتفق الأمة  
على جوازه أن يهل متمتعاً يحرم بمرة ابتداء ، ويهل قارناً وقد  
ساق الهدى ، فلما إن أفرد او قرن ولم يسق الهدى ففي حجه نزاع  
بين السلف والخلف .

والمقصود هنا القراءة خلف الامام فنقول : اذا جهر الامام استمع  
لقراءته ، فان كان لا يسمع لبعده فانه يقرأ في أصح القولين ، وهو  
قول أحمد وغيره ، وان كان لا يسمع لصممه ، أو كان يسمع



مهمة الامام ولا يفقه ما يقول : ففيه قولان في مذهب  
أحمد ، وغيره .

والأظهر انه يقرأ : لأن الأفضل ان يكون اما مستمعاً ، واما  
قارئاً ، وهذا ليس بمستمع ، ولا يحصل له مقصود السماع ، فقراءته  
أفضل من سكوته ، فذكر الدليل على الفصلين . على انه في حال الجهر  
بستمع ، وانه في حال الخفاة يقرأ .

فالدليل على الأول الكتاب والسنة والاعتبار :

( أما الأول ) فانه تعالى قال : ( واذا قرئ القرآن فاستمعوا  
له وأنصتوا لعلكم ترحمون ) وقد استفاد من السلف انها زلت في  
القراءة في الصلاة ، وقال بعضهم في الخطبة ، وذكر أحمد بن حنبل  
الاجماع على انها زلت في ذلك ، وذكر الاجماع على أنه لا تجب  
القراءة على المأموم حال الجهر .

ثم يقول : قوله تعالى : ( واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا  
لعلكم ترحمون ) لفظ عام ، فلما ان يختص القراءة في الصلاة ، او في  
القراءة في غير الصلاة ، أو يسمها . والثاني باطل قطعاً ، لأنه لم يقل  
أحد من المسلمين انه يجب الاستماع خارج الصلاة ، ولا يجب في

الصلاة ، ولأن استماع المستمع الى قراءة الامام الذي يأتي به ويجب عليه متابعتها اولى من استماعه الى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخلة في الآية ، إما على سبيل الخصوص ، وإما على سبيل العموم ، وعلى التقديرين فالآية دالة على أمر للمأموم بالانصات لقراءة الامام ، وسواء كان أمر إيجاب أو استحباب .

فالمقصود حاصل . فان المراد ان الاستماع اولى من القراءة ، وهذا صريح في دلالة الآية على كل تقدير ، والمنازع يسلم ان الاستماع مأمور به دون القراءة ، فيما زاد على الفاتحة . والآية أمرت بالانصات إذا قرئ القرآن . والفاتحة أم القرآن ، وهي التي لا بد من قراءتها في كل صلاة ، والفاتحة أفضل سور القرآن . وهي التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلاً ، فيمتنع أن يكون المراد بالآية الاستماع الى غيرها دونها ، مع اطلاق لفظ الآية وعمومها ، مع أن قراءتها أكثر وأشهر ، وهي أفضل من غيرها . فان قوله : ( إذا قرئ القرآن ) يتناولها ، كما يتناول غيرها ، وشمله لها أظهر لفظاً ومعنى . والعدل عن استماعها إلى قرائتها إنما يعدل لأن قراءتها عنده أفضل من الاستماع ، وهذا غلط يخالف النص والاجماع ، فان الكتاب والسنة أمرت للمؤمن بالاستماع دون القراءة ، والأمة متفقة على أن استماعه لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءته لما زاد عليها .

فلو كانت القراءة لما بقرأه الامام أفضل من الاستماع لقراءته لكان قراءة للمأموم أفضل من قراءته لما زاد على الفاتحة ، وهذا لم يقل به احد . وإنما نازع من نازع في الفاتحة لظنه أنها واجبة على للمأموم مع الجهر ، أو مستحبة له حينئذ .

وجوابه أن المصلحة الحاصلة له بالقراءة يحصل بالاستماع ماهو أفضل منها ، بدليل استماعه لما زاد على الفاتحة . فلولا أنه يحصل له بالاستماع ماهو أفضل من القراءة لكان الأولى أن يفعل أفضل الأمرين ، وهو القراءة ، فلما دل الكتاب والسنة والاجماع على ان الاستماع أفضل له من القراءة ، علم أن المستمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارى ، وهذا المعنى موجود في الفاتحة وغيرها ، فالمستمع لقراءة الامام يحصل له أفضل مما يحصل بالقراءة ، وحينئذ فلا يجوز أن يؤمر بالأدنى وينهى عن الأعلى .

وثبت أنه في هذه الحال قراءة الامام له قراءة ، كما قال ذلك جماهير السلف والخلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان . وفي ذلك الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان له إمام فقرأه الامام له قراءة » .

وهذا الحديث روي مرسل ، ومسنداً لكن أكثر الأئمة الثقات رووه مرسل عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسند بعضهم ، ورواه ابن ماجه مسنداً ، وهذا المرسل قد عضده

ظاهر القرآن والسنة ، وقال به جواهر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله من اكابر التابعين ، ومثل هذا الرسل يحتاج به بانفاق الأئمة الأربعة ، وغيرهم ، وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا الرسل .

فتبين أن الاستماع إلى قراءة الامام أمر دل عليه القرآن دلالة قاطعة ، لأن هذا من الأمور الظاهرة التي يحتاج اليها جميع الأمة ، فكان بيانها في القرآن مما يحصل به مقصود البيان ، وجاءت السنة موافقة للقرآن . ففي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا ، فبين لنا سنتنا ، وعلما صلاتنا ، فقال : أقيموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فاذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا » . وهذا من حديث أبي موسى الطويل المشهور . لكن بعض الرواة زاد فيه على بعض ، فنهى من لم يذكر قوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » ومنهم من ذكرها ، وهي زيادة من الثقة . لا تخالف المزيد ، بل توافق معناه ، ولهذا رواها مسلم في صحيحه .

فان الانصات الى قراءة القارىء من تمام الائتمام به فان من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته لم يكونوا مؤتمين به ، وهذا مما يبين حكمة سقوط القراءة على للأوم ، فان متابعتها لمامه مقدمة على غيرها ، حتى في الأنفال ، فاذا أدركه ساجداً سجد معه ، وإذا أدركه في وتر من صلاته

تشهد عقب الوتر ، وهذا لو فعله منفرداً لم يجز ، وإنما فعله لأجل  
الالتزام ، فيدل على أن الالتزام يجب به مالا يجب على المنفرد ، ويسقط  
به ما يجب على المنفرد .

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما  
جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأنصتوا » . رواه  
أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . قيل لمسلم بن الحجاج :  
حدثت أبي هريرة صحيح ، يعنى « وإذا قرأ فأنصتوا » قال هو عندي  
صحيح . فقيل له : لما لا تضعه هنا ؟ يعنى فى كتابه ، فقال : ليس كل  
شيء عندي صحيح وضعه هنا ، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه .

وروى الزهري عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي هريرة . أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها ، فقال :  
« هل قرأ معي أحد منكم آتفاً ؟ فقال رجل : نعم . يا رسول الله !  
قال : إني أقول مالي أنزع القرآن » . قال : فأتته الناس من القراءة  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها جهر فيه النبي صلى الله عليه  
وسلم بالقراءة فى الصلوات ، حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . رواه أحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ،  
والترمذي ، وقال : حديث حسن . قال أبو داود : سمعت محمد بن  
يحيى بن فارس ، يقول : قوله : « فأتته الناس » من كلام الزهري .

وروى عن البخاري نحو ذلك ، فقال : في الكنى من التاريخ ، وقال أبو صالح حدثني الليث حدثني يوسف عن ابن شهاب سمعت ابن اكيمة الليثي يحدث ان سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة يقول : صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم صلاة جهر فيها بالقراءة ثم قال : « هل منكم أحد معي ؟ قلنا : نعم ، قال : إني أقول مالي أنزع القرآن » قال : فاتته الناس من القراءة فيما جهر الامام ، قال الليث : حدثني ابن شهاب ولم يحل : فاتته الناس ، وقال بعضهم : هو قول الزهري ، وقال بعضهم : هو قول ابن اكيمة ، والصحيح أنه قول الزهري .

وهذا إذا كان من كلام الزهري فهو من أدل الدلائل على أن الصحابة لم يكونوا يقرأون في الجهر مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فان الزهري من أعلم أهل زمانه ، او أعلم أهل زمانه بالسنة ، وقراءة الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم إذا كانت مشروعة واجبة أو مستحبة تكون من الاحكام العامة ، التي يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم باحسان ، فيكون الزهري من أعلم الناس بها ، فلو لم بينها لاستدل بذلك على انتفاؤها ، فكيف إذا قطع الزهري بان الصحابة لم يكونوا يقرأون خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر .

فان قيل : قال البيهقي : ابن اكيمة رجل مجبول لم يحدث إلا بهذا الحديث وحده ، ولم يحدث عنه غير الزهري .

قيل : ليس كذلك ، بل قد قال ابو حاتم الرازي فيه : صحيح الحديث ، حديثه مقبول . وحكي عن ابي حاتم البستي أنه قال : روي عنه الزهري ، وسعيد بن ابي هلال ، وابن ابيه عمر ، وسالم بن عمار ابن اكيمة بن عمر .

وقد روى مالك في موطنه عن وهب بن كيسان ، أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول : « من صلى ركعة لم يقرأ فيها ، لم يعمل الا وراء الامام » وروى ايضاً عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل : هل يقرأ خلف الامام ؟ يقول : إذا صلى احدكم خلف الامام تجزئته قراءة الامام ، وإذا صلى وحده فليقرأ . قال : وكان عبد الله بن عمر ، لا يقرأ خلف الامام ، وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن بشار أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الامام ، فقال : لا قراءة مع الامام في شيء .

وروى البيهقي عن ابي وائل أن رجلاً سأل ابن مسعود عن القراءة خلف الامام ، فقال : انصت للقرآن ، فان في الصلاة شغلاً ، وسيكفيك ذلك الامام ، وابن مسعود وزيد بن ثابت هما فقيها اهل المدينة ، واهل الكوفة من الصحابة وفي كلامهما تنبيه على ان المانع إنصاته لقراءة الامام .

وكذلك البخاري في « كتاب القراءة خلف الامام » عن علي بن ابي طالب قال : وروى الحارث عن علي يسبح في الآخرين ، قال : ولم يصح ، وخالفه عبيد الله بن ابي رافع ، حدثنا عثمان بن سعيد ، سمع عبيد الله بن عمرو ، عن اسحق بن راشد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن ابي رافع . مولى بني هاشم . حدثه عن علي بن ابي طالب : إذا لم يجهر الامام في الصلوات ، فاقراً بأَم الكتاب ، وسورة اخرى في الاولين ، من الظهر والعصر ، وفاتحة الكتاب في الآخرين من الظهر والعصر ، وفي الآخرة من المغرب ، وفي الآخرين من العشاء .

وأيضاً في إجماع المسلمين على أنه فيما زاد على الفاتحة يؤمر بالاستماع دون القراءة : دليل على أن استماعه لقراءة الامام خير له من قراءته معه ، بل على أنه مأمور بالاستماع دون القراءة مع الامام .

وأيضاً : فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم للزم أحد أمرين : إما أن يقرأ مع الامام ، وإما أن يجب على الامام أن يسكت له حتى يقرأ ، ولم نعلم نزاعاً بين العلماء أنه لا يجب على الامام أن يسكت لقراءة المأموم بالفاتحة ولا غيرها ، وقراءته معه منهي عنها بالكتاب والسنة . ثبت أنه لا يجب عليه القراءة معه في حال الجهر ، بل نقول : لو كانت قراءة المأموم في حال الجهر والاستماع مستحبة ، لا يستحب للامام أن يسكت لقراءة المأموم ، ولا يستحب للامام



السكوت ليقراً للمأموم عند جماهير العلماء ، وهذا مذهب أبي خيفة ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم .

وحجتهم في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بسكت ليقراً للمأمومون ، ولا نقل هذا أحد عنه ، بل ثبت عنه في الصحيح سكوته بعد التكبير للاستفتاح ، وفي السنن « أنه كان له سكتان : سكتة في أول القراءة ، وسكتة بعد الفراغ من القراءة ، وهي سكتة لطيفة للفصل لا تنسع لقراءة الفاتحة . وقد روى أن هذه السكتة كانت بعد الفاتحة ، ولم يقل أحد إنه كان له ثلاث سكتات ، ولا أربع سكتات ، فمن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سكتات أو أربع فقد قال قولاً لم ينقله عن أحد من المسلمين ، والسكتة التي عقب قوله : ( ولا الضالين ) من جنس السكتات التي عند رؤوس الآي . ومثل هذا لا يسمى سكوتاً ، ولهذا لم يقل أحد من العلماء إنه يقرأ في مثل هذا .

وكان بعض من أدركنا من أصحابنا يقرأ عقب السكوت عند رؤوس الآي . فإذا قال الامام : ( الحمد لله رب العالمين ) قال : ( الحمد لله رب العالمين ) وإذا قال : ( إياك نعبد وإياك نستعين ) قال : ( إياك نعبد وإياك نستعين ) وهذا لم ينقله أحد من العلماء .

وقد اختلف العلماء في سكوت الامام على ثلاثة أقوال : ف قيل : لا سكوت في الصلاة بحال ، وهو قول مالك . وقيل : فيها سكتة واحدة للاستفتاح ، كقول أبي خنيفة . وقيل فيها : سكتان ، وهو قول الشافعي ، وأحمد ، وغيرها لحديث سمرة بن جندب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له سكتان : سكتة حين يفتح الصلاة ، وسكتة إذا فرغ من السورة الثانية . قبل أن يركع » فذكر ذلك لعمران بن حصين ، فقال : كذب سمرة . فكتب في ذلك الى المدينة الى أبي بن كعب ، فقال : صدق سمرة ، رواه أحمد . واللفظ له وأبو داود وابن ماجه ، والترمذي ، وقال حديث حسن .

وفي رواية أبي داود : « سكتة إذا كبر . وسكتة إذا فرغ من ( غير المنضوب عليهم ولا الضالين ) » وأحمد رجح الرواية الأولى ، واستحب السكتة الثانية ؛ لأجل الفصل . ولم يستحب أحمد أن يسكت الامام لقراءة المأموم ، ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان يسكت سكتة تسع لقراءة الفاتحة ، لكان هذا مما تتوفر الهمم والدوامي على نقله ، فلما لم ينقل هذا أحد علم أنه لم يكن .

والسكتة الثانية في حديث سمرة قد نفاها عمران بن حصين ، وذلك أنها سكتة يسيرة ، قد لا يتضبط مثلها ، وقد روي أنها بعد

الفاتحة . ومعلوم أنه لم يسكت الا سكتين ، فلم ان احداها طويلة ،  
، الأمرى بكل حال لم تكن طويلة متسمة لقراءة الفاتحة .

وأيضاً فلو كان الصحابة كلهم يقرأون الفاتحة خلفه اما في السكنة  
الأولى وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفر المصم والدواعي على نقله ،  
فكيف ولم ينقل هذا أحد من أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكنة  
الثانية خلفه يقرأون الفاتحة ، مع أن ذلك لو كان مشروعا لكان الصحابة  
أحق الناس بعلمه ، وعمله ، فلم أنه بدعة .

وأيضاً فالقصد بالجهر استماع المأمومين ، ولهذا يؤمنون على قراءة  
الامام في الجهر دون السر ، فاذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر  
أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته ، وهو بمنزلة أن يحدث من لم  
يستمع لحديثه ، ويخطب من لم يستمع لخطبته ، وهذا سفه نزه عنه  
الشرعية . ولهذا روي في الحديث : « مثل الذي يتكلم والامام يخطب  
كمثل الحمار يحمل أسفارا » فهكذا اذا كان يقرأ والامام يقرأ عليه .

## فصل

وإذا كان المأموم مأموماً بالاستماع والانصات لقراءة الامام ، لم يشتغل عن ذلك بغيرها ، لا بقراءة ، ولا ذكر ، ولا دعاء ، ففي حال جهر الامام لا يستفتح ولا يتعوذ . وفي هذه المسألة نزاع . وفيها ثلاثة أقوال ، هي ثلاث روايات عن أحمد . قيل : إنه حال الجهر يستفتح ويتعوذ ، ولا يقرأ : لأنه بالاستماع يحصل له مقصود القراءة ، بخلاف الاستفتاح والاستعاذة ، فإنه لا يسميها .

وقيل : يستفتح ولا يتعوذ ، لأن الاستفتاح تابع لتكبيره الاحرام بخلاف التعوذ فإنه تابع للقراءة ، فمن لم يقرأ لا يتعوذ .

وقيل : لا يستفتح ولا يتعوذ حال الجهر ، وهذا أصح ، فإن ذلك يشغل عن الاستماع والانصات للمأمور به ، وليس له أن يشتغل عما أمر به بشيء من الأشياء .

ثم اختلف أصحاب أحمد : فمنهم من قال هذا الخلاف إنما هو في حال سكوت الامام ، هل يشتغل بالاستفتاح ، او الاستعاذة ، او بأحدهما

أو لا يشتغل إلا بالقراءة لكونها مختلفاً في وجوبها . وأما في حال الجهر فلا يشتغل  
 بغير الانصات والمعروف عند أصحابه أن هذا النزاع هو في حال الجهر ، لما تقدم  
 من التعليل ، وأما في حال الخفاة فالأفضل له أن يستفتح ، واستفتاحه حال  
 سكوت الإمام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أحمد ، وأبى خيفة  
 وغيرها ، لأن القراءة بعناض عنها بالاستيعاب ، بخلاف الاستفتاح .

وأما قول القائل : أن قراءة المأموم تختلف في وجوبها ، فيقال :  
 وكذلك الاستفتاح هل يجب ؟ فيه قولان مشهوران في  
 مذهب أحمد . ولم يختلف قوله : أنه لا يجب على المأموم القراءة في  
 حال الجهر . واختار ابن بطة وجوب الاستفتاح ، وقد ذكر ذلك  
 روايتين من أحمد .

فعلم أن من قال من أصحابه كأبي الفرج ابن الجوزي أن القراءة  
 حال الخفاة أفضل في مذهبه من الاستفتاح ، فقد غلط على مذهبه .  
 ولكن هذا يناسب قول من استحَب قراءة الفأحة حال الجهر ، وهذا  
 ما علمت أحداً قاله من أصحابه ، قبل جدي أبي البركات ، وليس  
 هو مذهب أحد ولا عامة أصحابه ، مع أن تعليل الأحكام بالخلاف علة  
 باطلة في نفس الأمر ، فإن الخلاف ليس من الصفات التي يعلق  
 الشارع بها الأحكام في نفس الأمر ، فإن ذلك وصف حادث بعد النبي  
 صلى الله عليه وسلم ، ولكن بسلكه من لم يكن عالماً بالأدلة الشرعية في

نفس الأمر ، لطلب الاحتياط .

وعلى هذا ففي حال المخافة هل يستحب له مع الاستفتاح الاستعاذة  
إذا لم يقرأ ؟ على روايتين .

والجواب : ان الاستعاذة لا تشرع الا لمن قرأ ، فان اتسع الزمان  
للقراءة استعاذ وقرأ ، وإلا أنصت .

## فصل

وأما « الفصل الثاني » وهو القراءة اذا لم يسمع قراءة الامام ،  
كحال مخافة الامام ، وسكوته ، فان الأمر بالقراءة والترغيب فيها  
يتناول المصلي اعظم مما يتناول غيره ، فان قراءة القرآن في الصلاة افضل  
منها خارج الصلاة ، وما ورد من الفضل لقارئ القرآن يتناول المصلي  
اعظم مما يتناول غيره ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ القرآن فله  
بكل حرف عشر حسنات ، اما إني لا اقول : ( الم ) حرف ، ولكن  
ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » قال الترمذي : حديث صحيح

وقد ثبت في خصوص الصلاة قوله في الحديث الصحيح ، الذي  
رواه مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من

صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج — ثلاثاً » اي : غير تمام  
فقبل لأبي هريرة : انى اكون وراء الامام . فقال : اقرأ بها فى نفسك  
فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله :  
قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ، ونصفها لعبدي ولعبدي  
ما سأل . فاذا قال العبد : ( الحمد لله رب العالمين ) قال الله : حمدني عبدي .  
فاذا قال : ( الرحمن الرحيم ) قال الله : أثنى علي عبدي ، فاذا قال :  
( مالك يوم الدين ) قال : مجدني عبدي ، وقال مرة : فوض الي  
عبدي — فاذا قال : ( إياك نعبد وإياك نستعين ) قال : هذا بيني  
وبين عبدي ، ولعبدي ما سأل ، فاذا قال : ( اهدنا الصراط المستقيم  
صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) قال :  
هذا لعبدي ، ولعبدي ما سأل . »

وروى مسلم في صحيحه عن عمران بن حصين : ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ، فجعل رجل يقرأ خلفه : بسبح اسم  
ربك الأعلى ، فلما انصرف قال : « أياكم قرأ ؟ او أياكم القارىء —  
قال رجل : انا ، قال : قد ظننت ان بعضكم خالفنيها » رواه مسلم .  
فهذا قد قرأ خلفه فى صلاة الظهر ، ولم ينه ولا غيره عن القراءة ،  
لكن قال : « قد ظننت ان بعضكم خالفنيها » اي نازعنيها . كما قال فى  
الحديث الآخر : « إني أقول مالي انازع القرآن » .

وفي السند من ابن مسعود قال : كانوا يقرأون خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « خلطتم علي القرآن » فهذا كراهة منه لمن نازعه وخالجه ، وخلط عليه القرآن ، وهذا لا يكون ممن قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه غيره ، وإنما يكون ممن اسمع غيره ، وهذا مكروه لما فيه من المنازعة لغيره ، لأجل كونه قارئاً خلف الامام ، وأما مع مخافة الامام . فان هذا لم يرد حديث بالنبي عنه ، ولهذا قال : « ابكم القاري . » اي القارىء الذي نازعني ، لم يرد بذلك القارىء في نفسه ، فان هذا لا ينزع ، ولا يعرف انه خالف النبي صلى الله عليه وسلم ، وكراهة القراءة خلف الامام إنما هي اذا امتنع من الانصات للأمور به ، او اذا نازع غيره ، فاذا لم يكن هناك إنصات مأمور به ، ولا منازعة ، فلا وجه للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة . والقارىء هنا لم يعترض عن القراءة باستماع ، فيفونه الاستماع والقراءة جميعاً ، مع الخلاف للمشهور في وجوب القراءة في مثل هذه الحال ، بخلاف وجوبها في حال الجهر ، فانه شاذ ، حتى نقل احمد الاجماع على خلافه .

وأبو هريرة وغيره من الصحابة فهموا من قوله : « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فاذا قال : ( الحمد لله رب العالمين ) » أن ذلك بعم الامام وللأموم .

وأيضاً فجميع الأذكار التي يشرع للامام أن يقولها سرا يشرع للأموم



أن يقرؤها سرا كالتسبيح في الركوع والسجود ، وكالتشهد والدعاء . ومعلوم أن القراءة أفضل من الذكر والدعاء ، فلا شيء معنى لا تشرع له القراءة في السر ، وهو لا يسمع قراءة السر ، ولا يؤمن على قراءة الإمام في السر .

وأيضاً فإن الله سبحانه لما قال : ( وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ) وقال : ( واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ، ودون الجهر من القول بالهدوء والآصال ، ولا تكن من الغافلين ) وهذا أمر للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولأئمة ، فإنه ما خطب به غوطبت به الأمة ما لم يرد نص بالتخصيص . كقوله : ( فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ) وقوله : ( وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ) وقوله : ( أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ) ونحو ذلك . وهذا أمر يتناول الإمام والمأموم والمفرد بأن يذكر الله في نفسه بالهدوء والآصال ، وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر ، فيكون للمأموم مأموراً بذكر ربه في نفسه لكن إذا كان مستمعاً كان مأموراً بالاستماع ، وإن لم يكن مستمعاً كان مأموراً بذكر ربه في نفسه . والقرآن أفضل الذكر كما قال تعالى : ( وهذا ذكر مبارك أنزلناه ) وقال تعالى : ( وقد آتيناك من لدنا ذكراً ) ( وهذا تعالى : ( ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ) وقال : ( ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ) .

وأيضاً : فالسكوت بلا قراءة ولا ذكر ولا دعاء ليس بمادة ،

ولا مأمورا به : بل يفتح باب الوسوسة . فلاشتغال بذكر الله أفضل من السكوت ، وقراءة القرآن من أفضل الخير ، وإذا كان كذلك فالذكر بالقرآن أفضل من غيره ، كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل الكلام بعد القرآن أربع - وهن من القرآن - سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » . رواه مسلم في صحيحه . وعن عبد الله بن أبي أوفى قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجرئني منه ، فقال : « قل سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » فقال : يا رسول الله ! هذا لله ، فإني ، قال : قل : « اللهم ارحمني ، وارزقني ، وعافني ، واهدني » فلما قام قال : هكذا يديه - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما هذا فقد ملى يديه من الخير » رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

والذين أوجبوا القراءة في الجهر : احتجوا بالحديث الذي في السنن عن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كنتم ورائي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب ، فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » . وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمر كثيرة ، ضعفه أحمد وغيره من الأئمة . وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع ، وبين ان الحديث الصحيح قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا

بأم القرآن ، فهذا هو الذي أخرجاه في الصحيحين ، ورواه الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة . وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين وأصله أن عبادة كان يؤم بيت المقدس ، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالوقوف على عبادة .

وأبضا : فقد تكلم العلماء قديما وحديثا في هذه المسألة ، وبسطوا القول فيها ، وفي غيرها . من المسائل . وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة ، واتصرت طائفة للآثبات في مصنفات مفردة : كالبخاري وغيره . وطائفة للنفي : كأبي مطيع البلخي ، وكرام ، وغيرها .

ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط ، فان عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباينين ، قول من ينهى عن القراءة خلف الامام ، حتى في صلاة السر . وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الامام ، والبخاري ممن بالغ في الانتصار للآثبات بالقراءة حتى مع جهر الامام ؛ بل يوجب ذلك ، كما يقوله الشافعي في الجديد ، ، وابن حزم ، ومع هذا فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضعيف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوابها ، مثل كونه ،

## وقال أيضاً رحمه الله

في القراءة خلف الإمام بعد كلام : والنبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وهذا أخرجه أصحاب الصحيح  
كالبخاري ومسلم في صحيحها ، وعليه اعتمد البخاري في مصنفه . فقال :  
( باب وجوب القراءة في كل ركعة ) وروى هذا الحديث من طرق :  
مثل رواية ابن عينة ، وصالح بن كيسان ، ويوسف بن زيد . قال  
البخاري : وقال معمر عن الزهري : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب  
فصاعدا » وعامة الثقة . لم يتابع معمر في قوله : « فصاعدا » مع أنه  
قد أثبت فاتحة الكتاب ، وقوله : « فصاعدا » غير معروف ما أراد به  
حرفان أو أكثر من ذلك : إلا أن يكون كقوله : « لا تقطع اليد إلا  
في ربع دينار فصاعدا » فقد تقطع اليد في ربع دينار ، وفي أكثر من  
دينار . قال البخاري : ويقال : إن عبد الرحمن بن اسحاق تابع معمر ،  
وأن عبد الرحمن ربما روى عن الزهري ، ثم أدخل بينه وبين الزهري  
غيره ، ولا يعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا .

قلت : معنى هذا حديث صحيح ، كما رواه أهل السنن ، وقد

رواه البخاري في هذا المصنف : حدثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد ثنا أبو عثمان التهدي عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره فنادى ان لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، وما زاد » وقال أيضاً : حدثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن ابن جريج . عن عطاء عن أبي هريرة قال : « تجزى بفاتحة الكتاب فان زاد فهو خير » وذكر الحديث الآخر من أبي سعيد في السنن . قال البخاري حدثنا أبو الوليد حدثنا همام عن قتادة عن أبي نضرة قال : « أمرنا نينا صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب ، وما تيسر » .

قلت : وهذا يدل على أنه ليس المراد به قراءة المأموم حال سماعه للجهر الامام ، فان أحداً لا يقول ان زيادته على الفاتحة ، وترك إنشائه لقراءة الامام في هذه الحال خير . ولا أن المأموم مأمور حال الجهر بقراءة زائدة على الفاتحة ، وكذلك عللها البخاري في حديث عبادة . فاتها ندل على أن المأموم المستمع لم يدخل في الحديث ، ولكن هب أنها ليست في حديث عبادة ، فهي في حديث أبي هريرة .

وأيضاً فالكاتب والسنة بأمر بالانصات المأموم لقراءة الامام ، ومن العلماء من أبطل صلاته إذا لم ينصت ، بل قرأ معه .

وحينئذ يقال تعارض عموم قوله : « لا صلاة إلا بأب القرآن »

وعوم الأمر بالانصات ، فهؤلاء يقولون : بنصت إلا في حال قراءة الفاتحة ، وأولئك يقولون : قوله « لا صلاة إلا بأَم القرآن » يستثنى منه للأمر بالانصات ، إن سلموا شمول اللفظ له ، فاتهم يقولون ليس في الحديث دلالة على وجوب القراءة على المأموم ، فانه إنما قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن » . وقد ثبت بالكتاب والسنة وبالإجماع أن انصات المأموم لقراءة إمامه يتضمن معنى القراءة معه وزيادة ؛ فان استأذنه فيما زاد على الفاتحة أولى به بالقراءة بانفاقهم ، فلو لم يكن للمأموم المستمع لقراءة إمامه أفضل من القارئ لكان قراءته أفضل له ، ولأنه قد ثبت الأمر بالانصات لقراءة القرآن ، ولا يمكنه الجمع بين الانصات والقراءة ، ولولا أن الانصات يحصل به مقصود القراءة وزيادة لم يأمر الله بترك الأفضل لأجل المفضل .

وأبضا فهذا عموم قد خص منه المسبوق ، بحديث أبي بكر وغيره وخص منه الصلاة بإمامين ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بالناس ، وقد سبقه أبو بكر ببعض الصلاة قرأ من حيث انتهى أبو بكر ولم يستأنف قراءة الفاتحة لأنه بنى على صلاة أبي بكر ، فاذا سقطت عنه الفاتحة في هذا الموضع ، فعن المأموم أولى .

وخص منه حال العذر ، وحال استماع الامام حال عذر ، فهو مخصوص وأمر للمأموم بالانصات لقراءة الامام لم يخص معه شيء لا بنص

خاص ، ولا إجماع ، وإذا تعارض عمومان أحدهما محفوظ ، والآخر مخصوص ، وجب تقديم المحفوظ .

وأيضاً فإن الأمر بالانصات داخل في معنى اتباع المأموم ، وهو دليل على أن المنصت يحصل له بانصاته واستماعه ما هو أولى به من قراءته ، وهذا متفق عليه بين المسلمين في الخطبة ، وفي القراءة في الصلاة في غير محل النزاع ، فالمنعى الموجب للانصات يتناول الانصات عن الفاتحة وغيرها .

وأما وجوب قراءتها في كل صلاة فإذا أنصت إلى الامام ، الذي يقرأها كان خيراً مما يقرأ لنفسه ، وهو لو نذر أن يصلي في المسجد الأقصى لكان صلاته في المسجد الحرام ، ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم تجزئه ؛ بل هو أفضل له كما دلت على ذلك السنة ، وهو لم يوجب على نفسه إلا الصلاة في البيت المقدس ؛ لكن هذا أفضل منه . فإذا كان هذا في إيجابه على نفسه جعل الشارع الأفضل يقوم مقام المنذور ، وإلغاء تعيينه هو بالنذر ، فكيف يوجب الشارع شيئاً ولا يجعل أفضل منه يقوم مقامه ، والشارع حكيم لا يعين شيئاً قط وغيره أولى بالفعل منه ؛ بخلاف الانسان ، فإنه قد ينحصر بنصره ووقفه ووهيته ما غيره أولى منه . وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المصلي إذا سهى بسجود السهو في غير حديث .

ثم للمأموم إذا سهى يتحمل إمامه عنه سهوه ؛ لأجل متابته له ، مع إمكانه أن يسجد بعد سلامه . وانصاته لقراءته أدخل في المتابعة ، فان الامام إنما يبجر لمن يستمع قراءته ، فاذا اشتغل أحد من المصلين بالقراءة لنفسه كان كالمخاطب لمن لا يستمع إليه ، كالخطيب الذي يخطب الناس وكلهم يتحدثون ، ومن فعل هذا فهو كما جاء في الحديث « كمار يحمل أسفارا » فانه لم يفقه معنى المتابعة ، كالنبي رفع رأسه قبل الامام ، فانه كالخمار ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول رأسه رأس حمار ؟ » فانه متبع للامام فكيف بسابقه ؟ ! ولهذا ضرب عمر من فعل ذلك ، وقال : لا وحده صليت ، ولا بامامك اقتديت . وأمر إذا رفع رأسه سهواً أن يعود فيتخلف بقدر ما سبق به الامام ، وقد نص أحمد وغيره على ذلك ، وذكر هو وغيره الآثار في ذلك عن الصحابة .

فقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » وفي تمامه — فقلت : يا أبا هريرة ! إني أكون أحيانا وراء الامام ، قال : اقرأ بها في نفسك يا فارسي ، فأتى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين » الحديث إلى آخره . وهو حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه .



والبخاري احتج به في هذا المصنف — وإن كان لم يخرج في صحيحه على عادته في مثل ذلك ، وإسناده المشهور الذي رواه مسلم حديث العلاء عن ابن السائب عن أبي هريرة ، وبعضهم يقول : عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه من حديث عائذ ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

قال البخاري : ثنا محمد بن عبد الله الرقاشي ، ثنا يزيد بن زريع ، ثنا محمد بن اسحق ، ثنا يحيى بن عباد ، عن أبيه ، عن عائشة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » قال البخاري : وزاد يزيد بن هارون بفتح الكتاب ، قال : وحدثننا موسى بن اسماعيل ثنا أبان ، ثنا عامر الأحول ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي مخدجة » .

وقال : حدثنا هلال بن بشر ثنا يوسف بن يعقوب السلمي ثنا حسن المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل صلاة لا يقرأ فيها بفتح الكتاب فهي خداج ، فهي خداج »

وقال البخاري ثنا موسى ، ثنا داود بن أبي الفرات ، عن ابراهيم الصائغ ، عن مطاء ، عن أبي هريرة : في كل صلاة قراءة ، ولو بفاتحة الكتاب ، فما أعلن لنا النبي صلى الله عليه وسلم فنحن نعلنه ، وما أسر فنحن نسرّه . وروي من طريقين عن أبي الزاهرية : ثنا كثير بن مرة ، سمع أبا الررداء يقول : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أفي كل صلاة قراءة ؟ قال : نعم ! فقال رجل من الأنصار : وجبت هذه » . وهذه الأحاديث بمنزلة قوله « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » فان المستمع للنصت قارىء بل افضل من القارىء لنفسه ، ويدل على ذلك « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وما زاد » وقوله : « أمرنا أن نقرأ بها وما تيسر » فان المستمع للنصت ليس مأموراً بقراءة الزيادة .

وأيضاً : فقول أبي هريرة : ما اسمنا أسمعنكم ، وما أخفى علينا أخفينا عليكم : دليل على أن المراد به الامام ، وإلا فالأئمة لا يسمع أحداً قراءته .

وأما قوله : « أفي كل صلاة قراءة ؟ » وقوله : « لا صلاة إلا بأمر القرآن » . فعلاة المأموم المستمع لقراءة الامام فيها قراءة ، بل الأكثرون يقولون الامام ضامن لصلاته ، فصلاته في ضمن صلاة الامام ، ففيها القراءة . وجهورهم يقولون إذا كان الامام أمياً لم يقتد به القارىء . فلو كانت قراءة الامام لا تغني عن

للمأموم شيئاً ، بل كل يقرأ لنفسه : لم يكن فرق بين عجزه عن القراءة ، وعجزه عن غير ذلك من الواجبات ؛ ولأن الامام مأمور باستماع ما زاد على الفاتحة ، وليست قراءة واجبة . فكيف لا يؤثر بالاستماع لقراءة الامام الفاتحة ، وهي الفرض ، وكيف يؤثر باستماع التطوع ، دون استماع الفرض . وإذا كان الاستماع للقراءة الزائدة على الفاتحة واجباً بالكتاب والسنة والاجماع ، فالاستماع لقراءة الفاتحة أوجب .

ثم قال البخاري : وقيل له : احتجارك بقول الله : ( وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) أرايت إذا لم يبهر الامام أيقراً خلفه ، فان قال : لا ، تبطل دعواه ؛ لأن الله قال : ( فاستمعوا له وأنصتوا ) وإنما يستمع لما يبهر ، مع أنا نستعمل قول الله تعالى : ( فاستمعوا له ) نقول : يقرأ خلف الامام ضد السكتات . قال سمرة : كان للنبي صلى الله عليه وسلم سكتات : سكتة حين يكبر ، وسكتة حين يفرغ من قراءته . وقال ابن خثيم : قلت لسعيد بن جبير : أقرأ خلف الامام ؟ قال : نعم ، وإن سمعت قراءته . فانهم قد أحدثوا ما لم يكونوا يصنعونه إن السلف كان إذا أم أحدهم الناس كبر ثم أنصت ، حتى يظن أن من خلفه قرأ بفاتحة الكتاب ، ثم قرأ وأنصت . وقال أبو هريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يقرأ سكت سكتة ، قال :

وكان أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وميمون بن مهران ، وغيرهم ، وسعيد ابن جبير ، يرون القراءة عند سكوت الامام ليكون مقتديا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بفأحة الكتاب » فتكون قراءته في السكته . فاذا قرأ الامام أنصت ، حتى يكون متبعاً لقول الله تعالى : ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) وقوله : ( ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ، ونصله جهنم ، وساءت مصيراً ) .

وإذا ترك الامام شيئاً من حق الصلاة فحق على من خلفه أن يتموا ، قال علقمة : إن لم يتم الامام أتممنا . وقال الحسن وسعيد بن جبير وحيد بن هلال : أقرأ بالحمد يوم الجمعة . قال : وقال آخرون من هؤلاء يجوزنه أن يقرأ بالفارسية ، ويجزئه أن يقرأ بآية : بنقض آخرهم على أولهم بغير كتاب ولا سنة .

وقيل له : من أباح لك الثناء — والامام يقرأ — بخبر أو قياس وحظر على غيرك الفرض ، وهي القراءة ، ولا خبر عندك ولا اتفاق لأن عدة من أهل المدينة لم يروا الثناء للامام ، ولا لغيره : يكبرون ثم يقرأون فتحير عندم في ربههم يترددون مع أن هذا صنعه في أشياء من الفرض ، فجعل للواجب أهون من التطوع .

زعت أنه إذا لم يقرأ في الركعتين من الظهر أو العصر أو العشاء يجزئه ، وإذا لم يقرأ في ركعة من أربع من التطوع لم يجزئه .

قلت : وإذا لم يقرأ في ركعة من المغرب أجزاء ، وإذا لم يقرأ في ركعة من الوتر لم يجزه ، فكأنه يريد أن يجمع بين ما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يفرق بين ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قلت : أما سكتة النبي صلى الله عليه وسلم حين يكبر فقد بين أبو هريرة في حديثه المتفق على صحته أنه كان يذكر فيها دعاء الاستفتاح ، لم يكن سكوتاً محضاً ؛ لأجل قراءة للمؤمنين . وثبت في الصحيح أن عمر كان يكبر ويجهر بدعاء الاستفتاح ، بعلمه الناس . وأما احتجاجة على من استفتح حال الجهر ، فهذا فيه نزاع معروف ، هل يستفتح في حال الجهر ويتعوذ ، أو يستفتح ولا يتعوذ إلا إذا قرأ ، أو لا يستفتح حال الجهر ، ولا يتعوذ فيه ؟ فيه ثلاثة أقوال ، هي ثلاث روايات من أحمد .

لكن الأظهر ما احتج به البخاري ، فإن الأمر بالانصات يقتضي الانصات عن كل ما يمنعه من استماع القراءة ، من ثناء وقراءة ، ودعاء كما ينصت للخطبة ، بل الانصات للقراءة أوكد . ولكن إذا سكت

الامام السكته الأولى للشاء ، فنها عند أحمد وأبي حنيفة وغيرها استفتاح  
 للمأموم أولى من قراءة الفاتحة في هذه السكته ؛ لأن مقصود القراءة  
 تحصل له باستماعه لقراءة الامام ، وأما مقصود الاستفتاح فلا يحصل له  
 إلا باستفتاحه لنفسه ؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت  
 مستقنحاً ، وعمر كان يجهر بالاستفتاح ليعلمه المأمومين ، فعلم أنه مشروع  
 للمأموم . ولو اشتغل عنه بالقراءة لفاته الاستفتاح ، والنبي صلى الله عليه  
 وسلم لم يكن يسكت ليقراً للمأمومون في حال سكوته ، وهذا مذهب  
 جمهور العلماء لا يستحبون للامام سكوتاً لقراءة المأموم ، وهو مذهب  
 أحمد وأبي حنيفة ومالك وغيرهم .

ومن أصحاب أحمد من استحب له السكوت لقراءة المأموم ، ومنهم  
 من استحب له في حال سكوت الامام أن يقرأ ولا يستفتح ، وهو  
 اختيار أبي بكر الدينوري ، وأبي الفرج ابن الجوزي .

ومنهم من استحب له القراءة بالفاتحة في حال جهر الامام . كما  
 اختاره جدي أبو البركات . وهو مذهب الليث والأوزاعي وغيرها .

ثم من هؤلاء من يستحب له أن يستفتح في حال سكوته ،  
 ويقرأ ليجمع بينها . ومنهم من يستحب له القراءة دون السكوت .

كما أن الذين يكرهون قراءته حال الجهر : منهم من يستحب له

الاستفتاح حال الجهر ، ومنهم من يكرهه ، وهو روايتان عن أحمد ،  
ومذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرها أنه في حال سكوته للاستفتاح  
يستفتح ، وهو الأظهر .

وما ذكره البخاري من أن عدة من أهل المدينة لم يروا الاستفتاح  
كمذهب مالك : هو حجة للجمهور ؛ لأنهم يقولون الامام هنا لا سكوت  
له ، وحينئذ فان قرأنا معه خالفنا الكتاب والسنة ، لكن ما ذكره  
البخاري حجة على من يستفتح حينئذ ، فيشتغل بالاستفتاح عن  
استماع القراءة .

وهؤلاء نظروا إلى أن الامام يحمل القراءة من المأموم ، ولا يحمل  
ضه الاستفتاح ، لكن هذا إنما يدل على عدم وجوب القراءة ، والمأموم  
مأمور بالاستماع والانصات ، فلا يشتغل عن ذلك بشاء ، كما لا يشتغل  
عنه بقراءة ، والقراءة أفضل من التناء ، فان كان الامام يسكت للتناء  
وأدركه المأموم أثنى معه ، وإن كان لا يسكت ، أو أدرك المأموم ،  
وهو يقرأ فهو مأمور بالانصات والاستماع ، فلا يعدل عما أمر به .

فان قيل في وجوب التناء قولان في مذهب أحمد ، قيل في  
وجوب القراءة على المأموم قولان في مذهب أحمد ، وإذا نهى عن  
القراءة لاستماع قراءة الامام ، فلأن ينهى عن التناء أولى ، لقوله :

( فاستمعوا له وأنصتوا ) والا تناقضوا . كما ذكره البخاري .

وأما قول أبي هريرة : إقرأ بها في نفسك يا فارسي ! فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين » إلى آخره . فقد يقال ان أبا هريرة إنما أمره بالقراءة ، لما في ذلك من الفضيلة المذكورة في حديث القسمة ، لا لقوله : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » فإنه لو كان صلاة للمأموم خداجاً ، إذا لم يقرأ لأمره بذلك ، لأجل ذلك الحديث . ولم يعلل الأمر بحديث القسمة . اللهم إلا أن يقال : ذكره توكيداً ، أو لأنه لما قسم القراءة قسم الصلاة ، فدل على أنه لا بد منها في الصلاة ، إذ لو خلت عنها لم تكن القسمة موجودة . وعلى هذا يبقى الحديثان مدلولهما واحداً .

وقوله : إقرأ بها في نفسك . مجمل ، فإن أراد ما أراد غيره من القراءة في حال الخافتة ، أو سكوت الامام ، لم يكن ذلك مخالفاً ، لقول أولئك ، يؤيد هذا أن أبا هريرة ممن روى قوله : « وإذا قرأ فالنصوا » وروى قوله : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب . وما زاد » وقال : « تجزى فاتحة الكتاب وإذا زاد فهو خير » ومعلوم أن هذا لم يتناول للمأموم المستمع لقراءة الامام ، فإن هذا لا تكون الزيادة على الفاتحة خيراً له ، بل الاستماع والانصات خيراً له ، فلا يجزم حينئذ بأنه أمره



أن يقرأ حال استماعه لقراءة الامام بلفظ مجمل .

قال البخاري : وروى ابن صالح عن الاصفهاني ، عن المختار عن عبد الله بن ابي ليلي ، عن أبيه ، عن علي « من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة » قال : وهذا لم يصح ، لأنه لا يعرف المختار ، ولا يدري انه سمع من ابنه ، ولا أبيه من علي ، ولا يحتاج أهل الحديث بمثله . وحديث الزهري عن عبد الله بن أبي رافع عن علي أولى وأصح .

قلت : حديث الزهري بين في أنه امره بالقراءة في صلاة الخفافة ، لا في صلاة الجهر ، وعلى هذا فيكون إن كان قد قال هذا قاله في صلاة الجهر ، إذا سمع الامام ، فلا منافاة بين القولين . كما تقدم مثل ذلك عن ابن مسعود ، وابن عمر وغيرهما .

قال البخاري : وروى داود بن قيس ، عن أبي نجاد رجل من ولد سعد ، عن سعد « وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه حجر » . قال : وهذا مرسل ، وابن نجاد لم يصرف ، ولا سمي ، ولا يجوز لأحد ان يقول في في القاريء خلف الامام حجرة ، لأن الحجرة من عذاب الله . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تعذبوا بعذاب الله » ولا ينبغي لأحد ان يتوهم ذلك على سعد مع إرساله وضعفه . قال :

وروى ابن حبان عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم قال : قال عبد الله « وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملء فوه تبساً » قال : وهذا مرسل لا يحتج به ، وخالفه ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ، وقال : رضا ، وليس هذا من كلام اهل العلم لوجوه .

اما أحدها : قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تلاعنوا بلعنة الله ، ولا بالنار ، ولا تعذبوا بعذاب الله » .

والوجه الآخر : انه لا ينبغي لأحد ان يتمنى ان يتلأ أفواه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : عمر بن الخطاب ، وابي بكر ، وحذيفة . ومن ذكرنا رضا ، ولا تبنا ولا تراباً .

والوجه الثالث : إذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه ، فليس في [قول] الأسود ونحوه حجة ، قال ابن عباس ومجاهد ليس احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ويؤخذ من قوله ويترك ، وقال حماد بن سلمة : « وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملء فوه سكرأ » .

قال البخاري : وروى عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد ابن ثابت قال : « من قرأ خلف الامام فلا صلاة له » ولا يعرف لهذا

الاسناد سماع بعضهم من بعض ، ولا يصح مثله . قال : وكان سعيد بن المسيب ، وعروة والشعبي ، وعبد الله بن عبد الله ، ونافع بن جبير ، وأبو المليح ، والقاسم بن محمد ، وأبو مجلز ، ومكحول ، ومالك ، وابن عون ، وسعيد بن أبي عروبة يرون القراءة . وكان انس وعبد الله ابن يزيد الانصاري يستحبان [القراءة] خلف الامام .

قلت : قد روى مسلم في صحيحه عن عطاء بن يسار انه سأل زيد بن ثابت الانصاري عن القراءة مع الامام . فقال : لا قراءة مع الامام في شيء . وهذا يتناول القراءة معه في الجهر ، كما قال الزهري فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيها يجهر فيه .

واما في صلاة الخافئة فلا يقال قرأ معه ، كما لا يقال ان احد المأمومين يقرأ مع الآخر ، وكما لا يقال : انه استفتح معه ، وتشهد معه ، وسبح معه في الركوع والسجود .

وكذلك ابن مسعود قد تقدمت الرواية عنه بأنه كان يأمر بالصات للمأموم لقراءة الامام ، وكان يقرأ خلف الامام . وعلى هذا فقولُه : إن كان قاله ، او قول اصحابه الذين نقلوا عنه كالاسود :

« وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملء فوه رصفا ، او تنسا ، او تراباً » يتاول من قرأ وهو يسمع الامام يقرأ ، فترك ما امر به من الانصات والاستماع ، وهذا هو الذي يتاوله قول سعد إن كان قاله : « وددت ان في فيه جبراً » لاسباب اذا نازع الامام القراءة ، بأن يكون الامام او من يسمع قراءة الامام يسمع حسه ، فيكون عن قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه : « مالي انازع القرآن » وقال فيه : « علمت ان بعضكم خالفنيها » وكذلك لو قرأ في السر ، ورفع صوته بحيث يخالف الامام وينازعه . او يخالف وينازع غيره من المأمومين ، لكان مسبباً في ذلك .

وقول حماد بن سلمة وغيره : « وددت انه ملء فوه سكراً » إذا قرأ حيث يستحب له القراءة ، لقراءته خلف الامام في صلاة السر وكذلك ما نقل عن زيد بن ثابت انه قال : « من قرأ خلف الامام فلا صلاة له » يتاول من ترك ما امر به ، وفعل ما نهى عنه . فقرأ وهو يسمع قراءة الامام ، وفي بطلان صلاة هذا وجهان في مذهب احمد ، ومن قال هذا من السلف من صحابي او تابعي . فقد يريد به معنى صحيحاً . كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لأن يجلس احدكم على جمرة فتخلص الى جلده فتحرق ثيابه . خير له من ان يجلس على قبر » وتعذيب الانسان بعذاب في الدنيا ايسر عليه من ركوب

مانهى الله عنه .

فمن اعتقد ان قراءته حال استماع إمامه معصية الله ورسوله ، ترك بها ما امره الله ، وفعل ما نهى الله عنه ، جاز ان يقول : لأن يحصل بفيه شيء يؤذيه فيمنعه عن المعصية خير له من ان يفعل ما نهى عنه ، كما قد يقال : لمن تكلم بكلمة محرمة : لو كنت اخرس لكان خيراً لك ، ولا يراد بذلك انا نحن نعذبه بذلك ، لكن يراد لو ابتلاه الله بهذا لكان خيراً له من ان يقع في الذنب .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمتلاخين : « عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة » والواحد من السلف قد يذكر ما في الفعل من الوعيد ، وإن فعله غيره متأولاً ، لقول عائشة « اخبرني زيداً انه قد ابطال جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يتوب » وليس في هذا تلاعن بلعنة الله ، ولا بالئثار ، ولا تعذيب بعذاب الله ، بل فيه تمحي ان يتلى بما يمنعه عن المعصية . وإن كان فيه أذى له . والعالم قد يذكر الوعيد فيما يراه ذنباً مع علمه بأن المتأول مغفور له ، لا يناله الوعيد . لكن يذكر ذلك ليبين ان هذا الفعل مقتضى لهذه العقوبة عنده ، فكيف وهو لم يذكر إلا ما يمنعه عما يراه ذنباً .

وكذلك قول من قال : « وددت أنه ملأ فوه سكرًا » يتناول من فعل ما أمر الله به من القراءة ، ومع هذا فن فعل القراءة المنهي عنها معتقداً أنه مأمور به ، أو ترك للأمر به معتقداً أنه منهي عنه . كان مثاباً على اجتهاده ، وخطؤه مغفور له ، وإن كان العالم يقول في الفعل الذي يرى أنه واجب أو محرم ما يناسب الوجوب والتحريم ، وليس في ذلك تنمى أن يملأ أفواه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحداً من المؤمنين رضا ولا تنبا : لأن أولئك عامة ما نقل عنهم من القراءة خلف الامام في السر ، وضم الداميين لمن يقرأ في الجهر . فلم يتوارد الذم والفعل ، وإن قدر أنها تواردا من السلف ، فهو كتواردهما من الخلف .

وحينئذ فهذا يتكلم باجتهاده ، وهذا باجتهاده ، وليس ذلك بأعظم من قول بعض أكابر الصحابة لبعض الكبرم قدام النبي صلى الله عليه وسلم : إنك منافق ، تجادل من المنافقين . وقول القائل : دفني أضرب عنق هذا المنافق ، وليس ذلك بأعظم مما وقع بينهم من التأويل في القتال في الفتن ، والدعاء في القنوت باللعن ، وغيره . مع ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وقوله : « إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار » فإذا كان هذا الوعيد يندفع عنهم بالتأويل ،

في السماء ، فلأن يندفع بالتأويل فيما دون ذلك أولى وأحرى .

وقد ثبت عن علي أنه حرق بالنار المرتدين ، وكذلك الصديق روي عنه أنه حرق ، فإذا جاز هذا على الخلاف مع ثبوت النص بخلافه ، لأجل التأويل ، لم يمتنع أن يغلط بعضهم فيما يراه ذنباً ومعصية بمثل هذا الكلام .

ومعلوم أن النبي عن القراءة خلف الامام في الجهر متواتر من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، كما أن القراءة خلف الامام في السر متواترة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بل ونفي وجوب القراءة على المأموم مطلقاً مما هو معروف عنهم .

وقد روى البخاري في هذا الكتاب : حدثنا عبد الله بن منير ، سمع يزيد بن هرون ، ثنا زياد — وهو الجصاص — ثنا الحسن ، حدثني عمران بن حصين ، قال : « لا تزكو صلاة مسلم إلا بطهور وركوع وسجود وراه الامام ، وان كان وحده بفاتحة وآيتين او ثلاث . فلم يوجب الفاتحة عليه إذا كان إماماً ، كما أوجب عليه الطهارة والركوع والسجود ، بل أوجبها مع الانفراد .

ثم روى البخاري قوله : « لا تقرأوا خلفي إلا بأم القرآن » وذكر  
طرقه وما فيه من الاختلاف ، فقال حدثنا شجاع بن الوليد ، ثنا  
النضر ، ثنا عكرمة ، ثنا عمرو بن سعد . عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده قال : (١)

---

(١) سقط في الأصل .



# وقال شيخ الاسلام

## فصل

الناس في القراءة خلف الامام متنازعون في الوجوب والاستحباب :  
فقليل نكره مطلقاً ، كما هو قول أبي حنيفة ، وغيره .

وقيل : بل تجب بالفاتحة مطلقاً كما هو قول الشافعي في الجديد ،  
وغيره . وهو قول ابن حزم ، وزاد لا تشرع بغير ذلك بحال .

وقيل : بل تجب بها في صلاة السر فقط ، كقوله القديم . والامام  
أحمد ذكر إجماع الناس على انها لا تجب في صلاة الجهر .

والجمهور على انها لا تجب ولا تكره مطلقاً . بل تستحب القراءة  
في صلاة السر ، وفي سكتات الامام بالفاتحة وغيرها ، كما هو مذهب  
مالك ، واحمد ، وغيرها . واما اذا لم يكن للامام سكتات فقرأ فيها .  
فهل تكره القراءة ، ام تستحب بالفاتحة ؟ فيه قولان . فذهب احمد  
وجمهور اصحابه انها تكره بالفاتحة وغيرها ، واختار طائفة انها تستحب

حينئذ بالفاتحة ، وهو اختيار جدي ، وهو قول الليث ، والأوزاعي .  
وحجة هذا القول شيان :

أحدهما : ان في قراءتها خروجاً من الاختلاف في وجوبها ، فانه  
إذا لم يقرأ ففي صحة صلاته خلاف ، بخلاف ما إذا قرأ فانه يفوته  
الاستماع حين قراءتها فقط .

الثاني : الحديث الذي في السنن حديث عبادة : « إذا كنتم ورائي  
— أو وراء الامام — فلا تقرأوا إلا بأم الكتاب ، فانه لا صلاة لمن  
لم يقرأ بها » وهو حجة للموجبين . وهؤلاء يقولون : النهي إنما هو حال  
استماع قراءة الامام فقط ، فاما في غير ذلك فالقراءة مشروعة . فعلم  
انه يستثنى الفاتحة حال النهي من غيرها ، وهذا يفيد قراءتها حال  
استماع الجهر . ثم هنا ثلاثة اقوال :

قيل : إنها واجبة ، وانه لا يقرأ بغيرها بحال . محكما قاله  
ابن حزم .

وقيل : بل هي واجبة ، والنهي عن القراءة بغيرها حال الجهر ، فلا  
يفيد النهي مطلقاً .

وقيل : بل يفيد استثناء قراءتها من النهي ، والاستثناء من النهي

لا يفيد الوجوب . وقوله : « فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » تحليل  
 بوجوب قراءتها في الصلاة . فان كونها ركناً اقتضى ان تستثنى في هذه  
 الحال للمأموم ، وإن لم تكن مفروضة عليه — كفرائض الكفايات إذا  
 قام بها طائفة سقط بها الفرض ثم قام بها آخرون فانه يقال : هي  
 فرض على الكفاية ، وإن كان لهم إسقاطها بفعل الغير ؛ ولهذا  
 يقال : الجنابة تفعل في اوقات النهي لأنها فرض ، وإن فصلت مرة  
 ثانية في اصح الوجبين ؛ لأنها تفعل فرضاً في حق هؤلاء ، وإن كان لهم  
 إسقاطها بفعل الغير .

وقراءة الفاتحة هي ركن ، وللمأموم ان يجتزئ بقراءة إمامه ، وله  
 ان يسقطها بنفسه . وهذا كما في صدقة الفطر التي يتحملها الانسان عن  
 غيره — كصدقة الزوجة ، فانها هل تجب على الزوج ابتداء ، أو  
 تحملاً ؟ على وجهين : أحدهما : انها تحمل ، فلو أخرجتها الزوجة  
 لجاز ، فتكون الزوجة مخيرة بين ان تخرجها ، وبين ان تلزم الزوج  
 بإخراجها ، فلو أخرجها الزوج ثم أخرجتها هي ، ولم تستد بذلك  
 الاخراج ، لكان " — لكن الامام لا بد له من قراءة ، وهو يتحمل  
 القراءة عن للمأموم . فالقراءة الواحدة تجزي عن امامه وعنه ، وإن قرأ  
 هو عن نفسه فحسن ، كسائر فروض الكفايات ، لكن هذا فرض  
 عين على الأئمة .

وأما الذين كرهوا القراءة في حال استماع قراءة الامام مطلقاً ،  
وم الجمهور . فحجتهم قوله تعالى : ( وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
وانصتوا لعلكم ترحمون ) فأمر بالانصات مطلقاً ، ومن قرأ وهو يستمع  
فلم ينصت .

ومن أجاب عن هذا بأن الآية مخصوصة بغير حال قراءة الفاتحة ،  
فجوابه من وجوه :

أحدها : ما ذكره الامام أحمد من اجماع الناس على أنها زلت في  
الصلاة وفي الخطبة ، وكذلك قوله : « وإذا قرأ فانصتوا » .

وأيضاً : فاللستم للفاتحة هو كالفارى : ولهذا يؤمن على دعائها .  
وقال : « إذا أمن القارىء فأمنوا ، فمن وافق تأمينه تأمين للاتمة  
غفر له ما تقدم من ذنبه » .. وأما الانصات للمأمور به حال قراءة الامام ؛  
فهو من باب المتابعة للامام ، فهو فاعل للاتباع للمأمور به ، أي بمقصود  
القراءة ، وإذا قرأ الفاتحة ترك المتابعة للمأمور بها بالانصات ، وترك  
الانصات للمأمور به في القرآن ، ولم يقتض عن هذين الأمرين الا  
بقراءة الفاتحة التي حصل للمقصود منها باستماعه قراءة الامام ، وتأمينه  
عليها . وكان قد ترك الانصات للمأمور به إلى غير بدل ، ففاته هذا  
الواجب ، ولم يقتض عنه الا ما حصل مقصوده بدونه . ومعلوم أنه إذا دار

الأمر بين نفوت أحد أمرين على وجه يتضمن تحصيل أحدهما ، كان تحصيل ما بفوت إلى غير بدل أولى من تحصيل ما يقوم بدله مقامه .

وأيضاً فلو لم يكن المستمع كالقارىء لكان المستحب حال جهره بغير الفاتحة أن يقرأ المأموم ، فلما اتفق المسلمون على أن للشروع للمأموم حال سماع القراءة المستحبة أن يستمع ولا يقرأ : علم أنه يحصل له مقصود القراءة بالاستماع ، وإلا كان للشروع في حقه التلاوة ، بل أوجبوا عليه الانصات حال القراءة المستحبة . فالانصات حال القراءة الواجبة أولى . وأما الحديث فقد طعن فيه الامام أحمد وغيره ، ولفظ الحديث الذي في الصحيحين ليس فيه إلا قول مطلق .

وأيضاً فإن صح حمل على الامام الذي له سكتات ، بقر ذلك أن لفظه ليس فيه عموم ، فإنه قد روي أنه قال : « إذا كنتم ورائى فلا تقرأوا إلا بأَم الكتاب » وهذا استثناء من التهي لهم عن القراءة خلفه فالتبى صلى الله عليه وسلم كان له سكتتان ، كما روى ذلك سمره وإبى بن كعب . كما ثبت سكوته بين التكبير والقراءة بحديث أبى هريرة المتفق عليه فى الصحيحين ، والدعاء الذى روى أبى هريرة فى هذا السكوت يمكن فيه قراءة الفاتحة ، فكيف إذا قرأ بعضها فى سكتة ، وبعضها فى سكتة أخرى . فحينئذ لا يكون فى قوله : « إذا كنتم ورائى فلا تقرأوا الا بأَم القرآن » دليل على أنه يقرأ بها فى حال الجهر ،

فان هذا استثناء من الهي فلا يفيد إلا الاذن المطلق ، بمعنى أنهم ليسوا  
منهين عن القراءة بها ، لا يمكن قراءتها في حال سكتاته .

يؤيد هذا ان جمهور المنازعين يسلمون أنه في صلاة السر يقرأ  
بالفاتحة وغيرها . ويسلمون أنه إذا أمكن أن يقرأ بما زاد على الفاتحة  
في سكتات الامام قرأ ، وأن البعيد الذي لا يسمع يقرأ بالفاتحة ، وبما  
زاد . فحينئذ يكون هذا الهي خاصاً فيمن صلى خلفه في صلاة الجهر .  
واستثناء قراءة الفاتحة لامكان قراءتها في سكتاته .

يبين هذا أن لفظ الحديث في الصحيحين من رواية الزهري عن  
محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن » وفي رواية  
« بفاتحة الكتاب » وأما الزيادة فرواها <sup>(١)</sup> عن عبادة بن الصامت ،  
قال : كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر ،  
فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقلت عليه القراءة ، فلما فرغ  
قال : « لعلكم تقرأون خلف إمامكم ، قلنا : نعم ، يا رسول الله !  
قال : لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها »  
رواه أبو داود والترمذي ، وقال حديث حسن . والدارقطني ، وقال  
إسناده حسن .

---

(١) ياض في الاصل .

ورواها (١) عن عبادة بن الصامت قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة ، فالتبست عليه القراءة فلما انصرف اقبل علينا بوجهه ، وقال : « هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة » فقال بعضنا : إنا لنصنع ذلك ، قال : فلا ، وأنا أقول ما لي أنزع القرآن ، فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت بالقراءة إلا بأمر القرآن ، رواه أبو داود ، واللفظ له والنسائي والدارقطني . وله أيضاً « لا يجوز صلاة لا يقرأ الرجل فيها فاتحة الكتاب » وقال اسناد حسن ، ورجاله كلهم ثقات .

ففي هذا الحديث بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم : هل يقرأون وراه بشيء أم لا ؟ ومعلوم أنه لو كانت القراءة واجبة على للمأموم لكان قد أمرهم بذلك ، وإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، ولو بين ذلك لهم لفعله عامتهم ، لم يكن يفعله الواحد أو الاثنان منهم ، ولم يكن يحتاج الى استفهامه . فهذا دليل على أنه لم يوجب عليهم قراءة خلفه حال الجهر ، ثم إنه لما علم أنهم يقرأون نهام عن القراءة بغير أم الكتاب ، وما ذكر من التباس القراءة عليه تكون بالقراءة معه حال الجهر ، سواء كان بالفاتحة أو غيرها ، فالعلة متاولة للأمرين ، فإن ما يوجب نقل القراءة والتباسها على الامام منهي عنه .

---

(١) رياض بالاصل .

وهذا يفعله كثير من المؤمنين الذين يرون قراءة الفاتحة حال جهر  
الامام واجبة ، أو مستحبة ، فيقولون القراءة على الامام ، ويلبسونها  
عليه ، ويلبسون على من يقارهم الاصغاء والاستماع الذي أمروا به ،  
فيفوتون مقصود جهر الامام ، ومقصود استماع للمأموم .

ومعلوم أن مثل هذا يكون مكروها ، ثم إذا فرض أن جميع  
المأمومين يقرأون خلفه فنفس جهره لا لمن يستمع ، فلا يكون فيه  
فائدة لقوله « إذا أمن فأمنا » ويكونون قد أمنا على قرآن لم يستمعوه ،  
ولا استمع أحد منهم ، إلا أن يقال ان السكوت يجب على الامام  
بقدر ما يقرأون ، وهم لا يوجبون السكوت الذي يسع قدر القراءة ،  
وإنما يستحبونه . فعلم ان استحباب السكوت يناسب استحباب القراءة  
فيه ، ولو كانت القراءة على للمأموم واجبة لوجب على الامام أن يسكت  
بقدرها سكوتا فيه ذكر ، أو سكوتا محضا ، ولا أعلم احدا أوجب السكوت  
لأجل قراءة للمأموم .

يحقق ذلك أنه قد أوجب الانصات حال قراءة الامام ، كما في  
صحیح مسلم عن ابی موسى قال : ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خطبنا ، فبین لنا سنتنا ، وعلنا صلاتنا ، فقال : « أقيموا  
صفوفکم ، ثم لیؤمکم أحدکم ، فاذا کبر فکبروا ، وإذا قرأ فانصتوا »  
ورواه من حدیث أبی هريرة ایضا قال : قال رسول الله صلى الله



عليه وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فانصتوا » رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي . قيل لمسلم بن الحجاج حديث أبي هريرة هو صحيح ، يعني : « إذا قرأ فانصتوا » قال : عندي صحيح . قيل له : لم لانتضه هنا ؟ يعني في كتابه ، قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعه هنا . إنما وضعت هنا ما اجمعوا عليه ، يعني من طريق أبي هريرة لم يجمع عليها ، واجمع عليها من رواية أبي موسى ، ورواها من طريق أبي موسى مسلم . ولم يروها مسلم من طريق أبي هريرة .

وعن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال : « هل قرأ ؟ — يعني أحداً منا آنفاً — قال رجل : نعم ، يا رسول الله ! قال : « اني اقول : مالي انازع القرآن » فاتتهى الناس عن القراءة معه صلى الله عليه وسلم ، فيها جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة من الصلاة حين سمعوا ذلك منه صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والترمذي ، وقال حديث حسن . قال أبو داود سمعت محمد بن يحيى بن فارس قال قوله : فاتتهى الناس عن القراءة ، إلى آخره . من قول الزهري . وروى البخاري نحو ذلك ، فقد قال البيهقي : ابن أكيمة رجل مجهول لم يحدث إلا بهذا الحديث

وحده ، ولم يحدث عنه غير الزهري ، وجواب ذلك من وجوه :

أحدها : أنه قد قال فيه أبو حاتم الرازي : صحيح الحديث ، حديثه مقبول ، وتركه إبي حاتم هو في الغاية . وحكي عن إبي حاتم البستي أنه قال : روى عنه الزهري ، وسعيد بن إبي هلال ، وإبن ابنه عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمة بن عمر .

الثاني : أن يقال ليس في حديث ابن أكيمة إلا ما في حديث عبادة النبي اعتمده البيهقي ، ونحوه . من أنهم قرأوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم . وأنه قال : « مالي أنزع القرآن » .

الثالث : أن حديث ابن أكيمة رواه أهل السنن الأربعة ، فإذا كان هذا الحديث هو مسلم صحة منه ، وأن الحديث الذي احتج به والذي احتج به منازعوه قد اتفقا على هذه الرواية ، كان ما اتفقا عليه معمولاً به بالاتفاق ، وما في حديثه من الزيادة قد انفرد بها من ذلك الطريق ، ولم يروها إلا بعض أهل السنن ، ووطن فيها الأئمة ، وكانت الزيادة المختلف فيها أحق بالقدح في الأصل المتفق على روايته .

وأما قوله : فاتمى الناس . فهذا إذا كان من كلام الزهري كان تابعاً ، فإن الزهري أعلم التابعين في زمنه بسنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وهذه المسألة مما تتوفر الدواعي والمهم على نقل ما كان يفعل فيها خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس ذلك مما يتفرد به الواحد والاثنان . فجزم الزمري بهذا من أحسن الأدلة على أنهم تركوا القراءة خلفه حال الجهر بعد ما كانوا يفعلونه ، وهذا يؤيد ما تقدم ذكره ، ويوافق قوله : ( وإذا قرأ فانصتوا ) ولم يستثن فاتحة ولا غيرها . وتحقيق أن تلك الزيادة إما ضعيفة الأصل ، أو لم يحفظ راويها لفظها ، وإن معناها كان مما يوافق سائر الروايات ، وإلا فلا يمكن تغيير الأصول الحكيمة الثابتة في الكتاب والسنة في هذا الأمر المحتمل . والله اعلم .

وتامم القول في ذلك بتضع بما رواه مسلم في صحيحه عن عمران ابن حصين : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ، فجعل رجل يقرأ خلفه بسبح اسم ربك الأعلى . فلما انصرف قال : أياكم قرأ ؟ أو أياكم القارئ ؟ قال رجل : أنا ، فقال : قد ظننت أن بعضكم خالجنيا » ففي هذا الحديث أن منهم من قرأ خلفه في صلاة السر بزيادة على الفاتحة ، ومع ذلك لم ينههم عن ذلك ، وذلك إقرار منه لهم على القراءة خلفه بالزيادة على الفاتحة في صلاة السر ، خلافا لمن قال لا يقرأ خلفه بحال ، أو لا يقرأ بزيادة على الفاتحة .

وقوله : « قد ظننت أن بعضكم خالجنيا » ليس فيه نهي من أصل

القراءة ، وإنما يفهم منه أنه لا ينبغي للمأموم أن يرفع حسه بحيث يخالج الامام ، كما يفعل بعض المأمومين ، وكما قد يفعل الامام . كما قال أبو قتادة : كان بسمنا الآية أحيانا .

وفيه أيضاً : دليل على أنه لم يأمرهم بالقراءة خلفه في السر ، لا بالفاتحة ، ولا غيرها . إذ لو كان أمرهم بذلك لم ينكر القراءة خلفه ، وهو لم ينكر قراءة سورة معينة ، بل قال : « أيكم قرأ ، أو أيكم القارئ ؟ » بل من المعلوم في العادة أن القارئ خلفه لم يقرأ بسبح إلا بعد الفاتحة ، فهذا يدل على أنه لا تجب القراءة على المأموم في السر ، لا بالفاتحة ولا غيرها .

كما يدل على ذلك حديث أبي بكر لما استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة حين ذهب بصلح بين بنى عمرو بن نوف ، ثم رجع يقرأ من حيث انتهى أبو بكر ، وكما في حديث أبي بكر الذي رواه البخاري في صحيحه لما ركع دون الصف ، ثم دخل في الصلاة ، وقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « زادك الله حرصا ولا نعد » ولو كانت قراءة الفاتحة فرضا على المأموم مطلقاً لم تسقط بسبق ، ولا جهل . كما أن الاعرابي المسيء في صلاته قال له : « ارجع فصل فانك لم تصل » وأمر النبي صلى الله عليه وسلم خلف الصف وحده أن يعيد الصلاة .

وأيضاً فتحمل الامام القراءة عن المأموم لا يتمتع أن يكون للمأموم أن يقرأ فيأتي هو بالكامل في ذلك ، فان ذلك خير من السكوت الذي لا استماع معه ، وهذا أمر معلوم متيقن من الشريعة أن القارئ للقرآن أفضل من الساكت الذي لا يستمع قراءة غيره ، وهو داخل في قوله : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات ، أما إني لا أقول ( الم ) حرف ، ولكن الف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » فكراهة هذا العمل الصالح الذي يحبه الله ورسوله لا وجه له أصلاً ، وهذا بخلاف المستمع فان استماعه يقوم مقام قراءته .

ودليل ذلك اتفاقهم على أنه مأمور حال القراءة المستعجة بالانصات إما أمر إيجاب ، وإما أمر استحباب ، وأنه مكروه لهم القراءة حال الاستماع ، فلولا أن الاستماع كالقراءة ، بل وأفضل : لم يكن مأموراً بالانصات منهيّاً عن القراءة ، فان الله لا يأمر بالأدنى وينهى عن الأفضل .

ومما يؤيد ذلك قوله في حديث عبادة « فلا تقرأوا بغيري من القرآن إذا جهرت بالقراءة ، إلا بأمر القرآن » فانما نهام عن القراءة إذا جهر ، وكذلك قول الزهري : فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا المفسر يقيد المطلق في اللفظ الآخر . قال : « تقرأون خلف إمامكم ؟ قلنا : نعم ، قال : فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب » يعنى في الجهر . وبين أيضاً ما رواه أحمد في المسند عن عبد الله بن مسعود قال : كانوا يقرأون خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « خلطتم علي القرآن ، فهذا لا يكون في صلاة جهر ، أو في صلاة سر رفع المأموم فيها صوته حتى سمعه الامام ، وإلا فالمأموم الذي يقرأ سراً في نفسه لا يخلط على الامام ، ولا يخلط عليه الامام ، بخلاف المأموم الذي يقرأ حال قراءة الامام ، فان الامام قطعاً يخلط عليه ، حتى ان من المأمومين من يعيد الفاتحة مرات لأن صوت الامام يشغله قطعاً .

بل إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل المأموم يخلط عليه ويلبس ويخالج الامام ، فكيف بالامام في حال جهره مع المأموم ، والمأموم يلبس على المأموم حال الجهر ؛ لأنه إذا جهر وحده كان أدنى حس يلبس عليه ، وثقل عليه القراءة ، فان لم تكن الأصوات هادئة هدوءاً تاماً ، وإلا ثقلت عليه القراءة ولبس عليه ، وهذا أمر محسوس .

ولهذا تجدد الذين يشهدون سماع القصائد سماع المكاء والتصديده يشوشون بأدنى حس ، وينكرون على من يشوش . وكذلك من قرأ القرآن خارج الصلاة فانه يشوش عليه بأدنى حس ، فكيف من يقرأ في الصلاة ، ولو قرأ قارئ خارج الصلاة على جماعة وهم لا ينصتون له ، بل

يقرأون لأنفسهم لتشوش عليه . فقد نيين بالأدلة السمعية والقياسية القول المعتدل في هذه المسألة ، والله أعلم .

والآثار المروية عن الصحابة في هذا الباب تبين الصواب ، فعن عطاء بن يسار أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الامام . فقال : « لا قراءة مع الامام في شيء » رواه مسلم . ومعلوم أن زيد بن ثابت من أعلم الصحابة بالسنة ، وهو عالم أهل المدينة ، فلو كانت القراءة بالفتحة أو غيرها حال الجهر مشروعة ، لم يقل لا قراءة مع الامام في شيء .

وقوله : « مع الامام » إنما يتناول من قرأ معه حال الجهر . فأما حال الخفاة فلا هذا يقرأ مع هذا ، ولا هذا مع هذا ، وكلام زيد هذا ينفي الإيجاب والاستحباب ، وبثبت النهي والكراهة .

وعن وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل ، إلا وراه الامام . رواه مالك في الموطأ . وجابر آخر من مات من الصحابة بالمدينة ، وهو من أعيان تلك الطبقة ، وروى مالك أيضاً عن نافع عن عبد الله بن عمر . كان إذا سئل : هل يقرأ أحد خلف الامام ؟ يقول : إذا صلى أحكم

خلف الأمام فحسبه قراءة الامام ، وإذا صلى وحده فليقرأ . قال :  
وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الامام ، وابن عمر من أعلم الناس  
بالسنة ، وأتبعهم لها .

ولو كانت القراءة واجبة على المأموم لكان هذا من العلم العام الذي  
يئنه النبي صلى الله عليه وسلم بياناً عاماً ، ولو بين ذلك لهم لكانوا  
يصلون به عملاً عاماً ، ولكان ذلك في الصحابة لم يخف مثل هذا  
الواجب على ابن عمر ، حتى يتركه مع كونه واجباً عام الوجوب على  
عامة الصليين ، قد بين بياناً عاماً ، بخلاف ما يكون مستحباً ، فان  
هذا قد يخفى .

وروى البيهقي عن أبي وائل أن رجلاً سأل ابن مسعود عن  
القراءة خلف الامام ، فقال : انصت للقرآن ، فان في الصلاة لشغلاً ،  
وسيكفيك ذلك الامام . فقول ابن مسعود هذا يبين أنه إنما نهى عن  
القراءة خلف الامام ، لأجل الانصات . والاشتغال به لم ينهه إذا لم  
يكن مستمعاً كما في صلاة السر ، وحال السكيات . فان المأموم حينئذ  
لا يكون منعاً ولا مشتغلاً بشيء . وهذا حجة على من خالف ابن  
مسعود من الكوفيين ، ومبين لما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كما تقدم .



وحديث جابر الذي تقدم قد روي مرفوعاً ، ومسنداً ، ومرسلاً ، فأما  
الموقوف على جابر فنابت بلا نزاع ، وكذلك المرسل ثابت بلا نزاع .  
من رواية الأئمة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال : « من كان له إمام فقرأه الامام له قراءة » وأما المسند  
فتكلم فيه . رواه ابن ماجه من حديث جابر الجعفي ، عن جابر بن  
عبد الله . وجابر الجعفي كذبه أبوب ، وزائدة ، ووثقه الثوري وسعيد ،  
وقال ابن معين : لا يكتب حديثه ، ولا كرامه ، ليس بشيء . وقال  
النسائي متروك . وروى أبو داود من أحمد أنه قال : لم يتكلم في جابر  
لحديثه ، إنما تكلم فيه لرأيه . قال أبو داود ليس عندي بالقوي من  
حديثه ، وقوله « فقرأه الامام له قراءة » لا تدل على أنه لا يستحب  
للمأموم القراءة ، كما احتج بذلك من احتج به من الكوفيين ، فان  
قوله : « قراءة الامام له قراءة » دليل على أن له أن يجتزئ  
بذلك ، وان الواجب يسقط عنه بذلك ، لا يدل على أنه ليس له أن  
يقرأ كما في مواضع كثيرة ، وله أن يسقط الواجب بفعل غيره ،  
وله أن يفعله هو بنفسه . وكذلك للمستحب . واقصى ما يقدر أن  
يكون هو كأنه قد قرأ .

ثم إن أذكار الصلاة واجبها ومستحبها ، إذا فعلها العبد مرة لم

يكره له ان يفعلها في محلها مرة ثانية لغرض صحيح ، مع انه قد ثبت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول : « الله اكبر كبيراً ، الله  
اكبر كبيراً ، الله اكبر كبيراً » وكان النبي صلى الله عليه وسلم يردد  
الآية الواحدة ، كما ردد قوله : ( إن تعذبهم فانهم عبادك ) — آخر  
ما وجد — والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم .

---

## وقال أيضاً

### فصل

وأما القراءة خلف الامام : فالتاس فيها طرفان ، ووسط .

منهم : من بكره القراءة خلف الامام ، حتى يبلغ بها بعضهم إلى التحريم ، سواء في ذلك صلاة السر والنجوى ، وهذا هو الغالب على أهل الكوفة ، ومن اتبعهم : كأصحاب أبي حنيفة .

ومنهم من يؤكد القراءة خلف الامام حتى يوجب قراءة الفاتحة ، وإن سمع الامام يقرأ ، وهذا هو الجديد من قولي الشافعي ، وقول طائفة معه .

ومنهم من يأمر بالقراءة في صلاة السر ، وفي حال سكنت الامام في صلاة النجوى ، والبعيد الذي لا يسمع الامام . وأما القريب الذي يسمع قراءة الامام فيأمره بالانصات لقراءة إمامه ، إقامة للاستماع مقام التلاوة . وهذا قول الجمهور : كمالك ، واحمد ، وغيرهم ،

من فقهاء الأمصار ، وفقهاء الآثار . وعليه يدل عمل أكثر الصحابة ،  
وتتفق عليه أكثر الأحاديث .

وهذا الاختلاف شبيه باختلافهم في صلاة المأموم : هل هي مبنية  
على صلاة الامام ؟ أم كل واحد منها يصلي لنفسه ؟ كما تقدم التنبيه عليه .  
فأصل أبي حنيفة أنها داخلة فيها . ومبنية عليها مطلقاً ، حتى انه يوجب  
الاعادة على المأموم حيث وجبت الاعادة على الامام . وأصل الشافعي :  
ان كل رجل يصلي لنفسه ، لا يقوم مقامه لا في فرض ولا سنة ،  
ولهذا أمر المأموم بالتسبيح ، وأوجب عليه القراءة ، ولم يبطل صلاته  
بنقص صلاة الامام ، إلا في مواضع مستثناة ، كتحمل الامام عن  
المأموم سجود السهو ، وتحمل القراءة إذا كان المأموم مسبوقاً ، وإبطال  
صلاة القارئ خلف الأُمى ، ونحو ذلك . وأما مالك وأحمد : فانها  
مبنية عليها من وجه دون وجه . كما ذكرناه من الاستناع للقراءة في  
حال الجهر ، والمشاركة في حال الخافتة ، ولا يقول المأموم عندها سمع  
الله لمن حمده ، بل يحمد جواباً لتسبيح الامام ، كما دلت عليه النصوص  
الصحيحة ، وهي مبنية عليها . فيما يضران فيه ، دون مالا يضران ، كما  
تقدم في الامامة .

## وسئل

عن قراءة المؤتم خلف الامام : جائزة أم لا ؟ وإذا قرأ خلف  
الامام : هل عليه إثم في ذلك ، أم لا ؟

فأجاب : القراءة خلف الامام في الصلاة لا تبطل عند الأئمة —  
رضوان الله عليهم — لكن تنازع العلماء أيما أفضل في حق المأموم ؟

فذهب مالك والشافعي وأحمد : أن الأفضل له أن يقرأ في حال  
سكوت الامام : كصلاة الظهر ، والمصر ، والأخيرتين من المغرب  
والعشاء ، وكذلك يقرأ في صلاة الجهر إذا لم يسمع قراءته . ومذهب  
أبي حنيفة : أن الأفضل أن لا يقرأ خلفه بحال ، والسلف — رضوان  
الله عليهم من الصحابة والتابعين — منهم من كان يقرأ ، ومنهم من كان  
لا يقرأ خلف الامام .

وأما اذا سمع المأموم قراءة الامام فجمهور العلماء على أنه يستمع ولا  
يقرأ بحال ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك وأحمد ، وغيرهم .  
ومذهب الشافعي أنه يقرأ حال الجهر بالقائمة خاصة ، ومذهب

طائفة كالأوزاعي وغيره من الشاميين يقرأها استجباً ، وهو اختيار جدنا .

والذي عليه جمهور العلماء هو الفرق بين حال الجهر ، وحال الخافتة ، فيقرأ في حال السر ، ولا يقرأ في حال الجهر ، وهذا أعدل الأقوال ، لأن الله تعالى قال : ( وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ) فإذا قرأ الامام فليستمع ، وإذا سكت فليقرأ فان القراءة خير من السكوت الذي لا استماع معه . ومن قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفوت هذا الأجر بلا فائدة ، بل يكون إما مستمعاً ، وإما قارئاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## وسئل

عما تدرك به الجمعة والجماعة ؟

فأجاب : اختلف الفقهاء فيما تدرك به الجمعة والجماعة على ثلاثة أقوال :

( أحدها ) : أنها لا يدركان الا بركعة ، وهو مذهب مالك .

وأحد في إحدى الروايتين عنه اختارها جماعة من أصحابه ، وهو وجه  
في مذهب الشافعي ، واختاره بعض أصحابه أيضاً كأبي الحسن  
الرياني ، وغيره .

( والقول الثاني ) : أنها يدركان بتكيرة . وهو مذهب  
أبي حنيفة .

( والقول الثالث ) : أن الجمعة لا تدرك إلا بركعة ، والجماعة تدرك  
بتكيرة ، وهذا القول هو المشهور من مذهب الشافعي ، وأحمد .  
والصحيح هو القول الأول ، لوجوه :

( أحدها ) أن قدر التكيرة لم يعلق به الشارع شيئاً من  
الأحكام ، لا في الوقت ، ولا في الجمعة ، ولا الجماعة ، ولا غيرها .  
فهو وصف ملغى في نظر الشارع ، فلا يجوز اعتباره .

( الثاني ) : أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما خلق الأحكام  
بإدراك الركعة ، فتعليقها بالتكيرة إلغاء لما اعتبره ، واعتبار لما ألغاه ،  
وكل ذلك فاسد فيما اعتبر فيه الركعة ، وعلق الإدراك بها في الوقت .  
ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « إذا أدرك أحدكم ركعة من صلاة العصر قبل أن تغرب

الشمس فليتم صلاته ، وإذا أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » .

وأما ما في بعض طرقه : « إذا أدرك أحدكم سجدة » فلراد بها الركعة التامة ، كما في اللفظ الآخر ، ولأن الركعة التامة تسمى باسم الركوع ، فيقال : ركعة ، وباسم السجود فيقال سجدة ، وهذا كثير في ألفاظ الحديث ، مثل هذا الحديث وغيره .

( الثالث ) أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الإدراك مع الامام بركعة ، وهو نص في المسألة . ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة » وهذا نص رافع للنزاع .

( الرابع ) ان الجمعة لا تندرك الا بركعة ، كما أفق به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : منهم ابن عمر ، وابن مسعود ، وأنس وغيرهم . ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف . وقد حكى غير واحد أن ذلك اجماع الصحابة ، والتفريق بين الجمعة والجماعة غير صحيح ، ولهذا أبو خيفة طرد أصله ، وسوى بينها ، ولكن الأحاديث الثابتة وآثار الصحابة تبطل ما ذهب إليه .

( الخامس ) : أن مادون الركعة لا يعتد به من الصلاة ، فإنه يستقبلها



جميعها منفرداً . فلا يكون قد أدرك مع الامام شيئاً يحتسب له به ، فلا يكون قد اجتمع هو والامام في جزء من أجزاء الصلاة بعينه له به . فتكون صلاته جميعاً صلاة منفرد . يوضح هذا انه لا يكون مدركاً للركعة الا اذا أدرك الامام في الركوع ، واذا أدركه بعد الركوع لم يعتد له بما فعله معه ، مع انه قد أدرك معه القيام من الركوع والسجود ، وجلسة الفصل ، ولكن لما فاتته معظم الركعة وهو القيام والركوع فاتته الركعة ، فكيف يقال مع هذا انه قد أدرك الصلاة مع الجماعة ، وهو لم يدرك معهم ما يحتسب له به ، فادراك الصلاة بادراك الركعة ، نظير ادراك الركعة بادراك الركوع ، لأنه في الموضعين قد أدرك ما يعتد له به ، واذا لم يدرك من الصلاة ركعة كان كمن لم يدرك الركوع مع الامام في فوت الركعة ، لأنه في الموضعين لم يدرك ما يحتسب له به ، وهذا من أصح القياس .

(السادس) : انه ينبغي على هذا : ان للمسافر اذا اتم بمقيم وأدرك معه ركعة فما فوقها فانه يتم الصلاة ، وان أدرك معه أقل من ركعة صلاها مقصورة ، نص عليه الامام أحمد في إحدى الروايتين عنه ، وهذا لأنه بادراك الركعة قد اتم بمقيم في جزء من صلاته ، فلزمه الانعام ، واذا لم يدرك معه ركعة فصلاته صلاة منفرد فيصليها مقصورة .

وينبغي عليه أيضاً ان للمرأة الحائض اذا طهرت قبل غروب الشمس  
 بقدر ركعة لزمها العصر ، وان طهرت قبل الفجر بقدر ركعة لزمها  
 العشاء ، وان حصل ذلك بأقل من مقدار ركعة لم يلزمها شيء . وأما  
 الظهر والمغرب : فهل يلزمها بذلك ؟ فيه خلاف مشهور ؟ ف قيل :  
 لا يلزمها وهو قول أبي حنيفة . وقيل : يلزمها وهو مذهب مالك ،  
 والشافعي وأحمد ، ورواه الامام أحمد عن ابن عباس ، وعبد الرحمن  
 ابن عوف .

ثم اختلف هؤلاء فيما تلزم به الصلاة الأولى على قولين :

أحدهما : تجب بما تجب به الثانية ، وهل هو ركعة ؟ أو تكبيرة ؟  
 على قولين :

والثاني لا تجب ، الا بأن تدرك زمناً يتسع لفعلها ، وهو أصح .

وقريب من هذا اختلافهم فيما اذا دخل عليها الوقت وهي طاهرة  
 ثم حاضت ، هل يلزمها قضاء الصلاة أم لا ؟ على قولين :

( أحدهما ) لا يلزمها ، كما يقوله مالك ، وأبو حنيفة .

( والثاني ) يلزمها ، كما يقوله الشافعي ، وأحمد .

ثم اختلف الموجبون عليها الصلاة فيما يستقر به الوجوب  
على قولين :

( أحدهما ) قدر تكيرة ، وهو المشهور في مذهب أحمد .

( والثاني ) : أن يمضي عليها زمن تمكن فيه من الطهارة وفعل  
الصلاة ، وهو القول الثاني في مذهب أحمد ، والشافعي .

ثم اختلفوا بعد ذلك : هل يلزمها فعل الثانية من المجموعتين مع  
الأولى ؟ على قولين ، وهما روايتان عن الامام احمد . والأظهر في  
الدليل مذهب أبي حنيفة ومالك أنها لا يلزمها شيء ، لأن القضاء إنما  
يجب بأمر جديد ، ولا أمر هنا يلزمها بالقضاء ، ولأنها أخرت تأخيراً  
جزأً فهي غير مفرطة . وأما التائب أو الناسي — وإن كان غير مفرط  
أيضاً — فإن ما يفعله ليس قضاء ، بل ذلك وقت الصلاة في حقه  
حين يستيقظ ويذكر . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من نام  
عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها » وليس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد بقضاء الصلاة بعد وقتها ،  
وإنما وردت السنة بالاعادة في الوقت لمن ترك واجباً من واجبات الصلاة  
كأمره للمسيء في صلاته بالاعادة لما ترك الطمأنينة للأمور بها ، وكأمره  
لمن صلى خلف الصف منفرداً بالاعادة لما ترك للمصافة الواجبة ، وكأمره

لمن ترك لمعة من قدمه لم يصبها للماء بالاعادة لما ترك الوضوء للأمر به  
وأمر الثائم والناسي بأن يصليا اذا ذكرا ، وذلك هو الوقت في حقهما  
والله سبحانه وتعالى أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن يرفع قبل الامام ويخفض ونهي فلم ينته ، فما حكم صلاته ؟  
وما يجب عليه ؟

فأجاب : اما مسابقة الامام فحرام ، باتفاق الأئمة . لا يجوز لأحد  
ان يركع قبل إمامه ، ولا يرفع قبله ، ولا يسجد قبله . وقد استفاضت  
الأحاديث من النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن ذلك ، كقوله في  
الحديث الصحيح : « لا تسبقوني بالركوع ، ولا بالسجود ، فاني مهما  
أسبقكم به اذا ركعت تدركوني به إذا رفعت ، اني قد بدنت » وقوله  
« إنما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا كبر فكبروا ، واذا ركع فاركعوا ،  
فان الامام يركع قبلكم ، ويرفع قبلكم — قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : فتلك بتلك ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا ربنا  
ولك الحمد ، يسمع الله لكم ، وإذا كبر وسجد فكبروا ، واسجدوا .  
فان الامام يسجد قبلكم ، ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك » .

وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل  
الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار » وهذا لأن المؤمن متبع للامام  
مقتد به ، والتابع للمقتدي لا يتقدم على متبوعه ، وقدوته ، فاذا تقدم  
عليه كان كالحمار الذي لا يفقه ما يراد بعمله ، كما جاء في حديث آخر :  
« مثل الذي يتكلم والخطيب يخطب كمثل الحمار يحمل أسفاراً » .

ومن فعل ذلك استحق العقوبة والتعزير الذي يردعه ، وأمثاله ،  
كما روي عن عمر : انه رأى رجلاً يسابق الامام ، فضربه . وقال :  
لا وحدك صليت ، ولا بلمامك اقتديت .

وإذا سبق الامام سهواً لم تبطل صلاته ، لكن يتخلف منه بقدر  
ما سبق به الامام ، كما أمر بذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لأن صلاة المأموم مقدرة بصلاة الامام ، وما فعله قبل الامام سهواً  
لا يبطل صلاته ، لأنه زاد في الصلاة ما هو من جنسها سهواً ، فكان  
كما لو زاد ركوعاً او سجوداً سهواً . وذلك لا يبطل بالسنة والاجماع .  
ولكن ما يفعله قبل الامام لا يعتد به على الصحيح ، لأنه فعله في غير  
محله ، لأن ما قبل فعل الامام ليس وقتاً لفعل المأموم ، فصار بمنزلة من  
صلى قبل الوقت ، او بمنزلة من كبر قبل تكبير الامام ، فان هذا  
لا يجوزنه عما أوجب الله عليه ، بل لا بد ان يحرم اذا حل الوقت  
لا قبله ، وان يحرم للمأموم اذا احرم الامام لا قبله . فكذلك للمأموم

لا بد ان يكون ركوعه وسجوده إذا ركع الامام وسجد ، لا قبل ذلك  
فما فعله سابقاً وهو ساء عفي له عنه ، ولم يعتد له به ، فلهذا امره  
الصحابه والأئمة ان يتخلف بمقداره ليكون فعله بقدر فعل الامام .

وأما إذا سبق الامام عمداً ففي بطلان صلاته قولان معروفان في  
مذهب أحمد وغيره ، ومن أبطلها قال : إن هذا زاد في الصلاة عمداً  
فتبطل ، كما لو فعل قبله ركوعاً او سجوداً عمداً ، فان الصلاة تبطل  
بلا ريب ، وكما لو زاد في الصلاة ركوعاً او سجوداً عمداً . وقد قال  
الصحابه للسابق : لا وحدك صليت ، ولا بأمالك اقتديت ، ومن لم  
يصل وحده ، ولا مؤثماً ، فلا صلاة له ، وعلى هذا [ فعل ] للصلي  
أن يتوب من المسابقة ، ويتوب من نقر الصلاة ، وترك الطمأنينة فيها ،  
وإن لم ينته فعل الناس كلهم أن يأمره بالمعروف الذي أمره الله به ،  
وينهوه عن المنكر الذي نهاه الله عنه . فان قام بذلك بعضهم وإلا  
أتموا كلهم .

ومن كان قادراً على تغييره وتأديبه على الوجه المشروع ، فعل  
ذلك ، ومن لم يمكنه إلا هجره وكان ذلك مؤثراً فيه هجره ، حتى يتوب .  
والله أعلم .

## وسئل

عن المصافحة عقب الصلاة : هل هي سنة أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . المصافحة عقب الصلاة ليست مسنونة ، بل هي بدعة . والله أعلم .

---

## باب الإمامة

### سئل رحمه الله :

من الإمامة هل فعلها أفضل ، أم تركها ؟؟

فأجاب : بل يصلي بهم ، وله أجر بذلك . كما جاء في الحديث .  
« ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة : رجل أم قوما وعم له راضون » .  
الحديث . والله أعلم .

### وسئل رحمه الله

عن رجلين : أحدهما حافظ للقرآن ، وهو واعظ ، يحضر الدف والشبابة ، والآخر عالم متورع . فأيهما أولى بالإمامة ؟

فأجاب : ثبت في صحيح مسلم عن أبي مسعود البصري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فإن كانوا



في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ،  
فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنّاً .

فاذا كان الرجلان من أهل الديانة فأيهما كان أعلم بالكتاب والسنة  
وجب تقديمه على الآخر متيناً ، فان كان أحدهما فاجراً مثل أن يكون  
معروفاً بالكذب ، والحيانة ، ونحو ذلك من أسباب الفسوق ، والآخر  
مؤمناً من أهل التقوى فهذا الثاني أولى بالامامة ، إذا كان من أهلها ،  
وإن كان الأول أقرأ وأعلم ، فان الصلاة خلف الفاسق منهي عنها  
نهي تحريم عند بعض العلماء ، ونهي تنزيه عند بعضهم . وقد جاء في  
الحديث : « لا يؤمن فاجر مؤمناً ، إلا أن يقره بسوط او عصا » .  
ولا يجوز تولية الفاسق مع إمكان تولية البر . والله أعلم .

## وقال شيخ الإسلام

### فصل

وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع ، وخلف أهل الفجور ،  
ففيه نزاع مشهور ، وتفصيل ليس هذا موضع بسطه :

لكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في  
الامامة لا يجوز مع القدرة على غيره . فان كان مظهراً للفجور  
أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك ، وأقل مراتب الإنكار هجره لينتهي  
عن فجوره وبدعه ؛ ولهذا فرق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية ، فان  
الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه ، بخلاف الساكت فانه بمنزلة من  
أسر بالذنوب ، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر ، فان الخطيئة إذا خفيت لم  
تضر إلا صاحبها ، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة ؛ ولهذا كان  
النافقون تقبل منهم علانيتهم ، وتوكل سرايهم إلى الله تعالى ، بخلاف  
من أظهر الكفر .

فاذا كان داعية منع من ولايته وإمامته وشهادته وروايته ، لمافي ذلك من النهي عن المنكر . لا لأجل فساد الصلاة أو إتمامه في شهادته وروايته ، فاذا أمكن لانسان الا يقدم مظهراً للمنكر في الامامة وجب ذلك . لكن إذا ولاء غيره ولم يمكنه صرفه عن الامامة ، او كان هو لا يتمكن من صرفه إلا بشر أعظم ضرراً من ضرر ما أظهره من المنكر ، فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير ، ولا دفع أخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين ، فان الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكليفها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان . ومطلوبها ترجيح خير الخيرين اذا لم يمكن ان يجتمعا جميعاً ، ودفع شر الشرين اذا لم يندفعا جميعاً .

فاذا لم يمكن منع للظهر للبدعة والفجور الا بضرر زائد على ضرر إمامته ، لم يجز ذلك ، بل يصلي خلفه ما لا يمكنه فعلها الا خلفه ، كالجمع ، والأعياد ، والجماعة . اذا لم يكن هناك إمام غيره ، ولهذا كان الصحابة يصلون خلف الحجاج ، واختار بن ابى سعيد الثقفي ، وغيرها الجمعة والجماعة ، فان تفويت الجمعة والجماعة اعظم فساداً من الاقتداء فيها بامام فاجر ، لا سيما اذا كان التخلف عنهما لا يدفع فجوره ، فيبقى ترك المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة . ولهذا كان التاركون للجمعة والجماعات خلف أئمة الجور مطلقاً معدودين ضد

السلف ، والأئمة من اهل البدع .

واما إذا امكن فعل الجمعة والجماعة خلف البر فهو اولى من فعلها  
خلف الفاجر . وحينئذ فاذا صلى خلف الفاجر من غير عذر فهو  
موضع اجتهاد للعلماء .

منهم من قال : انه بعيد لأنه فعل مالا بشرع ، بحيث ترك ما يجب  
عليه من الانكار بصلاته خلف هذا ، فكانت صلاته خلفه منهيّاً  
عنها فيعيدها .

ومنهم من قال : لا بعيد . قال : لأن الصلاة في نفسها صحيحة ،  
وما ذكر من ترك الانكار هو امر منفصل عن الصلاة ، وهو يشبه  
البيع بعد نداء الجمعة .

واما إذا لم يمكنه الصلاة الا خلفه كالجمعة ، فهنا لا تعاد الصلاة ،  
وإعادتها من فعل اهل البدع ، وقد ظن طائفة من الفقهاء انه إذا  
قيل : ان الصلاة خلف الفاسق لا تصح ، اعيدت الجمعة خلفه ، وإلا  
لم تعد ، وليس كذلك . بل النزاع في الاعادة حيث ينهى الرجل عن  
الصلاة . فاما إذا أمر بالصلاة خلفه فالصحيح هنا انه لا إعادة عليه ،  
لما تقدم من ان العبد لم يؤمر بالصلاة مرتين .

وأما الصلاة خلف من بكفر ببدعته من اهل الأهواء فهناك قد تنازعوا في نفس صلاة الجمعة خلفه . ومن قال إنه يكفر أمر بالاعادة ، لأنها صلاة خلف كافر ، لكن هذه المسألة متعلقة بتكفير اهل الأهواء والناس مضطربون في هذه المسألة . وقد حكى عن مالك فيها روايتان ، وعن الشافعي فيها قولان . وعن الامام احمد ايضا فيها روايتان ، وكذلك اهل الكلام فذكروا للأشعري فيها قولان . وغالب مذاهب الأئمة فيها تفصيل .

وحقيقة الأمر في ذلك : ان القول قد يكون كفراً ، فيطلق القول بتكفير صاحبه ، ويقال من قال كذا فهو كافر ، لكن الشخص للمعين الذي قاله لا يحكم بكفره ، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها .

وهذا كما في نصوص الوعيد فان الله سبحانه وتعالى يقول : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً ) فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق ، لكن الشخص للمعين لا يشهد عليه بالوعيد ، فلا يشهد لمعين من اهل القبلة بالنار لجواز ان لا يلحقه الوعيد لفوات شرط ، او ثبوت مانع ، فقد لا يكون التحريم بلغه ، وقد يتوب من فعل المحرم ، وقد تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرم ، وقد يتلى بمصائب تكفر عنه ، وقد يشفع فيه شفيع مطاع .

وهكذا الاقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم يبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق ، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده ، او لم يتمكن من فهمها ، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعترضه الله بها ، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وخطأً فان الله يغفر له خطأه كاتباً ما كان ، سواء كان في المسائل النظرية ، او العملية . هذا الذي عليه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وجاهير أئمة الاسلام . وما قسموا المسائل الى مسائل اصول يكفر بانكارها ، ومسائل فروع لا يكفر بانكارها .

فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع فهذا الفرق ليس له أصل لاعتن الصحابة ، ولا عن التابعين لهم باحسان ، ولا أئمة الاسلام ، وإنما هو مأخوذ من المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع ، وعنه تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم ، وهو تفريق متناقض ، فانه يقال لمن فرق بين التويعين : ما أحد مسائل الأصول التي يكفر الخطيئة فيها ؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع ؟ فان قال : مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد ومسائل الفروع هي مسائل العمل . قيل له : فتتأزع الناس في محمد صلى الله عليه وسلم هل رأى ربه أم لا ؟ وفي أن عثمان أفضل من علي ، أم علي أفضل ؟ وفي كثير من معاني القرآن ، وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية ، ولا كفر فيها بالاتفاق ،

ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخر هي مسائل عملية ، وللتكر لها يكفر بالانفاق .

وإن قال الأصول : هي للمسائل القطعية ، قيل له : كثير من مسائل العمل قطعية ، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية ، وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية ، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له ، كمن سمع النص من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتيقن مراده منه . وعند رجل لا تكون ظنية ، فضلا عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه ، أو لعدم ثبوته عنده ، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث النبي قال لأهله : « إذا أنامت فأحرقوني ، ثم اسحقوني ، ثم ذروني في اليم ، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني الله عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين . فأمر الله البر برد ما أخذ منه ، والبحر برد ما أخذ منه . » وقال : ما حملك على ما صنعت ؟ قال خشيتك يارب ! فغفر الله له « فهذا شك في قدرة الله وفي للمعاد ، بل ظن أنه لا يعود ، وأنه لا يقدر الله عليه إذا فعل ذلك ، وغفر الله له . وهذه المسائل مبسطة في غير هذا الموضع .

ولكن المقصود هنا أن مذاهب الأئمة مبنية على هذا التفصيل بين النوع والعين ، ولهذا حكى طائفة فهم الخلاف في ذلك ، ولم يفهموا غور قولهم ، فطائفة تحكي عن أحد في تكفير أهل البدع روايتين مطلقاً ، حتى تجعل الخلاف في تكفير المرجئة والشيعة المفضلة لعل ، وربما رجحت التكفير والتخليد في النار ، وليس هذا مذهب أحمد ، ولا غيره من أئمة الاسلام ، بل لا يختلف قوله أنه لا يكفر المرجئة الذين يقولون : الايمان قول بلا عمل ، ولا يكفر من يفضل عليا على عثمان ، بل نصوصه صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج والقدرية وغيرهم . وإنما كان يكفر الجهمية المتكرين لأسماء الله وصفاته ، لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ظاهرة بينة ؛ ولأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق ، وكان قد ابتلي بهم حتى عرف حقيقة أسرهم ، وأنه يدور على التعطيل ، وتكفير الجهمية مشهور من السلف والأئمة .

لكن ما كان يكفر أعيانهم ، فإن الذي يدعو إلى القول أعظم من الذي يقول به ، والذي يعاقب مخالفه أعظم من الذي يدمر فقط والذي يكفر مخالفه أعظم من الذي يعاقبه ، ومع هذا فالذين كانوا من ولاية الأمور يقولون بقول الجهمية : ان القرآن مخلوق ، وأن الله لا يرى في الآخرة ، وغير ذلك . ويدعون الناس الى ذلك ،



وَيَمْتَحْنُونَهُمْ ، وَيَعَاقِبُونَهُمْ ، إِذَا لَمْ يَجِيبُوهُمْ ، وَيَكْفُرُونَ مِنْ لَمْ يَجِيبَهُمْ .  
حَتَّى أَتَهُمْ كَانُوا إِذَا أُمْسَكُوا الْأَسِيرَ لَمْ يَطْلُقُوهُ حَتَّى يَقْرَأَ بِقَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ :  
إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ . وَلَا يُولُونَ مَتَوَلِيًّا وَلَا يَطْعُونَ رِزْقًا  
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِلَّا لِمَنْ يَقُولُ ذَلِكَ ، وَمَعَ هَذَا فَلَا مَلَأَ أَحَدٌ — رَحِمَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى — تَرْحَمَ عَلَيْهِمْ ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ ، لَعَلَّهُ بَأَنَّهُمْ لِمَنْ يَبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّهُمْ  
مُكَذِّبُونَ لِلرَّسُولِ ، وَلَا جَاهِدُونَ لِمَا جَاءَ بِهِ ، وَلَكِنْ تَأْوَلُّوا فَأَخْطَأُوا ،  
وَقَلَّدُوا مَنْ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا قَالَ لِحَفْصِ الْفَرْدِ حِينَ قَالَ : الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ :  
كَفَرْتُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ . بَيَّنَّ لَهُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كُفْرٌ ، وَلَمْ يَحْكَمْ بِرَدِّهِ حَفْصَ  
بِمَجْرَدِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ الْحُجَّةَ الَّتِي يَكْفُرُ بِهَا ، وَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ  
مُرِنْدٌ لَسَعَى فِي قَتْلِهِ ، وَقَدْ صَرَحَ فِي كِتَابِهِ بِقَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ،  
وَالصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ .

وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ — رَحِمَهُ اللَّهُ — وَالشَّافِعِيُّ ، وَاحِدٌ ، فِي  
الْقَدْرِيِّ : إِنْ جَعَدَ هَلُمَّ اللَّهُ كُفْرًا ، وَلَفْظُ بَعْضُهُمْ نَظَرُوا الْقَدْرِيَّةَ بِالْعَلَمِ ،  
فَإِنْ أَقْرَأُوا بِهِ خَصَمُوا ، وَإِنْ جَعَدُوهُ كَفَرُوا .

وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْقَدْرِيِّ : هَلْ يَكْفُرُ ؟ فَقَالَ : إِنْ جَعَدَ الْعَلَمُ كُفْرًا .  
وَحِينَئِذٍ فَجَاهِدِ الْعَلَمَ هُوَ مِنْ جَنْسِ الْجَهْمِيَّةِ . وَأَمَّا قَتْلُ الدَّاعِيَةِ إِلَى

البدع فقد يقتل لكف ضرره من الناس ، كما يقتل المحارب . وإن لم يكن في نفس الأمر كافراً ، فليس كل من أمر بقتله يكون قتله لردته وعلى هذا قتل غيلان القدري وغيره قد يكون على هذا الوجه . وهذه المسائل مبسطة في غير هذا الموضع وإنما نبهنا عليها تنبيهاً .

## فصل

وأما من لا يقيم قراءة الفاتحة ، فلا يصلي خلفه إلا من هو مثله فلا يصلي خلف الأئمة الذي يبدل حرفاً بحرف ، إلا حرف الضاد إذا أخرجه من طرف الفم كما هو عادة كثير من الناس ، فهذا فيه وجهان :

منهم من قال : لا يصلي خلفه ، ولا تصح صلاته في نفسه ؛ لأنه أبدل حرفاً بحرف ؛ لأن مخرج الضاد الشدق ، ومخرج الظاء طرف الأسنان . فإذا قال ( ولا الظالين ) كان مضافاً ظل يفعل كذا .

والوجه الثاني : تصح ، وهذا أقرب لأن الحرفين في السمع شيء واحد ، وحس أحدهما من جنس حس الآخر لتشابه الحرجين . والقارىء إنما يقصد الضلال المخالف للهدى ، وهو الذي يفهم المستمع ، فاما المعنى المأخوذ من ظل فلا يخطر ببال أحد . وهذا بخلاف الحرفين

المتخلفين صوتاً ومخرجاً وسمماً ، كابدال الرأى بالعين ، فان هذا لا يحصل  
به مقصود القراءة .

## وسئل رحمه الله

عن الصلاة خلف المرازقة ، وعن بدعتهم .

فأجاب : يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس والجمعة وغير  
ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ، ولا فسقا ، باتفاق الأئمة الأربعة  
وغيرهم من أئمة المسلمين . وليس من شرط الاتهام أن يعلم المأموم  
إعتقاد إمامه ، ولا ان يمتحنه ، فيقول : ماذا تعتقد ؟ بل يصلي خلف  
مستور الحال .

ولو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع ففي صحة صلاته  
قولان مشهوران في مذهب أحد ، ومالك . ومذهب الشافعي ، وأبي  
حنيفة الصحة .

وقول القائل لا أسلم مالي إلا لمن أعرف . ومراده لا أصلي خلف  
من لا أعرفه ، كما لا أسلم مالي إلا لمن أعرفه ، كلام جاهل لم يقله  
أحد من أئمة الاسلام . فان المال إذا أودعه الرجل المجهول فقد يخونه

فيه ، وقد يضيئه . وأما الامام فلو أخطأ أو نسي لم يؤخذ بذلك للمأموم ، كما في البخاري وغيره ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أتمتكم يصلون لكم ولهم . فإن أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم » . فجعل خطأ الامام على نفسه دونهم ، وقد صلى عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وهو جنب ناسياً للجنب ، فأعاد ولم يأمر للمؤمنين بالاعادة ، وهذا مذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه .

وكذلك لو فعل الامام ما يسوغ عنده ، وهو عند المأموم يبطل الصلاة ، مثل أن يقتصد ويصلي ولا يتوضأ ، أو يمس ذكره ، أو يترك البسلة ، وهو يعتقد أن صلاته تصح مع ذلك ، والمأموم يعتقد أنها لا تصح مع ذلك ، فجمهور العلماء على صحة صلاة المأموم ، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين ، بل في أنصها عنه ، وهو احد الوجهين في مذهب الشافعي ، اختاره القفال وغيره .

ولو قدر أن الامام صلى بلا وضوء متمعداً ، والمأموم لم يعلم حتى مات المأموم ، لم يطالب الله المأموم بذلك ، ولم يكن عليه إثم باتفاق المسلمين ، بخلاف ما اذا علم أنه يصلي بلا وضوء فليس له أن يصلي خلفه ، فإن هذا ليس بمصل : بل لأعب ، ولو علم بعد الصلاة أنه صلى بلا وضوء ففي الاعادة نزاع . ولو علم المأموم أن الامام

مبتدع يدعو إلى بدعته ، أو فاسق ظاهراً الفسق ، وهو الامام  
الراتب الذي لا تمكن الصلاة إلا خلفه ، كلام الجمعة والمبدين ، والامام  
في صلاة الحج برفة ، ونحو ذلك . فان المأموم يصلي خلفه عند عامة  
السلف والخلف ، وهو مذهب أحمد والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم .

ولهذا قالوا في العقائد : إنه يصلي الجمعة والمبدين خلف كل إمام  
براً كان أو فاجراً ، وكذلك إذا لم يكن في القرية إلا إمام واحد ،  
فاتها تصلي خلفه الجماعات ، فان الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل  
وحده ، وإن كان الامام فاسقاً . هذا مذهب جماهير العلماء : أحمد بن  
حنبل ، والشافعي ، وغيرها ، بل الجماعة واجبة على الأعيان في ظاهر  
مذهب أحمد . ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الامام الفاجر فهو  
مبتدع عند الامام أحمد . وغيره . من أئمة السنة . كما ذكره في رسالة  
عبدوس . وابن مالك ، والطار .

والصحيح أنه يصليها ، ولا يعيدها . فان الصحابة كانوا يصلون  
الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ، ولا يعيدون كما كان ابن عمر يصلي  
خلف الحجاج ، وابن مسعود وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة ،  
وكان يشرب الخمر حتى أنه صلى بهم مرة الصبح أربعاً ثم قال :  
أزيدكم ؟ فقال ابن مسعود : ما زلتا معك منذ اليوم في زيادة ! ولهذا  
رفعوه إلى عثمان . وفي صحيح البخاري أن عثمان — رضي الله عنه —

لما حصر صلى بالناس شخص ، فسأل سائل عثمان . فقال : إنك إمام عامة ، وهذا [ الذي ] يصلي بالناس إمام فتنة . فقال : يا ابن أخي ! إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسنوا فأحسن معهم ، وإذا أساؤا فاجتنب إساءتهم . ومثل هذا كثير .

والفاسق والبتدع صلاته في نفسه صحيحة ، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته ، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ، ومن ذلك أن من أظهر بدعة أو فجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين ، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب ، فإذا أمكن هجره حتى يتوب كان حسناً ، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره أثر ذلك حتى يتوب ، أو يعزل ، أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه . فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان فيه مصلحة ، ولم يفت المأموم جمعة ، ولا جماعة . وأما إذا كان ترك الصلاة يفوت المأموم الجمعة والجماعة ، فهنا لا يترك الصلاة خلفهم إلا مبتدع مخالف للصحابة — رضي الله عنهم — .

وكذلك إذا كان الإمام قد رتبته ولاية الأمور ، ولم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة ، فهنا ليس عليه ترك الصلاة خلفه ، بل الصلاة خلف الإمام الأفضل أفضل ، وهذا كله يكون فيمن ظهر منه فسق ، أو بدعة ، تظهر مخالفتها للكتاب والسنة ، كبدعة الرافضة ، والجهمية ،

ونحوم . ومن أنكر مذهب الروافض وهو لا يصلي الجمعة والجماعة ، بل يكفر المسلمين ، فقد وقع في مثل مذهب الروافض . فان من أعظم ما أنكره أهل السنة عليهم تركهم الجمعة والجماعة ، وتكفير الجمهور .

## فصل

وأما « الصلاة خلف المبتدع » فهذه المسألة فيها نزاع . وتفصيل . فإذا لم تجد إماماً غيره كالجمعة التي لا تقام إلا بمكان واحد ، وكالعيدين وكصلوات الحج ، خلف إمام الموضع فهذه تفعل خلف كل بر وفاجر باتفاق أهل السنة ، والجماعة . وإنما تدع مثل هذه الصلوات خلف الأئمة أهل البدع كالرافضة ونحوم . ممن لا يرى الجمعة والجماعة إذا لم يكن في القرية إلا مسجد واحد . فصلاته في الجماعة خلف الفاجر خير من صلاته في بيته منفرداً ؛ لثلاث بفضي إلى ترك الجماعة مطلقاً .

وأما إذا أمكنه أن يصلي خلف غير المبتدع فهو أحسن ، وأفضل بلا ريب . لكن إن صلى خلفه ففي صلاته نزاع بين العلماء . ومذهب الشافعي ، وأبي حنيفة تصح صلاته . وأما مالك وأحمد ، ففي مذهبها نزاع وتفصيل .

وهذا إنما هو في البدعة التي بعلم أنها تخالف الكتاب والسنة ،  
 مثل بدع الرافضة والجهمية ، ونحوهم . فلما مسائل الدين التي يتنازع فيها  
 كثير من الناس في هذه البلاد ، مثل « مسألة الحرف ، والصوت »  
 ونحوها ، فقد يكون كل من المتنازعين مبتدعاً ، وكلاهما جاهل متأول ،  
 فليس امتناع هذا من الصلاة خلف هذا بأولى من العكس ، فلما إذا  
 ظهرت السنة وعلت مخالفتها واحد . فهذا هو الذي فيه النزاع ، والله  
 أعلم . والحمد لله رب العالمين . صلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

## وسئل

عن رجل استفاض عنه انه يأكل الحشيشة ، وهو امام ، فقال  
 رجل : لا تجوز الصلاة خلفه . فانكر عليه رجل وقال : تجوز ، واحتج  
 بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « تجوز الصلاة خلف البر  
 والفاجر » فهذا الذي انكر مصيب ام مخطيء ؟ وهل يجوز لآكل  
 الحشيشة ان يؤم بالناس ؟ وإذا كان المنكر مصيباً ، فما يجب على الذي  
 قام عليه ؟ وهل يجوز للناظر في المكان أن يعزله أم لا ؟ .

فأجاب : لا يجوز أن يولى في الامامة بالناس من يأكل الحشيشة ،  
 أو يفعل من المنكرات المحرمة . مع امكان تولية من هو خير منه .



كيف وفي الحديث : « من قلد رجلا عملا على عصابة ، وهو يجد في تلك العصابة من عو أرضى الله . فقد خان الله ، وخان رسوله ، وخان المؤمنين » ، وفي حديث آخر « اجعلوا أئمتكم خباركم ، فانهم وفدكم فيها بينكم وبين الله » . وفي حديث آخر « إذا أم الرجل القوم . وفيهم من هو خير منه . لم يزلوا في سفال » وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله . فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة . فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنأ » فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الأفضل بالعلم بالكتاب . ثم بالسنة . ثم الأسبق الى العمل الصالح بنفسه . ثم بفعل الله تعالى .

وفي سنن أبي داود وغيره : « ان رجلا من الأنصار كان يصلي بقوم اماما فبصق في القبلة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يعزلوه عن الامامة ، ولا يصلوا خلفه ، فجهأ الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله هل أمرهم بعزله ؟ فقال : نعم ، انك آذيت الله ورسوله » فاذا كان المرء يعزل لأجل اساءته في الصلاة ، وبصاقه في القبلة ، فكيف المصر على اكل الحشيشة ، لاسيما ان كان مستحلا للمسكر منها . كما عليه طائفة من الناس ، فان مثل هذا ينبغي ان يستتاب ، فان تاب وإلا قتل ، اذ السكر منها حرام بالاجماع ، واستحلال ذلك كفر بلا نزاع .

وأما احتجاج المعارض بقوله : « تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر »  
فهذا غلط منه لوجوه :

أحدها : ان هذا الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم . بل في سنن ابن ماجه عنه « لا يؤمن فاجر مؤمناً الا أن يقهره بسوط أو عصا » . وفي اسناد الآخر مقال أيضاً .

الثاني : أنه يجوز للأئمة أن يصلي خلف من ولي . وان كان تولية ذلك المولى لا تجوز ، فليس للناس ان يولوا عليهم الفساق ، وان كان قد نفذ حكمه ، أو تصح الصلاة خلفه .

الثالث : ان الأئمة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق ، لكن اختلفوا في صحتها : فقول مالك ، وأحمد في احدي الروايتين عنها . وقيل : بل تصح : كقول أبي حنيفة ، والشافعي ، والرواية الاخرى عنها . ولم يتنازعا أنه لا ينبغي توليته .

الرابع : أنه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الإنكار على هؤلاء الفساق ، الذين يسكرون من الحشيشة ، بل الذي عليه جمهور الأئمة أن قليلها وكثيرها حرام ، بل الصواب أن آكلها يحد ، وأنها نجسة ، فإذا كان آكلها لم يفصل منها فه كانت صلاته باطلة ، ولو غسل فه

..نہا اُبضاً فہی خمر . وفي الحديث « من شرب الخمر لم تقبل منه صلاة أربعين يوماً ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد فشرها لم تقبل له صلاة أربعين يوماً . فان تاب تاب الله عليه . فان عاد فشرها في — الثالثة أو الرابعة — كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الجبال : قيل : يا رسول الله ! وما طينة الجبال ؟ قال : عصارة أهل النار . وإذا كانت صلاته تارة باطلة وتارة غير مقبولة ، فانه يجب الإنكار عليه باتفاق المسلمين . فمن لم ينكر عليه كان عاصياً لله ورسوله .

ومن منع التكرار عليه فقد حاد الله ورسوله ، ففي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله ، فقد ضاد الله في أمره ؛ ومن قال : في مؤمن ما ليس فيه ، حبس في ردغة الجبال حتى يخرج مما قال ، ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع » فالخاصمون [عنه محاصمون] في باطل ، وهم في سخط الله . والحائلون ذلك الإنكار عليه مضادون لله في أمره ، وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته فهو عاص لله ورسوله ، والله اعلم .

## وسئل

عن خطيب قد حضر صلاة الجمعة ، فامتنعوا عن الصلاة خلفه ؛  
لأجل بدعة فيه ، فما هي البدعة التي تمنع الصلاة خلفه ؟.

فأجاب : ليس لهم أن يمنعوا أحداً من صلاة العيد والجمعة ، وإن  
كان الامام فاسقاً . وكذلك ليس لهم ترك الجمعة ونحوها لأجل فسق  
الامام . بل عليهم فعل ذلك خلف الامام ، وإن كان فاسقاً ، وإن  
عطلوها لأجل فسق الامام كانوا من اهل البدع ، وهذا مذهب الشافعي  
وأحمد وغيرها .

وإنما تنازع العلماء في الامام إذا كان فاسقاً ، أو مبتدعاً ، وأمكن  
أن يصلى خلف عدل . فقول : نصح الصلاة خلفه ، وإن كان فاسقاً .  
وهذا مذهب الشافعي وأحمد في احدى الروايتين وأبى حنيفة . وقيل :  
لا تصح خلف الفاسق ، إذا امكن الصلاة خلف العدل ، وهو احدى  
الروايتين عن مالك وأحمد . والله اعلم .

## وسئل

عن إمام يقول يوم الجمعة على المنبر في خطبته : إن الله تكلم بكلام أزلي قديم . ليس بحرف ، ولا صوت ، فهل تسقط الجمعة خلفه أم لا ؟ وما يجب عليه ؟ .

فأجاب : الذي انفق عليه أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق . وإن هذا القرآن الذي يقرأه الناس هو كلام الله ، يقرأه الناس بأصواتهم . فالكلام كلام الباري ، والصوت صوت القاري والقرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه .

وإذا كان الامام مبتدعاً ، فانه يصلّي خلفه الجمعة : وتسقط بذلك . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله :

عن إمام قتل ابن عمه : فهل تصح الصلاة خلفه . أم لا ؟ .

فأجاب : إذا كان هذا الرجل قد قتل مسلماً معتمداً بغير حق

فينبغي أن يعزل عن الامامة ، ولا يصلى خلفه إلا لضرورة ، مثل أن لا يكون هناك إمام غيره ؛ لكن إذا تاب وأصحح فان الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات . فاذا تاب التوبة الشرعية جاز أن يقر على إمامته ، والله أعلم .

## وسئل أيضاً

عن امام مسجد قتل : فهل يجوز ان يصلى خلفه ؟

فأجاب : اذا كان قد قتل القاتل أو لا ، ثم عمدوا أقارب المقتول الى أقارب القاتل فقتلوا . فهؤلاء عداة من أظلم الناس ، وفيهم زل قوله تعالى : ( فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم ) . ولهذا قالت طائفة من السلف : ان هؤلاء القاتلين يقتلهم السلطان حداً ، ولا يعفى عنهم ، وجمهور العلماء يجعلون أمرهم الى أولياء المقتول ، ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه السماء فإنه من أهل البغي والعدوان ، الذين يتعين عزلهم ، ولا يصلح ان يكون اماماً للمسلمين ؛ بل يكون اماماً للظالمين المعتدين ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله تعالى :

عن امام المسلمين خب امرأة على زوجها حتى فارقت ، وصار يخلو بها . فهل يصلى خلفه ؟ وما حكمه ؟

فأجاب : في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
« ليس منا من خب امرأة على زوجها ، أو عبداً على ماله »  
فسمي الرجل في التفريق بين المرأة وزوجها من الذنوب الشديدة ،  
وهو من فعل السحرة . وهو من أعظم فعل الشياطين . لا سيما إذا  
كان يخبئها على زوجها ليتزوجها هو مع اصراره على الخلوة بها ، ولا  
سيما إذا دلت القرائن على غير ذلك . ومثل هذا لا ينبغي أن يولى  
إمامة المسلمين ، الا أن يتوب . فان تاب تاب الله عليه ، فاذا أمكن  
الصلاة خلف عدل مستقيم السيرة فينبغي أن يصلى خلفه ، فلا يصلى  
خلف من ظهر فجوره لغير حاجة ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن امام يقرأ على الجنائز . هل تصح الصلاة خلفه ؟

فأجاب : اذا أمكنه أن يصلي خلف من يصلي صلاة كاملة ، وهو من أهل الورع فالصلاة خلفه أولى من الصلاة خلف من يقرأ على الجنائز ، فان هذا مكروه من وجهين : من وجه أن القراءة على الجنائز مكروهة في المذاهب الأربعة . وأخذ الأجرة عليها أعظم كراهة . فان الاستنجار على التلاوة لم يرخص فيه أحد من العلماء ، والله أعلم .

## وسئل

عن إمام يبصق في الحراب هل تجوز الصلاة خلفه أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . ينبغي أن ينهى عن ذلك . وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انه عزل اماماً لأجل بصاقه في القبلة . وقال لأهل للمسجد : لا تصلوا خلفه ، فجاء الى النبي صلى الله



عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! انت نهيتهم أن يصلوا خلفي ، قال :  
نعم ! إنك قد آذيت الله ورسوله . فان عزل عن الامامة لأجل  
ذلك ، او انتهى الجماعة أن يصلوا خلفه ؛ لأجل ذلك كان ذلك سائغاً ،  
والله أعلم .

## وسئل

عن رجل فقيه عالم خاتم للقرآن ، وبه عنرو : يده الشمال خلفه من  
حد الكتف ، وله أصابع لحم . وقد قالوا : إن الصلاة غير  
جائزة خلفه .

فأجاب : اذا كانت يده يصلان الى الأرض في السجود ، فانه  
تجوز الصلاة خلفه بلا نزاع . وانما النزاع فيما اذا كان أقطع اليدين  
والرجلين ، ونحو ذلك . واما إذا أمكنه السجود على الأعضاء السبعة ،  
التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على  
سبعة أعظم : الجبهة ، واليدين . والركبتين . والقدمين » . فان السجود  
تام . وصلاة من خلفه تامة . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن الحصي هل تصح الصلاة خلفه ؟

فأجاب : الحمد لله . تصح خلفه . كما تصح خلف الفحل ، باتفاق أئمة المسلمين ، وهو أحق بالامامة ممن هو دونه ، فإذا كان أفضل من غيره في العلم والدين كان مقدماً عليه في الامامة ، وإن كان المفضل فخلاً ، والله أعلم .

## وسئل

عن رجل ما عنده ما يكفيه . وهو يصلي بالأجرة . فهل يجوز ذلك أم لا ؟

فأجاب : الاستئجار على الامامة لا يجوز في المشهور من مذهب أبي حنيفة . ومالك وأحمد . وقيل : يجوز ، وهو مذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد . وقول في مذهب مالك . والخلاف في الأذان أيضاً .

لكن المشهور من مذهب مالك أن الاستنجار يجوز على الأذن ، وعلى الإمامة معه ومنفردة ، وفي الاستنجار على هذا ونحوه كالتعليم على قول ثالث في مذهب أحمد ، وغيره : انه يجوز مع الحاجة ، ولا يجوز بدون حاجة . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل مرف على للراكب ، وبنى مسجداً ، وجعل للإمام في كل شهر أجرة من عنده ، فهل هو حلال أم حرام ؟ وهل يجوز الصلاة في المسجد أم لا ؟

فأجاب : إن كان يعطى هذه الدرام من أجرة للراكب التي له جاز أخذها ، وإن كان يعطيها مما يأخذ من الناس بغير حق فلا ، والله أعلم .

## وسئل

عن رجل إمام بلد وليس هو من أهل العدالة . وفي البلد رجل آخر يكره الصلاة خلفه . فهل تصح صلاته خلفه أم لا ؟ وإذا لم يصل

خلفه ، وترك الصلاة مع الجماعة . هل بآثم بذلك ؟ والذي يكره الصلاة خلفه ، يعتقد أنه لا يصح الفاتحة ، وفي البلد من هو أقرأ منه ، وأفقه .

فأجاب : رحمه الله — الحمد لله . أما كونه لا يصح الفاتحة ، فهذا بعيد جداً ، فان عامة الخلق من العامة والخاصة يقرأون الفاتحة قراءة تجزئ بها الصلاة ، فان اللحن الخفي ، واللحن الذي لا يحيل للمعنى لا يبطل الصلاة ، وفي الفاتحة قراءات كثيرة قد قرئ بها . فلو قرأ ( عليهم ) ، و ( عليهم ) ( عليهم ) . أو قرأ : ( الصراط ) ، و ( الصراط ) ، و ( الزراط ) . فهذه قراءات مشهورة .

ولو قرأ : ( الحمد لله ) ، و ( الحمد لله ) ، أو قرأ ( رب العالمين او ( رب العالمين ) . أو قرأ بالكسر ، ونحو ذلك . لكانت قراءات قد قرئ بها . وتصح الصلاة خلف من قرأ بها . ولو قرأ : ( رب العالمين ) بالضم ، أو قرأ ( مالك يوم الدين ) بالفتح ، لكان هذا لحناً لا يحيل للمعنى ، ولا يبطل الصلاة .

وان كان إماماً راتباً وفي البلد من هو أقرأ منه صلى خلفه . فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يؤمن الرجل في سلطانه » ، وإن كان متظاهراً بالفسق ، وليس هناك من يقيم الجماعة غيره صلى

خلفه أيضاً ، ولم يترك الجماعة ، وإن تركها فهو آثم ، مخالف للكتاب والسنة ، ولما كان عليه السلف .

## وسئل

عن رجل صلى بغير وضوء إماماً وهو لا يعلم ، أو عليه نجاسة لا يعلم بها : فهل صلاته جائزة ؟ أم لا ؟ وإن كانت صلاته جائزة : فهل صلاة المأمومين خلفه تصح ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : أما للمأموم إذا لم يعلم بحدث الإمام ، أو النجاسة التي عليه حتى قضيت الصلاة فلا إعادة عليه ، ضد الشافعي . وكذلك عند مالك وأحمد ، إذا كان الإمام غير عالم ، وبعيد وحده إذا كان محدثاً . وبذلك مضت سنة الخلفاء الراشدين ، فاتهم صلوا بالناس ثم رأوا الجنبات بعد الصلاة فأعادوا ، ولم يأمرؤا الناس بالاعادة ، والله أعلم .

## وقال متبع الاسرار

### فصل

في انعقاد صلاة المأموم بصلاة الامام . الناس فيه على ثلاثة اقوال

احدها : انه لا ارتباط بينها ، وان كل امرئ يصلي لنفسه ، وفائدة الاهتمام في تكثير الثواب بالجماعة ، وهذا هو الغالب على اصل الشافعي ، لكن قد عورض بمنع اقتداء القاري بالأمي ، والرجل بالمرأة ، وابطال صلاة المؤتم بمن لا صلاة له : كالكافر ، والمحدث . وفي هذه المسائل كلام ليس هذا موضعه . ومن الحجة فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم في الأئمة : « إن احسنوا فلكم ، ولهم ، وإن اسأؤا فلكم وعليهم » .

والقول الثاني : انها منعقدة بصلاة الامام ، وفرع عليها مطلقاً ، فكل خلل حصل في صلاة الامام يسري الى صلاة المأموم . لقوله صلى الله عليه وسلم : « الامام ضامن » . وعلى هذا فلوؤتم بالمحدث

— التامی لحديثه — یعید كما یعید إمامه . وهذا مذهب ابی خنیفة ، وروایة عن احمد . اختارها ابو الخطاب . حتی اختار بعض هؤلاء كمحمد ابن الحسن ان لا یأتم التوضی . بللتیم ، لنقص طهارته عنه .

والقول الثالث : انها منعقدة بصلاة الامام . لكن إنما یسرى النقص الى صلاة للمأموم مع عدم العذر منها ، فأما مع العذر فلا یسري النقص ، فاذا كان الامام یعتقد طهارته فهو معذور فی الامامة ، والمأموم معذور فی الاتمام . وهذا قول مالك ، واحمد ، وغيرهما . وعليه یتزل ما یؤثر عن الصحابة فی هذه للسألة ، وهو اوسط الأقوال كما ذكرنا فی نفس صفة الامام الناقص ، ان حکمه مع الحاجة یخالف حکمه مع عدم الحاجة . فحکم صلاته حکم نفسه .

وعلى هذا أبضاً یبني اقتداء المؤمن بامام قد ترك ما یعتقده للمأموم من فرائض الصلاة ، اذا كان الامام متأولاً تأویلاً یسوغ ، كأن لا یتوضأ من خروج النجاسات ، ولا من مس الذکر . ونحو ذلك . فان اعتقاد الامام هنا صحة صلاته ، كاعتقاده صحتها مع عدم العلم بالحدث ، وأولى . فانه هناك تجب علیه الاعادة ، وهذا أصل نافع أيضاً .

وبدل على صحة هذا القول ما أخرجه البخاري فی صحیحه عن أبی هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « یصلون

لكم ، فان أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلكم وعليهم ، فهذا نص في أن الامام إذا أخطأ كان حرك خطئه عليه ، لا على المأمومين . فمن صلى معتقداً لطهارته وكان محدثاً أو جنباً أو كانت عليه نجاسة ، وقتلنا عليه الاعادة للنجاسة ، كما يعيد من الحدث : فهذا الامام مخطيء في هذا الاعتقاد ، فيكون خطؤه عليه ، فيعيد صلاته . وأما المأمومون فلمهم هذه الصلاة ، وليس عليهم من خطئه شيء ، كما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا نص في إجزاء صلاتهم . وكذلك لو ترك الامام بعض فرائض الصلاة بتأويل أخطأ فيه ، عند المأموم : مثل أن يمر ذكره ويصلي ، أو يحتجم ويصلي ، أو يترك قراءة البسملة ، أو يصلي وعليه نجاسة لا يعفى عنها عند المأموم ، ونحو ذلك . فهذا الامام أسوأ أحواله ان يكون مخطئاً ، إن لم يكن مصيباً . فتكون هذه الصلاة للمأموم ، وليس عليه من خطأ إمامه شيء .

وكذلك روى أحمد وأبو داود عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أم الناس فأصاب الوقت ، وأتم الصلاة فله ولهم ، ومن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم ، لكن لم يذكر أبو داود » وأتم الصلاة ، فهذا الانتقاص بفسره الحديث الأول أنه الخطأ ، ومفهوم قوله : « وإن أخطأ فعليه ولا عليهم » أنه إذا تعد لم يكن كذلك ، ولا اتفاق المسلمين على أن من يترك الأركان المتفق عليها لا تنبغي الصلاة خلفه .



## وسئل

من رجل يؤم قوماً وأكثرهم له كارهون ؟

فأجاب : ان كانوا يكرهون هذا الامام لأمر في دينه : مثل كذبه او ظلمه ، او جهله ، او بدعته ، ونحو ذلك . ويحبون الآخر لأنه أصلح في دينه منه . مثل ان يكون اصدق وأعلم وأدين . فانه يجب ان يؤلى عليهم هذا الامام الذي يحبونه ، وليس لذلك الامام الذي يكرهونه ان يؤمهم . كما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم : رجل ام قوماً وم له كارهون ، ورجل لا يأتي الصلاة الا دياراً ، ورجل اعتد محمراً » والله اعلم .

## وسئل

عن أهل المذاهب الأربعة : هل تصح صلاة بعضهم خلف بعض ؟ أم لا ؟ وهل قال أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض ؟ ومن قال ذلك فهل هو مبتدع ؟ أم لا ؟ وإذا فعل الامام ما يعتقد

ان صلاته معه صحيحة ، والمأموم يعتقد خلاف ذلك . مثل ان يكون  
 الامام تقياً او رعاً ، او احتجماً ، او مس ذكره ، او مس النساء  
 بشهوة او بغير شهوة ، او قهقهه في صلاته ، او أكل لحم الابل ،  
 وصلى ولم يتوضأ ، والمأموم يعتقد وجوب الوضوء من ذلك ، او كان  
 الامام لا يقرأ البسملة ، او لم يتشهد التشهد الآخر ، او لم يسلم من  
 الصلاة ، والمأموم يعتقد وجوب ذلك ، فهل تصح صلاة المأموم  
 والحال هذه ؟ وإذا شرط في إمام المسجد أن يكون على مذهب معين  
 فكان غيره أعلم بالقرآن والسنة منه وولي . فهل يجوز ذلك ؟ وهل  
 تصح الصلاة خلفه ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم ! تجوز صلاة بعضهم خلف بعض ، كما كان  
 الصحابة والتابعون لهم بأحسان ، ومن بعدم من الأئمة الأربعة يصلي  
 بعضهم خلف بعض ، مع تنازعهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها .  
 ولم يقل أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض . ومن أنكر  
 ذلك فهو مبتدع ضال ، مخالف للكتاب والسنة ، وإجماع سلف  
 الأمة . وأتمتها .

وقد كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم : منهم من يقرأ  
 البسملة ، ومنهم من لا يقرأها . ومنهم من يجهر بها ، ومنهم من لا  
 يجهر بها . وكان منهم من يقرأ في الفجر ، ومنهم من لا يقرأ ، ومنهم

من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء . ومنهم من لا يتوضأ من ذلك  
ومنهم من يتوضأ من مس الذكر . ومس النساء بشهوة ، ومنهم من  
لا يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ من القهقهة في صلاته ، ومنهم  
من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الابل ،  
ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومع هذا فكان بعضهم يصلي  
خلف بعض :

مثل ما كان ابو حنيفة وأصحابه ، والشافعي وغيرهم يصلون خلف  
ائمة أهل المدينة من المالكية . وان كانوا لا يقرأون البسملة لاسراً  
ولا جهرأ ، وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتجم . وأفناه مالك  
بانه لا يتوضأ ، فصلى خلفه ابو يوسف ولم يعد .

وكان أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرعاف ، فقبل له :  
فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ . تصلي خلفه ؟ فقال :  
كيف لا أصلي خلف سعيد بن المسيب ، ومالك .

وبالجملة فهذه المسائل لها صورتان :

احدهما : ان لا يعرف المأموم أن امامه فعل ما يبطل الصلاة ، فهذا  
يصلي المأموم خلفه باتفاق السلف ، والائمة الأربعة ، وغيرهم . وليس في  
هذا خلاف متقدم ، وانما خالف بعض المتعصين من المتأخرين : فزعم

ان الصلاة خلف الخفي لا تصح ، وان أتى بالواجبات ؛ لأنه اداها وهو لا يعتقد وجوبها ، وقائل هذا القول الى أن يستتاب كما يستتاب اهل البدع احوج منه الى أن يعتد بخلافه ، فانه ما زال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه يصلي بعضهم ببعض ، وأكثر الأئمة لا يميزون بين المفروض والمسنون ، بل يصلون الصلاة الشرعية ، ولو كان العلم بهذا واجباً لبطلت صلوات أكثر المسلمين ، ولم يمكن الاحتياط . فان كثيراً من ذلك فيه نزاع ، وأدلة ذلك خفية ، وأكثر ما يمكن المتدين أن يحتاط من الخلاف ، وهو لا يحزم بأحد القولين . فان كان الجزم بأحدهما واجباً فأكثر الخلق لا يمكنهم الجزم بذلك ، وهذا القائل نفسه ليس معه إلا تقليد بعض الفقهاء ، ولو طرب بأدلة شرعية تدل على صحة قول امامه دون غيره لعجز عن ذلك ؛ ولهذا لا يعتد بخلاف مثل هذا ، فانه ليس من أهل الاجتهاد .

الصورة الثانية : ان يتيقن المأموم ان الامام فعل ما لا يسوغ عنده : مثل أن يمس ذكره ، أو النساء لشهوة ، أو يحتجم ، أو يقتصد ، أو يتقيأ . ثم يصلي بلا وضوء . فهذه الصورة فيها نزاع مشهور :

فأحد القولين لا تصح صلاة المأموم ؛ لأنه يعتقد بطلان صلاة امامه . كما قال ذلك من قاله من أصحاب أبي حنيفة ، والشافعي ، واحمد .

والقول الثاني : نصح صلاة المأموم ، وهو قول جمهور السلف ، وهو مذهب مالك ، وهو القول الآخر في مذهب الشافعي ، وأحد : بل وإبي حنيفة وأكثر نصوص أحمد على هذا . وهذا هو الصواب : لما ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يصلون لكم فان اصابوا فلكم ولهم ، وان اخطأوا فلكم وعليهم » . فقد بين صلى الله عليه وسلم ان خطأ الامام لا يتعدى الى المأموم ، ولان للمأموم يعتقد ان ما فعله الامام سائغ له ، وانه لا اثم عليه فيما فعل . فانه مجتهد او مقلد مجتهد . وهو يعلم ان هذا قد غفر الله له خطأه . فهو يعتقد صحة صلاته . وانه لا يائثم اذا لم بعدها . بل لو حكم بمثل هذا لم يحجز له نقض حكمه ، بل كان ينفذه . واذا كان الامام قد فعل باجتهاده ، فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، والمأموم قد فعل ما وجب عليه كانت صلاة كل منها صحيحة ، وكان كل منها قد أدى ما يجب عليه ، وقد حصلت موافقة الامام في الأفعال الظاهرة .

وقول القائل : ان للمأموم يعتقد بطلان صلاة الامام ، خطأ منه . فان المأموم يعتقد أن الامام فعل ما وجب عليه ، وأن الله قد غفر له ما اخطأ فيه ، وأن لا تبطل صلاته لأجل ذلك .

ولو اخطأ الامام وللمأموم فسلم الامام خطأ ، واعتقد للمأموم جواز

متابعته وسلم ، كما سلم المسلمون خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم من اثنتين سهواً ، مع علمهم بأنه إنما صلى ركعتين ، وكما لو صلى خمسا سهواً فصلوا خلفه خمسا ، كما صلى الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم خمسا ، فتابعوه ، مع علمهم بأنه صلى خمسا ؛ لاعتقادهم جواز ذلك فإنه تصح صلاة المأموم في هذه الحال ، فكيف إذا كان المخطيء هو الامام وحده . وقد انفقوا كلهم على ان الامام لو سلم خطأ لم تبطل صلاة المأموم ، إذا لم يتابعه ، ولو صلى خمسا لم تبطل صلاة المأموم إذا لم يتابعه . فدل ذلك على أن ما فعله الامام خطأ لا يلزم فيه بطلان صلاة المأموم ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

هل تصح صلاة المأموم خلف من يخالف مذهبه ؟

فأجاب : وأما صلاة الرجل خلف من يخالف مذهبه ، فهذه تصح باتفاق الصحابة والتابعين لهم باحسان ، والأئمة الأربعة ، ولكن النزاع في صورتين :

أحدهما : خلافها شاذ ، وهو ما إذا أتى الامام بالواجبات كما يعتقده

المأموم ، لكن لا يعتقد وجوبها مثل التشهد الأخير اذا فعله من لم يعتقد وجوبه ، والمأموم يعتقد وجوبه ، فهذا فيه خلاف شاذ . والصواب الذي عليه السلف وجهور الحلف صحة الصلاة .

والمسألة الثانية : فيها نزاع مشهور ، اذا ترك الامام ما يعتقد للمأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسملة سرّاً وجبراً ، والمأموم يعتقد وجوبها . أو مثل ان يترك الوضوء من مس الذكر ، أو لمس النساء أو أكل لحم الابل ، أو القهقهة ، أو خروج النجاسات ، أو النجاسة النادرة ، والمأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك ، فهذا فيه قولان . أمحها صحة صلاة المأموم ، وهو مذهب مالك ، وأصرح الروايتين عن أحمد في مثل هذه المسائل ، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي ، بل هو المتصور عنه ، فانه كان يصلي خلف المالكية الذين لا يقرأون البسملة ، ومذهبه وجوب قراءتها . والدليل على ذلك ما رواه البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يصلون لكم فان أصابوا فلكم ولهم ، وان اخطأوا فلكم وعليهم » فجعل خطأ الامام عليه دون المأموم .

وهذه المسائل ان كان مذهب الامام فيها هو الصواب فلا نزاع ، وان كان خطأً غلطاً مختص به ، والنزاع يقول : المأموم يعتقد بطلان صلاة امامه ، وليس كذلك ، بل يعتقد ان الامام يصلي

باجتهاد أو تقليد ، ان أصاب فله أجران ، وان أخطأ فله أجر ، وهو  
ينفذ حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد ، وهذا أعظم من اقتدائه به . فان  
كان المجتهد حكمه باطلا لم يحجز انفاذ الباطل ، ولو ترك الامام الطهارة  
ناسياً لم يعد للمأموم عند الجمهور . كما ثبت عن الخلفاء الراشدين ، مع  
أن الناسي عليه اعادة الصلاة ، وللتأول لا اعادة عليه .

فاذا صححت الصلاة خلف من عليه الاعادة ، فلأن تصح خلف من  
لا اعادة عليه أولى ، والامام بعيد اذا ذكر دون المأموم ، ولم يصدر  
من الامام ولا من المأموم تفريط : لأن الامام لا يرجع عن اعتقاده  
بقوله . بخلاف ما اذا رأى على الامام نجاسة ولم يحذره منها ، فان  
المأموم هنا مفرط ، فاذا صلى بعيد لأن ذلك لتفريطه ، وأما الامام فلا  
يبعد في هذه الصورة في أصح قولي العلماء ، كقول مالك ، والشافعي  
في القديم ، وأحمد في أصح الروايتين عنه .

وعلم للمأموم بحال الامام في صورة التأويل يقتضي أنه يعلم أنه مجتهد  
مغفور له خطؤه . فلا تكون صلاته باطلة ، وهذا القول هو الصواب  
المقطوع به ، والله أعلم .



## وسئل

هل يقلد الشافعي حنفياً ، وعكس ذلك في الصلاة الوترية ، وفي جمع المطر ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم ! يجوز للحنفي وغيره أن يقلد من يجوز الجمع من المطر ، لاسيما وهذا مذهب جمهور العلماء : كمالك ، والشافعي ، وأحمد .

وقد كان عبد الله بن عمر يجمع مع ولاية الأمور بالمدنية إذا جمعوا في المطر . وليس على أحد من الناس أن يقلد رجلاً بعينه في كل ما يأمر به ، وينهى عنه ، ويستحبه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما زال المسلمون يستفتون علماء المسلمين فيقلدون نارة هذا ، ونارة هذا . فإذا كان المقلد يقلد في مسألة يراها أصح في دينه ، أو القول بها أرجح ، أو نحو ذلك ، جاز هذا باتفاق جماهير علماء المسلمين ، لم يحرم ذلك لا أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد .

وكذلك الوتر وغيره ينبغي للمأموم أن يتبع فيه إمامه . فان

قنت قنت معه ، وان لم يقنت لم يقنت ، وان صلى بثلاث ركعات  
موصولة فعل ذلك ، وان فصل فصل أيضاً . ومن الناس من يختار  
للمأموم أن يصل إذا فعل إمامه ، والأول أصح ، والله أعلم .

## وسئل

عما إذا أدرك مع الإمام بعض الصلاة وقام ، ليأتي بما فاتته ، فأنتم  
به آخرون ، هل يجوز أم لا ؟

فأجاب : إذا أدرك مع الإمام بعضاً ، وقام يأتي بما فاتته ، فأنتم  
به آخرون : جاز ذلك في أظهر قولي العلماء .

## وسئل

عن إمام يصلي صلاة الفرض بالناس ، ثم يصلي بعدها صلاة أخرى  
ويقول : هذه عن صلاة فاتكم هل يسوغ هذا ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس للإمام الراتب أن يعتاد أن يصلي بالناس  
الفريضة مرتين ، فإن هذه بدعة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين ، ولم يستحب ذلك أحد من  
أئمة المسلمين الأربعة ، وغيرهم . لا أبي حنيفة ، ولا مالك ، ولا  
الشافعي . ولا أحمد بن حنبل . بل هم متفقون على أن الامام إذا أعاد  
بأولئك المأمومين الصلاة مرتين دائماً أن هذا بدعة مكروهة ، ومن  
فعل ذلك على وجه التقرب كان ضالاً .

وإنما تـسـازعوا في الامام إذا صلى مرة ثانية بقوم آخرين .  
غير الأولين .

منهم من يجيز ذلك كالشافعي ، وأحمد بن حنبل في إحدى  
الروايتين . ومنهم من يحرم ذلك ، كأبي حنيفة ومالك ، وأحمد في  
الرواية الاخرى عنه .

ومن عليه فوائت فانه يقضيها بحسب الامكان ، أما كون الامام  
يبعد الصلاة دائماً مع الصلاة الحاضرة ، وأن يصلوا خلفه . فهذا ليس  
بمـسـروع . وإن قال : إني أفعل ذلك لأجل ما عليهم من الفوائت .  
وأقل ما في هذا أنه ذريعة إلى أن يتشبه به الأئمة ، فتبقى به سنة ،  
يربو عليها الصغير ، وتغير بسببها شريعة الاسلام في البوادي ، ومواضع  
الجهل . والله أعلم .

## وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

### فصل

وأما من أدى فرضه اماماً ، أو مأموماً ، أو منفرداً . فهل يجوز أن يؤم في تلك الصلاة لمن يؤدي فرضه ؟ مثل أن يصلي الإمام مرتين هذه فيها نزاع مشهور ، وفيها ثلاث روايات عن أحد :

إحداها : أنه لا يجوز ، وهي اختيار كثير من أصحابه ، ومذهب أبي حنيفة ، ومالك .

والثانية : يجوز مطلقاً ، وهي اختيار بعض أصحابه : كالشيخ أبي محمد المقدسي ، وهي مذهب الشافعي .

والثالثة : يجوز عند الحاجة ، كصلاة الخوف . قال الشيخ : وهو اختيار جدنا أبي البركات : لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه بعض الأوقات صلاة الخوف مرتين ، وصلى بطائفة وسلم ، ثم صلى بطائفة أخرى وسلم .

ومن جوز ذلك مطلقاً احتج بحديث معاذ المعروف : « أنه كان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ينطلق فيؤم قومه » . وفي رواية : « فكانت الأولى فرضاً له ، والثانية نفلاً »

والذين منعوا ذلك ليس لهم حجة مستقيمة ، فاتهم احتجوا بلفظ لا يدل على محل النزاع . كقوله : « إنما جعل الامام ليؤم به ، فلا تختلفوا عليه » . و « بأن الامام ضامن » فلا تكون صلاته أنقص من صلاة المأموم ، وليس في هذين ما يدفع تلك الحجج . والاختلاف المراد به الاختلاف في الأفعال ، كما جاء مفسراً . والا فيجوز للمأموم أن يعيد الصلاة ، فيكون متفلاً خلف مقترض . كما هو قول جماهير العلماء . وقد دل على ذلك قوله في الحديث الصحيح : « يكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة من وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها ، ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة » .

وأيضاً فإنه صلى بمسجد الحيف ، فرأى رجلين لم يصليا ، فقال : « ما منعكما أن تصليا معنا ؟ » قالا : قد صلينا في رحلتنا ، فقال : إذا صلينا في رحالكما ، ثم أتيتنا مسجد جماعة ، فصليا معهم . فاتها لكما نافلة » . وفي السنن أنه رأى رجلاً يصلي وحده فقال : « ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ ! » فقد ثبت صلاة المتفصل خلف المقترض . في عدة أحاديث ، وثبت أيضاً بالعكس . فعلم إن موافقة الامام في نية الفرض أو

النفل ليست بواجبة ، والامام ضامن . وان كان متفلا .

ومن هذا الباب صلاة العشاء الآخرة خلف من يصلي قيام رمضان يصلي خلفه ركعتين ثم يقوم فيتم ركعتين ، فأظهر الأقوال جواز هذا كله ، لكن لا ينبغي ان يصلي بغيرهم ثانيا إلا الحاجة ، أو مصلحة ، مثل ان يكون ليس هناك من يصلح للامامة غيره ، أو هو أحق الحاضرين بالامامة ، لكونه أعلمهم بكتاب الله وسنة رسوله ، أو كانوا مستوين في العلم وهو أسبقهم إلى هجرة ما حرم الله ورسوله ، أو أقدمهم سنا فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يوم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا » فقسم النبي صلى الله عليه وسلم بالفضيلة في العلم بالكتاب والسنة ، فإن استووا في العلم قدم بالسبق إلى العمل الصالح ، و قدم السابق باختياره ، وهو المهاجر على من سبق بخلق الله له . وهو الكبير السن .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسلم من سلم للمسلمون من لسانه ويده ، وللمهاجر من هجر ما همى الله عنه » فمن سبق إلى هجر السيئات بالتوبة منها فهو أقدمهم هجرة ، فيقدم في الامامة ، فإذا حضر من هو أحق بالامامة ، وكان قد صلى

فرضه فانه يؤمهم ، كما أم النبي صلى الله عليه وسلم لطائفة بعد طائفة من أصحابه مرتين ، وكما كان معاذ يصلي ثم يؤم قومه أهل قباه ، لأنه كان أحقهم بالامامة ، وقد ادعى بعضهم أن حديث معاذ منسوخ ، ولم يأتوا على ذلك بحجة صحيحة ، وما ثبت من الأحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوى نسخه بامور محتملة للنسخ وعدم النسخ . وهذا باب واسع قد وقع في بعضه كثير من الناس ، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع .

وكذلك الصلاة على الجنائز إذا صلى عليها الرجل إماماً ، ثم قدم آخرون فله أن يصلي بالطائفة الثانية ، إذا كان أحقهم بالامامة ، وله إذا صلى غيره على الجنائز مرة ثانية أن يعيدها معهم تبعاً ، كما يعيد الفريضة تبعاً ، مثل أن يصلي في بيته ، ثم يأتي مسجداً فيه إمام راتب فيصلي معهم ، فإن هذا مشروع في مذهب الإمام أحمد بلا نزاع ، وكذلك مذهبه فيمن لم يصل على الجنائز فله أن يصلي عليها بعد غيره ، وله أن يصلي على القبر إذ فاتته الصلاة . هذا مذهب فقهاء الحديث قاطبة ، كالشافعي وأحمد ، وإسحق ، وغيرهم ، ومالك لا يرى الإعادة ، وأبو حنيفة لا يراها إلا للولي .

وأما إذا صلى هو على الجنائز ، ثم صلى عليها غيره : فهل له أن يعيدها مع الطائفة الثانية ؟ فيه وجهان في مذهب أحمد . قيل :

لا يعيدها . قالوا : لأن الثانية نفل ، وصلاة الجنائزة لا يتنفل بها .  
وقيل : بل له أن يعيدها ، وهو الصحيح ، فإن النبي صلى الله عليه  
وسلم لما صلى على قبر متبوء صلى معه من كان صلى عليها أولا .  
وإعادة صلاة الجنائزة من جنس إعادة الفريضة ، فتشترع حيث شرعها  
الله ورسوله . وعلى هذا : فهل يؤم على الجنائزة مرتين ؟ على روايتين .  
والصحيح أن له ذلك . والله أعلم .

## وسئل

من رجل صلى مع الامام ، ثم حضر جماعة اخرى فصلى بهم إماما  
فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : هذه المسألة هي « مسألة اقتداء المفترض بالتنفل » فان  
الامام كان قد أدى فرضه ، فاذا صلى بغيره إماما : فهذا جائز في  
منهـب الشافعي ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وفيها قول ثالث في  
منهـب أحمد : أنه يجوز للحاجة . ولا يجوز لغير حاجة . فاذا كان  
ذلك الامام هو القاري ، وهو المستعق للإمامة دونهم ، ففعل ذلك في  
مثل هذه الحال حسن ، والله أعلم .



## وسئل

عن إمام مسجدين . هل يجوز الاقتداء به ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا أمكن أن يرتب في كل مسجد إمام راتب ، فلا يصلح أن يرتب إمام في مسجدين ، فإذا صلى إماما في موضعين ففي صحة الصلاة الثانية لمن يؤدي فريضته خلاف بين العلماء . فذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في إحدى الروايتين . أن الفرض لا يسقط عن أهل المسجد الثاني ، والله أعلم .

## وسئل

عن يصلي الفرض خلف من يصلي نفلا ؟

فأجاب : يجوز ذلك في أظهر قولي العلماء ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عما يفعله الرجل شاكاً في وجوبه ، على طريق الاحتياط . هل  
يأثم به المفترض ؟

فأجاب : قياس المذهب أنه بصرح ، لأن الشاك يؤديها بنية الوجوب  
إذاً ، كما قلنا في نية الأغماء ، وإن لم نقل بوجوب الصوم . كما قلنا  
فيمن شك في انتقاض وضوئه يتوضأ .

وكذلك صور الشك في وجوب طهارة أو صيام أو زكاة أو صلاة  
أو نسك أو كفارة ، أو غير ذلك ؛ بخلاف ما لو اعتقد الوجوب ثم  
تبين له عدمه ، فإن هذه خرج فيها خلاف ؛ لأنها في الحقيقة نفل  
لكنها في اعتقاده واجبة ، والمشكوك فيها هي في قصده واجبة ،  
والاعتقاد متردد .

## وسئل رحمه الله :

عمن وجد جماعة يصلون الظهر . فأراد أن يقضي معهم الصبح .  
فلما قام الامام للركعة الثالثة فارقه بالسلام . فهل تصح هذه الصلاة ؟  
وعلى أي منذهب تصح ؟ :

فأجاب : هذه الصلاة لا تصح في منذهب أبي حنيفة ، ومالك ،  
وأحمد في احدى الروايتين منه . وتصح في منذهب الشافعي ، وأحمد في  
الرواية الأخرى . والله أعلم .

## وسئل

عمن وجد الصلاة قائمة فنوى الالتئام ، وظن أن إمامه زيد .  
فتبين أنه عمرو . هل يضره ذلك ؟ وكذلك لو ظن الامام في المأموم  
مثل ذلك ؟

فأجاب : إذا كان مقصوده أن يصلي خلف امام تلك الجماعة كاتنا

من كان ، وظن أنه زيد فتبين أنه عمرو صحت صلاته ، كما لو اعتقد أنه أيضا فتبين أنه أسود ، أو اعتقد ان عليه كساء فتبين أنه عباءة ، ونحو ذلك من خطأ الظن الذي لا يقدر في الاتهام .

وإن كان مقصوده ان يصلي خلف زيد ، ولو علم أنه عمرو لم يصل خلفه ، وكان عمرو ، فهذا لم يأت به . وإنما الاعمال بالنيات .

وهل هو بمنزلة من صلى بلا اتمام ؟ أو تبطل صلاته ؟ فيه نزاع ، كما لو كانت صلاة الامام باطلة والمأموم لا يعلم . فلا يضر المؤتم الجهل بعين الامام إذا كان مقصوده أن يصلي خلف الامام الذي يصلي بتلك الجماعة ، وكذلك الامام لم يضره الجهل بعين المأمومين بل إذا نوى الصلاة بمن خلفه جاز .

وقد قيل : انه إذا عين فأخطأ بطلت صلاته مطلقاً . والصواب : الفرق بين تعيينه بالقصد ، بحيث يكون قصده أن لا يصلي إلا خلفه ، وبين تعيين الظن بحيث يكون قصده الصلاة خلف الامام مطلقاً . لكن ظن أنه زيد ، والله اعلم .

## وسئل رحمه الله

عن صلى خلف الصف منفرداً . هل تصح صلاته أم لا ؟ والأحاديث الواردة في ذلك هل هي صحيحة أم لا ؟ والأئمة القائلون بهذا من غير الأئمة الأربعة : كحماد بن أبي سليمان ، وابن المبارك ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، قد قال عنهم رجل — اعني عن هؤلاء الأئمة المذكورين — هؤلاء لا يلتفت إليهم ، فصاحب هذا الكلام ما حكمه ؟ وهل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة لمن يجوز له التقليد ؟ كما يجوز تقليد الأئمة الأربعة ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . من قول العلماء أنه لا تصح صلاة المنفرد خلف الصف : لان في ذلك حديثين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المصلي خلف الصف بالاعادة ، وقال : « لا صلاة لفسد خلف الصف » وقد صحح الحديثين غير واحد من أئمة الحديث ، وأسانيدهما بما تقوم بهما الحجة : بل المخالفون لها يعتمدون في كثير من المسائل على ما هو اضعف إسناداً منها ، وليس فيها ما يخالف الأصول ، بل ما فيها هو مقتضى النصوص المشهورة ، والأصول المقررة ، فان صلاة الجماعة سميت جماعة

لاجتماع المصلين في الفعل مكاناً وزماناً ، فإذا اخلوا بالاجتماع المكاني أو  
 الزماني مثل ان يتقدموا أو بعضهم على الامام ، او يتخلفوا عنه تخلفاً  
 كثيراً لغير عذر ، كان ذلك منهياً عنه باتفاق الأئمة ، وكذلك لو كانوا  
 مفترقين غير منتظمين ، مثل ان يكون هذا خلف هذا ، وهذا خلف  
 هذا ، كان هذا من أعظم الأمور المنكرة ، بل قد أمروا بالاصطفاف ،  
 بل أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتقويم الصفوف وتعديلها ، وتراس  
 الصفوف ، وسد الحلل ، وسد الأول فالاول ، كل ذلك مبالغة في تحقيق  
 اجتماعهم على أحسن وجه ، بحسب الامكان ، ولو لم يكن الاصطفاف  
 واجبا لجاز أن يقف واحد خلف واحد ، وهم جرا . وهذا بما يعلم  
 كل أحد علماً عاماً ان هذه ليست صلاة المسلمين ، ولو كان هذا مما  
 يجوز لفعله للمسلمون ولو مرة ، بل وكذلك إذا جعلوا الصف غير  
 منتظم : مثل أن يتقدم هذا على هذا ، ويتأخر هذا عن هذا ، لكان  
 ذلك شيئاً قد علم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، والنهي يقتضي  
 التحريم ، بل اذا صلوا قدام الامام كان احسن من مثل هذا .

فإذا كان الجمهور لا يصححون الصلاة قدام الامام ، إما مطلقاً ، وإما  
 لغير عذر ، فكيف تصح الصلاة بدون الاصطفاف . فقياس الأصول  
 يقتضي وجوب الاصطفاف ، وان صلاة المنفرد لا تصح ، كما جاء به هذان  
 الحديثان ، ومن خالف ذلك من العلماء فلا ريب أنه لم يبلغه هذه السنة

من وجه يثق به ، بل قد يكون لم يسمعها ، وقد يكون ظن أن الحديث ضعيف ، كما ذكر ذلك بعضهم .

والذين عارضوه احتجوا بصحة صلاة المرأة منفردة ، كما ثبت في الصحيح « ان انسا واليتيم صفا خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وصفت العجوز خلفها » . وقد اتفق العلماء على صحة وقوفها منفردة اذا لم يكن في الجماعة امرأة غيرها . كما جاءت به السنة . واحتجوا ايضاً بوقوف الامام منفرداً . واحتجوا بحديث أبي بكرة لما ركع دون الصف ، ثم دخل في الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « زادك الله حرصاً ولا تزد » . وهذه حجة ضعيفة لا تقاوم حجة النبي عن ذلك ، وذلك من وجوه :

( احدها ) أن وقوف المرأة خلف صف الرجال سنة مأمور بها ، ولو وقفت في صف الرجال لكان ذلك مكروهاً . وهل تبطل صلاة من يحاذيها ؟ فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد ، وغيره .

( احدها ) تبطل ، كقول أبي حنيفة ، وهو اختيار أبي بكر وأبي حفص . من اصحاب احمد .

( والثاني ) لا تبطل . كقول مالك ، والشافعي ، وهو قول ابن

حامد والقاضي ، وغيرها ، مع تنازعهم في الرجل الواقف معها : هل يكون فذا أم لا ؟ والمنصوص عن احمد بطلان صلاة من يليها في الموقف .

وأما وقوف الرجل وحده خلف الصف فكروه ، وترك لبسنة باتفاقهم ، فكيف يقاس انتهى بالمأمور به ، وكذلك وقوف الامام امام الصف هو السنة ، فكيف يقاس بالمأمور به بلنهي عنه ، والقياس الصحيح إنما هو قياس المسكوت على للنصوص ، أما قياس للنصوص على منصوص يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء ، كقياس الربا على البيع . وقد أحل الله البيع وحرم الربا .

( والثاني ) ان المرأة وقفت خلف الصف ؛ لأنه لم يكن لها من تصافه ، ولم يمكنها مصافة الرجال ، ولهذا لو كان معها في الصلاة امرأة لكان من حقها ان تقوم معها ، وكان حكمها حكم الرجل المنفرد من صف الرجال .

ونظير ذلك أن لا يجحد الرجل موقفاً الا خلف الصف ، فهذا فيه نزاع بين المبطلين لصلاة المنفرد ، والا ظهر صحة صلاته في هذا الموضع ، لأن جميع واجبات الصلاة تسقط بالعجز . وطرد هذا صحة صلاة المتقدم على الامام للحاجة ، كقول طائفة ، وهو قول في مذهب أحمد .



وإذا كان القيام والقراءة واتمام الركوع والسجود والطهارة بالماء وغير ذلك يسقط بالعجز ، فكذلك الاصطفاف وترك التقدم . وطرد هذا بقية مسائل الصفوف ، كمسئلة من صلى ولم ير الامام ، ولا من وراه [ مع ] سماعه للتكبير وغير ذلك ، واما الامام فأتى قدم ليراه المأمومون فيأتون به ، وهذا منتف في المأموم .

وأما حديث أبي بكره فليس فيه انه صلى منفرداً خلف الصف قبل رفع الامام رأسه من الركوع فقد أدرك من الاصطفاف المأموم به ما يكون به مدركا للركعة ، فهو بمنزلة أن يقف وحده ثم يجيء آخر فيصافه في القيام ، فان هذا جائز باتفاق الأئمة ، وحديث أبي بكره فيه التهي بقوله : « ولا تعد » وليس فيه انه أمره بأعادة الركعة ، كما في حديث الفذ ، فانه أمره بأعادة الصلاة ، وهذا مبين مفسر ، وذلك مجمل حتى لو قدر انه صرح في حديث أبي بكره بانه دخل في الصف بعد اعتدال الامام — كما يجوز ذلك في أحد القولين في مذهب احمد وغيره — لكان سائفاً في مثل هذا دون ما أمر فيه بالأعادة ، فهذا له وجه ، وهذا له وجه .

وأما التفريق بين العالم والجاهل ، كقول في مذهب احمد فلا يسوخ ، فان المصلي المنفرد لم يكن عالماً بالتهي ، وقد أمره بالأعادة كما أمر الاعرابي المسيء في صلاته بالأعادة .

واما الأئمة المذكورون : فن سادات أئمة الاسلام ، فان الثوري  
 إمام اهل العراق ، وهو عند اكثرهم أجل من اقرانه : كإبي ليلى ،  
 والحسن بن صالح بن حي ، وأبي حنيفة ، وغيره ، وله مذهب باق الى  
 اليوم بأرض خراسان . والأوزاعي امام أهل الشام ، وما زالوا على مذهبه  
 الى المائة الرابعة ، بل اهل المغرب كانوا على مذهبه قبل ان يدخل اليهم  
 مذهب مالك . وحماة بن إبي سليمان : هو شيخ إبي حنيفة ، ومع هذا  
 فهذا القول هو قول احمد بن حنبل ، واسحق بن راهويه وغيرهما ،  
 ومذهبه باق الى اليوم ، وهو مذهب داود بن علي وأصحابه ، ومذهبهم  
 باق الى اليوم ، فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول ؛ بل القائلون  
 به كثير في المشرق والمغرب .

وليس في الكتاب والسنة فرق في الأئمة المجتهدين بين شخص  
 وشخص ، فمالك والليث بن سعد ، والأوزاعي ، والثوري ، هؤلاء أئمة  
 في زمانهم ، وتقليد كل منهم كتقليد الآخر ، لا يقول مسلم إنه يجوز  
 تقليد هذا دون هذا ، ولكن من منع من تقليد احد هؤلاء في زماننا فائما  
 يمنعه لأحد شيئين :

احدهما : اعتقاده أنه لم يبق من يعرف مذاهبيهم ، وتقليد الميت فيه  
 نزاع مشهور ، فن منعه قال : هؤلاء موتى ، ومن سوغه قال : لا بد ان  
 يكون في الاحياء من يعرف قول للميت .

والثاني : ان يقول الاجماع اليوم قد انقصد على خلاف هذا القول .  
وينبئ ذلك على مسألة معروفة في اصول الفقه ، وهي : ان الصحابة مثلا  
او غيرهم من اهل الامصار اذا اختلفوا في مسألة على قولين ، ثم اجمع  
التابعون او اهل العصر الثاني على احدهما ، فهل يكون هذا اجماعا يرفع  
ذلك الخلاف ؟ وفي المسألة نزاع مشهور في مذهب احمد ، وغيره من  
العلماء ، فن قال : ان مع اجماع اهل العصر الثاني لا يسوغ الأخذ  
بالقول الآخر ، واعتقد ان اهل العصر أجمعوا على ذلك يركب من هذين  
الاعتقادين المنع .

ومن علم ان الخلاف القديم حكمه باق ؛ لأن الأقوال لا تموت  
بموت قائلها ، فانه يسوغ الذهاب الى القول الآخر للمجتهد الذي  
وافق اجتهاده .

واما التقليد فينبئ على مسألة تقليد الميت ، وفيها قولان مشهوران  
أيضاً في مذهب الشافعي ، وأحمد وغيرها .

واما اذا كان القول الذي يقول به هؤلاء الأمة او غيرهم قد قال  
به بعض العلماء الباقية مذاهبهم ، فلا ريب أن قوله مؤيد بموافقة هؤلاء  
ويعتضد به ، ويقابل بهؤلاء من خالفهم من أقرانهم . فيقابل بالثوري  
والأوزاعي أبا حنيفة ومالك ، اذ الأمة متفقة على أنه اذا اختلف مالك

والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة لم يجز ان يقال قول هذا هو الصواب دون هذا الابحجة ، والله اعلم .

## وسئل رحمهم الله تعالى :

هل التبليغ وراء الامام كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أو في شيء من زمن الخلفاء الراشدين ؟ فان لم يكن فمع الأمن من اخلال شيء من متابعة الامام ، والطمأنينة المشروعة ، واتصال الصفوف ، والاستماع للامام من ورائه ان وقع خلل مما ذكر ، هل يطلق على فاعله البدعة ؟ وهل ذهب أحد من علماء المسلمين الى بطلان صلاته بذلك ؟ وما حكم من اعتقد ذلك قرينة فعله او لم يفعله بعد التعريف ؟

فأجاب : لم يكن التبليغ والتكبير ورفع الصوت بالتحميد والتسليم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا على عهد خلفائه ، ولا بعد ذلك بزمان طويل ، الا مرتين : مرة صرح النبي صلى الله عليه وسلم من فرس ركبه فصلى في بيته قائماً ، فبلغ أبو بكر عنه التكبير . كذا رواه مسلم في صحيحه . ومرة أخرى في مرض موته بلغ عنه أبو بكر ، وهذا مشهور .

مع ان ظاهر مذهب الامام احمد ان هذه الصلاة كان أبو بكر مؤتماً فيها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وكان اماماً للناس ، فيكون تبليغ ابى بكر اماماً للناس ، وان كان مؤتماً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وهكذا قالت عائشة رضي الله عنها : « كان الناس يأتمون بأبى بكر ، وأبو بكر يأتم بالنبي صلى الله عليه وسلم » . ولم يذكر أحد من العلماء تبليغاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هاتين المرتين : لرضه .

والعلماء المصنفون لما احتاجوا ان يستدلوا على جواز التبليغ لحاجة لم يكن عندهم سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا ، وهذا يعلمه علماء يقيناً من له خبرة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولا خلاف بين العلماء ان هذا التبليغ لخير حاجة ليس بمستحب ، بل صرح كثير منهم انه مكروه . ومنهم من قال : تبطل صلاة فاعله ، وهذا موجود في مذهب مالك ، وأحمد ، وغيره . وأما الحاجة لبعد المأموم ، او لضعف الامام ، وغير ذلك ، فقد اختلفوا فيه في هذه ، والمعروف عند أصحاب أحمد انه جائز في هذا الحال ، وهو أصح قولي أصحاب مالك ، وبلغني أن أحمد توقف في ذلك ، وحيث جاز ولم يبطل فيشترط ان لا يخل بشيء من واجبات الصلاة .

فاما ان كان المبلغ لا يطمئن بطلت صلاته ضد عامة العلماء كما دلت عليه السنة ، وإن كان أيضا يسبق الامام بطلت صلاته في ظاهر مذهب أحمد . وهو الذي دلت عليه السنة ، وأقوال الصحابة ، وإن كان يحل بالذكر المفعول في الركوع والسجود والتسبيح ونحوه في بطلان الصلاة خلاف . وظاهر مذهب أحمد أنها تبطل ، ولا ريب ان التبليغ لغير حاجة بدعة ، ومن اعتقده قرينة مطلقة فلا ريب انه إما جاهل ، وإما معاند ، والا فجميع العلماء من الطوائف قد ذكروا ذلك في كتبهم ، حتى في المختصرات . قالوا : ولا يجهر بشيء من التكبير . الا ان يكون اماماً ، ومن اصر على اعتقاد كونه قرينة فانه يعزر على ذلك لمخالفته الاجماع . هذا أقل أحواله ، والله أعلم .

## وسئل

هل يجوز أن يكبر خلف الامام ؟

فأجاب : لا يشرع الجهر بالتكبير خلف الامام الذي هو المبلغ لغير حاجة : باتفاق الأئمة ، فان بلالا لم يكن يبلغ خلف النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ، ولم يكن يبلغ خلف الخلفاء الراشدين ، لكن لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس مرة وصوته ضعيف ، وكان أبو بكر يصلي الى جنبه يسمع الناس التكبير ، فاستدل العلماء بذلك

على أنه يشرع التكبير عند الحاجة : مثل ضعف صوته ، فاما بدون ذلك فاتفقوا على أنه مكروه غير مشروع .

وتنازعوا في بطلان صلاة من يفعله . على قولين : والتنازع في الصحة معروف في مذهب مالك ، وأحمد ، وغيرها . غير أنه مكروه باتفاق للمذاهب كلها ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن التبليغ خلف الامام : هل هو مستحب أو بدعة ؟

فأجاب : اما التبليغ خلف الامام لغير حاجة فهو بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة . وانما يجهر بالتكبير الامام ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلفاؤه يفعلون ، ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم ضعف صوته ، فكان ابو بكر — رضي الله عنه — يسمع بالتكبير .

وقد اختلف العلماء : هل تبطل صلاة المبلغ ؟ على قولين في مذهب مالك ، وأحمد ، وغيرها ،

## وسئل رحمه الله

هل تجزئ الصلاة قدام الامام او خلفه في المسجد وبينها  
حائل ام لا ؟

فأجاب :

أما صلاة للمأموم قدام الامام . ففيها ثلاثة أقوال للعلماء :

أحدها : انها تصح مطلقاً ، وإن قيل إنها نكرو ، وهذا القول هو  
المشهور من مذهب مالك ، والقول القديم للشافعي .

والثاني : انها لا تصح مطلقاً ، كذهب أبو حنيفة ، والشافعي ،  
وأحمد في المشهور من مذهبيها .

والثالث : انها تصح مع العنبر ، دون غيره ، مثل ما اذا كان  
زحمة فلم يمكنه أن يصلي الجمعة أو الجنازة الاقدام الامام ، فتكون  
صلاته قدام الامام خيراً له من تركه للصلاة . وهذا قول طائفة من  
العلماء ، وهو قول في مذهب أحمد ، وغيره . وهو أعدل الأقوال وأرجحها



وذلك لأن ترك التقدم على الإمام غاية أن يكون واجباً من واجبات الصلاة في الجماعة ، والواجبات كلها تسقط بالعذر . وإن كانت واجبة في أصل الصلاة ، فالواجب في الجماعة أولى بالسقوط ، ولهذا يسقط عن المصلي ما يعجز عنه من القيام ، والقراءة ، واللباس ، والطهارة ، وغير ذلك .

وأما الجماعة فإنه يجلس في الأوتار لتابعة الإمام ، ولو فصل ذلك منفرداً عمداً بطلت صلاته ، وإن أدركه ساجداً أو قاعداً كبير وسجد معه ، وقعد معه ؛ لأجل للتابعة . مع أنه لا يستد له بذلك ، ويسجد لسهو الإمام ، وإن كان هو لم يسه .

وأيضاً ففي صلاة الخوف لا يستقبل القبلة ، ويعمل العمل الكثير ويفارق الإمام قبل السلام ، ويقضي الركعة الأولى قبل سلام الإمام ، وغير ذلك مما يفعله لأجل الجماعة ، ولو فعله لغير منر بطلت صلاته .

وأبلغ من ذلك أن منعب أكثر البصريين ، وأكثر أهل الحديث : أن الإمام الراتب إذا صلى جالساً صلى للأومون جلوساً ، لأجل متابعتهم ، فيتركون القيام الواجب لأجل المتابعة ، كما استفاضت

السنن من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وإذا صلى جالساً فصلوا  
جلوساً أجمعون » .

والناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

قيل : لا يؤم القاعد القائم ، وأن ذلك من خصائص النبي صلى  
الله عليه وسلم : كقول مالك ، ومحمد بن الحسن .

وقيل : بل يؤمهم ، ويقومون ، وأن الأمر بالقعود منسوخ .  
كقول أبي حنيفة ، والشافعي .

وقيل : بل ذلك محكم ، وقد فعله غير واحد من الصحابة بعد  
موت النبي صلى الله عليه وسلم كأبيد بن حضير ، وغيره . وهذا  
مذهب حماد بن زيد ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما . وعلى هذا فلو  
صلوا قياماً ففي صحة صلاتهم قولان .

والمقصود هنا : أن الجماعة تفعل بحسب الامكان ، فإذا كان المأموم  
لا يمكنه الائتلاف بإمامه إلا قدامه كان غاية [ ما ] في هذا أنه قد  
ترك الموقف لأجل الجماعة ، وهذا أخف من غيره ، ومثل هذا أنه  
منهي عن الصلاة خلف الصف وحده ، فلو لم يجد من يضافه ولم يجذب  
أحداً يصلي معه صلى وحده خلف الصف ، ولم يدع الجماعة ، كما أن

للرأة اذا لم تجد امرأة تصافها فانها تقف وحدها خلف الصف ،  
باتفاق الأئمة . وهو انما أمر بالصفة مع الامكان لا عند العجز  
عن المصافة .

## فصل

وأما صلاة للأوم خلف الامام : خارج المسجد او في المسجد  
وبينهما حائل فان كانت الصفوف متصلة جاز باتفاق الأئمة ، وان كان  
بينهما طريق ، أو نهر تجري فيه السفن ، ففيه قولان معروفان ، هما  
روايتان عن أحمد :

أحدهما : المنع كقول أبي حنيفة .

والثاني : الجواز كقول الشافعي .

وأما اذا كان بينهما حائل يمنع الرؤية ، والاستطراق ، ففيها عدة  
أقوال في منذهب أحمد وغيره . قيل : يجوز ، وقيل : لا يجوز .  
وقيل : يجوز في المسجد دون غيره . وقيل : يجوز مع الحاجة ، ولا  
يجوز بدون الحاجة . ولا رب أن ذلك جائز مع الحاجة مطلقاً : مثل  
أن تكون أبواب المسجد مغلقة ، أو تكون المقصورة التي فيها الامام

مغلقة ، أو نحو ذلك .

فهنا لو كانت الرؤية واجبة لسقطت للحاجة . كما تقدم ، فانه قد تقدم أن واجبات الصلاة والجماعة تسقط بالمعذر ، وأن الصلاة في الجماعة خير من صلاة الانسان وحده بكل حال .

## وسئل

عن بصلي مع الامام ، وبينه وبين الامام حائل ، بحيث لا يراه ، ولا يرى من يراه : هل تصح صلاته ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . نعم ! تصح صلاته ، عند أكثر العلماء . وهو المنصوص الصريح عن أحمد ، فانه نص على ان النبر لا يمنع الاقتداء ، والسنة في الصفوف ان يتموا الأول فالأول ، ويتراصون في الصف .

فمن صلى في مؤخر المسجد مع خلو ما يلي الامام كانت صلاته مكروهة ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن امام يصلي خلفه جماعة ، وقدامه جماعة . فهل تصح صلاة  
المتقدمين على الامام ؟ ام لا ؟

فأجاب : الحمد لله . اما الذين خلف الامام فصلاتهم صحيحة بلا  
ريب . وأما الذين قدامه فللعلماء فيهم ثلاثة اقوال . قيل : نصح .  
وقيل : لا نصح . وقيل : نصح اذا لم يمكنهم الصلاة معه الا نكلاً ،  
وهذا أولى الأقوال ، والله اعلم .

## وسئل

عن الحوائت المجاورة للجامع من أرباب الأسواق .. اذا اتصلت بهم  
الصفوف . فهل تجوز صلاة الجمعة في حوائتهم ؟

فأجاب : اما صلاة الجمعة وغيرها فعلى الناس ان يسدوا الأول ،  
فالأول ، كما في الصحيحين من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :

« ألا تصفون كما نصف للملائكة عند ربها ؟ قالوا : وكيف نصف الملائكة عند ربها ؟ قال : بسدون الأول ، فالأول ، ويتراصون في الصف » . فليس لأحد ان يسد الصفوف المؤخرة مع خلو المقدمة ، ولا يصف في الطرقات والحوائط مع خلو المسجد ، ومن فعل ذلك استحق التأديب ، ولمن جاء بعده تخطيه ، ويدخل لتكميل الصفوف المقدمة ، فان هذا لا حرمة له .

كما انه ليس لأحد ان يقدم ما يفرش له في المسجد ، ويتأخر هو . وما فرش له لم يكن له حرمة ؛ بل يزال ويعلى مكانه على الصحيح . بل اذا امتلأ المسجد بالصفوف صفوا خارج المسجد ، فاذا اتصلت الصفوف حينئذ في الطرقات والأسواق ، صحت صلاتهم .

واما اذا صفوا وبينهم وبين الصف الآخر طريق يمضي الناس فيه لم تصح صلاتهم في اظهر قولي العلماء .

وكذلك اذا كان بينهم وبين الصف حائط بحيث لا يرون الصفوف ، ولكن يسمعون التكبير من غير حاجة ، فانه لانصح صلاتهم في اظهر قولي العلماء .

وكذلك من صلى في حانوته والطريق خال لم تصح صلاته ، وليس

له أن يقعد في الحانوت وينتظر اتصال الصفوف به ، بل عليه ان يذهب الى المسجد فيسد الأول فالأول ، والله اعلم .

## وسئل رحم الله

من صلاة الجمعة في الأسواق ، وفي الدكاكين والطرقات اختياراً هل تصح صلاته ؟ أم لا ؟

فأجاب : ان اتصلت الصفوف فلا بأس بالصلاة لمن تأخر ، ولم يمكنه إلا ذلك .

وأما إذا تعمد الرجل ان يقعد هناك . ويترك الدخول الى المسجد كالذين يقعدون في الحوانيت ، فهؤلاء مخطئون مخالفون للسنة . فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها ؟ قالوا : وكيف تصف الملائكة عند ربها ؟ قال : يكلمون الأول فالأول ، ويتراصون في الصف » . وقال : « خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها » .

وأما إذا لم تصل الصفوف ، بل كان بين الصفوف طريق ، ففي صحة الصلاة قولان للعلماء ، هما روايتان من أحمد .

أحدهما : لا تصح ، كقول أبي حنيفة .

والثاني : تصح ، كقول الشافعي ، والله أعلم .

## وسئل

عن جامع بجانب السوق بحيث يسمع التكبير منه : هل تجوز صلاة الجمعة في السوق ؟ أو على سطح السوق ؟ أو في الدكاكين ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا امتلأ الجامع جاز أن يصلي في الطرقات .  
فإذا امتلأت صلوا فيما بينها من الحوائط . وغيرها . وأما إذا لم تعمل الصفوف ، فلا . وكذلك فوق الأسطحة ، والله أعلم .

---



## وسئل رحمه الله <sup>(١)</sup>

عن رجل جمع جماعة على نافلة وأهم من أول رجب إلى آخر رمضان يصلي بهم بين العشائين عشرين ركعة بعشر تسليبات ، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثلاث مرات ، ويتخذ ذلك شعاراً ، ويحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم أم ابن عباس والانصاري الذي قال له : السيول تحول بيني وبينك فهل هذا موافق للشريعة أم لا ؟ وهل يؤجر على ذلك أم لا والحالة هذه ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . صلاة التطوع في جماعة نوعان :

أحدهما : ما تنس له الجماعة الراتبة كالكسوف والاستسقاء وقيام رمضان ، فهذا يفعل في الجماعة دائماً كما مضت به السنة .

الثاني : ما لا تنس له الجماعة الراتبة : كقيام الليل ، والسنن الرواتب ، وصلاة الضحى ، وتحية المسجد ونحو ذلك .

---

(١) تطلق هذه المسألة صلاة التطوع .

فهذا إذا فعل جماعة أحياناً جاز .

وأما الجماعة الراتبية في ذلك فغير مشروعة بل بدعة مكروهة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين لم يكونوا يعتادون الاجتماع للرواتب على ما دون هذا . والنبي صلى الله عليه وسلم إنما تطوع في ذلك في جماعة قليلة أحياناً فإنه كان يقوم الليل وحده ، لكن لما بات ابن عباس عنده صلى معه ، وليلة أخرى صلى معه حذيفة ، وليلة أخرى صلى معه ابن مسعود ، وكذلك صلى عند عتيان بن مالك الأنصاري في مكان يتخذ مصلى صلى معه ، وكذلك صلى بأنس وأمه واليتم .

وعامة تطوعاته إنما كان يصليها مفرداً ، وهذا الذي ذكرناه في التطوعات المسنونة فلما انشاء صلاة بعدد مقدر وقراءة مقدرة في وقت معين نصلى جماعة راتبية كهذه الصلوات المسؤول عنها : « كصلاة الرغائب » في أول جمعة من رجب « والألفية » في أول رجب ونصف شعبان ، وليسعة سبع وعشرين من شهر رجب وأمثال ذلك فهذا غير مشروع باتفاق أئمة الاسلام ، كما نص على ذلك العلماء المعتبرون ولا ينشئ مثل هذا إلا جاهل مبتدع ، وفتح مثل هذا الباب يوجب تفسير شرائع الاسلام ، وأخذ نصيب من حال الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله . والله أعلم .



## آخر المجلد الثالث والعشرين

# فهرس المجلد الثالث والعشرين

## باب سجود السهو

الصفحة	الموضوع
٥ - ٥٢	« قال رحمه الله : فصل في سجود السهو »
٥ - ١٧	المهم في السهو مسائل ( ١ ) الشك
٥ - ٧	أحاديثه صحيحة متفقة ، يسجد الشاك قبل السلام
٧ - ١٢	اختلاف العلماء في « الشك » ما هو و « التحرى » وهل ينسئ الشاك على اليقين أو على غالب ظنه
١١	« نحن أحق بالشك من إبراهيم »
٥ - ١٦	استصحاب حال العدم واستصحاب براءة اللمة
٦ - ١٦	شرح أحاديث في السهو
١٧ - ٢٦	فصل ( ٢ ) محل السجود هل هو قبل السلام أو بعده ؟ وما ورد فيه من الأحاديث مع شرحها
٢٢ - ٢٦	حكمة التفريق بين ما شرع له السجود قبل السلام وما شرع له بعده
٢٦ - ٣٢	فصل في وجوب سجود السهو وما ورد فيه
٢٧	كل مأمور به في الصلاة إذا ترك نسيانا إما أن يباد أو يسجد للسهو
٣١	( ومن الليل فتجهد به نافلة لك )
٣٢ - ٣٦	فصل إذا ترك السجود الذي قبل السلام أو بعده عبدا أو سهوا

- فهل تبطل صلاته  
المسائل التي يقف فيها أحمد يخرجها أصحابه على وجهين ٣٣
- إذا قصد المتمتع بتحله التحلل المطلق فليس له ذلك ٣٤
- فصل ما شرع قبل السلام أو بعده فهل هو على وجه الوجوب أو الاستحباب • ٣٦ - ٣٨
- من ترك واجبا لم يعلم وجوبه أو فعل محظورا لم يعلم أنه محظور لم تلزمه الإعادة إذا علم ٣٧ - ٣٩
- فصل إذا نسي السجود حتى فعل ما ينافي الصلاة من كلام وغيره فهل يستأنف الصلاة ويسجد ٣٩ - ٤٤
- إذا نسي ركنا من الأولى قبل أن يسجد أو بعد شروعه في الثانية ٤١ ، ٤٢
- إذا ترك السجدين عمدا فهل يسجدهما مع الائم بالتأخير ٤٤
- فصل في التكبير والتشهد والتسليم في سجود السهو ٤٥ - ٤٨
- ٤٨ ، ٤٧ لا تسليم في سجود التلاوة ، ما يشترط لصلاة الجنابة ، فصل : اعتمد من أثبت التشهد في السهو على حديث عمران وهو ضعيف استادا وقياسا ٤٨ - ٥٢
- « سئل عن من صلى بجماعة رباعية فسبى من التشهد وقام فسبح به فلم يقعد وسجد للسهو الخ » ٥٢
- إذا رجع قبل القراءة أو بعدها فهل تبطل صلاته • ٥٢
- « سئل عن إمام قام إلى خامسة فسبح به فلم يلتفت لقولهم وظن أنه لم يسه فهل يقومون معه » ٥٣

## باب صلاة التطوع

- « سئل أيما أفضل طلب حفظ القرآن أو العلم » ٥٤ ، ٥٥
- الاشتغال بفضول العلم ٥٥ عن حفظ القرآن ٥٤

المصلحة	الموضوع
٥٥	المطلوب من القرآن فهم معانيه والعمل به
٥٥ — ٥٦	« سئل عن تكرار القرآن والفقه أيهما أفضل وأكثر أجراً »
٥٦ — ٦١	« سئل عن حفظ القرآن أيما أفضل له تلاوته أو الذكر والدعاء »
٥٨ — ٦٠	العمل بالمفضول قد يقتصر به ما يجعله أفضل وذلك نوعان
٦١	« سئل أيما أفضل قارئ القرآن الذي لا يعمل أو العابد »
٦١	« سئل أيما أفضل استماع القرآن أو صلاة النفل وهل تكره القراءة عند الصلاة غير الفرض »
٦٢	« سئل أيما أفضل إذا قام من الليل الصلاة أم القراءة »
٦٢ ، ٦٣	« سئل عن رجل أراد تحصيل الثواب هل الأفضل له قراءة القرآن أو الذكر والتسبيح »
٦٣	القراءة والذكر والدعاء في أوقات النهي أفضل من الصلاة
٦٤	« سئل عن يجهر بالقراءة بحيث يؤدي المصلين ونحوهم »
٦٥ — ٦٩	« سئل عن القيام للمصحف وتقبيله وهل يكره أن يفتح فيه القائل »
٦٥	ليس من عادة السلف قيام بعضهم لبعض إلا للقادم من مفيد
٦٦ — ٦٨	القائل الذي كان يحبه الرسول ، والطيرة التي ينهى عنها

- ٦٧ ، ٦٨ الاستقسام بالأزلام
- ٦٩ - ٨٤ « وقال فصل : تنازع الناس أيما أفضل كثرة الركوع والسجود أو طول القيام »
- ٧٠ ، ٧١ ( قانتين ) « أفضل الصلاة طول القنوت »
- ٧١ - ٨٢ جنس السجود أفضل من جنس القيام من وجوه
- ٧٢ ، ٧٣ إذا عجز المريض عن الإيماء برأسه هل يومئ بطرفه أو تسقط الصلاة الخ .
- ٧٤ ، ٧٥ المواضع التي تسقط فيها قراءة القرآن
- ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » الدعاء نسي السجود وفي آخر الصلاة أفضل من غيره
- ٨٤ - ٨٧ « وقال فصل قد ذكر الله قيام الليل في عدة آيات وهي قوله ... »
- ٨٤ هل قيام الليل والوتر واجب
- ٨٥ ، ٨٦ ( كانوا قليلا من الليل ما يهجمون ) ( قم الليل الا قليلا )
- ٨٨ « سئل عن رجل لم يصل وتر العشاء الآخرة فهل يجوز له تركه »
- ٨٩ « سئل عما إذا كان الرجل مسافراً وهو يقصر هل عليه ان يصلي الوتر »
- ٨٩ - ٩١ « سئل عمن نام عن الوتر »
- ٩١ ، ٩٢ « سئل من إمام شافعي يصلي بجماعة حنفية وشافعية وعند الوتر الحنفية وحدهم »



- ٩٢ ، ٩١ أوجه الوتر وما ينبئ للمأموم إذا فعل للإمام شيئاً منها
- ٩٢ - ٩٤ « سئل عن صلاة ركعتين بعد الوتر »
- ٩٣ ، ٩٤ ينكر على من يصل سجدة منفردة بعد الوتر ، ما يراد بلفظ سجدة .
- ٩٥ - ٩٨ « وقال فصل وأما قولهم : من لم يواظب على صلاة الزحافة - يريدون الركعتين بعد الوتر جالسا - فليس من أهل السنة »
- ٩٥ من ترك قيام إحدى عشرة ركعة لم يكن مبتدعاً
- ٩٨ - ٩٩ « سئل عن قنوت الرسول هل كان في العشاء الآخرة أو الصبح وما كان عليه الصحابة »
- ١٠٠ - ١٠٤ « وقال فصل وإما القنوت فالتناس فيه طرفان ووسط »
- ١٠١ « ما زال يقنت حتى فارق الدنيا »
- ١٠٣ « حتى على خير العمل » فعلة بعض الصحابة لمارض
- ١٠٤ - ١١٦ « سئل هل قنوت الصبح دائماً سنة ومن يقول أنه من أبعاض الصلاة ، وحديث « ما زال يقنت حتى فارق الدنيا » وهل له أن يدعو فيه بما شاء .
- ١٠٥ - ١٠٩ أقوال العلماء فيه ثلاثة ، الصلاة الوسطى
- ١٠٦ هل يختص القنوت بما قبل الركوع في القبر وهل يسر به ؟
- ١١١ ، ١١٢ قد يفعل النبي شيئاً لسبب فيجعله بعض الناس سنة راتبية كالتلطوع في الجماعة

- ١١٢ - ١١٤ نزاع العلماء في مقدار قيام رمضان ، وهل إطالة القيام الفضل أم تكثير الركوع والسجود ، أم مما سواه
- ١١٦ - ١١٩ « سئل عن قوله : « لا يحل لرجل أن يؤم قوماً فيخص نفسه بالنعاء دونهم الخ » ،
- ١١٨ إذا كان المأموم يؤمن على دعائه دعى بصيغة الجمع
- ١١٩ ، ١٢٠ « سئل عن يولي التراويح بعد المغرب وهل صلاحها الشافعي بعنه »
- ١٢٠ سبب تخفيف أبي للقيام وتكثيره للركعات
- ١٢٠ الرفضة تكره التراويح وقد يصلونها قبل العشاء
- ١٢١ « سئل عن يقرأ سورة الأنعام في رمضان في ركعة ليلة الجمعة »
- ١٢٢ « سئل عن قوم يصلون بعد التراويح ركعتين في جماعة ثم في آخر الليل يصلون تمام مائة ركعة الخ »
- ١٢٢ قراءة جميع القرآن في التراويح مستحبة
- ١٢٣ ، ١٢٤ « سئل عن سنة العصر هل ورد فيها حديث الخ »
- ١٢٣ ، ١٢٤ ما صح في السنن الرواتب وغيرها
- ١٢٤ ، ١٢٦ « سئل هل للعصر سنة راتبة »
- ١٢٤ - ١٢٦ ما صح في تطوعات النبي ، ودرجاتها ثلاث
- ١٢٦ « سئل هل سنة العصر مستحبة »

الصفحة	الموضوع
١٢٧	« سئل هل تقضى السنن الرواتب »
١٢٧	« سئل عن لا يواظب على السنن الرواتب »
١٢٨	« سئل هل لصلاة المسافر سنة وهل يتطوع »
١٢٩	« سئل عن الصلاة بعد أذان المغرب وقبل الصلاة »
١٣٠	« سئل عن امرأة لها ورد بالليل وتعجز عن القيام، وهل صح عن النبي انه قال صلاة القاعد على النصف »
١٣١	« سئل عن قوله « لا تجعلوا بيوتكم قبورا »
١٣١	« سئل عن صلاة نصف شعبان »
١٣٢ - ١٣٤	« وقال واما « صلاة الرغائب » فهي محدثة »
١٣٢ ، ١٣٣	صلاة ليلة النصف من شعبان ، الاجتماع على الطاعات نوعان رتب وعارض
١٣٢ ، ١٣٣	الاجتماع « ليلة المولد »
١٣٤	« وقال صلاة الرغائب بدعة »
١٣٥	« سئل عن صلاة الرغائب هل هي مستحبة أم لا »
١٣٦ - ١٧٣	« وقال فصل في سجود القرآن »
١٣٦ - ١٣٩	سجود القرآن نوعان ( ١٠ ) خبر عن أهل السجود ومدح لهم ( ٢ )
	أمر به وذم على تركه
١٣٩ - ١٩٥	نزاع الناس في وجوب سجود التلاوة ، السجود عن قيام أفضل
١٣٧ ، ١٣٨	معنى السجود

- ١٤١ - ١٤٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ( ويخرون للأذقان يكون ) ( يخرون للأذقان )  
 ١٤٤ « السبعة الذين يظلمهم في ظله »  
 ١٤٥ ( وخر راكما وأتاب )  
 ١٤٦ ( يسجدون للشمس ) ( واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه  
 تعبدون )  
 ١٤٦ ، ١٤٧ ( فان استكبروا فالذين عند ربك ) الآية  
 ١٤٧ ، ١٤٨ فصل آياته توجب فهمها والعمل بما فيها  
 ١٤٨ ، ١٤٩ ( لم يخروا عليها صما وعميانا ) ( انما يؤمن بآياتنا الذين اذا  
 ذكروا بها خروا سجداً )  
 ١٤٩ ، ١٥٠ وجوب جنس التسبيح في الصلاة  
 ١٥٠ - ١٥٧ ( واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون )  
 ١٦٢ - ١٦٤ الخلاف في وجوب الاضحية ، وجواز الاضحية بالشاة عن الرجل  
 وأهل بيته .  
 ١٦٤ ، ١٦٥ « لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام الخ »  
 ١٦٥ - ١٧٣ فصل لا يشرع في سجود القرآن تعريم ولا تحليل ولا تشتط له  
 الطهارة  
 ١٦٦ - ١٦٨ ، ١٧٢ المشروع فيها تكبيرة واحدة ، لم تكن الامم تتوضأ وضوء  
 المسلمين ، لكنها تقتسل من الجنابة  
 ١٦٩ مسمى الصلاة ماذا يتناول من الركعات  
 ١٧٣ - ١٧٦ « سئل هل القيام للسجدة أفضل من السجود عن قعود  
 وهل فعل ذلك رياء ونفاق »  
 ١٧٤ لا ينبغي لمن كان له ورد أن يدعه لكونه بين الناس  
 ١٧٤ ترك العمل لاجل الناس رياء والعمل لاجل الناس شرك  
 ١٧٤ - ١٧٦ من نهى عن أمر مشروع بمجرد زعمه أن ذلك رياء فهو مخطئ .  
 ١٧٦ « سئل عن الرجل إذا تليت عليه السجدة فسجد على  
 غير وضوء هل يكفر الخ »

- ١٧٧ « سئل عن دعاء الاستخارة هل يدعو به في الصلاة او بعد السلام »
- ١٧٨ - ٢٠٩ « وقال فصل في اوقات النهي ، والنزاع في ذوات الأسباب »
- ١٧٨ - ١٨٤ النهي ليس عاما لجميع الصلوات
- ١٧٩ - ١٨٤ هل يقضى ما تام عنه أو نسيه في اوقات النهي ، تاخير الرسول لصلاة الفجر بعد استيقاظه
- ١٨٤ - ١٨٨ فصل في جواز الطواف وركتيه في اوقات النهي
- ١٨٦ ، ١٨٧ ما نهى عنه سدا للذريعة يباح للمصلحة الواجبة
- ١٨٧ ، ١٨٨ الحكمة في النهي عن التطوع المطلق في اوقات النهي ، وإباحة ما له سبب
- ١٨٨ - ١٩٠ فصل في إعادة الصلاة في وقت النهي
- ١٩١ فصل والصلاة على الجنائز في اوقات النهي
- ١٩١ - ٢٠٠ مذهب أحمد في سائر ذوات الاسباب كتحية المسجد ، ومسجد التلاوة ، وصلاة الكسوف ، وركعتي الطواف ، والصلاة على الجنائز ورجحانه بوجوه
- ١٩٧ ، ١٩٨ متى تقضى سنة الفجر ، وهل يصل الوتر وصلاة الليل بعد طلوع الفجر .
- ١٩٨ ، ١٩٩ لا تقضى السنن الراتبة بعد العصر
- ٢٠٠ - ٢٠٥ فصل النهي في العصر معلق بفعلها ، وهل هو في الفجر كذلك ؟
- ٢٠٥ - ٢٠٩ فصل للناس في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة وغيرها أقوال
- ٢٠٧ ، ٢٠٨ ( ألم تر الى ربك كيف مد الظل )
- ٢٠٩ - ٢١٨ « وقال فصل في ان ذوات الأسباب تفعل في اوقات النهي »
- ٢١٤ ، ٢١٥ لو لم تفعل ذوات الاسباب وقت النهي لفاتت

الصفحة	الموضوع
٢١٨	« سئل عن رجل قال لا اسمع النبي من الصلاة في أوقات النبي وأصلي كيف شئت الخ »
٢١٩	« سئل عن الرجل إذا دخل للمسجد وقت النبي الخ »
٢٢٠	« سئل عن تحية للمسجد هل تفعل في وقت النبي »
٢٢١	« سئل عن رجل توطأ قبل طلوع الشمس وقبل الغروب وقد صلى الفجر هل يجوز ان يصلي شكراً »

## باب صلاة الجماعة

٢٢٢ - ٢٣٩	« سئل من صلاة الجماعة هل هي فرض عين او فرض كفاية او سنة فان كانت فرض عين وصلى وحده من غير عذر فهل تصح صلاته الخ »
٢٢٢ - ٢٢٥	أقامة الصلوات الخمس في المساجد من أعظم العبادات وأجل القربات .
٢٢٢ ، ٢٢٣	الجمع بين الأحاديث في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد
٢٢٣	تطيل المساجد وعمارة لمشاهد من شعارات أهل البدع والفضائل
٦٢٦ ، ٢٣٢ - ٢٣٨	حجة من لا يرى الوجوب والجواب عنها
٢٢٦ - ٢٣٨	حجج الموجبين للجماعة من الكتاب والسنة والآثار
٢٢٨ - ٢٣١	« لقد صمت أن أمر بالصلاة الخ » قول ابن مسعود وما يتخلف عنها الا متافق الخ
٢٣٦ ، ٢٣٧	فصل من كان عازماً على الفعل عزمًا جازماً وفعل ما يقدر عليه كان بمنزلة الفاعل .

٢٣٩ - ٢٤٤ « سئل عن الجماعة هل هي واجبة أو سنة الخ »

٢٤٤ - ٢٤٤ فصل وإذا ترك الجماعة من غير عذر ففيه قولان

٢٤٤ - ٢٥٠ « وقال فصل فأما صلاة الجماعة فاتبع أحد فيها ما

دل عليه الكتاب والسنة وأقوال الصحابة من وجوبها

مع علم المنز »

٢٤٤ - ٢٤٦ للتقديم في الإمامة ، صلاة الفذ ، موقف المرأة مع النساء ومسح

الرجال .

٢٤٦ ، ٢٤٧ الصلاة خلف الأئمة الفجار وفي الأمانة المنصوية

٢٤٧ ، ٢٤٨ اقتداء المخترع بالتنقل ، مفارقة المأموم إمامه

٢٤٨ ، ٢٤٩ يجوز للمرأة أن تؤم الرجال للحاجة ، إذا صلى للإمام قاعدة

٢٥٠ - ٢٥٣ « سئل عن أقوام يسمعون الداعي ولم يجيبوا هل يجوز

مجرهم الخ »

٢٥٢ من كان إماماً راتباً في المسجد فصلاته فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به

أفضل من صلاته في غيره

٢٥٣ « سئل عن رجل يقتدى به في ترك الجماعة »

٢٥٤ « سئل عن رجل جار للمسجد ولم يحضر الجماعة

ويحتج بدكانه »

٢٥٤ « سئل عن قال متى كانت الجماعة في غير المسجد فهي

كصلاة الفذ »

٢٥٤ ، ٢٥٥ هل تسقط الجماعة في المسجد عن صلاحها في بيته  
 ٢٥٥ - ٢٥٨ « سئل عن رجل أدرك آخر جماعة وبعدها جماعة أخرى  
 فهل يستحب له متابعة هؤلاء في آخر الصلاة او ينتظر  
 الجماعة الأخرى »

٢٥٥ - ٢٥٧ ما تدرك به الجمعة والجماعة والوقت  
 ٢٥٨ - ٢٥٩ « سئل عن رجل صلى فرضه ثم أتى مسجد جماعة  
 فوجدهم يصلون فهل له ان يصلي مع الجماعة  
 من الفرائض »

٢٥٩ - ٢٦٤ « سئل عن الجمع بين حديث يزيد بن الأسود وحديث  
 ابن عمر في إعادة الصلاة »

٢٦٢ ، ٢٦٣ مسألة اقتداء المفترض بالمتنفل ، وإعادة صلاة الجنائز  
 ٢٦٤ « سئل عن من يجد الصلاة قد أقيمت فأبى أفضل صلاة  
 الفريضة أو يأتي بالسنة ويلحق الامام ، وهل ركعتا  
 الفجر سنة للصبي ؟ »

٢٦٥ - ٢٨٨ « سئل عن القراءة خلف الامام »  
 ٢٦٦ - ٢٦٩ قراءته حال المخافة واذا كان يسمع هممته ولا يفقه قوله  
 ٢٦٧ ، ٢٦٨ متى يخرج وقت العصر ، من المسائل ما لا يمكن فيها العمل بقول  
 مجمع عليه  
 ٢٦٩ ، ٢٧٠ ( واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا )  
 ٢٧٠ ، ٢٧١ « المستمع لقراءة الامام يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ »



- ٢٧١ - ٢٧٣ « من كان له امام فقرأه له قراءة » « واذا قرأ فأنصتوا »
- ٢٧٣ ، ٢٧٤ « فأنتهى الناس » من كلام الزهري ، ابن ابي عمير
- ٢٧٧ - ٢٧٩ سكتات النبي لا تتسع لقراءة الفاتحة
- ٢٨٠ ، ٢٨١ فصل لا يستفتح ولا يتعوذ في حال جهر الامام ، الاستفتاح افضل من القراءة في حال المخافتة
- ٢٨٢ هل تستحب له الاستعاذة اذا لم يقرأ
- ٢٨١ ، ٢٨٣ القراءة اذا لم يسمع قراءة الامام
- ٢٨٣ ، ٢٨٤ قوله « مالي أنزع القرآن » انكار على من جهر في صلاة السر
- ٢٨٥ ، ٢٩٢ « اقرأ بها في نفسك » من قول أبي هريرة
- ٢٨٦ - ٢٨٩ الجواب عن حديث « اذا كنتم ورائي فلا تقرأوا الا بالفاتحة »
- ٢٨٨ - ٣٠٩ « وقال ايضاً في « مسألة القراءة خلف الامام والجواب عما احتج به البخاري »
- ٢٨٨ - ٢٩٠ « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وما زاد »
- ٣٠٠ ، ٣٠١ قول أبي هريرة : اقرأ بها في نفسك
- ٣٠٥ ، ٣٠٦ قد يذكر العالم الوعيد فيما يراه ذنباً مع علمه بأن المتأول مغفور له
- ٣٠٩ - ٣٢٧ « وقال فصل في نزاع الناس في القراءة خلف الامام »
- ٣١١ . تفعل صلاة الجنازة في اوقات النهي ، اذا تحمل صدقة الفطر عن غير.
- ٣١٣ - ٣١٥ سكتات النبي وقوله « هل تقرأون اذا جهرت الخ »
- ٣١٧ - ٣٢١ قوله « فأنتهى الناس عن القراءة الخ » من قول أبي هريرة
- ٣٢٧ ، ٣٢٨ « وقال ايضاً فصل وأما القراءة خلف الامام فالتاس فيها طرفان ووسط »
- ٣٢٨ هل صلاة المأموم مبنية على صلاة الامام
- ٣٢٩ ، ٣٣٠ « سئل عن قراءة المؤتم خلف الامام »

٣٣٠ - ٣٣٦ « سئل عما تدرك به الجمعة والجماعة »

٣٣٣ اذا ادرك المسافر مع المقيم ركعة أو أقل

٣٣٤ ، ٣٣٥ لذا أدركت الحائض بعض الوقت

٣٣٦ - ٣٣٩ « سئل عن يرفع قبل الامام ويخفض ويرفع الخ »

٣٣٩ « سئل عن المصافحة عقيب السلام هل هي سنة »

## باب الامامة

٣٤٠ « سئل عن الامامة هل فعلها افضل أم تركها »

٣٤٠ ، ٣٤١ « سئل عن رجلين احدهما حافظ للقرآن وهو واعظ

يخضر الدف والشبابية والآخر عالم متورع فأيهما  
أولى بالامامة »

٣٤٢ - ٣٥١ « وقال فضل وأما الصلاة خلف اهل الأهواء والبسدة

واهل الفجور وتوليتهن الامامة وعزلهم »

٣٤٥ - ٣٤٩ مسألة تكفير اهل الاهواء ، ونصوص الوعيد

٣٤٦ ، ٣٤٧ خطأ من قسم المسائل الى أصول يكفر بانكارها وفروع لا يكفر  
بانكارها

٣٥٠ فصل واما من لا يقيم قراءة الفاتحة كالإلغ فلا يصل خلفه الا مثله

٣٥١ - ٣٥٦ « سئل عن الصلاة خلف المرازقة وعن بدعتهم »

٣٥١ ، ٣٥٢ ليس من شرط الانضمام أن يعلم المأموم عقيدة امامه ولا أن يمتحنه

الصفحة	الموضوع
٣٥٢	لو فعل الإمام ما يسوغ عنده وهو ما يبطل الصلاة عند المأموم
٣٥٢	إذا صلى الإمام بلا وضوء ناسيا أو عاملا
٣٥٢ - ٣٥٥	الصلاة خلف الإمام الفاجر أو المبتدع
٣٥٤	لا يرتب إماما من أظهر بدعة أو فجورا وإذا كان قد رتبته ولاية الأمور ولم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة ؟
٣٥٥	فصل الصلاة خلف المبتدع فيها نزاع وتفصيل ، المراد بالبدعة هنا
٣٥٦ - ٣٦٠	« سئل عن رجل استفاض عنه أنه يأكل الحشيشة وهو إمام هل يولى في الإمامة وإذا كان إماما فهل يعزل »
٣٥٧ ، ٣٥٨	للتقديم في الإمامة
٣٦٠	« سئل عن خطيب قد حضر صلاة الجمعة فاستمروا من الصلاة خلفه لأجل بدعة فيه الخ »
٣٦١	« سئل عن إمام يقول يوم الجمعة صلى للثبر : إن الله تكلم بكلام أزي قديم الخ هل تسقط الجمعة خلفه الخ »
٣٦١	« سئل عن إمام قتل ابن عمه هل تصح الصلاة خلفه »
٣٦٢	« سئل عن إمام مسجد قتل فهل يجوز أن يصلى خلفه »
٣٦٣	« سئل عن إمام المسلمين خب امرأة على زوجها حتى فارقت وصار يخلو بها فهل يصلى خلفه »
٣٦٤	« سئل هل تصح الصلاة خلف إمام يقرأ على الجنائز »

الموضوع	الصفحة
« سئل عن إمام يبصق في الخراب هل تجوز الصلاة خلفه »	٣٦٤
« سئل عن رجل فقيه عالم خاتم للقرآن ويده الشمال خلفه وله أصابع لحم هل تجوز الصلاة خلفه »	٣٦٥
« سئل عن الحصي هل تصح الصلاة خلفه »	٣٦٦
« سئل عن رجل ما عنده ما يكفيه وهل يصلي بالأجرة الخ »	٣٦٦
« سئل عن رجل معرف على المراكب وجعل للإمام في كل شهر أجرة من عنده الخ »	٣٦٧
« سئل عن رجل إمام بلد وليس هو من أهل العدالة ولا يصحح الفاتحة، وهل يأثم من ترك الصلاة خلفه »	٣٦٧
« سئل عن رجل صلى بغير وضوء إماماً أو عليه نجاسة وهو لا يعلم بها الخ »	٣٦٩
« وقال فصل للناس في انعقاد صلاة المأموم بصلاة الإمام ثلاثة أقوال »	٣٧٠ — ٣٧٣
« يصلون لكم » الحديث	٣٧٢
« سئل عن أهل المذاهب الأربعة هل تصح صلاة بعضهم »	٣٧٣ — ٣٧٨

خلف بعض مع ان الامام قد يفعل ما يبطل الصلاة في  
اعتقاد المأموم الخ «

« مثل هل تصح صلاة للمأموم خلف من يخالف مذهبه » ٣٧٨ - ٣٨١

« مثل هل يقلد الشافعي حنيا وعكس ذلك في الصلاة ٣٨١  
الوترية وفي جمع للطر »

« مثل عما إذا أدرك مع الامام بعض الصلاة وقام ليأتى  
بما فاتته فاتم به آخرون » ٣٨٢

« مثل عن إمام يصلي صلاة الفرض بالناس ثم يصلي  
بمدها صلاة أخرى ويقول هذه عن صلاة فاتكم » ٣٨٢ • ٣٨٣

« وقال فصل وأما من أدى فرضه إماما او مأموماً  
او منفردا فهل يجوز ان يؤم في تلك الصلاة من  
يؤدي فرضه » ٣٨٤ - ٣٨٨

٣٨٥ • ٣٨٦ « فلا تختلوا عليه »

٣٨٦ صلاة العشاء خلف من يصل قيام رمضان

٣٨٧ • ٣٨٨ اذا صلى الرجل اماما في جنازة ثم قدم آخرون فهل له ان يؤمهم

وهل له ان يميدها مع غيره

٣٨٧ من فاتته صلاة الجنازة فله ان يصل على القبر

« مثل عن رجل صلى مع الامام ثم حضر جماعة أخرى  
فصلى بهم إماما هل يجوز ذلك » ٣٨٨

- ٣٨٦ « سئل عن إمام مسجدين هل يجوز الاقتداء به »
- ٣٨٩ « سئل عن من يصلي الفرض خلف من يصلي نفلا »
- ٣٩٠ « سئل عما يفعله الرجل شاكا في وجوبه على طريق الاحتياط هل يأتي به للمفترض »
- ٣٩١ « سئل عن وجد جماعة يصلون الظهر فأراد أن يقضي معهم الصبح فلما قام الإمام للركعة الثالثة فارقته بالسلام »
- ٣٩٠ - ٣٩٣ « سئل عن وجد الصلاة قائمة وظن إمامه زيدا فتبين انه عمرو ، وكذلك الإمام »
- ٣٩٣ - ٤٠٠ « سئل عن صلى خلف الصف منفردا هل تصح صلاته الخ »
- ٣٩٣ اسناد الحديثين في بطلان صلاة الفرد
- ٣٩٤ الصلاة قدام الإمام
- ٣٩٥ ، ٣٩٦ حجة من صحيحها ، اذا لم يجد الرجل موقفا الا خلف الصف
- ٣٩٨ ، ٣٩٩ حاد بن أبي سليمان ، ابن المبارك ، سفيان ، الاوزاعي ، حجة من منع تقليدهم
- ٣٩٩ اذا اختلف الصحابة ومن بعدهم في مسألة ثم اجمع من بعدهم على أحدهما فهل يكون اجماعا
- ٤٠٠ - ٤٠٢ « سئل هل التبليغ وراء الإمام كان على عهد الرسول الخ »
- ٤٠٢ « سئل هل يجوز ان يكبر خلف الإمام »
- ٤٠٣ « سئل عن التبليغ خلف الإمام هل هو مستحب او بدعة »

- ٤٠٤ - ٤٠٨ « سئل هل تجزئ الصلاة قدام الامام او خلفه في المسجد وبينها حائل »
- ٤٠٥ اذا صلى الامام جالسا
- ٤٠٧ فصل واما صلاة المأموم خلف الامام خارج المسجد او في المسجد وبينهما حائل
- ٤٠٨ « سئل عن يصلي مع الامام وبينه وبين الامام حائل بحيث لا يراه ولا يرى من يراه »
- ٤٠٩ « سئل عن امام يصلي خلفه جماعة وقدامه جماعة فهل تصح صلاة المتقدمين على الامام »
- ٤٠٩ ، ٤١٠ « سئل عن الحوائث المجاورة للجامع من ابواب الأسواق إذا اتصلت بهم الصفوف هل يجوز صلاة الجمعة فيها »
- ٤١١ « سئل عن صلاة الجمعة في الأسواق وفي الدكاكين والطرقات اختياراً هل تصح »
- ٤١٢ « سئل عن جامع بجانب أسواق يسمع التكبير منه هل تجوز صلاة الجمعة فيه او على سطحه او في الدكاكين »
- ٤١٣ ، ٤١٤ « سئل عن رجل جمع جماعة على نافلة وأهمهم من أول رجب إلى آخر رمضان الخ »







